

حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ

# أُصُولُ الشَّاشِيِّ

مَعَ

# أَحْسِنِ الْجَوْلَاشِيَّ

ذِكْرُ صَاحِبِ الْكَشْفِ

ان نظام الدین الشاشی صنف هذا الكتاب حين كان سنه خمسين عامًا

فسماه المحسین (الفوائد البهیه مصری ۲۳۴)

وقال السمعانی

ان الشاشی نسبة المشاش مدينة وراء نهر سيجون من تغورالترك  
ببئسا

بُغْيَةُ النَّاشِيَّةِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ أُصُولِ الشَّاشِيِّ



MAKTABA-E-RAHMANI

مکتبہ رحمانیہ

اقرا سنٹر عرق سترپٹ اڈہ بازار لاہور  
فون: 042-37224228-37221395

حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ

# اصول الشاشي

مع

# احسن الحواشي

ذكر صاحب الكشف

ان نظام الذب عن الشاشي صنف هذا الكتاب حين كان سنه خمسين عامًا

فسماه الخمسين (الفوائد البهية مصري ١٣٥٠)

وقال السمعاني

ان الشاشي نسبة المشاش مدينة وراه نهر سجون من لغور الترك  
ههنا

بغية الشاشي في تخریج احاديث ضول الشاشي



مکتب رحمانیہ

قسطہ حیدرآباد ١٩٩٠  
فون: ٣٧٢٢١٩٨ ٣٧٢٢١٩٩

اس کتاب کے جملہ حقوق کا پی رائٹ آفس میں رجسٹرڈ ہیں۔ اس کتاب کی کتابت، تدوین و تسویب اور کسی بھی طریقہ سے کاپی کرنا کا پی رائٹ ایکٹ ۱۹۶۲ کے تحت قابل تعزیر جرم ہے اور اسکی خلاف ورزی کرنے والے کے خلاف بطور رجسٹر کا پی رائٹ مالک (owner) قانونی کارروائی کی جائے گی۔

# فهرس الابواب والفصول لاصول الشاشى

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
۹۸	فصل "علي"	۴	المقدمة
۹۹	فصل "في"	۵	الباب الاول في كتاب الله تعالى
۱۰۳	فصل حرف الباء	۶	فصل في التعاصم والعام
۱۰۵	فصل وجوه البيان	۷	انواع العام
۱۰۶	فصل بيان التفسير	۱۱	فصل في المطلق والمقيد
۱۰۷	فصل بيان التغيير	۱۵	فصل في المشترك والمؤول
۱۱۱	فصل بيان الضرورة	۱۸	فصل في الحقيقة والمجاز
۱۱۲	فصل بيان الحال	۲۴	فصل في تعريف طريق الاستعارة
۱۱۳	فصل بيان العطف	۲۷	فصل في الصريح والكناية
۱۱۴	فصل بيان التبديل	۲۹	فصل في المتقابلات
۱۱۵	الباب الثاني في سنة رسول الله	۳۶	فصل فيما يترك به حقائق الالفاظ
۱۱۶	فصل في اقسام الخبر	۳۲	فصل في متعلقات النصوص
۱۲۲	فصل خبر الواحد حجة	۳۹	فصل في الامر
۱۲۳	الباب الثالث في الاجماع	۵۱	فصل الامر المطلق
۱۲۴	فصل	۵۳	فصل الامر بالفعل
۱۲۸	فصل	۵۵	فصل في امور به
۱۳۲	الباب الرابع القياس	۶۰	فصل
۱۳۳	فصل القياس حجة	۶۲	فصل الواجب بحكم الامر
۱۳۴	فصل شروط صحة القياس	۶۹	فصل في النهي
۱۳۹	فصل القياس الشرعي	۷۴	فصل في تعريف طريق البراد
۱۴۶	فصل الاسئلة	۸۰	فصل حروف المعاني
۱۵۲	فصل الحكم	۸۴	فصل الفاء
۱۵۷	فصل الاحكام الشرعية	۸۷	فصل "ثم"
۱۶۱	فصل	۹۰	فصل "بل"
۱۶۳	فصل الفرض	۹۲	فصل "نكت"
۱۶۵	فصل العزيمة	۹۵	فصل "او"
۱۶۶	فصل الاحتجاج	۹۷	فصل "حتى"
			فصل "الى"

## تتمة

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أعلى منزلة المؤمنين بكرم خطابهم ورفع درجة العلمين بعلماني  
 الكتابه وخص المستنبطين منهم بمزيد الاصابة وتوايه والصلوة على النبي واصحابه  
 والسلام على ابي حنيفة واحبايه وبعد فان اصول الفقه اربعة كتاب الله تعالى و  
 سنة رسوله واجماع الامة والقياس فلا يد من البحث في كل واحد من هذه  
 الاقسام ليعلم بذلك طرق تخريج الاحكام  
 من النصوص والاشياء  
 من النصوص والاشياء  
 من النصوص والاشياء

له قول المحدثين بالتميز بين المذاهب والاصول بالمثل على الجليل لا يقتضيه حقيقة اصولها كقوله في بيانها في النسخة ۲ له قوله في كتابه الامانة من  
 قبيل جرد تقيفة والدليل عليه قوله تعالى واتم الاموالون والكل على كل شيء عاشر خبره ولغيره في كتاب كرم وزي كرم واجرم كرم وذكره في الاخراج خطب  
 الكفرة مثل قوله تعالى يا ايها الناس ديا ايها الكفرون وانما اصابنا في العالم الى الخاص البيان والتحقيق كما في قوله جرد تقيفة على معنى شيء كرم من جنس  
 الخطاب ۱۲ له قوله المستنبطين الى المجتهدين الذين صرفوا قوتهم في استخراج المسائل من النصوص بعبارة تفهم ودلالة لها وشارحتها واقتضاها والمحققان  
 على مواضع النصوص ۱۳ له قوله بمنزلة الاصابة بخصه والمزيد مصدري اي خصهم بزيادة اصابتهم لان الخطا منهم نادر والغالب اصابتهم لانهم يفتون  
 المجتهدين من العلماء فانهم ليسوا كالمحققين وقوايه اي خصهم بزيادة الثواب لهم في استخراج المسائل من النصوص بعبارة تفهم ودلالة لها وشارحتها  
 والصلوة انشاء امتثالها بقوله تعالى صلوا على النبي لا اله الا الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم  
 بركته على السلام فلما ذكره في تحقيقه في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى لا اله الا الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله محمد بن عبد الله  
 اذا ذكره كرت مودعها تاويل قوله تعالى ورفعا لك ذلك فان قلت كم من موضع يذكر فيه الله تعالى ولم يذكر عليه السلام كما في التسمية والكبر والذبح وغيرها قلت  
 فان ذكره كرت مؤقتة معللة في قوة الجزئية فلا يفيد العموم ۱۴ له قوله والسلام اختلف في الصلاة والسلام على غيره لا يفيد جازما لا ذهب بعضهم الى كونه  
 بعضهم الى تحريمه وانما ذهب اليه الجمهور لان جواز ابتداء واستقلال الاما انما يقع في جواز من صلى على محمد واوليائه في حقه صلى الله عليه وسلم وقولهم الى حنيفة ۱۵ له قوله  
 على الى حنيفة ذكره لبراعة الاستقلال وارادها بالصعابة اشارة الى ان السابيين وهو الاشبه بالصواب لما لم يتحققوا في رؤيته انما كان ما كان وانما خص بالحنيفة  
 بالدار والاسلام ليعلم ان الصريح حنفي المذهب ۱۶ له قوله اصول الفقه فيه ان اضافة الاموال الى الفقه يعني الامام وهو لغيره الاختصاص وهذه الادوية  
 القياس لا يتحقق بالفقه بل صحت من اصول الدين اعني علم الكلام ايضا فينبغي ان نقول اصول الشرع وهو ما ۱۷ له قوله كتاب الله تعالى وهو القرآن بقدر  
 ما ذكره ما يتعلق بالاسكاف والادوية بقدره فيس ما ذكره الف ۱۸ له صياح الاموال العمدة في اجماع المصنفين ان اجماع اربعة من اهل العلم على ما اتفقوا عليه في  
 الترخيب باينة او معنى الامام اي طريق لتخريج الاحكام من اضافة المصدر الى الفصول اي طريق لتخريج الاحكام لا احكاما ۱۹ له قوله طريق تخريج الاحكام امانة لطريق الى

عه قوله لبراعة واحسن ما قبل في وجه الصرا ان الادلة الشرعية يتناحروا ما ان يكون قول الشارع اول قوله فلا يخلو اما ان يكون من الشارع او غيره  
 الاول اما ان الشرع وهو الكتاب اذن الرسول وهو السنة والثاني لا يخلو اما ان يكون قطعية وهو الاجماع اما ان يكون ظاهريا وهو القياس



بينهما بدن تغيير في حكم الخاص يعمل بهما والا يعمل بالكتاب يترك ما يقابله مثاله في

قوله تعالى يترتب عن ثلاثه قروء فان لفظه الثلثة خاص في تعريف عدد

معلوم فيجب العمل به ولو حمل الاقراء على الاطهار كما ذهب اليه الشافعي باعتبار

ان الطهر مذكروا والحيض وقد ورد الكتاب في الجمع بلفظ التانيث دل على انه

جمع البدكرو هو الطهر لم يترك العمل بهذا الخاص لان من جملة على الطهر لا يجب

ثلاثة اطهار بل طهرين وبعض الثالث وهو الذي وقع فيه الطلاق فيخرج على

هذا حكم الرجعة في الميضة الثالثة وزواله وتصحيحه تكام الفير والبطاله وحكمه

الحبس والاطلاق والمسكن والافناق والمخلع والطلاق وتزويج الزوج باختها واربع سواها

له قوله

والا يعمل بالكتاب لان الكتاب اتوى منهما لان قطع وجهان لان في الجز الواحد شبهة الانقطاع عنه على السلام والقياس مناه على الرأي وهو  
يحتل الغلط ١٢ له قوله ثلثة قروء صحيح وهو مشترك من الحيض والطمه ولذلك اختلف فيه بعضهم الاداء ايتها الحيض كما هو منينا وهو قول  
المخلفاء الاربية والعبادة الثلثة وكثير من الصحابة وقال المحرر كقول اول بالا طهارتم وحدثت بقول الاكابر وبعضهم طهرا بها الاطهار كما ذهب اليه الشافعي  
وهم كانوا اهل اللسان ثبتت اذ مشترك ودلائل الفرقين في المطولات لا تسعها هذه الوريقات ١٢ له قوله عدد معلوم وهي الثلثة الكواحل  
الافراد وانما يعمل بها اذا اريد بها الحيض دون الطهر ١٢ له قوله يجب العمل به انما جواب الشرط اى واذا ثبتت اذ خاص فيجب العمل به وذلك  
انما يتحقق اذا حمل الاقراء على الحيض لان طلاق السنة انا يكون في الطهر فاذا طلقها في الطهر يجب التسليم بثلاثة حيض قصير العدة ثلثة قروء كقول ١٢  
له قوله ولو حمل الاقراء والحصول قول ان الطهر مذكروا الحيض وقدره والكتاب في الجمع بلفظ التانيث فعلم انه جمع الذكر وهو الطهر فان التام  
في اسما الاعدا من الثلثة الى العشرة علامة التذكير يقال ثلثة رجال في جمع الذكر وفي جمع المؤنث ثلث نسوة والجواب منها ان القروء والحض ملان  
لدم المخصوص من تانيث احدما لا يلزم تانيث الآخر الا ترى ان الذهب والعيون اسمان لشيء واحد مع ان احدما مكره والاخر مؤنث مكره القراء مكره وان  
كان الحيض مؤنث فالحاق علامة التذكير فما كان تذكير القروء فلا يدل على ان المراد بها الاطهار ١٢ له قوله دل يحتل ان يكون جواب شرطه فحذف  
اى اذا ورد الكتاب في الجمع بلفظ التانيث مل على اجمع المذكور ١٢ له قوله وبعض الثالث فان قلت الطهر الذي وقع فيه الطلاق اول وكيف  
سماه ثالثا قيل الثالث لا يقضى كونه متاخر في الوجود من الاثنين الا ترى الى قوله جل جلاله لذكر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة حيث الملق اسم  
الثالث على البلاغ اذ لم يلبس بتاخر في الوجود من غير وعينه عليها السلام بل الله تعالى سائق عليها وذلك لان معنى الثالث الواحد من الثلثة  
لا المتأخر من الاثنين ١٢ له قوله يخرج على هذا اى يتنبط ويتعرض على هذه الخلفاء فيخرج الرجعة في الثالث عندنا لا عنده بجمع في كل الفير  
عنده لثمة العدة لا عندنا ويجلس بجمس العدة عندنا لا عنده ويجب على الزوج السكنى والنفقة عندنا ليقام العدة لا عنده وكذا يجمع القايح طلاق آخر  
والفعل في الثلث عندنا ليقام العدة لا عنده ولا يجوز فيه التزوج باختها لزم المجمع بين الاثنين وكذا تزويج اربع سواها لزم التحبس بالطلاق  
العدة عندنا لا عند ١٢٥

واحكام الميراث مع كثرة تعداها وكذلك قوله تعالى قد علمنا مما فرضنا عليهم في  
 ازواجهم خاص في التقدير الشرعي فلا يترك العمل به باعتبار انه عقد مالي يعتبر بالعقد  
 المالية فيكون تقدير المال فيه موكولا الى رأى الزوجين كما ذكره الشافعي وفتح على  
 هذا ان التخلي لنفل العادة افضل من الاشتغال بالنكاح وابطال بالطلاق كيف  
 ما شاء الزوج من جمع وتفريق وابطاح ارسال الثلث جملة واحدة ويجعل عقد  
 النكاح قابلا للفسخ بالحل وكذا قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره خاص في وجود النكاح  
 من المرأة فلا يترك العمل به بما روى عن النبي عليه السلام ايما امرأة تكثت نفسها بغير  
 اذن ولها نكاحها باطل باطل باطل ويتفرع منه الخلاف في حل الوطئ ولزوم المهر  
 النفقة والسكنى وقوع الطلاق والنكاح بعد الطلقات الثلث على ما ذهب اليه قدام اصحابه

له قوله واحكام الميراث فاذا مات الزوج في الوضعية الثالثة ورثته المطلقة وظل لها الوضعية عندنا المأخوذ  
 له قوله قد علمنا اي قد علم الله ما يجب فرضه على الميراث في الازواج كذا في الاكشاف وفي التبيين اي ما وجدنا من المهور في كتابك في  
 ازواجهم ومن الوضعية في المأمم ١٢ له قوله فرضنا نفقته تعالى فرضنا خاص في التقدير الشرعي لانه اضاف الفرض وهو يحتمل التقدير الى نفسه فكان المهر  
 مقدرا شرعا بحيث لا يجوز نقصان منها الا ان في تعيين المقتدر مجمل فالتمت الستة بيا ناله وهو مروي جابر بن عبد الله عن النبي عليه السلام ان قال  
 لا يزوج النساء الا الاولياء ولا تزوج الا من الكفاة ولا يهرق من عشرة دراهم وهو غريب على ابن عمر وعائشة وعامر والبراهيم رضى الله عنهم قال العين  
 اذا روى من طرق مفردة انها ضيقة تصيب حسنا ويحج به علال الاحقياط الضمانه فذهبنا وابقى الامامية اما مؤخرها وضيقه نصارت العشرة تقديرا  
 لازما والشافعي لم يجعل مقدرا بل جعل موكولا الى رأى الزوجين لانه يدل المقود عليه وهو البضع فصار كما عواض العقود المالية اي البعع والاجارة فهو  
 فيما ثبت على تراخي القبايعين فكذا هذا لكننا نقول هذا ترك الخاص من الكتاب فلا يصح ١٢ له قوله افضل لان النكاح من المعاملات كسائر  
 العقود والمالية ونحن نتسكك بسنن الله عليه وسلم حيث اختاره على التخلي مع ما ورد من الحديث عليه بذكر امر بالفاة مختلفة والاعتصام بهدي على السلام  
 اولى من اختيار سيرة يمينه ذكرنا عليه السلام ١٢ له قوله من جمع وتفرق فجميع ان يوقع ثلثا في طهر واحد والتفرق ان يوقع الثلث في ثلثة المهرات  
 ارسال الثلث جملة اي دفعة واحدة وبلفظ واحد كما جاز في البيع مطلقا وعندنا الجمع بين الطلقتين والثلث في طهر واحد وكذا واحدة بيمينه لانه مخالف  
 الستة لان النكاح سنة يتخلن به الصالح الدينية والدينية فتركه ابطال الاعلى قدر الحجة الى الخلف ١٢ له قوله في وجود النكاح قال ابو يونس  
 يجوز اكلها فانها بالغير يبول وقال محمد بن عمرو قروان في ابى يوسف لا ينعقد الا بولي ثم رجع وقال ينعقد مطلقا بغير يمينه لانه قولها وروى الحسن  
 عن ابى حنيفة ينعقد في كل حال لانه في غيره وشرنا الى يوسف ويراخذ اكثر الشائع وهو المختار الفتوى وقال مالك والشافعي لا ينعقد بغير يمين ١٢  
 له قوله ايما آه وهو من ميراث عائشة مرفوعة وآخرة فنكحها باطل فنكحها باطل فان دخل بها قبل المهر بما استحل من فحلها ان تزوج  
 فان سلطان ولي من لادى لافرح الشافعي و احمد ابو داود والترمذي وحسن ابن ماجه والبرعاري والطحاوي والحاكم وابن حبان ووجه اخذنا ايضا  
 وجه ان ثبت الاطلاع عليها بغير جمع الى المطلقات ١٢ له قوله والنكاح اي اذا طلق الزوج ثلثا هذه المرأة التي تكلمت بغير الاذن يجوز  
 نكاحها بعد الثلث عند الشافعي لان النكاح الاول لم ينعقد عندنا كذا قيل ١٢

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ايما امرأة تكثت نفسها بغير اذن ولها نكاحها باطل باطل باطل رواه ابو داود والترمذي  
 وابن ماجه الا ان عندهم فنكحها باطل فنكحها باطل فنكحها باطل بدل فنكحها باطل باطل باطل وقال الترمذي  
 هذا حديث حسن وعند ابن ماجه لم ينكحها الولي بدل تكلمت نفسها.



بخلاف ما اختاره المتأخرين منهم وأما العام فنوعان عام مخصوص عند البعض عام لم يخص عنه  
 فهم متفرقون لاختلاف الأصول في هذه الفصول ۱۲ من التكرار ۱۳ من البراءة ۱۴ من بعض الأصول ۱۵ من بعض الأصول ۱۶  
 شئ فالعام الذي لم يخص عنه شئ فهو بمنزلة الخاص في حق لزوم العمل به لإهالة وعلى  
 هذا قلنا إذا قطع يد السارق بعدما هلك المسروق عنده لا يجب عليه الضمان لأن  
 ۱- أن العام يلزم العمل به قطعاً ۲ مصدرية أي بعد ذلك السروق ۳ إلى السارق ۴ إلى السارق ۵  
 القطع جزاءً لجميع ما اكتسبه السارق فإن كلمة ما عاقبة يتناول جميع  
 عقوبة ۱۲ في قوله بما كسب ۱۳ أي جميع كسوباته ۱۴  
 ما وجد من السارق وبتقدير إيجاب الضمان يكون الجزاء هو  
 المجموع ولا يترك العمل به بالقياس على الغصب والدليل على أن  
 من القطع الضمان لا القطع صوره ۱۲ من القطع بالقياس على الغصب ۱۳ يوم كونه ۱۴  
 كلمة ما عامة ما ذكره محمد إذا قال المولى لجارية إن كان ما  
 عند التقدير ۱۲ أي ما  
 في بطنك غلاماً فانت حرة فولدت غلاماً وجارية لا تعتق وبشله تقول في  
 لأن السرقان يزوجان ما هب من المولى لهما من كسبه ۱۳ الجارية ۱۴  
 قوله تعالى فاقترأوا ما كتبت من القرآن فإنه عام في جميع ما كتبت  
 أي في جميع آيات القرآن ۱۲ فهو مومم اقتداه لا استقرق على ۱۳

له قوله ما اختاره المتأخرون فانهم لم يجوزوا النكاح بعد الثالث  
 احتياطاً نظراً إلى اشتباهه وتوجهاً على تقدير جواز هذا النكاح ولجوازه أيضاً وجوه لها قوة ما دأن لم يجوزوه بها أيضاً احتياطاً في مثل الفرق ۱۲  
 ۴ قوله واما العام اعلان حكم العام المحتملة الاشارة التوقف حتى يتقوم دليل عموم وخصوص وعند التلبي والجبائي اليوم بالخصوص كالاولاد في الجنس و  
 الشئ في الحج والتوقف في ما ذوق ذلك عند جمهور العلماء اثبات الحكم في ما يتناول من الاذواق قطعاً وتقيناً عند شرائح العراق ومائة المتأخرين ولفظنا عند  
 جمهور الفقهاء والتكليفين وهو مذهب الشافعي والحنابلة عند شائع مخرجه حتى يفيد وجوب العمل دون الاعتقاد ويصح تخصيص العام من الكتاب بخلاف  
 والقياس هذا وتمسك كل فريق من الطوائف ۱۲ ۳ قوله في حق لزوم العمل به وكذا لزوم العلم به ويتناول ذلك ما يتناول في دفع شائع الاحتجاج  
 به سفاً ولفظاً من الصدر الاول والاخر وقال الشافعي لظن في العارض الخاص بل يخص به اذا من عام الا قد خص هذا البعض وهذه الكلمة مضمونة عندنا كلف في  
 الفصول ۱۲ ۴ قوله لا يجب عليه الضمان تفرغ على ان العام يلزم العمل به قطعاً فانما ذلك المسروق عند السارق بعد القطع او قبله الاستهلاك  
 بضمن كما لو تلف خر او هوطا من الذهب وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه انما استهلك وقال الشافعي يضمن السارق المسروق كما اذا غصب عينا  
 فملك عند الغاصب فانه يجب عليه الضمان لانه تلف مال الغير بغير اذنه فكذلك ما هبنا وانا ان كلمة ما في قوله تعالى فاقطعوا يد يديها كما عايناه جميع  
 ان يكون القطع جزاءً لجميع ما هب من السارق وما هب من تلف العين وبتقدير إيجاب الضمان يكون القطع جزاءً لبعض افعال النكاح كحك العمل بالسام  
 من الكتاب بالقياس وذلك لا يجوز كذا في الفصول ۱۲ ۵ قوله ما كتبه فان قيل لا يملك ان يملك المسروق ما كتبه السارق فهو لوجه  
 من الاستهلاك لان من كتبه تفرغ وصح المسألة في الملك دون الاستهلاك فلم لا يكون القطع جزاءً لانه يملك ما كتبه السارق فانه يملك ما كتبه السارق  
 بان الملك مضاف إلى فعل السرقة ولا وجه له كان فعله بخلاف الاستهلاك فانه فعل زائد على فعل السرقة ولهذا يجب الضمان في صورة  
 الاستهلاك في رواية الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه ۱۲ ۶ قوله ما عايناه أي في قوله تعالى جزاءً بما كسبوا وبتقدير إيجاب الضمان يكون القطع جزاءً لبعض افعال  
 كان ترك العمل بالعام من الكتاب بالقياس وذلك لا يجوز ۱۲ ۷ قوله ما كتبه والدليل على الخ والتفائل ان يقول ان كلمة ما مضمونة للعموم ولا حاجة إلى الدليل  
 في الموضوعات فلا حاجة إلى التأييد يقول البعض اجيب بان كم من قسمي كان موضوعاً للحنه ولكن ذلك الحنه لا يكون مراداً عند الفقهاء فيحتاج إلى  
 الدليل وانما خص محمد لان كان مضمونة القضاء كان من المراتب الايضاً ۱۲ ۸ قوله فاقترأوا الآية وردت في الصلوة بلائذ سياق الكلام  
 أي فاقترأوا في الصلوة جميع آيات تيسرت من القرآن فانه كانت او غيرها فيقتضيه ان يكون المأمور به الجزء العام من القرآن والمأمور به على اجزائه  
 المأمور به فيل انقض على ان أي جزء قرأ كان مجزئاً ۱۲

من القرآن ومن ضرورات عدم توقف الجواز على قراءة الفاتحة وجله  
 اي مبرر ۱۱

الاصول  
 القبول  
 الاصل

في الخبر انه قال لأصلوة الابفاتحة الكتاب فعملنا بهما على وجه  
 اي باعام من الكتاب والبر ۱۲

لا يتغير به حكم الكتاب بان نحمل الخبر على نفي الكمال حتى يكون مطلق  
 اي قولنا غير ۱۳

القراءة فرضاً بحكم الكتاب وقراءة الفاتحة واجباً بحكم الخبر وقتلنا  
 اي من قولنا غير ۱۴

كذلك في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ان الله يوجب  
 اي من قولنا غير ۱۵

حرمة متروك التسمية عامداً وجاء في الخبر انه عليه السلام سئل عن  
 اي من قولنا غير ۱۶

متروك التسمية عامداً فقال كلوه فان تسمية الله تعالى في قلب كل امرء  
 اي من قولنا غير ۱۷

مسلم فلا يمكن التوفيق بينهما لان لو ثبت الحل بتركها عامداً ثبتت  
 اي من قولنا غير ۱۸

له قوله لأصلوة الابفاتحة الكتاب رواه الائمة الستون وغيرهم عن الجماعة ونظيره قال  
 مالك والشافعي واحمد وسنن ابو ثور ودراهم في تفسيره فيقولها الصلاة وقال الويفيق والثوري والا وراي ان تركها عامداً افضل غيرها اجزائه  
 على الاختلاف عن الاوزاعي وقال الطبري يقرأها في كل ركعة والامم يجزئها من القرآن عدواً بانها وحدها كذلك في الاستمكار ۱۲ -

قوله فعلنا بهما فان الآية وردت في الصلاة وكلمة عاماتة في جميع ما تيسر فاتحة كانت او غيرها فنقتض ان يكون المأمور به الجزء  
 العام من القرآن والامر بيل على اجزاء الفعل المأمور به قبل على ان اجزائه كان مجزئاً من ضرورة عدم توقف الجواز على قراءة الفاتحة وقد

جاء في الخبر ان الصلاة والسلام قال لأصلوة الابفاتحة الكتاب ولا تفسد الوجود فيقتض ان لا يوجد الصلاة شرعاً الا مع فاتحة الكتاب من ضرورة  
 توقف الجزاء على قراءة الفاتحة فاذا تأملنا علما بها على وجه التيسير بحكم الكتاب بان يحل الخبر على نفي الكمال ويجعل معناه لأصلوة كاملة الابفاتحة

الكتاب فيجزئ الصلاة بطلق القراءة لكن يتمكن فيها نقصان بترك الواجب وفيه تقرير في فية القراءة كما هو موجب الكتاب ويجاب الفاتحة  
 علما بالجزء بغيره ۱۲

قوله على نفي الكمال اي لأصلوة كاملة اي بفاتحة الكتاب على نفي الجزاء كما حل الشافعي ۱۳ قوله ولا تأكلوا مما  
 لم يذكر اسم الله عليه وان لم يفسق اي لا يغير الضرورة مصيبة واستحلاله على انما التزير لتركها فانها نزلت مع آيات قبلها في الكفارة وهم كانوا يقولون للمسلمين

انكم تزعمون انكم تسبون الله فما قيل الشرا ان تاكوا مما قلتم انتم فليل للمسلمين ان كنتم متحققين بالايان فكلاهما ذكر اسم الله عليه ان كنتم يابا  
 موثبين فعل ما ذكر عليه اسمهم فيكون الالكه ادمات تحق انفعال من كلمة ما في تمام يذكر عبادة عن المذبحات بدل الالكه في سياق او بدلالة ان كلمة

التسمية او متروكها يقع على المذكور في النطاق وانما بعونها واجب حرمه متروك التسمية من فية المسلم واكافه لتركها بقابلته خبر الواحد كذلك  
 الفصل ۱۲ ۱۳ قوله لا تأكلوا فان قيل كلمة لا تأكلوا شرط الجواز فبها فليس لها أصل وانما هي من بابها عامداً وناسيا جيبا وليس كذلك بل الحاصل

بتركها ناسيا ثابت بالاتفاق بيننا وبيننا في نفي الكمال اي لا تأكلوا من نفي الكمال لان نفي الكمال ليس لان نفي الكمال في الجواز على كل تقدير بل هو قوله عليه  
 الصلاة والسلام نعم العبد مهيب لم يخف التذلم ليصعد بتقدير خوف الله لم يخف ايضا وقوله عليه السلام لو كان الايمان معلقا بالشر ما لانا ل استاء

فارس ۱۲ ۱۳ قوله لا تأكلوا فان قيل كلمة لا تأكلوا شرط الجواز فبها فليس لها أصل وانما هي من بابها عامداً وناسيا جيبا وليس كذلك بل الحاصل  
 بالكية بهذا الجوز ثبوت الحل في العمدة بغيره في النسيان فثبتت الحل في الصور من هذا الخبر والكتاب لا يتناول الا العقبين العائدان الى ناسيا

نفسا من جيبا لا يبيح تحت الكتاب فرد في رفع حيزه حكم الكتاب خبر الواحد ولا يجوز ۱۳

لاصلوة الابفاتحة الكتاب أخرجه ابن عدي ورواه الترمذي وابن ماجه بلفظ لأصلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب  
 وقال الترمذي حديث حسن صحيح - انه عليه السلام سئل عن متروك التسمية الجزاء احد ۵

الحل بتركها ناسياً فينثذ يرتفع حكم الكتاب فيترك الخبر  
اعني بالعلم ۱۳ اعني من موت من تركها ما رواه ناسيا ۱۲ عن حنيفة البصري او ازيد في روايته فقال ۱۱  
 وكذلك قوله تعالى **وَأَمَّا تِلْكَ الْأُمَّةَ الَّتِي آذَيْنَاكُمْ بِقَوْلِهِمْ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ لِّمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ**  
اعني من قولهم ما رواه العام ۱۲ اعني حرمة نكاح  
 المرصعة وقد جاء في الخبر لا تحرم المصّة ولا المصتان والا الا ملاحة ولا  
بيك شش وروى ۱۲  
 الاملاحتان فلم يمكن التوفيق بينهما فيترك الخبر واما العام الذي يخص عنه البعض  
العام ۱۳ العام ۱۲ العام ۱۱ العام ۱۰ العام ۹ العام ۸ العام ۷ العام ۶ العام ۵ العام ۴ العام ۳ العام ۲ العام ۱  
 فحكمه انه يجب العمل به في الباقي مع الاحتمال فاذا قام الدليل على  
اعني العام المنصوص عن البعض ۱۳ الذي لم يخص منه ۱۲ اعني احتمال التخصيص في باقي الاقسام ۱۱  
 تخصيص الباقي يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس الى ان يبقى

له قوله بتركها ناسياً بهذا الخبر بطريق الاول  
 لان عند الناسي دون غيره العاملان النسيان فنسب الى صاحب الشرع فلا يمكن الاحتراز عن وقوعه قال عليه الصلوة والسلام رفع عن امي الخطأ  
 و النسيان ۱۲ **۲** قوله يرتفع حكم الكتاب هذا الاشارة الى جواب اعتراض النعم وهو ان الناسي من هذا الشخص في تخصيص الباقي  
 بالبرهان العام المنصوص البعض ما زان يعارضه خبر الواحد بالتخصيص اعني من ترك التسمية عامدا فاجاب بان اذا خص منه العام يرتفع حكم الكتاب  
 بالكلية لما قرنا واما يجوز التخصيص الى ان يبقى تارة لما يطبق عليه اسم العام كما يكون لسخا واذ لا يجوز خبر الواحد كما تقرره محل ۱۱ احسن الواشي -  
**۳** قوله اجماعكم آه قليل الرضاع وكثيره سواء عند من في التحريم ورواه محمد في المطاوع ان الشيب ولو مصنة واحدة وكذلك مروي  
 عن جميع الصحابة وقال ابن تيمية في المعنى عن الليث ان قال اجمع المسلمون على ان قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد كما ينظر الصائم وهو قول  
 مالك في رواية وقال الشافعي لا يثبت التحريم بلا محس رضعات وبيتال اهل الظاهر للرعاة واستحق وعن احمد قلت عند واحدة وقل نظام المنصب  
 وحيان احدهما لقول ابني حنيفة والثالثة ثلث رضعات واختاره مشايخه وهو قول زيد بن ثابت كذا في الحصول ۱۲ **۳** قوله لا تحرم آه رواه  
 ابن حبان في صحيحه هذا اللفظ حديثا واحدا ورواه سلم عن عائشة لا تحرم المصّة ولا المصتان وعن ام الفضل لا تحرم الا ملة ولا الاملاحتان و  
 ايضا عن اهل التحريم الرضعة والرضعتان او المصّة والمصتان ۱۲ **۴** قوله خص عنه البعض التخصيص انما يميز بعض من الجملة بحكم واصطلاح قصر  
 العام على بعض افراده بدليل مستقل مقارنة له واحتراز بقولنا مستقل عن الصفة والاستثناء والغاية ويقولنا مقال من الشيخ ۱۲ **۵** قوله مع  
 الاحتمال له مع احتمال التخصيص في باقي الاقسام سواء كان المنقصر معلوما او مجهولا ثم اعلم انهم اختلفوا في العام الذي خص عنه البعض هل يبقى حجة  
 بعد التخصيص ام لا فنذهب الى الحسن اكثر في واني عبد الله الجرجاني وغيرهما انه لا يبقى حجة بعد التخصيص بل يجب التوقف فيه سواء كان المنصوص  
 مطلقا كما يقال ائتوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمته او مجهولا كما لو قيل ائتوا المشركين ولا تقتلوا البعض الا ان يجب ان خص المنصوص اذا كان معلوما قال  
 عاينهم ان كان المنصوص محمولا بسقط حكم العموم حتى لا يبقى حجة فيما بقي ويتوقف الى البيان وان لم يفسح معلوما يبقى العام فيما ورواه على ما كان اعتبارا  
 باستثناء المجهول والعلم كنه في الفصول ۱۲ **۶** قوله خبر الواحد ولعائل ان يقول انما الكلام لا يكاد يصح ظاهرا بل من القول ان يقول فيجوز  
 تخصيص الباقي بخبر الواحد والقياس الى ان يبقى الثلث اللهم الا ان يقال ان خبر الواحد والقياس من باب وضع الظاهر موضع الضمير واللفظ فاذا  
 قام الدليل الظني من خبر الواحد والقياس على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه ۱۲

لا تحرم المصّة ولا المصتان الخ اخرجه ابن حبان في صحيحه عن عبد الله بن الزبير ورواه مسلم ومرفان حديثين  
 الاول اخرجه عن عائشة لا تحرم المصّة والمصتان ورواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح والثاني اخرجه عن  
 ام الفضل بنت الحارث.

الثالث وبعد ذلك لا يجوز فيجب العمل به وإنما جاز ذلك لان المخصص  
 له غيره <sup>۱۲</sup> <sup>۱۳</sup> <sup>۱۴</sup> <sup>۱۵</sup> <sup>۱۶</sup> <sup>۱۷</sup> <sup>۱۸</sup> <sup>۱۹</sup> <sup>۲۰</sup> <sup>۲۱</sup> <sup>۲۲</sup> <sup>۲۳</sup> <sup>۲۴</sup> <sup>۲۵</sup> <sup>۲۶</sup> <sup>۲۷</sup> <sup>۲۸</sup> <sup>۲۹</sup> <sup>۳۰</sup> <sup>۳۱</sup> <sup>۳۲</sup> <sup>۳۳</sup> <sup>۳۴</sup> <sup>۳۵</sup> <sup>۳۶</sup> <sup>۳۷</sup> <sup>۳۸</sup> <sup>۳۹</sup> <sup>۴۰</sup> <sup>۴۱</sup> <sup>۴۲</sup> <sup>۴۳</sup> <sup>۴۴</sup> <sup>۴۵</sup> <sup>۴۶</sup> <sup>۴۷</sup> <sup>۴۸</sup> <sup>۴۹</sup> <sup>۵۰</sup> <sup>۵۱</sup> <sup>۵۲</sup> <sup>۵۳</sup> <sup>۵۴</sup> <sup>۵۵</sup> <sup>۵۶</sup> <sup>۵۷</sup> <sup>۵۸</sup> <sup>۵۹</sup> <sup>۶۰</sup> <sup>۶۱</sup> <sup>۶۲</sup> <sup>۶۳</sup> <sup>۶۴</sup> <sup>۶۵</sup> <sup>۶۶</sup> <sup>۶۷</sup> <sup>۶۸</sup> <sup>۶۹</sup> <sup>۷۰</sup> <sup>۷۱</sup> <sup>۷۲</sup> <sup>۷۳</sup> <sup>۷۴</sup> <sup>۷۵</sup> <sup>۷۶</sup> <sup>۷۷</sup> <sup>۷۸</sup> <sup>۷۹</sup> <sup>۸۰</sup> <sup>۸۱</sup> <sup>۸۲</sup> <sup>۸۳</sup> <sup>۸۴</sup> <sup>۸۵</sup> <sup>۸۶</sup> <sup>۸۷</sup> <sup>۸۸</sup> <sup>۸۹</sup> <sup>۹۰</sup> <sup>۹۱</sup> <sup>۹۲</sup> <sup>۹۳</sup> <sup>۹۴</sup> <sup>۹۵</sup> <sup>۹۶</sup> <sup>۹۷</sup> <sup>۹۸</sup> <sup>۹۹</sup> <sup>۱۰۰</sup>

الذي اخرج البعض عن الجملة لو اخرج بعضها فجهول لا يثبت الاحتمال في كل فرض معين  
 فجاز ان يكون باقيا تحت حكم العام وجاز ان يكون داخل تحت دليل المخصوص فاستوى  
 الطرفان في حق المعين فاذا قام الدليل الشرعي على انه من جملة ما دخل تحت دليل  
 المخصوص تخرج جانب تخصيصه وان كان المخصص اخرج بعضا معلوقا عن الجملة جاز  
 ان يكون معلولا بعلته موجودة في هذا الفرع المعين فاذا قام الدليل الشرعي على  
 وجود تلك العلة في غير هذا الفرع المعين تخرج جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
 فصل في المطلق والمقتصد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

له قوله لا يجوز تخصيصه لان لا يجوز الا بما يجوز به نسخ و  
 اذن الجمع الشاذ باجماع اهل المذاهب يوجب تحت العام واحد اثنان لا يوجب العام حقيقة بل بعينه نسخا وباطلا ونسخ العام من خبر الواحد والقياس  
 لا يجوز كذا في النصوص وتعالى ان يقول نذرا في تخصيص الجمع الى الواحد بقوله تعالى فادوات الملاكمة تجري على السلاط والاسباب واجب  
 بان ارادة الواحد والاثنين من باب الجواز لان باب التخصيص فان قيل كيف يصح قوله ولغير ذلك لا يجوز وقد جوزا التخصيص المعترف بلام  
 الجنس والكرة الواقعة بعد النفي من والى ان يبقى الواحد اجيب بان كلام الشيخ في العام الذي صححه في نسخة ومعنى كالمسلمين والمسلمين اذ  
 معنى فقط لا تقوم والرهط <sup>۱۳</sup> <sup>۱۴</sup> <sup>۱۵</sup> <sup>۱۶</sup> <sup>۱۷</sup> <sup>۱۸</sup> <sup>۱۹</sup> <sup>۲۰</sup> <sup>۲۱</sup> <sup>۲۲</sup> <sup>۲۳</sup> <sup>۲۴</sup> <sup>۲۵</sup> <sup>۲۶</sup> <sup>۲۷</sup> <sup>۲۸</sup> <sup>۲۹</sup> <sup>۳۰</sup> <sup>۳۱</sup> <sup>۳۲</sup> <sup>۳۳</sup> <sup>۳۴</sup> <sup>۳۵</sup> <sup>۳۶</sup> <sup>۳۷</sup> <sup>۳۸</sup> <sup>۳۹</sup> <sup>۴۰</sup> <sup>۴۱</sup> <sup>۴۲</sup> <sup>۴۳</sup> <sup>۴۴</sup> <sup>۴۵</sup> <sup>۴۶</sup> <sup>۴۷</sup> <sup>۴۸</sup> <sup>۴۹</sup> <sup>۵۰</sup> <sup>۵۱</sup> <sup>۵۲</sup> <sup>۵۳</sup> <sup>۵۴</sup> <sup>۵۵</sup> <sup>۵۶</sup> <sup>۵۷</sup> <sup>۵۸</sup> <sup>۵۹</sup> <sup>۶۰</sup> <sup>۶۱</sup> <sup>۶۲</sup> <sup>۶۳</sup> <sup>۶۴</sup> <sup>۶۵</sup> <sup>۶۶</sup> <sup>۶۷</sup> <sup>۶۸</sup> <sup>۶۹</sup> <sup>۷۰</sup> <sup>۷۱</sup> <sup>۷۲</sup> <sup>۷۳</sup> <sup>۷۴</sup> <sup>۷۵</sup> <sup>۷۶</sup> <sup>۷۷</sup> <sup>۷۸</sup> <sup>۷۹</sup> <sup>۸۰</sup> <sup>۸۱</sup> <sup>۸۲</sup> <sup>۸۳</sup> <sup>۸۴</sup> <sup>۸۵</sup> <sup>۸۶</sup> <sup>۸۷</sup> <sup>۸۸</sup> <sup>۸۹</sup> <sup>۹۰</sup> <sup>۹۱</sup> <sup>۹۲</sup> <sup>۹۳</sup> <sup>۹۴</sup> <sup>۹۵</sup> <sup>۹۶</sup> <sup>۹۷</sup> <sup>۹۸</sup> <sup>۹۹</sup> <sup>۱۰۰</sup>

بعضهم اجمل كل فرض معين ان يكون باقيا تحت العام وان يكون داخل تحت دليل المخصوص فاذا قام الدليل على ان من جملة ما دخل تحت دليل المخصوص  
 تخرج جانب تخصيصه فاذا كان بعضا معلوقا فانظروا من معلول بعلته لان الاصل في النصوص التعليل وتلك العلة احتملت ان يوجد في بعض الافراد  
 الباقية ثبتت الاحتمال في كل فرض معين فاذا قام الدليل على وجود تلك العلة في هذا الفرع تخرج جانب تخصيصه فثبت ان العام داخل في الاحتمال  
 على التصدير من جواز تخصيصه بالاحاد والقياس كذا في الفصول ۱۲ -

قوله بعضا مجعولا لقوله تعالى واصل الله البيع وحرم الربوا فان قوله تعالى وحرم الربوا المخصوص مجعول قبل البيان بالاشياء الستة لان الربوا في  
 اللغة افضل لنفسه الفاعل غير اذ بالاجماع لان البيع ما شرع الا لامتراح فالمراد من الربوا هو الشرعي وكان مجعولا كذا في المعدن ۱۲ -  
 له قوله فاذا قام الدليل الشرعي وان كان ظاهريا كحديث المنفعة في صورة الربوا بما نذر ان الربوا كان مجعولا فشره الشارع في الاشياء الستة  
 بقوله على السلاط والاسباب لا يوجب التعليل بيان الشارع ثبت الاحتمال في كل فرض من افراد البيع الاحتمال ان يكون داخل تحت العام وان يكون داخل تحت  
 دليل النصوص فاستوى الطرفان في حق المعين ولكن لا يعلم مال ما سوسه الاشياء الستة ولهذا قال عرض الشارع خروج النبي على السلاط والاسباب  
 معين لنا الربا في الرواية بياننا شافيا فاحتاج العلماء الى التعليل والاستنباط فعملوا بوجه القدر والبس والشافعي والجمهور والتقية وماك بالاشياء الستة  
 فعل كل مقتضى تعليل في تحريمه كليل من اجله في باب القياس انشاء الله تعالى كذا في المعدن وغيره ۱۲ - <sup>۱۳</sup> <sup>۱۴</sup> <sup>۱۵</sup> <sup>۱۶</sup> <sup>۱۷</sup> <sup>۱۸</sup> <sup>۱۹</sup> <sup>۲۰</sup> <sup>۲۱</sup> <sup>۲۲</sup> <sup>۲۳</sup> <sup>۲۴</sup> <sup>۲۵</sup> <sup>۲۶</sup> <sup>۲۷</sup> <sup>۲۸</sup> <sup>۲۹</sup> <sup>۳۰</sup> <sup>۳۱</sup> <sup>۳۲</sup> <sup>۳۳</sup> <sup>۳۴</sup> <sup>۳۵</sup> <sup>۳۶</sup> <sup>۳۷</sup> <sup>۳۸</sup> <sup>۳۹</sup> <sup>۴۰</sup> <sup>۴۱</sup> <sup>۴۲</sup> <sup>۴۳</sup> <sup>۴۴</sup> <sup>۴۵</sup> <sup>۴۶</sup> <sup>۴۷</sup> <sup>۴۸</sup> <sup>۴۹</sup> <sup>۵۰</sup> <sup>۵۱</sup> <sup>۵۲</sup> <sup>۵۳</sup> <sup>۵۴</sup> <sup>۵۵</sup> <sup>۵۶</sup> <sup>۵۷</sup> <sup>۵۸</sup> <sup>۵۹</sup> <sup>۶۰</sup> <sup>۶۱</sup> <sup>۶۲</sup> <sup>۶۳</sup> <sup>۶۴</sup> <sup>۶۵</sup> <sup>۶۶</sup> <sup>۶۷</sup> <sup>۶۸</sup> <sup>۶۹</sup> <sup>۷۰</sup> <sup>۷۱</sup> <sup>۷۲</sup> <sup>۷۳</sup> <sup>۷۴</sup> <sup>۷۵</sup> <sup>۷۶</sup> <sup>۷۷</sup> <sup>۷۸</sup> <sup>۷۹</sup> <sup>۸۰</sup> <sup>۸۱</sup> <sup>۸۲</sup> <sup>۸۳</sup> <sup>۸۴</sup> <sup>۸۵</sup> <sup>۸۶</sup> <sup>۸۷</sup> <sup>۸۸</sup> <sup>۸۹</sup> <sup>۹۰</sup> <sup>۹۱</sup> <sup>۹۲</sup> <sup>۹۳</sup> <sup>۹۴</sup> <sup>۹۵</sup> <sup>۹۶</sup> <sup>۹۷</sup> <sup>۹۸</sup> <sup>۹۹</sup> <sup>۱۰۰</sup>

به العلة الشاذة في افراد الماهية من غير ملاحظة خصوص كمال او نقصان او وصف فالما بينه والفرق المنتهضها في بيان ليس مطلقا وقد يفسر بما  
 يتعرض لنفس الزارت دون خصوص صفاتها فنحننا المطلق يجري على الطلاقة ولا يتقيد به بمصنف او قديين قبل الرأي والسمع ولا يعمل على  
 المقتصد ايضا الا اذا اقتدر الجمع وعند الشافعي يعمل عليه كذا في الحصول ۱۲ -

امكن العمل باطلاقه فالزيادة عليه بحجر الواحد والقياس لا يجوز مثاله في قوله تعالى  
من غير ضرورة التقيية ١١٥  
اعن الطعن من كتاب الشرح والقياس لا يجوز مثاله في قوله تعالى

فاغسلوا وجوهكم فالما مؤن به هو الغسل على الاطلاق فلا يزداد عليه شرط النية و  
في الآية ١١٦  
من قبال النية والترتيب والتسوية ١١٦

الترتيب والموالاة والتسمية بالخبر ولكن يكمل بالخبر على وجه لا يتغير بحكم الكتاب  
في الآية ١١٦

فيقال الغسل المطبق فرض بحكم الكتاب والنية سنة بحكم الخبر وكذلك قلنا في قوله تعالى  
من كل تيمم ١١٦  
تيمم ١١٦  
تيمم ١١٦

الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ان الكتاب جعل جلد المائة  
فيها الزانية والحكم ١١٦  
الزاني والزانة ١١٦

حد الزانية فلا يزداد عليه التعريب حد القول عليه السلام بالبكر بالحد مائة و  
وهو الذي لم يزوج المرأة او لم يزوجها  
وهو الذي لم يزوج المرأة او لم يزوجها

تعريب عام بل يعمل بالخبر على وجه لا يتغير بحكم الكتاب فيكون الجلد حد اشريعيا بحكم  
المذكور في الحديث على التعريب ١١٦  
ذلك الوجه ١١٦  
المقتضى على حد الجلد فقط ١١٦

له قوله بحجر الواحد الخ لان الاطلاق وصف مقصود في كلاهما والزيادة عليه تكون نسخا ورفعا بوصف الاطلاق فلا يجوز نسخ الكتاب اصله  
او وصفه بحجر الواحد او بالقياس ان الكتاب قطعي وبحجر الواحد والقياس ظني فلا يثبت النسخ في غير الاطلاق بحجر الواحد والقياس ويجعل بياننا بالظن من  
الكتاب لان المطلق يحتمل التقييد ببيان كتابان البيان يقتضي سابقه الاجمال فلا مجال في المطلق للاسكان العمل به كذلك في الفصول ١١٦  
له قوله هو الغسل الخ فان قلت لا تسلان المأمور به هو الغسل على الاطلاق فانه ينافيه قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الخ فيكون النية ثابتا بالكتاب قلت  
اشترط النية يقتضيه ان لا يكون الماء طهورا بدون النية وقد قال الله تعالى انما ارزنا من السماء ماء طهورا فانه يقتضيه ان يكون الماء  
طهورا بدون النية على الاطلاق اشترط النية يقتضيه ان لا يكون مطهرا بدون النية وفيه الباطل هذا المنطق وهو اقوى من المذهب كذلك كتب الاصول

١٢ له قوله على الاطلاق اى سواء كان مع النية او بدونها ومع الترتيب او بدونها وكذا سائر السفن فلو شرط شي من النية والترتيب ونحوهما للاختيار  
الواردة فيها لا يكون مطلق الغسل ويكون نسخ الاطلاق الكتاب باخبار الاحاد وهذا لا يجوز كذلك في المعن ١١٦  
له قوله بالخبر هو في النية قوله عليه السلام قال الاعمال

بالنيات وانما لامر ما نوى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله هجرة الى الدنيا ليعيشها اذ امره ان يخرجها فخرجت الى ما حاجر  
البيت في الترتيب حديث هذا وضوءه لا يقبل الله الصلوة الا به وكان مرتبا وفي الموالات حديث وامره على الله عليه وسلم جلا صله في تدمر لمعة باعادة  
الوضوء والصلوة رواه ابوداؤد وفيه التسمية حديث لا وضوء لمن يذكر اسم الله عليه رواه ابوداؤد وادعوه وفيه مما كنا في شروح الحسامي ١٢

له قوله وكذلك اى مثل ما اجزينا الغسل والتمسح على اطلاقهما وذكرنا الخبر بمقتضى مطلق الكتاب قلنا في قوله تعالى الزانية والزاني الخ ١٢  
له قوله الزانية والزاني اللذان لم يعلموا غير المحصنة وغير المحسن لان حكمها ثابت بقوله تعالى الشيخ والشبيبة اذا زنيا فاجرمها كما لان الله الحديث  
والاجماع وانما قدم الزانية على الزاني لان الزانية يفتن من الشهوة وهي في النساء اذ قدمت السارق على السارقة لان السرة من المرأة وهي ارجل اكثر  
كقوله حد الزانية لانه يفتن بغيره الزانية والزاني اذا زنيا فاجلدها وضوءه عقوبة نازجة فكان هذا لان الوتر هو العقوبة فاذا كان الجلد  
حدًا وهو مطلق يقتضيه ان يكون الجلد مجزى بانه كونه زاجرا سواء كان مع التعريب او بدونه فلو جعل التعريب حدًا بالخبر لا يكون الجلد النازل عن التعريب  
حدلان الزاجر هو المجموع فلا يكون بعضه زاجرا والى هو الزاجر فاذا لم يكن الجلد حدًا كان ذلك نسخا للاطلاق كما مر في المثال السابق فانهم ١٢

له قوله البكر بالبكر اى عقوبة زناه البكر بالبكر اى الذكر الذي لم يتزوج بعد بالاشي التي لم تزوج والمراد بالبكر غير المحسن فالخص من حد الزوج وقيد  
البكارة في كل منهما ليس احترازا في فواحد كما جرحنا ابدا وامرأة والاخر خصنا بالبكر فيجوز المحسن ويرجم ١٢  
له قوله وتعريب اى سنة واحدة  
اى يجوز في عقوبة الجنان الامران المذكوران اعني الجلد وتعريب عام فحفظ التعريب على الجلد يقتضيه كل المجموع هذا خلافا لجرحنا لاكتفاء باحدهما  
بعض القرآن يقتضيه كفاية الجلد وحده فصار هو جائزا فرضا وبقى التعريب جائزا اصطلاحا وهو ما استوى فعله وتكرره ١٢

له قوله الزانية والزاني اللذان لم يعلموا غير المحصنة وغير المحسن لان حكمها ثابت بقوله تعالى الشيخ والشبيبة اذا زنيا فاجرمها كما لان الله الحديث  
والاجماع وانما قدم الزانية على الزاني لان الزانية يفتن من الشهوة وهي في النساء اذ قدمت السارق على السارقة لان السرة من المرأة وهي ارجل اكثر  
كقوله حد الزانية لانه يفتن بغيره الزانية والزاني اذا زنيا فاجلدها وضوءه عقوبة نازجة فكان هذا لان الوتر هو العقوبة فاذا كان الجلد  
حدًا وهو مطلق يقتضيه ان يكون الجلد مجزى بانه كونه زاجرا سواء كان مع التعريب او بدونه فلو جعل التعريب حدًا بالخبر لا يكون الجلد النازل عن التعريب  
حدلان الزاجر هو المجموع فلا يكون بعضه زاجرا والى هو الزاجر فاذا لم يكن الجلد حدًا كان ذلك نسخا للاطلاق كما مر في المثال السابق فانهم ١٢

له قوله البكر بالبكر اى عقوبة زناه البكر بالبكر اى الذكر الذي لم يتزوج بعد بالاشي التي لم تزوج والمراد بالبكر غير المحسن فالخص من حد الزوج وقيد  
البكارة في كل منهما ليس احترازا في فواحد كما جرحنا ابدا وامرأة والاخر خصنا بالبكر فيجوز المحسن ويرجم ١٢  
له قوله وتعريب اى سنة واحدة  
اى يجوز في عقوبة الجنان الامران المذكوران اعني الجلد وتعريب عام فحفظ التعريب على الجلد يقتضيه كل المجموع هذا خلافا لجرحنا لاكتفاء باحدهما  
بعض القرآن يقتضيه كفاية الجلد وحده فصار هو جائزا فرضا وبقى التعريب جائزا اصطلاحا وهو ما استوى فعله وتكرره ١٢

له قوله البكر بالبكر اى عقوبة زناه البكر بالبكر اى الذكر الذي لم يتزوج بعد بالاشي التي لم تزوج والمراد بالبكر غير المحسن فالخص من حد الزوج وقيد  
البكارة في كل منهما ليس احترازا في فواحد كما جرحنا ابدا وامرأة والاخر خصنا بالبكر فيجوز المحسن ويرجم ١٢  
له قوله وتعريب اى سنة واحدة  
اى يجوز في عقوبة الجنان الامران المذكوران اعني الجلد وتعريب عام فحفظ التعريب على الجلد يقتضيه كل المجموع هذا خلافا لجرحنا لاكتفاء باحدهما  
بعض القرآن يقتضيه كفاية الجلد وحده فصار هو جائزا فرضا وبقى التعريب جائزا اصطلاحا وهو ما استوى فعله وتكرره ١٢

له قوله البكر بالبكر اى عقوبة زناه البكر بالبكر اى الذكر الذي لم يتزوج بعد بالاشي التي لم تزوج والمراد بالبكر غير المحسن فالخص من حد الزوج وقيد  
البكارة في كل منهما ليس احترازا في فواحد كما جرحنا ابدا وامرأة والاخر خصنا بالبكر فيجوز المحسن ويرجم ١٢  
له قوله وتعريب اى سنة واحدة  
اى يجوز في عقوبة الجنان الامران المذكوران اعني الجلد وتعريب عام فحفظ التعريب على الجلد يقتضيه كل المجموع هذا خلافا لجرحنا لاكتفاء باحدهما  
بعض القرآن يقتضيه كفاية الجلد وحده فصار هو جائزا فرضا وبقى التعريب جائزا اصطلاحا وهو ما استوى فعله وتكرره ١٢

له قوله البكر بالبكر اى عقوبة زناه البكر بالبكر اى الذكر الذي لم يتزوج بعد بالاشي التي لم تزوج والمراد بالبكر غير المحسن فالخص من حد الزوج وقيد  
البكارة في كل منهما ليس احترازا في فواحد كما جرحنا ابدا وامرأة والاخر خصنا بالبكر فيجوز المحسن ويرجم ١٢  
له قوله وتعريب اى سنة واحدة  
اى يجوز في عقوبة الجنان الامران المذكوران اعني الجلد وتعريب عام فحفظ التعريب على الجلد يقتضيه كل المجموع هذا خلافا لجرحنا لاكتفاء باحدهما  
بعض القرآن يقتضيه كفاية الجلد وحده فصار هو جائزا فرضا وبقى التعريب جائزا اصطلاحا وهو ما استوى فعله وتكرره ١٢

البكر بالبكر الخ اخرجه ابن مسلم عن عمادة بن الاصامت الا ان عنده نفي سنة بدل تعريب عام.

الكتاب والتغريب مشروعا عاساسة حکم الخبر وکذا لک قوله تعدو ولظنوا بالبيت العتيق مطلق  
 في مشي الطواف بالبيت فلا يزداد عليه شرط الموضوع بالتحليل يعمل به ولو لا يتغير  
 حکم الكتاب بان يكون مطلق الطواف فرضا حکم الكتاب والموضوع واجبا بحکم الخبر  
 فيجب التقصان للزام يترك الموضوع الواجب بالذم وکذا لک قوله تعالى وان کعوا مع الشركين  
 مطلق في مشي الركوع فلا يزداد عليه شرط التغير بل بحکم الخبر ولكن يعمل بالخبر على وجه لا  
 يتغير به حکم الكتاب فيكون مطلق الركوع فرضا بحکم الكتاب والتغديين واجبا بحکم الخبر وعلى  
 هذا قلنا يجوز التوقى بماء الزعفران وبكل ماء خالطه شيء طاهر فغير احد  
 اوصافه لان شرط المصير الى التيمم عدم مطلق الماء وهذا قد بقي ماء مطلقا فان

له قوله بالبيت العتيق

اي القديم من محققين اي قديم سواه قديما لانه اول بيت وضع للناس وعتيق عن ايدي الجبارة التي كيف فعل الرب بحب الفيل وعن  
 عتيق الطراد اقول ووصف البيت بالقوة لانه شديد البناء اذ لا متر عن التحريم كذا قالوا **٢** له قوله في مسة الطواف اذ الطواف وهو  
 الدوران حول البيت سواء كان مع الموضوع او بدونته فيقتضه ان يكون الاتي بملحن الطواف آتيا بالماور به فلا يزداد عليه شرط الموضوع بغير الواحد وهو قوله  
 عليه الصلاة والسلام الطواف بالبيت صلوة لذاتي المعدن **١٢** **٣** له قوله شرطا الموضوع ولتأمل ان يقول ان الطهارة في الطواف مستفادة من دلالة  
 النص لان قوله تعلق وليكفوا بالبيت العتيق يعنى من اى علة الطواف تعظيم البيت وفي الطواف حالة الحديث والجنابة احسان البيت اجيب بان لا  
 نسلم ذلك ولكن قلنا ان الزام على زعم النعم حيث تمسك بالشرط الطهارة بغير الواحد وان تمسك بالذات اجنبناه بجواب اخر كذا في شرح المنار **١١**  
**٤** له قوله بالجور هو حديث رواه ابن حبان في صحيح الطواف بالبيت الصلاة الا ان الله تعالى توأمل في انطق فمن نطق فيه لا يطق ولا يجر واخرجه  
 الحاكم بصفه فمستدرک وسكت عنه والعلاني واليه بقي عزه واخرجه الترمذي ايضا بلفظ الطواف حول البيت مثل الصلاة كذا في الحصول **١٢**  
**٥** له قوله في مسة الركوع وهو الميلاق عن الاستواء بما يقع اسم الاستواء يقال ركعت الخلة اذا ماتت الى الارض فلا يزداد عليه شرط التعديل كما زاد ابو  
 يوسف والشافعي بالجور وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا اطلاق تخفف الركوع والسجود ثم فصل فانك لم تصل لما قلنا من ان الزيادة تسخ فيعمل مطلق  
 الركوع فرضا بحکم الكتاب والتعدي واجبا بملحن الخبر فان قلت قوله تعالى واركعوا الخ فيقتضيه فرضية الجملة لان كل من لمصاحبة فيقتضيه ان يكون  
 الركوع مصاحبا للركعتين وهذا لا يتصور الا بالجملة تليل فرضية الجملة تؤدي الى القدرة على التغير فانكيت بما ييسر في وسعدلا يعف الله نفسا الا  
 وسعها فيكون فيه المصاحبة محمولا على الاستحباب كذا في مراة الاصول وغيره **١٤** له قوله لان شرط اه العلم التقييد بالذات والالتصيف  
 قد يكون غيرا لئنه المطلق وهو لا يعنى نفس طبيعة الاصلية كقول الامام زكوية الكفر وما الورد وما الشجر وما انا لها وقد يكون مقيد بخصوص فيه باقيا ذلك  
 المطلق على بعد حقيقة كقوله في رد ما والورد والسماء والعين والماء السنين وما والورد والعرقان والصابون والاشنان من هذا القبيل كما خالط التراب  
 عند الشافعي ايضا مطلق لم يخرج عن الاطلاق وطبعه فهو باق على الاطلاق التفاد من قوله تعلق وان لنا من السماء ماء مطورا فهو على صفة التعلق من  
 السماء والتقييد لم يناف اطلاقه ثم المراد بالطلاق لا اطلاق الشيء المطلق ولذا مر عن المصنف بملحن الماء فبمذا الحوم والاطلاق لا ينافي  
 بخصوص والتقييد كذا في الحصول **١٢** له قوله قد بقي ماء مطلقا لان الماء المطلق ما يسبق الى الاتهام عند الاطلاق لفظ الماء وهذه المياه كذلك  
 فاذا قيل حالت الماء غير العظيمة بما والورد والعرقان لا يخطا كقوله بخلاف ماء الورد وما والعرق وما الهاتى كذا في المعدن **١٢**

قيد الاضافة ما زال عن اسم الماء بل قد عر فيه خل تحت حكم مطلق الماء وكان شرط

نقاء على صفة المنزل من السماء قيد المطلق ويخرج حكم ماء الزعفران

والصابون والاشنان وامثاله وخروج عن هذه القضية الماء العجس بقوله تعالى ولكن

يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَالنَّجَسَ لَا يَفِيدُ الطَّهَارَةَ وَهَذِهِ الْإِشَارَةُ عَلِمَ أَنَّ الْحَدِيثَ شَرْطٌ لَوْجِبَ

الوضوء فان تحصيل الطهارة بدون وجود الحدت محال قال ابو حنيفة رضي الله عنه

المظاهر اذا جامة امرأت في جلال الاطعام لا يستأنف الاطعام لان الكتاب مطلق

في حق الاطعام فلا يزداد عليه شرط عدم المسبب بالقياس على الصوم بل مطلق يجري

على اطلاق والمقيد على تقييده وكذلك قلنا الرقبة في كفارة الظهار واليمين

مطلقة فلا يزداد عليه شرط الايمان بالقياس على كفارة القتل فان قيل ان الكتاب في

له قوله اسم الماء

جواب عما قال الشافعي من ان ماء الزعفران واصله ماء مقيد فلا يكون داخل تحت قوله تعالى فان لم تجدوا الخ فلا يزال ان يكون المراد بقوله صفة المنزل من السماء ومحصول الجواب ان قيد الاضافة ما زال عن اسم الماء لانه مفهوم عند المطلق لفظ الماء فان اذا قيل هات الماء فجاء بماء الزعفران لا يخفى لانه يختلف بالوجوه على الورد وما الباقى فانه ينفصا خصا راضا فله الى الزعفران كالاضافة الى البيرة فانه يخرج عن مطلق الماء باضافة الى الزعفران فجزا التوضي به وشرط نقيه

له قوله وخرج الخ جواب عما يريد عليان من الماء العجس داخل في الماء المطلق ايضا فلم يخرج التوضي به خلاصة الجواب ان المقصود بالتوضي انما هو الطهارة كما قال الله تعالى ولكن يريد ليطهركم والماء العجس لا يفيده الطهارة فلم يكن داخل تحت قوله تعالى فان لم تجدوا ماء فكل من انقض مطلقا في الماء الطاهر كما في كتب الاصول ۱۲

له قوله ان الحدت شرط الخ اي لا يجب الوضوء على التوضي الذي ادى صلوة ولم يطق حدث حتى جاء وقت صلوة اخر ۱۲ له قوله بدون وجود الحدت محال فان قيل هذا يشكل بتجريد الوضوء على الوضوء قيل تجريد الوضوء انما هو لزوم زيادة الغفيلة لا التحصيل الطهارة وانقل انه من باب الطهارة وعن نفس العلم والاثم وهو بمنزلة النجاسة ويؤيده ما ذكرته شرح السنة المستحب ان يتوضأ لكل صلوة وان كان على الطهارة لانه ربما جرى على لسانه كذب او غيبة او شئ مما يثم به فينبغي ان يتخير والوضوء لرئع ذلك الحدت كما يتوضأ لرئع الحدت الظاهر كذله المعدن ۱۲

له قوله لا يستأنف الاطعام هذا عندنا وقال مالك الشافعي واحمد يستأنف واعتبروا بالصوم قلت قبيده في القرآن بعدم المسيس في التمر والصوم لا في الاطعام وقد ذكره في الصوم بعد ذكره في التمر فلو كان في الاطعام مراد ايضا لامه في الاطعام ايضا ولو كان ذكر عدم المسيس في التمر بقيد او كفا لا ادا في الاطعام لم يعد به في الصوم ايضا انه في الفصول ۱۲ له قوله بالقياس على الصوم كما زاد مالك حيث قال اذا جامع في خلال الاطعام يبطل ما حقه ويستأنف الاطعام كما يستأنف الصوم اذا تخلف الجماع ولنا ان النص في الاطعام مطلقا سواء تخلف الجماع او لا بشرط عدم المسيس فيه بالقياس على الصوم يلزم تقييد المطلق من الكتاب بالقياس وذلكما يجوز كذا في المعدن ۱۲ له قوله وكذلك قلنا الخ فان الرقبة في كفارة الظهار وكذلك في كفارة اليمين مطلقا عن قبيده الايمان وفي كفارة القتل مقيدة بقيد الايمان فانما الشافعي وقيد الرقبة بالايمان في كفارة الظهار واليمين لان الكفارات كلها مجلس واحد ونحن نقول المطلق يجري على الصلاة ولا يقيد بقيد الايمان لان الزيادة ليس فلا يجوز في الكتاب بالقياس كذا في الفصول ۱۲

مسح الراس يوجب مسح مطلق البعض وقد قيد تمومًا بمقدار الناصية بالخط و بالكتاب

مطلق في انتهاء الحرمة الغليظة بالنكاح وقد قيد تمومًا بالدخول بحيث يثامرة رافة قلنا ان

الكتاب ليس بمطلق في باب المسح فان حكم المطلق ان يكون الا في بائي فرد كان اثباته بالكتاب

به والا في بائي بعض كان ههنا بائي بالما مور به فان لو صح على النصف او على

الثلاثين لا يكون الكل فرضا وبه فارق المطلق المجمع واما قيد الدخول فقد قال البعض

ان النكاح في النص حمل على الوطئ اذ العقد مستفاد من لفظ الزوج ويهدل يزول السؤال

وقال البعض قيد الدخول ثبت بالخبر وجعلوه من المشاهير فلا يلزمهم تقيد

الكتاب بخبر الواحد فصل في المشترك والمؤول المشترك

على الكتاب بالخبر الواحد

له قوله بمقدار الخ وهو ما روي عن الغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سائلا قوم فبال وتوضأ مسح على الناصية وخفيه وعلى العامة

رواه مسلم وعن ابن عمر ما نس مرفعا مسح مقدم راسا خيرا او ودوا الحاكم

نزع مساحتلان الخرجولي والسنه فعلى والمرد بالسام استعمال اللفظ في ثبته حقيقه بلا علانته معنويه اعتماده على ظهور الغيم في ذلك المقام اعيب

بان المراد بالخبر السنه من قبيل الملاق الاخص على الاثم كذا في شرح النار

امرأة رفاة كانت عند رافعة فقالت نعم فقال لا حتى تنودي من عسلية ويدوق هومن عسلية اقول يستفاد من الحديث احكام امدها وقوع

التطبيقات الثالث مطلقا بمال وغيره حيث قال الملقني ثلثان من غير ذكر المال ولا عدم رثانها ثبوت الحرمة الغليظة حتى لا يجزى للاول قبل

دخول الزوج الثاني والثالث انتفاء الحرمة الغليظة بدخول الثاني حيث قال عليه السلام لا حتى تنودي من عسلية وكاف كذا في الموصول

عدم اشتراط الازال مطلقا وتندي اشارة الى ان الشيع وهو الازال ليس بشرط وكذا التصدي اشارة الى ان المقدار القليل كاف كذا في الموصول

مسح قوله آتيا بالما مور به ماصلا من علامة المطلق ان يصدق حكمه على كل فرد منه على التسوية والحكم مبهنا وهو الفرض لا يصدق على اداكل بعض

كالمصنف والثلاثين والا كان كل محمافرضا فردة صدق عليه

بينا السنة بان يكون مقدار الناصية سنة فبأي دليل يحمل على ان يزيان المقدار لفروضه وكان مثلا الناصية سنة تركه مرتين لولا لو لم يرد ذلك فاقم

وقال البعض هذا جواب آخر للفتن الثاني الى قال بعض اصحابنا قيد الدخول يثبت بالخبر ويؤمن الشاهير فيمنه لا يلزم تقيد الكتاب بخبر

الواحد بل بالخبر المشهور

ينحون التبادل ورضي من الاجتهاد وحل التحقيق اقسام لرد الفرق في جلي النظر بحسب الاغبار واللفظ الواحد مثل الترح مشترك وبعده مؤول او

من حيث الاشتراك وتساويهما ومما شعاشترك ومن حيث فردا وتاويله امدها مؤول فبجمعان في زمان الضاكا اجتماعا على الاول في لفظ وحل

واحد وفي دقيق النظر بحسب الذات اذ المشترك عام ومفهوم عام يعرض الالفاظ الخاصة وكذا المؤول وميزان القبولان قسما ناهيا وحقيقته اذ

طبيعة امدها شارة بالذات الطبيعية الاخر وان لم يكونا قسما متشبهين بالذات كالعرضيات استوح العرضيات الاخر كالضامك و

الكتاب والاسان ثم توفيقه بما وقع الخ ليس على ظاهره بل مراده ما اطلق او استعمل في مخاطبه في معينين ممنقنين اسراوان منه

سواء كان اختلافهما ناشيا من تعدد وضعه او كما ما متعديين في مفهوم هو الموضوع لمتنقنين في عدم اجتماعهما في الرادة او كما ما مختلفين باختلاف

الاحتمالين في مدلول المقصود وان كانا معناه واحد كما في كذا يات الطلاق بائن ومتر من ههنا نظرا انه ليس مشترك الاصول وهو المشهور في العرف

والذرة والصناعات الاخر الغيرة في تعدد الوضع الاصل وقد يستبين هذا من الاختلاف الآتية ايضا كذا في الموصول



وَضِعَ لِمَعْنِيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ اَوْ لِمَعْنَانِ مُخْتَلِفَةٍ الْحَقَائِقُ مِثَالُهُ قَوْلُنَا جَارِيَةً قَانَهَا  
اعلى من قبل ان يشاء ۱۲ على الحقيقة ۱۳ وضع ۱۴

تتناول الامّة والسفينة والمشتري فانه يتناول قابل عقد البيع وكوكب السماء وقولنا  
التقابل اليان ۱۱

بأنّ فانه يحتمل البين والبيان وحكم المشتري انه اذا تعين الواحد مراداً اي  
بما قال المشتري بين العاني ۱۱ اعلى القدر ۱۲ اعلى القدر ۱۳

سقط اعتبار ارادة غيره ولهذا اجتمع العلماء رحمهم الله تعالى على ان لفظ القروء  
من المصدر الاول ومن اجدهم ۱۲

المدكور في كتاب الله تعالى محمول اطلاقاً على الحيض كما هو مذهبهنا وعلی الطهر كما هو مذهب  
في قولنا في المشتري ۱۲

الشافعي وقال عمداً اذا اوصى لموالي بنى فلان ولبنى فلان موالٍ من اعلى وموالٍ  
من اسفل

فبات بطلت الوصية فحق الفرقين لاستتالة الجمع بينهما وتقدم الرحان  
الوصية قبل البيان ۱۲

وقال ابو حنيفة اذا قال لزوجته انت علي مثل امي لا يكون مظاهراً لان اللفظ  
ذلك الرجل ۱۲ دون الية ۱۳ وهو انت

في قول المعنيين الخ

المعنيين مختلفين سواء كانا معنيين كالجارية والمشتري او عشرين كالنخل شغل للرس والعتش والبيع لا زالت ملك للبيع بمقابلة الثمن وازالة الثمن بازالة  
البيع والشراء لا زالت ملك الثمن بمقابلة البيع وازالة ملك البيع بمقابلة الثمن والبائس يحتل الفصل والظهور كذلك اي قوله حكم المشتري وذلك  
لان ارادة العاني اتمامي بالادغام وبه مختلفة بما بينه فلا يتصور اتمها في الجمع في لفظ واحد وقد حكم عليه التقاضي في العلون والاطن اي قال  
انه غير واقع بحسب الاحتال بناء على ان الذين لا يلتفت الالي واحد وتعد القضاء والملاحظة انما يكون تعدداً في الزيادة والوصلة وهي اللفظ فعدده  
مع تعدد الزمان لا يختلف الارادة ولا تحسب الملاحظة وايضا من احكام التوقف الى تعيين المردن في اذات واولا بالقرينة ولا جهاد ودونها الظن بغير بعد  
التاويل لكن الحكم يضاف اليه لالي التاويل كلفه حكم المهل بعد البيان غير ان الحكم وان اضيف الى الكتاب فهو ظني لعدم التبرير كذا في الاصول ۱۲ -  
في قوله سقط اه لا اختلاف في جواز ارادة معنى ليع المعنيين على وجه الاشتراك المعنوي وتاويل اسمه اللفظ على لفظ الاطلاق الجاهلي وهو  
عموم المجاز لانه جواز ارادة المجموع من حيث المجموع من اعتبار الجزء الصوري والصورة الواحدة لانها لكل منها الواحد من نهيها ولزوجة اكثر  
ايضا يجوز على التجوز بل ان الكليّة والجزئية والاني عدم جواز ارادة احداهما من حيث انه موضوع له فاللفظ فيه حقيقة ارادة الآخر من حيث انه  
يناسبه فهو يجرى مجاز لا يجمع بين الحقيقة والمجاز ولا في عدم جواز التضاد بين كالمظهر والحيض كذا في الفصول ۱۲ في قوله اعلى الحيض كما هو مذهبنا  
الخ لاننا اجمعوا على جعله على احد المعنيين مع امكان جملة كلا المعنيين بان يكون العدة مضي علمت حيض وتخلت الجهاد على ان ارادة كلا المعنيين  
باطل لان الآية اذا اختلفت على اقوال كان اجماعاً منهم على ان ما عداها باطل فكذلك هذا الاختلاف يدل على ان ارادتها من لفظ القرء باطل  
باجماعهم لان الخن لا يعود لهم لما تقرره فله هذه الصورة من الاجماع تدل على ان المشتري لا يستعمل المعنيين لان لو كان مستعملاً لهما معاً  
يجزى المعنى الثاني بعد ان كان مدلول اللفظ مع المعنى الاول كيف والباب باب الاحتياط فلا يسبيل الى ترك احد مما قد هو معنى وطلالة  
الاجماع كذا في الشرح في قوله وقال محمد بن علف على قوله اجمع اي وهدنا قال محمد بن بعض النسخ وقع بغير الواو فيكون تعليلاً على  
على عدم جواز عموم المشتري او استيناف العاني ان هذا الاصل مذهب اصحابنا استنباهاً بما سئلهم وانما نض محمد بن ابي ذؤيب في حيفه؟ ايضا  
لان اربعة ۱۲ في قوله عدم الرحان الخ لان مقاديرنا مختلفة فمنهم من يقصد الا على مجازة لانها مذكور الاحسانه قال عليه السلام والتمية  
من لم يشكرنا لم يشكر الله ومنهم من يقصد الاسفل تيمماً للاسنان فلذلك بطلت الوصية ۱۲ في قوله لان اللفظ الخ فان قيل لا نسلم  
ان لفظ المنظر مشترك بل هو خاص لانه وضع للمعنى واحداً بخلاف جهة التماثل لا يوجب الاشتراك قيل اراد ان لفظ المنظر بمنزلة المشتري اي مشترك  
كلما في استعماله ارادة جنتي المانحة في مثل شئ وهذا تاويل تام لعدم جواز عموم المشتري لان ما لم يجزى الجمع في ما هو في حكم المشتري ففي المشتري  
اولى ۱۲ عه اعلى الوالي الاعلى والاسفل لان المشتري لا عموم له ۱۲

مشارك بين الكرامة والحرمة فلا يتضح جهة الحرمة الا بالنية وعلى هذا قلنا لا  
 مواضع اي ۱۱ اے اشتراكية على مثل اي ۱۲ على بصرتك ۱۲ اي ان الشكر لا عمم ۱۲  
 يجب النظر في جزاء الصيد لقوله تعالى فجزاء قتل ما قتل من النعم لان  
 من حيث الخلق ۱۳ مثل ۱۲ بل ولفظ بيان لقوله جزاء ۱۲  
 المثل مشترك بين المثل صورة وبين المثل معني وهو القيمة وقد اريد المثل من حيث  
 اي في البسم واليه اوالسيرة ۱۲ اي من حيث الالوية ۱۲  
 المعنى بهذا التص في قتل الحياض والعصفور وغوهما بالاتفاق فلا يرد المثل من  
 المذکور ۱۲ بموت ۱۲ بموتك ۱۲  
 حيث الصورة اذ العموم للمشارك اصلا فيسقط اعتبار الصورة لاستحالة الجمع ثم اذا  
 وهو قول الاكثر ۱۳ اے وقت ۱۲ في المثل ۱۲  
 ترجح بعض وجوه المشترك بغالب الرأي بصير مؤول وواحكم المؤول ووجب العمل به  
 اي بعض ما ياتي ۱۲ اے عن الغالب ۱۲ فهو من مطلق الشكر ۱۲ فهو جوبه نظر التص ۱۲  
 مع احتمال الخطأ ومثله في الحكيمات ما قلنا اذا اطلق الثمن في البيع كان على  
 اے المؤول ۱۲ اے تاويل ۱۲  
 غالب نقد البكيد وذلك بطريق التاويل ولو كانت النقود مختلفة فسد البيع لما ذكرنا وحيث  
 في التاويل ۱۲ في المايل من الرواج ۱۲  
 الاقراء على الخيض وحمل النكاح على الوطى وحمل الكنايات حال مذكرة الطلاق على  
 اے في قولنا ۱۲ اے في قولنا ۱۲ اے في قولنا ۱۲ اے في قولنا ۱۲ اے في قولنا ۱۲  
 من المطلق ۱۲ بين الزوجين ۱۲

له قوله لا يجب النظر في الخلق وقد قال بوجوب الشافعي وما لك واحمد وكوفي ومحمد بن الحسن من اصحابنا حيث قالوا يجب  
 النظر فيما لا يخلو في الخلقة ففي القبي شاة وفي الاربع عناق وعندنا ما انما الا اعظم يجب المثل معني وهي القيمة ويان اذا قتل الحرم صيده فجزاءه ان يؤم  
 الصيد في المكان الذي قتل فيه او في اقرب المواضع اذا كان في ريفقوم فوا عدل ثم هو يخرج ان شاء ابتاع بها هدايا وادوية وان بلغت هدايا وان  
 شاء اشترى بها لعلها ما تصدق على كل سكين نصف صاع من براد صاعا من نردا شعير وان شاء صام على ما ذكر في موضعنا ۱۲ -  
 ۲ قوله بغالب الرؤى اي الظن الحاصل بالقياس او خبر الواحد والقراء في الأخرى في النصوص واما مثال التقو في الحكيمات فيمنه على  
 ما عرفت من ان المشترك لا يجب تعدد المواضع بل كيفية تعدد المتعلقات ايضا ولو في معنى واحد من جنبا بخلاف المصاديق او اكثر الموارد  
 او غيرها والمواقف نقد البكيد لا بد بالتحال لا المتبايعين ما هو الارواح فيه والارواح على غير من الايمان بالتعارف ومزيد الاستعمال  
 وهو احدى قرآن الارادة ولما رتھا فيكون كالقياس والخبر في ارث الظن وقوله مختلفة اي مختلفة الماينة والمراد ان يكون الكل سواء في الرواج كذا  
 في البداية ۱۲ - ۳ قوله بصير مؤول الخ المؤول ما هو من آل يؤل اذا رجح واولته اذا رجحت وصرفت لانك متى تاملت في اللفظ فخرته  
 عما يحتمل من الوجه المتعل به ووجه رجحت اليه والمراد به هنا هو المؤول من المشترك لا المؤول مطلقا فانهم ۱۲ ۳ قوله مع احتمال الخطأ اي  
 في تاويل ان التاويل لا يكون الا بالظن وهو يستلزم احتمال الغلط للان التجدد خطي ويصعب وفي بعض النسخ لفظه على بدل مع لكن يكون  
 على حيث يجمع مع كما يقال فلان بحر في العلم على صغر سنه اي صغر سنه ۱۲ ۵ قوله فسد البيع الخ لاستحالة الجمع وعدم الرجحان الا اذا  
 بين احدھا فيمنه تنفع الجملة النفعية الى النزاع والفساد وانما كان لاجلها ۱۲ ۶ قوله وحمل الآراء على الخيض الخ فان حمل على الاقراء  
 على الخيض بدلالة لفظ الثنية وحمل هذا النكاح على الاي بدلالة قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره نكح لا تاويل حيث نكحها البيان القطعي من  
 قبل المتكلم قيل لاسم انها لجملة البيان القطعي اذ لو كان كذلك لما اختلف العلماء فيها على ان الاختلاف المعترض اوردت الشبهة ولان  
 لفظ الثنية لا يقتضيه ان يراد من القرء الخيض حتما بل يقتضيه ان يراد منه شئ اخر سواء كانت من الخيض او لا طهار كذا في الشرح ۱۲ -  
 عمه اي تعيين غالب لقد البلد ۱۲ م من استعمال الجمع وعدم الرجحان ۱۲ -

الطلاق من هذا القبيل وعلى هذا قلنا الذين المانع من الزكاة يصرف الى اسرائيلين  
 تضاء للدين ودرع محمد علي هذا فقال اذ تزوج امرأة علي نصاب وله نصاب من الغنم  
 نصاب من الدرهم يصرف الدين الى الدرهم حتى لو حال عليهما الحول تجب الزكاة  
 عند في نصاب الغنم ولا تجب في الدرهم ولو تزوج بعض وجوه المشترك بيان من قبل  
 المتكلم كان مفسراً وحكمه انه يجب العمل به يقيناً مثاله اذا قال لفلان على عشرة  
 دراهم مثن نقد بخار فبقوله من نقد بخار تفسير له فلو لا ذلك لكان منصرفاً الى غالب نقد  
 البلد بطريق التاويل فيترجم المفسر فلا يجب نقد البلد فصل في الحقيقة والمجاز كل  
 لفظ وضعه واضع اللغة بأزاء شيء فهو حقيقة له ولو استعمل في غيره يكون مجازاً الا

له قوله من هذا القبيل اي من قبيل التاويل وذلك لان القرع مشترك بين الحيض والطهر والنكاح مشترك بين الوطئ والعقد والفاظ  
 الكليات كالبيان مشترك يحتمل ان يكون البيان او من البين فاذا جعل القرع على الحيض والنكاح على الوطئ وكليات الطلاق حال  
 مذكرة الطلاق على ان المراد بها الانقطاع عن صلته كما كان ذلك تاويلاً كما في الشرح ١٢ ٤ قوله وعلى هذا اي ان المحتمل للشيئين يعرف  
 اني احد تخميلة يدل على تعيينه في اللفاظ المشتركة ١٣ ٤ قوله الى اسرائيلين اي اذا كان لرجل نصاب من الدرهم والدنانير والعروض والموال  
 وعبيد دين يستغرق بعضه يصرف اولاً الى التقود لان قضاء الدين من ايسر لعدم الاحتياج فيما الى البيع ثم الى العروض لانها عرضة ثم الى السواغ  
 لانها ناضلة عن الحاجة ثم الى المشغول بحاجته كما راسكنه ثياب البهك ودواب الركوب وعبيد الخدم وغيرها ١٣ ٤ قوله يصرف  
 الدين الى الدرهم لانها يستر قضاء الدين لعدم الاحتياج فيما الى البيع بخلاف الغنم او البقر مثلاً ١٣ ٤ قوله ولا تجب في الدرهم لانها  
 مشغولة بين المبر والمشغول به يمنع وجوب الزكاة وهو نص على ان دين المهر ممنوع مطلقاً كان او مؤجلاً ١٣ ٤ قوله كان مفسراً اي بلان تخرج  
 بعض وجوه المشترك عرف بدليل قاطع اذ التفسير هو الكشف التام الذي لا شبهة فيه ثم هو مأخوذ من قولهم اسفر الصبح اذا اضاء نظره ظهوراً  
 منتشراً لا شبهة فيه وهذا المعنى موجود في المفسر لانه عرف بدليل قاطع فان قلت كلامنا في بيان اقسام الصبغة واللثة والتعقير من اسم البيان كما وجه  
 ذكره مهنا فلما ذكره ليتبين المؤول ويميز عن المفسر فغير اننا ما هو ان المؤول ما تخرج من المشترك بعض وجوه بغالب الرأي حتى لا تخرج بدليل  
 قاطع لم يكن مؤول بل كان مفسراً ١٣ ٤ قوله من نقد بخار والقائل ان لفظ كلامنا في المفسر المشترك لانه مطلق المفسر والدرهم اسم  
 مطلق لا مشترك فليفسر يكون قوله من نقد بخار التفسير لا بطريق المثال لما نحن فيه احيب بان الدرهم في حكم المشترك لاحتمال التقود المتخلف  
 كاحتمال المشترك فيكون قوله من نقد بخار في حكم التفسير كما في المعدن ١٣ -  
 ٤ قوله في الحقيقة وهي انما قيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت والماضي مفعول من حققت الشيء اذا ثبت فيكون معناها الثابتة او المشتقة في موضعها  
 الاصل والاء على هذا التقيد من الوصفية الى الاسمية كما وجدته في مرة الاصل وعند صاحب الفتح التائيت ١٣ ٤ قوله كل لفظ وضع الخ  
 والوضع تعيين اللفظ بآراء المعنى بنفسه ليدل على نفي بلاء واسطة قرينة كما لا سدفنة موضوع المعيل الخصوص بحيث يدل عليه عندنا لطلاق بلا انضمام قرينة فكان  
 حقيقة فيه ولو استعمل في الرجل الشجاع كان مجازاً ١٣ ٤ قوله فهو حقيقة لمن حق الشيء اذا ثبت ومنه قوله لا نكحها كائنته لا محالة ١٣

حقيقة ثم الحقيقة مع المجاز لا يجتمعان ارادةً من لفظ واحد في حالة واحدة ولهذا  
 قلنا لما أريد ما يدخل في الصاع بقوله عليه السلام لا يتبعوا الدهم بالدهم ولا الصاع  
 بالصاعين سقط اعتبار نفس الصاع حتى جاز بيغ الواحد منه بالاثنيين ولما أريد  
 الوقاع من آية الملامسة سقط اعتبار ارادة المس باليد قال محمد اذا وصي  
 لمواليه وله موال اعتقههم ولمواليه موال اعتقوهم كانت الوصية لمواليه دون  
 موالى مواليه وفي السيد الكبير لو استأمن من اهل الحرب على اباهم لا تدخل الاجداد في  
 من الاصول المستعملين من العرب

له قوله لا يجتمعان لان اهل اللفظ يستعملوا اللفظ الواحد في المعنى الحقيقي والمجازي معا اصلا فكان استعماله فيها خارجا عن لغتهم فلا يجوز  
 الشافعي ومن المعتزلة عبد الجبار والجبائي ذهبوا الى انهما يجتمعان واستدلوا به بان لا مانع من ارادة العنيين المتقين جميعا فانما ينبغي انفسنا ارادة للعنيين  
 من ارادة واحدة ومن اكر ذلك فقد انكر اليقين انه لا يتبع ما يتبع ابوك و اراد الوطى والعقد فانه صحيح من غير استعماله وقال  
 اصحابنا ان القرينة الصارفة عن المعنى الحقيقي شرط للمجاز فارادة المعنى الحقيقي مع تلك القرينة محال لا يخلف عننا والخلف لا يثبت الا بعد  
 فوت الاصل عقلا وايضا ان الحقيقة مستقرة في محل والمجاز متجاوز عنه والشئ الواحد يستحيل ان يستقر في محلين وتجاوز عنه في حالة واحدة  
 فاستحال الجمع كما استحال ان يكون الثوب الواحد على اللابس متكافرا كذا في المعتمد ۱۲ قوله ولما اى لا اجل انها لا  
 يجتمعان اجموعا على ان نفس الصاع وهو الحشيش المنقورة جاز بيغ متفاضلا بينه لعدم دخول تحت التسمية وهو قوله عليه الصلاة والسلام  
 لا يتبعوا الدرهم بالدرهمين الحرب ۱۳ قوله لا يتبعوا اه كذا اورده القاري في محقق النار لكن من غير هذا اللفظ عن ابن عمر  
 كمن روى الطحاوي عن عثمان بن عفان ثم روى عنه عطاء بن رباح والدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين وروى به الحاكم في مستدرکه عن ابن عمر  
 الدينار بالدينارين والدرهم بالدرهمين لا يفضل بينهما ثم الحرب المذكور اخرج البيهقي واخرج مسلم عن الزهري كذا في نزق ثم الجمع كذا في  
 الصاعين بالصاع فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يتبعوا صاعا تمر بصاع ولا صاعا حنطة بصاع ولا درهما بدرهمين وروى ابن  
 ماجه وغيره عنه بلفظ لا يباع صاع تمر بصاعين ولا درهم بدرهمين كذا في الفصول ۱۲ قوله آية الملامسة وهو قوله  
 كنتم فيها قاطنوا وان كنتم في اوله فخلوا احد منكم من الغنائم او لا منتم النساء فلم تجزوا ما قبموا صعيها طيبا فان قيل قد قرأت آية يتبعوا الدرهمين  
 لا تستم ولا تستمن من الملامسة والمس فيعمل احداهما على الوطى والاخرى على المس باليد كما علمت القرانين في قوله تعالى حنط بطهرن بالتشديد  
 والتخفيف وقوله وارسلكم بالنصب والجر على اليمين قلنا لا نزاع فيه وانما النزاع في حمل كل واحد منهما على المعنيين كما هو المنقول عن  
 المحضوم وانما يجوز ما ذكرنا اذا لم يمنع عنه مانع وقد وجد بهنا فانه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نساء ثم يخرج ال  
 الصلوة ولان العمارة والسلك اختلفوا في تاويل الآيات على قولين فبعضهم قالوا المراد هو اجماع وجوزوا التبر للجنب ولم يجعلوا  
 المس حدنا ايضا عملا بالقرائن كان خارجا عن احوالهم وارجعهم فيكون مردوا كذا في كشف النزدي ۱۲ قوله وله  
 موال اعتقهم صفة موال الضمير المرفوع راجع الى الوطى والنصب الى الموال ۱۲ قوله لا تدخل الخ لا نسلم ليسوا ابا حقيقة  
 بل مجازا بتوسط كونهم آله لا يامد فاذا اراد به الابهام الحقيقي لا يراد الاجداد لامتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز وانما تدخل ابنة الابناء في  
 امان الابناء لان الابناء يشتمهم معا بل لان ظاهر الاسم يشتمهم في كافي بنى اوم بنى اسرائيل وبنى باشم فاشتمه بشمول ظاهر الاسم فكلفت  
 في حق الدم وحفظه فيه ظنون تبعادها بالفروع التي اذا اصل لا يتبع الفرع وهو تبع فلا تدخل الاجداد لانهم اصول الاباء ۱۳ -

لا يتبعوا الدرهم لما جده بهذا اللفظ فلما اخرج به مسلم عن المنذر في حديث طويل قال رسول الله صلى الله عليه و  
 سلم لا يتبعوا صاعا ولا صاعا ولا درهما بدرهمين ورواه ابن ماجه بمعناه.

الامان ولو استامتا على امهاتهم لا يثبت الامان فيحق الجذات وعلى هذا قلنا اذا وصى الكار  
 اى في مان باشم ١٢  
 بنى فلان لا يدخل المصايب بالفجور فيحكم الوصية ولو وصى لبنى فلان وله بنون  
 اى التى كانت بعارتها بلزنا ١٢  
 ويؤبى بنيه كانت الوصية لبنيه دون بنى بنيه قال امعابنا لو حلف لا يتكف فلان وهى  
 اى اخفاده ١٢  
 اجنبية كان ذلك على العقد حتى لو زنا بها لا يحنث ولو نكح قال اذا حلف لا يصح  
 اى قول لا يصح ١٢  
 قدمه في دار فلان يحنث لو دخلها حافيا او متعذرا او راكبا وكذلك لو حلف لا يسكن  
 اى العذر ١٢  
 داه فلان يحنث لو كانت الياس ملكا فلان او كانت بأجرة او عارية وذلك جمع بين الحقيقة  
 اى فيها المانع ١٢  
 والمجاز وكذلك لو قال عبده حر يوم يقدم فلان فقدم فلان ليلا او نهارا يحنث قلنا وضع  
 اى تارة ثالثة ١٢  
 القدم مائة عن الدخول بحكم العرف والدخول لا يتفاوت في الفصلين ودار فلان صار  
 اى بخلاف العام ١٢

١- قوله ولو استامتا لان ام الاب والام حقيقة في الوالد والوالدة وانما يقال للحجاب والجمعة فلهن يسئل المجاز وقد ريد الآباء  
 والامهات في الاستيمان عليهم فلا يكون الاجداد والجديرات مرادة لثلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ١٢ ٢- قوله لا تتحل  
 المصايب بالفجور لان البر حقيقته غير المصايب وانما سمى المصايب بلزنا بجزا الانهالم تزوج وانما قيدت بالفجور لان لو زالت بوشية او حضا او نكس  
 جراحة ونحوها تدخل في الوصية لانها برك حقيقة ١٢ ٣- قوله دون بنى فبنا اذا وصى لابناء زيد مثلا ولم يبنون ويؤبى به يدخل في  
 الوصية الابناء ولا يدخل فيه ابناء الابناء لان لفظ الابن حقيقة في الابن ومجاز في ابن الابن فلا يتحقق مع الحقيقة وقال لا يدخل ابنا  
 الاجل ويصان اللفظ لطلوع عظيم فيتناولهم باعتبار الظاهر كذا في نور الانوار ١٢ - ٤- قوله على العقد قلت هذا منافع لمطابق  
 منه من عمل النكاح على الوصي في قوله تعالى حتى تتكف زوجا غيرك ولما قد مرنا في قوله تعالى ما يمنع آباكم حتى حرمان من زينة الاب امه الموطوءة  
 ايضا ولذا اورد بعض الفضلاء بان المقدم الحقيقة الشرعية على اللغوية لا العكس ولا حاشية في الآيات الى حمل على الوصي قلنا هذا وان كان مجازا  
 شرعيا وحقيقة لغوية فهو مجاز متعارف وهو كالتى في النصوص شائع ومستفيض فيها كما لا يخفى على الفاضل المتقن فيمكن ارادته عند جواز  
 ارادة العقد ايضا كذا في الفصول ١٢ - ٥- قوله ولئن الخ لما ذرع عن ريان الاصل وهو ان الجمع بين الحقيقة والمجاز استحسان شرعي في  
 بيان النقص الواردة على هذا الاصل ١٢ ٦- قوله اذا حلف الخ حاصل السؤال وجود الجمع بينهما عندك في هذه الامثلة لان  
 حقيقة وضع القدم في دخولها حافيا لا راكبا وحقيقة اضاف الدار الى فلان كوضا ملكا وحاصل الجواب انه ليس جمعا بينهما بل هو عموم المجاز  
 لغوية العرف الغائبي على اللغة فافهم كذا في الفصول ١٢ ٧- قوله يحنث لو دخلها حافيا الخ هذا اذا لم يكن لنية ولو نوى حين  
 حلف ان لا يبيع قدمه فيها حافيا قد خطها راكبا لم يحنث ويصدق ديانته وقضاءه لانه نوى حقيقة كلامه وهذه حقيقة مستفظة مجورة ١٢  
 ٨- قوله دار فلان ولا ضارة الى فلان بالملك حقيقة لغويا بمعنى الامان على الملك وبغيره مجاز لصحة النفي وهو ان امارت المجاز ١٢ -  
 ٩- قوله وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز اى كون الحنث في الدخول حافيا او راكبا كون الدار ملكا او عارية او اجارة ١٢ -  
 ١٠- قوله يحنث وهذا ايضا جمع بينهما لان اليوم للمصاحفة حقيقة والليل مجاز ١٢ - ١١- قوله بحكم العرف الخ اى بطريق اللسان اسم السبب  
 على السبب ومنه عدم سبب للدخول وانما تركت حقيقة لدرالة العرف والعادة لان مقصود المانع الامتناع عن الدخول لا عن نكح شخصها  
 فكانت قال لا تدخل دار فلان ١٢ ١٢- قوله لا يتفاوت الخ سواء كان يوجد حافيا او متعذرا او راكبا يقيم الحنث ليعوم المجاز لا بطريق  
 اجمع بين الحقيقة والمجاز ١٢

عنه لان حقيقة البكر في المرأة مانع باطن زوجها من نسج وقد انخرق بلزنا ١٢ -

مجاز عن دارسكونته له وذلك لا يتفادت بين ان يكون ملكا له او كانت باجرة له واليومني مسألة  
 اي لغتان ١٢ الملائك ١٣ اهل فلان ١٤ اهل فلان ١٥ جواب عن اولاد اولادك ١٦  
 القدوم عبارة عن مطلق الوقت لان اليوم اذا اضيف الى فعل لا يمتد يكون عبارة عن  
 مطلق الوقت كما عرف فكان الحديث بهذا الطريق لا يطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز  
 ثم الحقيقة انواع ثلاثة متعذرة ومهجورة ومستعملة وفي القسمين الاولين يصر  
 الى المجاز بالاتفاق ونظير المتعذرة اذا حلف لا ياكل من هذه الشجرة او من هذه القدر  
 فان اكل الشجرة او القدر متعذر فينصرف ذلك الى ثبوت الشجرة والى ما يحل في  
 القدر حتى لو اكل من عين الشجرة او من عين القدر بنوع تكليف لا يحدث وعلى  
 هذا قلنا اذا حلف لا يشرب من هذه البيرة ينصرف ذلك الى الاعتراض حتى لو فرضنا  
 انه لو كرر بنوع تكليف لا يحدث بالاتفاق ونظير المهجورة لو حلف لا يضع قدمي في دار

له قوله عن دارسكونته الخ ويمكن الجواب ايضا بان الاضافة لا يستلزم التعلق والملازمة  
 وفي امثال الدار والكتاب وغيرهما مطلق القبض كما يقال بيت عائشة وغير ذلك كذاتي الفصول ١٢ -  
 ٢ قوله الوقت وهو الجزء من الزمان لئلا كان او نمرا لان ذكر اليوم لظرفية الفعل المقترن به فاذا كان غير ممتد كالدخل الزوجة  
 كيف انفس الظرف وهو مطلق الوقت والوقت كما يطلق على النهار يطلق على الليل ١٢ ٣ قوله عن مطلق الوقت بخلاف ما اذهب  
 الى فعل ممتد كاللبس والركوب ونحوهما فان يقال لبست يوما او يومين وركبت يوما او يومين فيمتد يكون اليوم عبارة عن بيان النهار  
 رعاية للتناسب بين الظرف والمطروف فكما ان الركوب واللبس فيها امتداد كذلك في النهار امتداد ١٢ ٤ قوله ثم الحقيقة  
 انواع ثلثة وجه المحرمان المعنى الحقيقيان لا يكون مستعملا الى ما حرم العادة الظاهرية لعامة اهل العرف والاستعمال باستعماله في نفسه  
 فصار ذلك منشأ لتكرار قوله من لفظ مأكلة الشجرة او باستعماله من لفظ لا في نفسه كلف وضع القدم وكل منها ما مطلقا عما اودى  
 خصوص مادة الكلام كما في اللف حيث يراد الحقيقة في غير ما ذكره كما في الاثبات او يكون مستعملا فله الثاني الحقيقة مستعملة وعلى  
 الاطلاق اما ان يمتنع ارادة الحقيقة اقتناعا عاديا بالتعذر والتعذر انفسه اولى الارادة من اللفظ عموما وخصوصا في مادة الكلام ولا يمتنع  
 ولا يقع بانظر الى العرف بالفعل على الاول متعذرة وعلى الثاني مهجورة ثم استعماله اما تارة الاستعمال لظرفية طارئة شاذة كما في جوارح العين  
 للارادة في المتعذرة والمهجورة والاعتاق والحقيقة هي المقدرية التيقينية عند كونه مستعملة استعمالا ثانيا بالاتفاق وانما الخلاف في التاوية الشاذة مع  
 كون المجاز متعارفا فعنه الحقيقة اولى وعند جما المجاز اولى ١٢ ٥ قوله ينصرف ذلك الى الاعتراف دون الكرع وهو قول الملام  
 بغضب وان كان حقيقة الشرب هو الكرع لان من لا يستعمله في غيره فيقتضيه ان يكون ابتداء شربه من البيرة وذلك لا يتناقض الا  
 بالكراع خاصة لكنه متعذر فيترك الحقيقة حتى لو كرر بنوع مستعمل لا يحدث فيراد به الاعتراف او الشرب بالاناء مجازا فيحدث لوجود احد هاتين ١٢ -  
 عه لان لا يجسر الوصول اليه الا بالكرافة ومشقة ١٢ عه تفريغ على ترك الحقيقة والصرف الى المجاز ١٢ -  
 مع ا على ان المتعذرة والمهجورة يصر فيها الى المجاز ١٢ - للعه المجاز وهو الاعتراف والجمع وجودا له فيهما ١٢ -

فلان فان ارادة وضع القدم مجبورة عادةً وعلى هذا قلنا التوكيل بنفس الخصومة  
 ينصرف الى مطلق جواب الخصم حتى يسع للوكيل ان يجيب بنعم  
 كما سعه ان يجيب بلا لان التوكيل بنفس الخصومة مرهجوم  
 شرعاً وعادةً ولو كانت الحقيقة مستعملةً فان لم يكن لها مجاز  
 متعارف فالحقيقة اولى بلا خلاف وان كان لها مجاز متعارف  
 فالحقيقة اولى عندنا بحقيقة وعندهما العمل بعموم المجاز اولى

له قوله فان ارادة وضع القدم الخ في اشارة الى ان الجوانب انما يقترن في الارادة لاني العمل من لو كان معترفاً في العمل لا يستقيم  
 ايراد وضع القدم في مثالها لا يمكن وضع القدم في الدار ۱۲ له قوله مجبورة عادةً حتى لو وضع القدم من غير دخول لا يحنث  
 فان قيل وضع القدم حقيقة مستعملة فكيف اوردت عن امثلة المجبورة قلت هو مجبور بالنسبة الى احد جزئيه ووضع القدم الذي  
 يحصل بلا دخول لا مطلق وضع القدم فانه غير مجبور فيحتمل كيف ما دخل حانياً او متعللاً ۱۳ له قوله التوكيل بنفس الخصومة  
 بان قال لرجل وكلتاك بالخصومة اقول انت وكلتي بالخصومة في هذه الدعوى ونحوها ۱۴ له قوله ينصرف الى مطلق جواب  
 الخصم مجازاً فان الخصومة نفسها مجبورة شرعاً قال الله تعالى ولا تنازعوا واليه مرجعكم والمجور شرعاً كما للمجور عادة لان الظاهر من مال المسلمين ان يفتنوا  
 عن مجور الشرع لمد ياتهم وعقلهم فالتوكيل بنفس الخصومة ينصرف الى مطلق الجواب المحتوي على الرد والاقرار حتى لو اقر على موكلاً بشيء  
 جاز غلظاً لا للشافعي وزفر من اصحابنا ۱۵ له قوله كما يسجد ان يجيب بلا اي بانكار ما ادماه الخصم فان حقيقة الخصومة هي الاكفار  
 محققا كان الذي اوبطها حرام شرعاً ۱۶ له قوله مجبور شرعاً فان قلت يريد عليه قوله اذا حلف لا يأكل لحمنا فانه متعوق بكونه مانثاً  
 بكل لحم الآدمي مع ان اكله مجور شرعاً وكذا قوله نذر على صوم هذه السنة فانه يتناول الايام المنهية حيث يجب قضاءها على ماني  
 الفروع فلو كان المجور شرعاً كالمجور عادة لم يحنث بكل لحم الآدمي ولم اوجب عليه قضاء الايام المنهية والجواب ان العقاد اليمين على  
 لحم الآدمي انما هو لتضمن مطلق اللحم المذكور في اليمين اياه نصاً وضمناً وكذا حال الايام المنهية فانها داخله في ضمن السنة لانها جزءها  
 والغرض لا يحنث اليمين من شيء لا يغير قصد او يثبت ضمناً فانهم ۱۷ له قوله فان لم يكن لها الخ اي فان لم يكن للحقيقة  
 مجاز متعارف اي اغلب واكثر استعمالاً في التفاهم بل كانت الحقيقة والمجاز كلاهما مستعملين على السواء وكانت الحقيقة اكثر  
 استعمالاً من المجاز فالحقيقة اولى لان الاصل في الكلام الحقيقة ولم يوجد ما يعارضه فوجب العمل به بلا خلاف ۱۸ -  
 له قوله متعارف اختلفوا في تعريف المتعارف قائل متشابه الخ المراد به المتعارف بالتعارف المتعارف بالمتعارف المتعارف  
 وقال متشابه ما وراء النهران ما قاله متشابه الخ العروق قول ابى حنيفة وما قاله متشابه الخ قولها يد ليل ما اذا حلف لا يأكل لحمنا فكل لحم الآدمي او  
 الخنزير حنث عنده لان التعاقب يقع معناه فانه لم يمسح لحمها ولا يحنث عندها لان التعاقب لا يقع عليها لان لحمها لا يؤكل عادة ۱۹ -  
 له قوله الى حقيقة لان العمل بالاصل يمكن فلا يباصر الى الخلف عند وجوده لا بدليل ۲۰ له قوله اولى لان المقص هو  
 المغنى والمعنى المجازي بهن ارنج لانه اشتمل لدخول حكم الحقيقة تحت عمومه وكان اولى ۲۱

مثاله لو حلف لا يأكل من هذه الحنطة يتصرف ذلك الي عندهما عند حثي  
 راجع الصحاح ۱۲ ای حلف ۱۳ ای الی صنفه ۱۴ ای الی صنفه ۱۵  
 لو اكل من الخبز الحاصل منها لا يحنث عنده وعندهما ينصرف الي ما تنصت منه الحنطة  
 ای الحنطة لا تلتزم باكل الحنطة صنفه ۱۳ ای الی صنفه ۱۴ ای الی صنفه ۱۵  
 بطريق عموم المجاز فيحنث باكلها وتباكل الخبز الحاصل منها وكذا لو حلف لا يشرب من  
 ای الحنطة ۱۳ ای الحنطة ۱۴ ای الحنطة ۱۵  
 الفرات ينصرف الي الشرب منها كزجاج عنده وعندهما الي الجبال المتعارف وهو شرب  
 بروجعة عزم الوباب كالبرهان ۱۳ مستأهل الماء بالقرن مرشدة ۱۴ ينصرف ۱۵ فيما بين العاصم ۱۶ المجاز المتعارف ۱۷  
 ماؤها باي طريق كان ثم المجاز عندنا في حيفة خلق عن الحقيقة وحقن اللفظ وعندهما  
 سواء شرب ما يضرع او بالاقراض او بالاناء ۱۲ اي حثي على شرب الصالحين ۱۳ اي بول الزنا ۱۴ اي حثي على الصالحين ۱۵ اي حثي على الصالحين  
 خلق عن الحقيقة في حق الحكم حتى لو كانت الحقيقة ممكنة ونفسها الا انه امتنع  
 ای حثي على الصالحين ۱۲ ای حثي على الصالحين ۱۳ ای حثي على الصالحين ۱۴ ای حثي على الصالحين ۱۵  
 العمل بها لما منع بصر الى المجاز والاصار الكلام لغوا وعندنا يصار الى المجاز وان لم تكن  
 ای الحقيقة ۱۲ ای الحقيقة ۱۳ ای الحقيقة ۱۴ ای الحقيقة ۱۵

له قوله ينفرد ذلك الخ ولقائل ان  
 يقول قد تقرر ان مبنى الایمان على العرف عندنا وعلى الحقيقة عند الشافعي فكيف ينصرف اليين في مسائل الحنطة والفرات الى  
 الحقيقة عند الامام اي حيفه وما هذا لانهما لا يتضادان يقول ان القرينة الصارفة عن الحقيقة فيما اذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز  
 متعارفا قائما اذ ان كانت قائمة وجب ان يسل المجاز بالاتفاق وان لم يكن قائما وجب ان يسل بالحقيقة بالاتفاق فاموضع الخلاف ويمكن ان  
 يجاب عنده بان المراد من قولهم ان معنى الایمان على العرف المستعمل في التفاهيم في هاتين الساليتين الحقيقة والمجاز كلاهما باستعمالهما بانها  
 الجواز اغلب واكثر استعمالا في التصاير هو شرب استعمال المجاز ليس بقدرته صارفة عن الحقيقة لان المرجح في مقابلة  
 عن الحقيقة عنده كما مر ان العلة لا تسترجم بزيادة من جنبها فبقع اليين على الحقيقة وعندنا هي قرينة صارفة عن الحقيقة لان المرجح في مقابلة  
 الراجح سابق فانه نعت الاعتراضات باصلا ۱۲ له قوله الی عيضا فان حقيقة ان يأكل من عين هذه الحنطة وهذه المعنى الحقيقة  
 مستعمل في العرف لا الحانقلى وتقل وتوكل قضا ولكن المعنى المجازي هو اكل الخبز المتخذ منها غالب الاستعمال في العادة فعنده لا يحنث  
 بغير اكل عين الحنطة ومما يحنث باكل الخبز او باكل عين الحنطة على سبيل عموم المجاز ۱۳ له قوله وكذا اي مثل الحقيقة والمجاز  
 المتعارف في السأله السابقة الحقيقة والمجاز في سألته الشرب ۱۴ له قوله كما فهمه الحقيقة مستعملة وان كان قليلا لان اصل  
 البوادى والقرى يشربون كذلك فيصرف اللفظ اليه وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم حمل عندكم ما بات في شين والا كركناك زل في  
 المعدن ۱۲ له قوله الى المجاز المتعارف لانه هو المتعارف من الكلام يقال بنو فلان يشربون الوادى وكن الفرات ويراد يشرب  
 ما بها على الاطلاق سواء كان بالعلم او بالاعتزاز او بالاناء فيعمل عليه لدلالة العرف وكونه متناولا للحقيقة لعمومه كذا في المعدن ۱۲  
 له قوله ثم المجاز الخ اعلم انه لا خلاف في ان المجاز خلف عن الحقيقة بدليل انه لا يثبت الا عند فوات معنى الحقيقة وفقد العمل  
 بها في انه لا بد للوجوه الخلف من تصور الاصل ولو في ان الحقيقة والمجاز من اوصاف اللفظ لان اوصاف المعنى وانهما قالوا الحقيقة  
 لفظا مستعمل في كذا والمجاز لفظا مستعمل في كذا او يضيوان عندنا في حيفه التكلم بقوله هذا السد للشجاع خلف عن التكلم بقوله هذا السد للبيك للمعلوم  
 من غير نظر في ثبوت الخلفية الى الحكم وهو الشجاع ثم يثبت الحكم بناء على صحة التكلم كما يثبت الحقيقة بناء على صحة التكلم ونهنا هذا السد للشجاع  
 خلف في اثبات الشجاع عن قوله هذا السد للبيك في اثبات الاسدية هذا هو المراد من حليفه حكم الجوار عن حكم الحقيقة عندهما لا تقرر انهما  
 من اوصاف اللفظ لان اوصاف المعنى متساوية الا ان شجاعا للشجاع خلف عن اسدية البيك هذا ما اختاره المحققون في تفسير الخلفية على القولين  
 لهما ان الحكم هو المقصود لا الفرض العارضا لاعتبار الخلفية والاصالة فيها هو المقصود اولى من اعتباره في غيره ولا في حقيقة ان الحقيقة والمجاز  
 من جنس الالفاظ باجماع اهل اللغة فكان المجاز لفظا خلف عن لفظا الحقيقة ونظيره في الخلاف في انه يشترط ثبوت المجاز ما كان الحقيقة  
 في نفسها عندهما حتى لو لم يكن ممكنة لا يصار الى المجاز وصار الكلام لغوا عنده بصر الى المجاز وان لم يكن الحقيقة ممكنة في نفسه كذا في الفصول ۱۲  
 له قوله في حق اللفظ لانه ترتيب حكم المجاز يتحقق مع الكلام بحسب العربية من الاشمال على البند والخبر والنوافل تنكير او تانيثا  
 وازداد وتعد ما مع قطع النظر يحتمل ان كان ترتيب حكم الحقيقة فيه ۱۲



الحقيقة ممكنة في نفسها مثاله اذا قال لعبدك وهو اكبر ستمنا منه هذا ابني لا يصدر  
 الى المجاز عندهما الاستحالة الحقيقية وعند بصار الى المجاز حتى يتحقق العبد وعلى  
 هذا يخرج الحكم في قوله له علي الف اوعلى هذا الجدار وقوله عبدي او حماري  
 حر ولا يلزم على هذا اذا قال لامرأتك هذه ابنتي ولها نسب معروف من غير ان حيث لا  
 تحرم عليه ولا يجعل ذلك مجازا عن الطلاق سواء كانت المرأة صغرى ستامنها او كبرى  
 لان هذا اللفظ لو صح معناه لكان منافيا للنكاح فيكون منافيا للحكم وهو الطلاق ولا  
 استعارة مع وجود التنافي بخلاف قوله هذا ابني فان البنوة لا تنافي ثبوت الملك للاب بل ثبتت  
 الملك له ثم يتحقق عليه فصل في تعريف طريق الاستعارة اعلم ان الاستعارة في احكام  
 له قوله ابني الخ فقد له ابني مراد به الحرية خلف عن هذا

ابني مراد به البنوة فيحقق العبد عنه لانه قد وجد بالصح الاستعارة بهذا الكلام وهو استقامة الاصل من حيث الحرية لان هذا الكلام  
 صحيح بعبارة من حيث كونه مبتدأ وخبر موضوعا للثبات الحكم وقد تقرر العمل بالحقيقة لاستحالة ان يكون الولد اكبر من اسن والده فقتبين  
 المجاز في مراد به العتق بطريق ذكر الملزوم واردة اللازم وعند هذا المجاز خلف عن الحقيقة حتى الحكم اى يحكم هذا ابني مراد ابني الحرية خلف عن حكم  
 مراد به البنوة فيبين ان يكون الاصل في موضعه صحيحا موجبا للحكم على الاحتمال ولكن تعذر العمل به بعراض فيصير الى المجاز فتنه هذا الكلام  
 لثبوت البنوة في العبد لان امكان المعنى الحقيقي الذي شرط صحته المجاز لا يوجد في هذا الكلام لان الاكبر ستمنا لا يمكن ان يكون ابنا للاصغر فلا  
 يعمل على المجاز الذي هو العتق فتذكر في قوله يعنى العبد لان المجاز خلف منجاني الشكل وقوله هذا ابني كلام صحيح موضوع للثبوت  
 المعنى بصيغة وهو البنوة الا ان امتنع التيقن بهنا فيصير الى المجاز وهو العتق لانه لا لازم البنوة فيحقق ۱۲ في قوله هذا المجاز فتنه هذا  
 بصير الكلام لغو لان حقيقة الكلام لزوم الالف على امها بلا تعيين وهو غير ممكنة في نفسها لان امها ليس بمعمل وعنده يصير الى المجاز ولن يراد به  
 ما يتحمل الحرية ولزوم الالف ۱۳ في قوله لان هذا الخ جواب عن الابراد المذكور وهو قوله هذه ابنتي لا يمكن ان يجعل مجازا عن الطلاق  
 لان حقيقة البنوة منافية للنكاح فكانت منافية لحكم النكاح وهو الطلاق فلا يراد بذكره الطلاق للتنافي بينهما ۱۴ في قوله لو صح ليس المراد  
 بالصح بهنا ما يقابل الفساد بل هو بمعنى الثبوت اى لو ثبت مؤيده وهو البنوة والصح بمعنى الثبوت جاءت لغز العرب كما قال الشاعر  
 صح عند الناس ابني عاشق وتامر ۱۵ يا صبيح الوجع يا رطب البدن، يا قريب العبد من شرب اللبن صح عند الناس ابني عاشق :-  
 غير ان لم يعرفوا عشقني لم يشور وروحي درويش وروجن رأى درويش حلا في البدن ۱۶ في قوله بخلاف الخ يراد به بان البنوة مناف  
 للملك فيكون منافيا لحكم العتق كما ان البنوة منافية لملك العتق فيكون منافيا لحكم وهو الطلاق فكيف يصح استعارة  
 البوة لعتق في قوله هذا ابني نا جاب بقوله بخلاف هذا الخ ۱۷ في قوله فصل آه لما فرغ المصنف من  
 التقرينات شرع في بيان علاقات المجاز فقال فصل في تعريف طريق الاستعارة هو عرف الاصوليين يراد به المجاز وعند اهل البيان  
 قسم من المجاز فان المجاز عندهم ان كانت فيه علاقة التشبيه ليسي استعارة باقاسمها وان كانت فيه علاقة غير تشبيه من علاقات الخمس  
 والعشرين مثل السببية والتمثيل والمجاز والملازم والملازم وغيرهما يسمي مجازا مرسل كما في نور الاراد ۱۲ في قوله الاستعارة الاستعارة  
 استعمال اللفظ للمعنى المجازي لانصال مناسبة بين الحقيقة والمجاز والمناسبة تدرك من حيث المعنى كما يشاع ليسي اسد الوجود للمعنى  
 الخاص للاسد وهو الشجاعة وقد يكون من حيث الذات كما يسمي المحدث غائفا والغائط في كلام العرب الكان المسمى من الارض  
 ولكن بينهما اتصال من حيث الذات لان كل من اراد المحدث يتنازعا كما ناطقتا فيسب باسم الغائط لان اتصال ذاتيهما مجاورة ثم الاستعارة

الشرع مُطَّرَدَةٌ بطريقتين احدهما لوجود الاتصال بين العلة والحكم والثاني لوجود  
الاتصال بين السبب المحض والحكم فالاول منهما يوجب صحة الاستعارة من الطرفين  
والثاني يوجب صحة أحدهما من احد الطرفين وهو استعارة الاصل للفرع مثال الاول فيما اذا قال  
ان ملكك عبداً فهو حرٌ فملك نصف العبد فباعه ثم ملك النصف الآخر لم يعتق اذ  
لم يجتمع في ملكه كل العبد ولو قال ان اشتريت عبداً فهو حرٌ فاشترى نصف العبد  
فباعه ثم اشترى النصف الآخر عتق النصف الثاني ولو عني بالملك الشراء او بالبيع  
الملك صححت نيته بطريق المجاز لان الشراء علة الملك والملك حكمه فعمت  
الاستعارة بين العلة والمعلول من الطرفين الا انه فيما يكون تخفيفاً في

والمجاز على تعيين لغوي وعقلي اما اللغوي فهو استعمال في غير ما وضع له والعقلي هو نسبة الحكم الى غير من حكم كما يقال انبت الربيع البغل ثم  
اللغوي على تعيين مستعار ومرسل فالاستعارة استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلته التشبيه والمرسل استعمال اللفظ في غير الموضوع لعللته غير التشبيه ثم  
الاستعارة على اربعة اوجه مفرقة وهي ذكر التشبيه وادارة التشبيه نحو اسد في الحمام وكناية وهي ان يذكر التشبيه ويرويه التشبيه اي عكس المصححة وتخييلية  
وهي اثبات لازم التشبيه المتروك للتشبيه المذكور وتزجيديه وهي ذكر لازم الاستعارة من مثال هذه الثلاثة في قول الشاعر واذ المنيعة اشبت  
اعتداه الغيت كل من يتر لم يفتح ، فذكر النية وادارة السبع مثال الكناية وذكر العوازم وهي الالفاظ مثال التخييلية و ذكر التشب  
وهو الملائم مثال التزجية ١٢- قبله قوله بين السبب المحض هو ما يكون مضمناً الى الحكم في الجملة بدون ان يكون موضوعاً مثل البيع فانه  
يفضى الى ثبوت ملك المتعة اذا صادف الجوراء وان لم يكن موضوعاً او مثل الاعتقاد فانه يفيض الى انزاله على المتعة اذا صادف الجوراء  
وان لم يكن موضوعاً او كذا السبب المحض لان السبب قد يطلق على العلة مجازاً يقال الشراء سبب للملك والتمساح سبب لمحل كذا في المعنى ١٣  
١٤- قوله من الطرفين اي من الجانبين حتى جاز ذكر العلة وارادة الحكم وان يذكر الحكم وتزاد العلة لان كل واحد منهما مفقود الى  
الآخر اذ الحكم لا يثبت ابداً لعلته فيكون معناه انا بما لا من حيث الوجود وعلته لم تشرع الا عكسها حتى لا تكون مشروعة في محل لا يتصور بشرع  
الحكم فيه نحو بيع الخمر نكاح الحمار فكانت مفقودة الى الحكم تالفة لمن حيث الغرض واذا كان كذلك استوى اتصال كل واحد منهما بالآخر فمجم جواز  
الاستعارة من الجانبين ١٢- ١٣- قوله وهو استعارة الاصل للفرع اي السبب للمحكم دون عكسها بان يقول انت حره ويريد به انت طالق ويريد به انت حره ويريد به انت طالق  
او يقول بعث نفسي منك ويريد به النكاح ولا يجوز ان يقول انت طالق ويريد به انت حره وان يقول بموتك ويريد به ملك لان السبب محتاج الى  
السبب من حيث الثبوت والسبب لا يحتاج اليمن حيث الشرع لان العتاق لم يشرع الا لاجل زوال ملك الرقبة وزوال ملك المتعة انما حصل منه  
انقائاً في بعض الاحيان وكذا البيع انما شرع لملك الرقبة ومنه الولى انما حصل منه انقائاً في بعض الاحوال اي فيما افان كان المبيع ائتمه فلا بد ان يذكر السبب  
ويراد به السبب الا اذا كان السبب مضمناً بالسبب كقولهم اني اعصر فرسان الخمر لا يكون الا من العنب فيجوز الاقتسام الجانبين كذا في قوله لا نوار ١٣  
١٤- قوله ان لم يفتح في كل الميلاء بعد ملك النصف الآخر لا يوصف بملك العبد والابقال انما ملك العبد فالآخر اي ان رجل لا يقول والشراء ملكك  
ما تسمى بهم قطر وعلته زيادة منقصة لكن لما لم يفتح في ملكه ما شاهد بهم يكون حاداً كذا في المعدن ١٢- ١٣- قوله حق النصف الثاني في المولد والفرق  
بين الجانبين المسألتين على اصل منقرد في الشرع وهو ان المطلق فيعتقد بدلالة العرف والعادة ايضا كطلق اسم الدرهم يتقيد بصدق البلد بطلاق الملك  
يتقيد بالاجماع بحكم العرف والنع وفي الشرار لم يوجد مثل هذا العرف فيسبق على اطلاقه فاقدم ١٣

حقه لا يصدق في حق القضاء خاصة لمعنى التهمة لعدم صحة الاستعارة  
اي المقتضى ١٢ لان ادعى خلاف الظاهر ١٢  
لما فيه تحقيق عليه ١٢

ومثال الثاني اذا قال لامرأته حررتك ونوى به الطلاق يصح لان التحرير بحقيقة  
الزواج ١٢ اي بقوله حررتك ١٢ اي سحاه وانما لا يصح ١٢  
اي الاستعارة بين السبب والمكروه ١٢

يوجب ذوال ملك المتع بواسطة ذوال ملك الرقبة فكان سببا محضاً لذوال ملك المتع  
اي المتع ١٢  
اي لا يملك ١٢ كونه مغفيا اليه ١٢ لانه ١٢

فجاز ان يستعار عن الطلاق الذي هو مزيل للملك المتع ولا يقال لوجعل مجازاً  
بظن ذكر السبب واردة السبب ١٢  
لفظ حررتك ١٢

عن الطلاق لوجب ان يكون الطلاق الواقع به رجعياً كصريح الاطلاق لان نقول  
اي بقوله حررتك ١٢  
اي يكون رجعياً ١٢

لا يجعله مجازاً عن الطلاق بل عن المزيل لملك المتع وذلك في البائن اذ الرجعي  
اي التحرير ١٢  
اي عن اطلاق الصريح ١٢

لا يزيل ملك المتع عندنا ولو قال لامته طلقتك ونوى به التحرير لا يصح لان الاصل  
تاريخك في الرجعة بدون النكاح لبقاء ملك المتع ١٢  
الولي ١٢ انه يطلقك ١٢

جاز ان يثبت به الفرع واما الفرع فلا يجوز ان يثبت به الاصل وعلى هذا نقول بنقض  
اي الحكم ١٢  
اي ان الاستعارة لا تصح في المصنفين ١٢

النكاح بلفظ الهبة والتبليك والبيع لان الهبة بحقيقةها توجب ملك الرقبة وملك  
كقولها وبنت نفسي ك قال قبلت ١٢  
كقولها بنت او مكنت نفسي ك قال قبلت ١٢  
في الموهوبين ١٢

له قوله لا يصح في دعوى الاستعارة لما فيه  
مغضيف عليه ولان ادعى خلاف الظاهر وهو ان كان ايها مقبول القول في انهما امر مطلق كمنع من ان يبحث فيما غيرهما على تقدير ما يقدرا الفاظ على  
الحقيقة وقول المتم غير مقبول ١٢  
اي قوله ان التحرير بحقيقته لوجب ذوال ملك الرقبة بواسطة ذوال ملك المتع فان  
التحرير سببا محضاً لذوال ملك المتع كونه مغفياً اليه لانه لا يتحمل بينهما وبين الحكم واسطة ولان العلة لا تنفك  
عن الحكم والتحرير قد يوجد بدون ذوال ملك المتع كتحريم العبد والاخت من الرضاة ونحوها كما في المعدن ١٢

اي قوله فجاز ان يستعار عن الطلاق الخ على طريق ذكر السبب واردة السبب وانما يحتاج الى التهمة لان العمل المتصاف اليه غير متعين  
لهذا المجاز فهو يحتمل حقيقة وصف الحرمة الى التهمة ليعين المجاز بخلاف استعارة الفاظ التبليك للنكاح فان اضاقتها الى الحرمة لا تمدل  
الا على النكاح وكذا استعارة هذا البائن لان اضافته الى العبد لا تدل الا على الحرمة ١٢  
اي قوله حررتك استعارة للطلاق فيكون اللفظ (اي قوله حررتك) نائباً نائباً لملك المتع والنايب رجم النوب عنه وهو الاطلاق الصريح  
ويبقى الرجعي دون البائن فيلزم ان يصح الرجعة مع انها الاتصع ومحمول الجواب ان السبب ليس هو الاطلاق الصريح (سنة يقع به الرجعي) بل  
ذوال ملك المتع فيكون استعارة عن معنى الزيل لملك المتع ولا يخفى انه مصدر او انما هو الاطلاق البائن فيؤول الامر الى انه (اي قوله  
حررتك) مستعار للبائن لانه هو المزيل لملك المتع لا الرجعي لانه لا يزيل ملك المتع للزوج والاصل يصح الرجعة فثبت الاستعارة فاسد كما اذا جاز  
عليه كما في الفصول ١٢  
اي قوله والتبليك الخ هذا ما بيننا وبينه قال جابر والثوري والحن بن صالح وماك والوفور والبيهيد وقال  
الشافعي لا يجوز الا بلفظ النكاح والتزوج وهو قول احمد وسعيد بن المسيب وعطاء الزمري لهم وجوه منها ان التزوج وهو التفتيق والنكاح هو  
الضم فلا ادراج بين الملك المملوك ومنها ان النكاح صنف للتبليك فلا يرد ولذا لو ملك احد الزوجين الاخر فله النكاح ولو لم ينافه  
لتكاد به ولنا ايضا وجوه منها ما قاله المصنف ان التبليك الهبة وما لها سبب لملك المتع فعملها بواسطة ملك الرقبة وملك المتع ثبت  
بالنكاح والسبب طريق المجاز ولا ينعكس لانه لا يتبعه اسم السبب والسبب والضم ظاهر من الملك وملكه بالطي عند الحليمة والفسا وانما هو لعدم  
الحاجة او قلب الموضوع والنكاح انما شرع للمجاعة فهو ضروري اذا اصل الحرمة في الفرع ولتثاني الواجب من وجوب الهبة والنفقة والسكنى ومنع  
العزل والفسخ وغيرها من الحقوق للنكاح او في مملوكية الكحل والبعض فقط او التناكس ولا تشريف في تعيين اللفظ علاناً غير ثابت بالنص  
ويجب هنا اطلاع المشهور والرواية القديمة ولو لفظ خارج او ادان لا يجب التهمة وذكر الروايات يجب مطلقاً الا يجب الاطلاع كما لا يجب علم العاقبة فمضمون اللفظ عندنا قد  
سقط وجوبهم كما في الفصول ١٢

الرقبة يوجب ملك المتعة في الاماء فكانت الهبة سببا محضا للثبوت ملك المتعة  
 فجاز استعار عن النكاح وكذلك لفظ التمليك والبيع ولا ينعكس حتى لا ينعقد البيع  
 والهبة بلفظ النكاح ثم في كل موضع يكون المحل متعينا لنوع من الجواز لا يختص فيه الى  
 النية لا يقال ولما كان امكان الحقيقة شرطا لصحة المجاز عندهما كيف يصار الى المجاز في صحتها  
 النكاح بلفظ الهبة مع ان تمليك الحر بالبيع والهبة محل لان نقول ذلك ممكن في الجملة ان  
 ارتدت ولقحت بدار الحرب ثم سويت وصار هذا نظير من السماء واخواته فصل في التصريح  
 والكتابة الصريح لفظي يكون المراد به ظاهرا كقوله بعث واشترت و امثاله وحكمه ان  
 وهما جومان فصل في تعيين كل واحد منهما بالنية الى الآخر

لا يجوز  
 اي نية المجاز  
 لا تنضم في شرطها  
 الا بلفظ  
 لان الخواص بما لا يدخل بعقد الوفاة والهبة  
 الصريح في القول الذي كونه محققا  
 من الهبة الزنة  
 اي كل واحد منهما  
 بذكر اللفظ  
 اي كل واحد منهما

له قوله فكانت البنية الخ فاذا كان موجب الهبة كذا فلا يجرم كانت الهبة سببا محضا الخ  
 في ملك اليمين فان برئمت محلية الطلاق والا يلاء والظهار والنخل والعان وذلك لا يقبل لطلاق فخرين الفاظ التمليك سببا لنية النوع من  
 ملك المتعة تلت ملك المتعة عبارة عن ملك الانتفاع والوحي وهو لا يختص في ملك النكاح وملك اليمين وتغاير الاحكام لتغاير احوالها  
 لا اذا تافانا في باب النكاح ثبتت تصدرا في ملك اليمين ثبتت بها ١٢ له قوله ثم في كل موضع يكون المحل متعينا لنوع من  
 الجواز كما اذا قال الحر لاجنبيه تملكك فقالت ملكتك ينعقد النكاح ولا حاشية فيه الى النية كون المجاز متعينا فان النية تعيين احد  
 المتعنين ولا احتمال بينهما والاصل انه يعتمد النكاح بلفظ البينة والتمليك بدون النية لانه يعتمد اشياء الحقيقة وهو ملك الرقبة في  
 الحره فصار مجازا عن ملك المتعة حذر عن الانتفاع ١٣ له قوله لا يحتاج فيه الى النية اي نية المجاز بل ثبتت بلانية فان قيل  
 اذا قال لجمه هذا اني يطيق ان لا يتعين العتق ويحتاج الى النية لان الناس تغاروا اذ معنى التوكيم والظهار الشفقة في قولهم هذا ولدي  
 قيل معنى التوكيم والظهار الشفقة لا ينافي اذ اذ هو مجاز اذ هو جامع للمعنيين اعني الحرية للشفقة والتكريم ١٢ له قوله لا يحتاج  
 فيه الى النية بل يغيب بلانية كما اذا اضاف التمليك الى الحره الاجنبية تعين المجاز وهو المختار بخلاف ما اذا اضاف الفاظ العتق الى الحره  
 المنكوحه حيث لا يتعين المجاز وهو الطلاق لاحتمال اذ اذ هو العتق عن الحره فيحتاج الى النية كذا في المدون ١٣ -

له قوله محال وما صل الا ايراد ان قولها وهبت نفسي لك مثلا كيف يراد به النكاح مجازا والحال ان لصحة المجاز شرط امكان الحقيقة  
 بوجوه الحقيقة ههنا وهي تمليك الحر بالبيع والبنية لا يمكن لان الرليس بما لا يحمل الحقوق وانما هو المال فكونها حرة يابي عن ان يكون مملوكا  
 بالبنية اذ البيع حقيقة وهبت نفسي لك ادعت وملك نفسي لك متخذة غير مكنة بل يصح اذ اذ معناه المجازي (وهو النكاح) لا يشتمل على  
 وهو امكان الحقيقة والحجاب ان تمليك الحر بالبنية والبيع ممكن بان ارتدت ولقحت بدار الحرب الخ كذا في الشرع ١٢ له قوله ذلك  
 ممكن في الجملة فان قلت لا نسلم ان الامكان في الجملة شرط للمصير عن الحقيقة الى المجاز لان هذا الامكان في الجملة امر موهوم لا يرتب عليه  
 الحكم قيل ان الحكم المقصود بالذات لا يرتب على امر موهوم واذا كان المقصود فيه الخلف فيرتب عليه كما في مسألة من السهام المدورة في  
 المتن ١٢ له قوله وصار هذا نظير من السماء ياء اذا علف ليمين السماء او يلقبلن هذا الخ ههنا فان نجب الكفارة بخدين  
 اليمينين وان كانت الكفارة لا تجب الا لظن البرهه مستعمل عادة وكان ينبغي ان لا تجب الكفارة لانه لا تصور الاصل لثبوت الخلف  
 كلفه اليمين الغرور فان لا تتخذ سببا للكفارة لعدم تصور البركن لما كان البرههنا من المكنت كرامته وللإيلاء انتقل الى الجالي والعاذ  
 الى الكفارة كذا في الضلول ١٢

یوجب ثبوت معناه بآی طریق کان من اخبار اوفعت اونداء ومن حکمه ان یستغنی  
عن النیة وعلى هذا قلنا اذا قال لصارت انت طالق او طقتک او باطاتی یقع الطلاق  
نوی به الطلاق اوله ینوی وکذا لو قال لعبدہ انت حر او حری تک او یا حُرّ وعلى هذا قلنا  
انّ التیتمک فیفید الطهارة لان قوله تعالیٰ ولكن یرید لیطهرکم صریح فی حصول  
الطهارة به وللمشافعی فیہ قولان احدهما انه طهارة ضروریة والاخر انه لیس  
بطهارة بل هو سائر للحدیث وعلى هذا ینحرج المسائل علی مذهبین من جوازہ قبل  
الوقت واداء الفرضین یتیمم واحد وامامة المتیمم للمتوضئین وجوازہ بدون  
خوف تلف النفس او العضو یا لوضوء وجوازہ للعبد والجنانة ووجوازہ والنکاتة

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
ای استغنی عن النیة ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

ای ان الصریح سؤل به طائلا ودرت ۱۲  
مقال التیتمت ۱۲  
مقال الاخیار ۱۲  
مقال النکاة ۱۲  
ای ان الصریح ۱۲

له قوله من حکمه انه یستغنی الخ لان عین لفظه قائم مقام معناه فی ايجاب الحكم فلا حاجة الی النیة  
الماوراد ان یرصف الکلام عن موجب الی محتمل فلهذا کذا فیما بینة وین الی تعالیٰ فاذا نوی رفع القیدین الالفاظ الصریح فی التعلیق او  
نوی الحرث من العمل من الالفاظ الصریح فی التبریر صدق دیانته لاقتضاء کذا فی المعدن ۱۲۔ له قوله عن النیة فیثبت بغير قصد وعزيمة  
حتى لو قصد ان یقول الحمد لله فحری علی لسانه انت طالق یقع الطلاق بغير قصده کذا فی التعلیق الحسامی ۱۲۔ له قوله سریع لان  
لفظ التیتمت الاستفاد من قوله تعالیٰ لیسطهرکم موضوع لا زالة النیة واثبات الطهارة فیفید الغرض بصریح ان یتیمم علی الاطلاق فان قلت  
فعلی هذا کان یجعی ان لا تشترط النیة فی التیمم قیاسا علی الوضوء وهو خلاف المذهب قبل اشتراط النیة مع التیمم لحصول التیمم وبعدها حصل لا  
یحتاج الی النیة لحصول الطهارة بالتیمم ۱۲۔ له قوله ضروریة ای مشروقة لجهة الضرورة وترفع بفض واحد وللغرض الاخر ضرورة  
ضروره اخرى ولا ضرورة قبل الوقت ایضا والسنن والنوافل تبع للفرض ولنا اطلاق قوله تعالیٰ فلتمجدوا ما فی قیومہ الآتة ولا یرخف عن  
الماء وحکم الخلف حکم الاصل وجودا وعلما والقول صلی اللہ علیہ وسلم الصید الطیب وضوء المسلم ولو الی عشر سنین المیزان الی الحدیث رواه ابن حبان  
فی صحیح واصحاب السنن صحیح الترمذی والحاکم حسن ابی ذر و فی روایة لابی داؤد والتیتمت طهور المسلم کذا فی الفصول ۱۲۔ له قوله بل  
هو سائر للحدیث لا رفع له ولہذا یعود حکم الحدیث السابق اذا رأى الماء مع ان رؤیة الماء لیس یجس خارج فلو کان التیمم طهارة مطلقا و  
رافعا للحدیث السابق لما عادی برؤیة الماء لان الرأى لا یعود فعلم ان الحدیث الاول باق لکن اجمعت الصلوة مع الحدیث للضرورة وجعل الشائع  
استعماله سائر للحدیث ونحن نقول ان طهارة مطلقا بصریح النص وهو قوله تعالیٰ لیسطهرکم فکان خلافه خلاف النص الصریح وهو قبیح وانما عاد  
الحدیث السابق برؤیة الماء لان عدم القدرة علی استعمال الماء شرط وجود اعتبار التیمم ابتداء ونهاة فغدا القدرة علی استعماله بل رفع التیمم  
لعدم الشرط یعود الحدیث السابق ۱۲۔ له قوله واداء الفرضین لے الصلوة المتوضئین المقروضین قیما بان اداء مطلق الفرضین کالركوع  
والسجود جائز عنده ایضا ۱۲۔  
له قوله جوازہ ای لصلوة بنا واداء ابتداء اذا خافت وقتها فغدا يجوز ومنه لعدم الضرورة لانه  
لیس بفرض ۱۲۔ له قوله للعبد ۵۱ لمرأه ابن عدی فی کالمواہب الی شیخہ فی مصنفه والطحاوی فی معانی الآثار عن ابن عباس مر فعا اذا  
جاء تک الجنانہ وانت علی غیر وضوء ویتیمم قال ابن عدی الصواب یوقوف ومن ابن عمر انہ اتے بجنابة وهو علی غیر وضوء فیتیمم وصلى علیها اخرجه الدرر  
قطنی وشدة اتبعه لا اثر یفید الی حدیث الرفع ۱۲  
عہ قولہ یوجب ثبوت معناه قال قلت هذا الحكم یوجب فی الحقیقة لیس بفرض غایب انی وجود حکمنا ۱۲۔

هي ما استتر معناها والمجاز قبل ان يصير متعارفاً بمنزلة الكناية وحكم الكناية ثبوت  
 عند رجوعها الى اللفظ  
 اشتراكاً ١٣  
 شاملاً ١٣  
 استتاراً بالماضي والقرينة ١٣

الحكم بها عند وجود النية ابد لالة الحال اذ لا بد له من دليل يزول به التردد  
 كذا ذكره المصنف في اذنية اخرى ١٣  
 اي الكناية ١٣  
 من غير ان يبين ان اللفظ في الكلام

ويتضح به بعض الوجوه ولهذا المعنى سمي لفظ البيوتة والتحرير كناية في باب الطلاق  
 اي استتاراً للرادى ١٣  
 كناية بان ١٣  
 كناية لا او كناية ١٣  
 على بعض الوجوه ١٣

لمعنى التردد واستتار المراد لانه يعمل عمل الطلاق ويتفرد منه حكم الكنايات في حق  
 اي ما كان يجب ان يرد الا لانه ما قطع النكاح ١٣  
 من استتار الوجوه ١٣

عدم ولاية الرجعة ولو جرد معنى التردد في الكناية لا يقيم بها العقوبات حتى لو  
 بان قال انه مال غنم ١٣  
 بان قال انه مال غنم ١٣  
 بان قال انه مال غنم ١٣  
 بان قال انه مال غنم ١٣

اقر على نفسه في باب الزنا والسرقة لا يقيم عليه الحد ما لم يذكر اللفظ الصريح ولهذا المعنى  
 بغير الكناية ١٣  
 بان قال ما جئت فلانة ١٣  
 القوم ١٣  
 المعنى نفسه ١٣  
 كناية بان قال انه مال غنم ١٣

لا يقيم الحد على الاخرس بالاشارة ولو قذف رجلاً بالنان فقال الاخر صدقت لا يجب  
 وعطف على قوله لا يقيم اي هذا المعنى لو قذف بالجملة ١٣  
 اي ان الشان وهو غير المتزوج ١٣

الحد عليه لاحتمال التصديق له وفي غيره فصل في التقابلات نفي بها الظاهر والنص  
 اي في النكاح ١٣  
 اي في النكاح ١٣  
 اي في النكاح ١٣  
 اي في النكاح ١٣

والمفسر والمحكم مع ما يقابلها من الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه فالظاهر اسم  
 تفصيلاً بغير بيان ١٣

له قوله عند وجود النية ابد لالة الحال بان علم السامع ان المشكم نوى من كلامه احد معانيه بان قال نويت اواردت بكراً او علم بدلالة الحال  
 كناية عن الطلاق حال مذكارة الطلاق فان يقع بهما الطلاق بدلالة الحال وان قال المشكم لا اوفى به الطلاق بخلاف المرح فان المشكم وان لم يشو معنى  
 بلغف الطلاق مثلاً ثبتت معناه ويقع الطلاق فان لفظاً قائم مقام معناه فلا حاجة الى النية بل النية موجودة لان التلفظ من الامور الاختيارية في كل ما  
 صادرة بالارادة ١٢ له قوله كناية اي ما كانت كناية في باب الطلاق مع انها ظاهرة المراد في نفسها لا اذ قيلت بانها اذ لم تحصل فيه التردد  
 الاستتار لان البيوتة في حقها تحتمل ان تكون من وصلته النكاح او من المعصية او من الخيرات او من اشغالها في الشرف والحسن والورع وكذا المرتبة تحتمل  
 ان تكون حراماً على الزوج او غير ذلك من الرجال وان يكون ممنوعة عن العامي او من الخيرات او من الوالدين او من الخروج والبروز فاذا ثبت الاحتمال  
 فيصاحب وجوه استدلوه من قوله مثلاً انت بان اذ حرام فلذا سمي كناية اي في باب الطلاق ١٢ له قوله لان جعل عمل الطلاق اشارة الى جواب  
 اشكال متقدم هو ان يقال لو كانت هذه الالفاظ كنايات عن الطلاق لكانت عاطلة على الطلاق في وقوع الطلاق الرجمي كما قال الشافعي وهو مذموم  
 عمر وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما والواقع مما عذركم البان فانشكل الامر وهو ان كنايات عن الطلاق تقرير الجواب ان هذه الالفاظ اطلاقاً  
 من البيوتة والمرتبة فتعمل بوجهاً واحداً فما يسمى كنايات لاحتمالها ووجهاً كسائر الالفاظ المشتركة فانتم مرادها كما استتارها في الكنايات لانها كناية بها  
 عن مرجح الطلاق كذا في العبدان ١٢

له قوله العقوبات كحل لانها احد القذف لانها تدرى بالشبهات بالحديث وفي الكنايات شبهة وقصور في ثبوت موجبه للاستتار المذكور ١٢  
 له قوله اللفظ الصريح لان الكلام موضوع للافهام والصريح هو انتم في هذا المقصود والكناية قاصرة في هذا المعنى لتوقف حصول المقصود  
 فيما على النية فظهر في التفاهات فيما يدرى بالشبهات وعلى الحدود والكفارات فانها لا تثبت بالكناية كما اذ اقر على نفسه بانى جامعته طلانة  
 بما حراماً لا يجب عليه حد الزنا ١٢ له قوله لا يجب للرجل عليه لان تصديق القاذف قد تفرق ما يمكن التصديق لما احتمل وجوهاً مختلفة فسلم  
 يجب المرحم يحتمل انك صدقته قبل هذا فلم تكذب الا ان اذ صدقت في غيره فلم يكن تصديق القاذف في القذف ١٢ له قوله في التقابلات اي المتضادات  
 اشارة الى ان التضادات والتقابلات عند اهل الاصول شيء واحد هو عدم اجتماع الامرين في محل واحد وفي زمان واحد من جهة واحدة بخلاف  
 اهل العقول فان التقابل عندهم عبارة عن عدم اجتماع الامرين الوجوديين مع باقي القيود المذكورة في المعقول ١٢

عنه قوله الكناية ماخوذ من قولهم كنيته او كونت كما قاله  
 واني لاكنون قدور بغيرها  
 واعراب احيا بانها فاصارح ١٢  
 احسن اللطفي

لكل كلام ظهر المراد به للتسامع بنفسه <sup>منه</sup> السَّماع من غير تأمُّل والنص ما سبق

الكلام لاجلّه ومثاله في قوله تعالى واحلّ الله البيع وحرم الربوا فالاية <sup>اي قصد له ۱۲</sup> <sup>اي المذكور من النص والظاهر ۱۲</sup>

سبقت لبيان التفرة بين البيع والربوا ردالمآ اذ عاها الكفار من الشوية بينهما <sup>مفعول له ۱۲</sup> <sup>بما يتيه ۱۲</sup> <sup>في البيع والربوا ۱۲</sup>

حيث قالوا انما البيع مثل الربوا وقد علم حل البيع وحرمه الربوا بنفس السماء فصار <sup>اي انما الغرض ۱۲</sup> <sup>الظاهر ان نفس العيبه ۱۲</sup> <sup>لكلام ۱۲</sup>

ذلك نصا في التفرة ظاهر في حل البيع وحرمه الربوا وكذلك قوله تعالى فانكحوا ما طاب <sup>بين البيع والربوا ۱۲</sup>

لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع سيق الكلام لبيان العدد وقد علم الاطلاق والاجارة <sup>في تزويج ۱۲</sup> <sup>من سماع به قوله ۱۲</sup> <sup>اي عدد الزوات ۱۲</sup> <sup>واباحته في النكاح ۱۲</sup>

بنفس السماء فصار ذلك ظاهرا في حق الاطلاق نصا في بيان العدد وكذلك قوله تعالى <sup>اي قل تزويج ۱۲</sup> <sup>اي قوله تعالى يا نكحوا ۱۲</sup> <sup>اي في باحة تطيبه للزمن النساء ۱۲</sup> <sup>اي مثل قوله بعد من ۱۲</sup>

لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا اليهن فريضة نص في <sup>اي لم يمسوهن ۱۲</sup> <sup>اي النساء ۱۲</sup> <sup>اي قوله بعد من ۱۲</sup>

لـ قوله بتس السلم

اي مجرد سماعه سواء كان مسوقا له اوله ان المعية في النص كوز مسوقا للمراد سواء احتمل التخصيص او الابدان سواء احتمل النسخ او لا وفي الحكم عدم احتمال شيء من ذلك فعلى هذه تكون الاقسام متداخلة بحسب الوجود متمايزة بحسب الغيوم اعمقيا

البيضية هذا على رءى المتقدمين والما على رءى المتأخرين فالشهور بينهم انها اقسام متباينة وان شرط في الظاهر عدم كوز مسوقا للغنى الذي يجعل ظاهرا فيها وفي النص السوق مع احتمال التاويل والتخصيص وفي المفسر عدم احتمالها مع وجود احتمال النسخ وفي الحكم عدمه ايضا كما في مراة

الاصول ۱۲ <sup>الظهور بالقرينة زاد الظهور في النص</sup> <sup>والماصل ان النص ظاهر في نفسه والسوق يزاد الظهور على الظاهر ۱۲</sup> <sup>قوله لما دعاه الكفار لان الكفار يفتقدون حل الربوا ويسودون بين البيع والربوا في الحبل شتى شعبها بالبيع فقالوا انما البيع مثل الربوا فرد الله تعالى عليهم وقال كيف يكون ذلك واحل الله البيع وحرم الربوا ۱۲</sup>

قوله ما طاب لكم اي ما حل لكم من النساء لان ضمن ما حرم كاللاقي في آية التحريم وبهذا التفسير يدفع ما قيل بان كثير من النساء يشطين من الرجال ومع ذلك لم يجعل نكاحهن كاللاقي في آية التحريم فان المراد من الطيبة الطيبة الشرعية وهو الحبل دون الطبيعي حتى يتجر ما قيل ثم اعلم ان

من وما تقع كل واحد منهما موضع الاخرى لقوله تعالى فمنهم من يمسي على بطنه ومنهم من يمسي على رجلين الآية ۱۲ <sup>قوله مشتق من قوله</sup> <sup>اشنين وقوله ثلثة اربعة اربعة كما تقول اقموا هذه المال درهين ودرهين</sup> <sup>وثلثة ثلثة ولو اذ لم يكن له من صبيح لان الخطاب بجماعة صار للمعنى</sup> <sup>يلتص جميعك اشنين وثلثة واربعة ولا ينعى لذلك لان الربوا يجب اشتركت الجميع في نكاح الاشنين والثلثة والاربعة وهو ممنوع في الدين ۱۲</sup>

قوله وقد علم الاطلاق والاجازة اي اباحة نكاح ما يستطيه المرء من النساء لان من كان من اهل اللسان نعمه كالحج والسماع لان لوني درجات الامر الاباحه كذا في المد ۱۲ <sup>كقوله ظاهر فان لفظا نكحوا الظاهر في حل النكاح اذ ليس الامر للوجوب</sup> <sup>لكنه يكون الامة ظاهرا في</sup> <sup>وجوب النكاح لاني علم ۱۲</sup> <sup>قوله او تفرضوا اليهن الخ اي الا ان تفرضوا اليهن فريضة او حتى تفرضوا اليهن كما في قوله تعالى ليس لك من الامر شيء الا بتوب عليهم اي الا ان يتوب او حتى يتوب ۱۲</sup> <sup>قوله نص في حكم من آخ اي نص في جواز التطليق قبل الرمي وقبل تسمية المهر</sup> <sup>تخير الزوج واستبداه واستقلاله فيه لاد المقصود من ابراده وظاهر في جواز النكاح بدون تسمية المرء قوله او تفرضوا اليهن فريضة فان الاطلاق مقدر على</sup> <sup>صحة النكاح فهذا الظاهر مقدران لاشارة النص واقع في ضمنه بل الظاهر ان مسوق لبيان التفرقة في الصورين فهو نص فيه واباحه هذا انما</sup> <sup>من الطلاق ظاهر ۱۲</sup>

حکم من لم یسّم لها المهر وظاهر فی استناد الزوج بالطلاق وَاشارة الى ان  
 النکاح بدون ذکر المهر یصحّ وكذلك قوله عليه السلام من ملك ذارحم محرم  
 منه عتق عليه نصّ في استحقاق العتق القريب وظاهر في ثبوت الملك له  
 وحکم الظاهر والنص وجوب العمل بهما عامين كانا وان خاصين مع احتمال  
 ارادة العیبر وذلك بمنزلة السجّاز مع الحقيقة وعلى هذا قلنا اذا اشتزى قريب حتى  
 عتق عليه يكون هو معتقاً ويكون الولاء لله وانما يظهر التفاوت بينهما عند لمقابلة  
 وبهذا القول لها طلق نفسك نقلت ابنت نفسي بقم الطلاق رجعي لان هذا  
 نصّ في الطلاق ظاهر في البینونة نیت ورح العمل بالنص وكذلك قوله عليه  
 السلام من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه نصّ في استحقاق العتق القريب وظاهر في ثبوت الملك له  
 وحکم الظاهر والنص وجوب العمل بهما عامين كانا وان خاصين مع احتمال ارادة العیبر وذلك بمنزلة السجّاز مع الحقيقة وعلى هذا قلنا اذا اشتزى قريب حتى  
 عتق عليه يكون هو معتقاً ويكون الولاء لله وانما يظهر التفاوت بينهما عند لمقابلة  
 وبهذا القول لها طلق نفسك نقلت ابنت نفسي بقم الطلاق رجعي لان هذا  
 نصّ في الطلاق ظاهر في البینونة نیت ورح العمل بالنص وكذلك قوله عليه

1- قوله واشاره الخ وانما ذكر الاشارة بطريق الاستطراد لان البحث في ذكر الظاهر والنص لان في الاشارة الى ان النص  
 لما افاد هذا الحكم بطريق الاشارة نية عليه 12- قوله عتق عليه بلاصنع منه اي بجره وشراءه فالعتق يتعلق بكلا الوصفين اي بكونه قريبا وبكونه  
 عرا فلو ملك بنت ام لا يصح لعدم الحرمة وكذا لو ملك اختم من الرضاعة لا يعتق لعدم القرابة 12 -  
 2- قوله وحكم الظاهر الخ اعلم ان المشايخ في حكم الظاهر والنص نهيان فذهب بعضهم الشيخ ابو المنصور الى ان حكم الظاهر وجوب العمل بسا  
 وضعه اللفظ ظاهر اي قلنا لا قطعاً ووجوب الاستعداد بحقيقة ما اراد الله تعالى في ذلك وفي حال اصحاب الحديث وهذا مذهب شايخ ديارنا وهو قول  
 بعض الحديث وقال شايخ العرف منهم الكرخي والحيصام والقاضي ابو زيد ان الظاهر من الكتاب والسنة التواتر في وجوب العلم والعمل قطعاً وفي حال غلبة  
 المعتزلة وبهذا الخلاف بني على ان كل حقيقة تختمل الجواز وكل عام يتحمل الخصوص فمن اعتبر به الاحتمال لا ثبتت بهما القطع ومن لم يعتبر لبعده وعدم نشوه  
 عن دليل ثبتت بهما القطع على ما سبق اليه الاشارة في بحث الخاص كذا في الفصول 12- 13- قوله بمنزلة الجواز اي كمالان الحقيقة تختمل الجواز فكذا  
 الظاهر والنص يتحملان الخصوص والجواز بل هذا الاحتمال معتبر عند البعض وغيره عند الجمهور 12- 13- قوله له اعلم ان اصحابنا اختلفوا في ان مسيب  
 الولاء هو ثبوت العتق على ملك المالك سواء انتقم باختياره ام لا والاعتاق فانه حرم على الثاني بدليل قوله عليه السلام الولاء لمن اعتق وغيره على ان  
 مسيب هو العتق على ملكه وهو المعصم بدليل من ورث القريب عتق على ملكه وهذا ينافي الولاء اليه يقال وللاء العتاقه ولا يقال وللاء الاعتاق كذا  
 في الفصول 12- 13- قوله عند المقابلة اي عند المعارضة وهو ان يشفه امرها ما ثبتت الاخر فترجح النص على الظاهر لان النص اقوى لان  
 المقصود بسوق الكلام لاجل جملات الظاهر لانه غير مقصود 12- 13- قوله ولها اي لاجل ان التعاقبات واقع ولم يتبادر عند المقابلة قلنا لو  
 حال الرمل لامرأة طلقه نفسك نقلت ابنت نفسي بقم الطلاق رجعي كذا في الفصول ... 14- قوله نص في الطلاق لانه وقع جواً لقوله  
 نطقه والبراب يطلق السؤال وما في حكمه كالنفي في لان سوت قولها ابنت لانيان ما فرض اليه المفوض هو مروج الطلاق فكان نصافيه 12  
 عه اي احتمال التاديل والتعصيص اذ كل حقيقة تختمل الجواز وكل عام يتحمل التعصيص كذا في المعدن 12 -

من ملك ذارحم الخ اخرج به النسائي نحوه وقال حديث مكر واخرجه اصحاب السنن الاربعة بلفظ فهو جريد عتق منه  
 اشرف الخ اخرج به الترمذي عن انس في حديث طويل ان اتاسا من عدينة قدموا المدينة فاجتوبها فبعثهم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في ابل الصدقة وقال اشرفوا من البانها وابولها.



السلام لاهل عربنة اشربوا من ابوالها والبا نھا نص في بيان سبب  
 الشفاء وظاهر في اجازة شرب البول وقوله عليه السلام استنزھوا من  
 البول فان عامّة عذاب القبر منه نص في وجوب الاحتراز عن البول فيتبرّح  
 النص على الظاهر فلا يجعل شرب البول اصلا وقوله عليه السلام ما سقتہ  
 السماء ففيه العشر نص في بيان العشر وقوله عليه السلام ليس في الخضروات  
 صدقة مؤول في لفی العشر لان الصدقة تحمل وجوها فيتبرّح الاول على الثاني  
 واما المفسر فهو ما ظهر المراد به من اللفظ بيان من قبل المتكلم بحيث

له قوله من ابوالها اي البول ابل الصدقات وقلت ماردى ان تو مان عزنته التوا المديرت تلم يا فھتم المدينته ومرضوا واصفرت الواھم  
 وانتخت بطبرئہم فامرهم رسول اللہ صلى اللہ عليه وسلم ان يترجوا الى اممال الصدقات ويشربوا من ابوالها والبا نھا فافعلوا ويحوا كما في المعن ۱۳  
 ۲ قوله على الظاهر وجوب قوله الصلوة والسلام اشربوا من ابوالها ويجعل هذا منسوخا بذلك او يدل هذا على تخصيص الاجازة في ابل عذبتك زاني  
 المعدن ۱۲ ۳ قوله اصلا نصيب على النظر اي في جميع الادقات لا للتداوى ولا لغيره وهو مذموم ابى حنيفة رحمه اللہ والحديث حجة على ابى  
 يوسف في اجازة شربه للتداوى وعلى محمد رحمه اللہ نعم في اجازة شربه وطهارته مطلقا كما في المعدن ۱۲ ۴ قوله ليس في الخضروات صدقة  
 روى الترمذى عن معاذ انه كتب الى المنبج صلى اللہ عليه وسلم يسألك عن الخضروات وهي البقول فقال ليس فيها شيء وضعف الترمذى وقال للصح  
 شيء وانما روى هذا موسى بن طلحة فروعا ومرسله فيه الحسن ابن عماره ضعيف وضعف شعبته وغيره وترك ابن المبارك قال ابن حجر متوك من اسانيفه  
 كذا في الفصول ۱۲ ۵ قوله يحمل وجوها فانها كما تحمل الزكوة والعشر تحمل غيرها ايضا كالنتوع فالزكاة العشر يكون بطرق التاديل والمؤول  
 غير قطعي والنص قطعي فيتبرّح ۱۲ ۶ قوله على الثاني اعلم انهم اختلفوا في زكوة الارزوع والثمان فقال ابو حنيفة كل ما فيه علة ويقصد به  
 اشتغال الاراضى فنبية العشر سواء كان مما يتقى سنة كالخنطرة والشعير والتمر والزبيب اوله يتقى كالبقول قليلا كان او كثيرا وقال ابو يوسف  
 ومحمد والشافعي رحمهم اللہ العشر الا فيما ثمره باقية فيما بلع حمته او سقى لهم في اشتراط البقاء قوله عليه السلام ليس في الخضروات صدقة فانه  
 مطلقة تشمل الزكوة والعشر والزكوة غير منقضية لانها يجب اذا بلغت قيمتها نصا بانفعين العشر لقوله عليه السلام ما سقت السماء فنبية العشر فان  
 نى وجوب العشر في كل خارج باقيا كان او غير باق وما رواه يحتل بالعشر والزكوة وغيرها كالنتوع وانما يريد العشر بطرق التاديل كما ذكره  
 والاول غير قطع لما قرى في مملد والنص قطعي يتبرّح عليه كذا في الفصول ۱۳ ۷ قوله واما المفسر فان قلت قد سبق ذكره في المشترك  
 فلم اعيد به هنا قلت من السابق انما هو ذكر المفسر الخاص اي المفسر من المشترك والمراد به هنا المفسر الاعم من غير ان يلام التكرار ۱۲-  
 ۸ قوله بيان من تبس الحكم وهذا يتناول يعومر البيان الطاع وغيره القاطع فالاول بيان الصلوة والزكوة والثاني ببيان الربوا ولهذا  
 قال عمر رضي اللہ عنه خرج صلى اللہ عليه وسلم من الدنيا ولم يبين لنا ابواب الربوا فنقول لا يتحمل التاديل والتخصيص خرج عنه الثاني فانه ليس  
 بمفسر لا تم بليقة بيان طاع ولله اذ وقع الاختلاف فيه بين العلماء الفحول ۱۲

استنزھوا الخ حديث معروف ولكن لحاجد ۸-

ما سقتہ السماء الخ اخرجہ البخارى عن عبد اللہ بن عمر نحوه -

ليس في الخضروات صدقة اخرجہ الدارقطني عن علي والترمذى عن معاذ وكل اسناد هذين الحديث ليس بصحيح -

لا يبقى معه احتمال التأويل والتخصيص مثاله في قوله تعالى فسجد  
 للملئكة كلهم أجمعون فاسم الملئكة ظاهر في العموم إلا ان  
 احتمال التخصيص قائم فانسد باب التخصيص بقوله كلهم ثم بقي احتمال  
 التعمير في السجود فانسد باب التأويل بقوله أجمعون وفي الشرعيات إذا قال  
 تزوجت فلانة شهراً بكنا فقوله تزوجت ظاهر في النكاح إلا ان احتمال  
 المتعة قائم بقوله شهراً ففسر المراد به قلنا هذا متعة وليس بنكاح ولو قال  
 فلان علي الف من ثمن هذا العبد او من ثمن هذا المتاع فقول علي  
 الف نص في لزوم الف إلا ان احتمال التفسير باق بقوله من ثمن  
 هذا العبد او من ثمن هذا المتاع بين المراد به في تزوج المفسر على النص  
 حتى لا يلزمه المال الا عند قبض العبد او المتاع وقوله فلان علي الف  
 ظاهر في الاقرار نص في نقد البكدا إذا قال من نقد بلكدا بترجم المفسر على  
 النص فلا يلزمه نقد البلكدا بل نقد بلكدا وعلى هذا نظائر وأما المحكم فهو

له قوله فسجد للملائكة فان قوله تعالى فسجد ظاهر في سجود الملائكة نص في تعظيم آدم على نبينا وعليه السلام كونه يتحمل التخصيص أي بوجود بعض  
 للملائكة بان يكون الملائكة مخصص البعض فانقطع احتمال التخصيص بقوله كلهم ويتحمل التأويل بان سجودوا متفرقين او مجتمعين فانسد باب  
 التأويل بقوله أجمعون فصاعداً مفسراً بلا شبهة ۱۲ -  
 ۱ قوله قائم أي في قوله تزوجت قائم بطريق الجواز لان الزوج كما يراد به التامير يراد به التوثيق على ان النكاح في الحقيقة ملك المتعة  
 بالمرأة كذا في المعتمد ۱۲ ۳ قوله كلهم لان كلمة كل للاعانة والشمول فينا كذا في العموم المحج فانقطع احتمال التخصيص به فان قيل كلمة كل من  
 الفاظ الوكال كل عام يتحمل التخصيص فكيف يفسد باب التخصيص من غير وجود احتمال التخصيص في نفسه قلت كلمة كل اذا استعملت بعد  
 اسم العام انقطع احتمال التخصيص ولا يكون منافقاً لما هو المقصود منها وهو تامة الشمول وتقرير الحكم كما ان قوله كل جامع في زيد يتحمل الجواز فاذا قلت جاني  
 زيد نفسه اشتمع عند الجواز كذا في المعتمد ۱۲ ۴ قوله اذا قال الخ فان قيل المفسر يتحمل النسخ وبه المسألة لا يحتمل لما عرفت ان النسخ لا يجري في  
 كلام الناس فكان حكماً اجيب باذم مفسر من وجدهن وجا ويقال لاسلم الفرق بين المفسر والمحكم في كلام العباد ۱۲ ۵ قوله هذا معتق قال  
 سولنا على القارئ صورة نكاح المتعة ان يقول حفرة الشهود متعت نفسك بكذا وكذا ويكره مرة من الزمان وقدر ان المال وذلك لا يصح  
 لما روي سلم في صحيحه ان ياس رضي الله تعالى عنه ابن سلمة بن الاكوع قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام ادطاس في المتعة ثم نبى منها قال  
 النبي عام ادطاس وعام الفتح واعدلته بعده بميرة وقال العسوي انها اجبت مرتين ..... وحرمت مرتين فكانت حلالاً قبل حيرة  
 حرمت يوم حيرة ثم اجبت يوم فتح مكة وهو يوم ادطاس وحرمت بعد ذلك بعد ثلثة ايام ثم راد الى يوم القياضة ۱۲ ۶ قوله وليس  
 بنكاح لان التامير شرط النكاح والتوثيق يبطله وقد وقته ۱۲ ۷ قوله الحكم من الاحكام بالسر يقال حكماً أي مأمون من  
 الانقراض ولا نهيدم وقيل من احكمت فلانا اے منعتة فان الحكم يتنوع عن التخصيص والتأويل ومن ان يراد عليه النسخ والتبديل ۱۲ -

ازداد قوتاً على المفسر بحيث لا يجوز خلافه اصلاً مثاله في الكتاب ان الله بكل شئ  
 شئء عليهم وان الله لا يظلم الناس شيئاً وفي الحكيمات ما قلنا في الاقترانات  
 لفلان على الف من ثمن هذا العبد فان هذا اللفظ محكم في لزومه بد اعني  
 وعلى هذا نظائره وحكم المفسر والمحكم لزوم العمل بهما لا محالة ثم لهذه الاربعة  
 اربعة اخرى تقابلها قصد الظاهر الخفي وصد التصل المشكل وصد المفسر  
 المجمل وصد المحكم المشابه في الخفي ما خفي المراد به بعراض لمن حيث الصيغة

له قول ان الله بكل شئ يعلم فان علم الله تعالى مما لا يحتمل التبدل والذوال لان علمه تعالى من الواجبات لا زصفاً كما له وضفه من  
 التقاض وكذا تنزه عن الظلم مما لا يحتمل التبدل والنسخ كذا في الفصول ۱۲ ۱۳ قوله حك في لزومه الخ بحيث لم يكنه تبدل بان لا يغير  
 الاقرار الى عدمه في وقت من الاوقات فلم يبق قابلاً للزوال والنسخ والتغير وكذا حال العقود الملائمة للعارضة عن موانع اللزوم  
 كالبيع بلا خيار والبراءة عن خيار العيب والرؤية كذا في الفصول ۱۲ ۱۳ قوله بدلائل ان قوله على الخ يحتمل الاسباب  
 المختلفة فاذا قال من ثمن العبد صار حكماً فان قيل اذا قال لفلان على الف حكمه ايضا على معنى ان لزومه بد ذلك لا يصح فواجبه  
 تخصيص قوله من ثمن بد العبد بكونه حكماً قيل قوله لفلان على الف ظاهره لزوم لغير عوض وهو يحتمل التبادل بان يكون من ثمن العبد فاذا احتمل التبادل  
 لا يكون حكماً بخلاف قوله من ثمن هذا العبد فان لا يحتمل التبادل ولقائل ان يقول قد تقرر من قبل ان هذا مفسر والحكم بالازداد قوتاً على الف مفسر والمزيد غير  
 المزيد بل كيف يكون حكماً على ان هذا يحتمل الرجوع والاسقاط بان التزمه لغير عوض من ثمن العبد واقام المقدر بينه على لزوم الالف مطلقاً ولا يعبر  
 المفسر عن اثبات الجبهة اللهم المفسر الا ان يجاب ان الحكميات مما لا يوجد انفصل فيهما بين المفسر والحكم فلذا جعل لهما مثلاً واحداً ويمكن ان يقال  
 انه ليس بمحكم حقيقة بل هو بمنزلة الحكم في القطع عن احتمال النسخ كذا في المعدل ۱۲ ۱۳ قوله ثم لهذه الاربعة اربعة اخرى تقابلها والتقابل على  
 اربعة اقسام الال تقابل المتن قاضين كالانسان والانسان والثاني تقابل الضدين وسامان وجوديان يسبح اجتماعهما في محل واحد كالسواد  
 والبياض والثالث تقابل التضاد فحين كتقابل الاب والابن والرابع تقابل الملكة والعدم كتقابل الحركة والسكون على رأى من جعل السكون مدك  
 الحركة ۱۲ ۱۳ قوله الخفي الخفي اسم لكل كلام لا يفهم منه المراد بعراض لمحل لان النفس الصيغة بان يكون صيغة الكلام ظاهر المراد بالظن والظن ما  
 اللغوي كمن صار ضمياً بعراض بان يختص باسم آخر لا شتمها على زيادة مفهومها ولفظها كما استعوف في الطراد والنباش ۱۲ ۱۳ قوله  
 المشكل كما ان خفاً غير متبين لانه دخل في اشكاله وامثاله بعد ما خفي بنفسه كحل اغترب عن وطنه فاخطلت اشكاله من الناس ۱۳ قوله جعل  
 ليولوج خفاً الى درجة لا يكتشف بالمثل والطلب الا ببيان من قبل المشكل كما ان اكتشاف المراد من المفسر بيان من المشكل على درجة لا  
 يحتمل التبادل والتخصيص ۱۲ ۱۳ قوله المشابه لا يبلغ على الخفاء بحيث لا يحتمل لحوق الظهور اصلاً بالطلب ولا بالتامل هلا بيان من قبل المشكل  
 كما ان مراد الحكم بحيث لا يتوهم التبدل والذوال ۱۲ ۱۳ قوله لا من حيث الصيغة اي عن صيغة ظاهرة والمراد بالنظر في موضوع اللغوي و  
 لكن الكلام خفي بالنسبة الى محل آخر كآية السورة فاما ظاهرة المراد في ايجاب القطع على كل سارق لم يفتن باسم آخر كلفها خفية في حق الطراد  
 النباش بعراض وهو اختصاصها باسم آخر غير فان بحيث ليق لها هذا الطراد والثاني النباش ولا يعرف ان باسم السابق اذا السورة هو قوله من ثمن  
 محرز خفية وذلك لزيادة معنى السورة في الطراد الذي يافد من هدية فظان قاصد لفظ المال بغير غفلة وحقرة لغوية يمكن ان يكون آمن السارق فافد عن  
 قاصد لفظه لكن القطع حفظ بعراض لوم واغفلة ولفظان قاصد لفظ المال بغير غفلة وحقرة لغوية يمكن ان يكون آمن السارق فافد عن  
 يكون هذا نقص من السابق فاذا وقع الضام في حق الطراد والنباش فخطرتا كما هو حكم الخفي وجدنا في الطراد الزيادة على السورة فاجبت عليه الحد  
 بالدلالة وفي النباش النقصان فوجدنا الشبهة علم فوجب الحد وهو القطع لان الحدود تتدرج بالثبوتات ولو كان القبر في بيت متصل قبل القطع لما  
 ذكرنا وقيل لفظه وجود الجزر الاصل اصح وهذا كذا عندنا وقال ابو يوسف والثاني لقطع النباش عن كل مال لقوله عليه السلام من بشر قطعناه قلنا  
 هو محمول على السياسة المرادى عنه لا قطع على الخفية وهو النباش لقطع المال المدينة كذا وجدته في النثار وهو اشبهه ۱۲ -

مثاله في قوله تع والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهم فيها فانه ظاهر في حق السارق  
 الخفي في حق الطار والنباش وكذلك قوله تعالى الرانية والزاني ظاهر في حق الزاني  
 خفي في حق اللوطي لو حلف لا ياكل ناكمة كان ظاهرا فيما يتفكه به خفيا في حق العيب  
 والشمان وحكم الخفي وجوب الطلب حتى يزول عن الخفاء واما الشكل فهو ما ازداد  
 خفاء على الخفي كانه بعد ما خفي على السامع حقيقة دخل في اشكاله وامثاله حتى  
 لا ينال المراد الا بالطلب ثم بالتامل حتى يتهيز عن امثاله ونظيره في الاحكام  
 حلف لا ياتكم فان ظاهر في الخلد والدبس فانما هو مشكل في اللحم والبيض  
 والجبن حتى يطلب في معنى الا يتنلمر ثم يتامل ان ذلك المعنى هل يوجد  
 في اللحم والبيض والجبن ام لا ثم فوق المشكل المتجمل وهو ما احتمال  
 وجوها فصار بحال لا يوقف على المراد الا ببيان من قبل المتكلم ونظيره في  
 الشرعيات قوله تعالى حرّم الربوا فان المفهوم من الربوا هو الزيادة المطلقة  
 وهي غير مراد بل المراد الزيادة الخالية عن العوض في بيع المقدرات المتعاضت  
 واللفظ لا دلالة له على هذا فلا ينال المراد بالتامل ثم فوق المتجمل في الخفاء

له قوله وجوب الطلب اي طلب معاني اللفظ ومعملا ولا يعلم ان اختفاه في بعض الافراد الزيادة المعنى فيعلم على الظاهر او نقصان فيعلم  
 المراد حينئذ فيكم في الاول ودون الثاني ١٢ له قوله ثم بالتامل حتى يتهيز عن امثال بخلاف الخفي فانه يحلف فيه الطلب قلته خفاءه كذا في  
 الفصول ١٢ له قوله هل يوجد الخفي عند الخفي ثم لا يوجد وهو الظاهر من ذهب الي يوسف لان الخبر لا يصلح بها فتكون قاهرة في  
 معنى التبعيض فلا دخل تحت مطلق اسم الاوام بلاية وقال محمد وهو رواية عن ابي يوسف انه يوجد فانه مشتق عن الواو ومنه والواو في قوله مع  
 الخبر وان لم وقال عليه السلام سيد ادم اهل الجنة العلم وكذا نقول ان تمام الواقعة بالاختلاط والا مصطبغ والحديث لا يشتمض حجة فعلا من ان الزبا  
 والحديث متعلق بالآخرة كذا في العن ١٢ له قوله اي الجمل اي ازواد اشقبها عن الشكل كما هو ازواد خفاء على الخفي ١٢ -  
 له قوله الا ببيان من قبل المتكلم الخ بخلاف الشكل فانه يوقف عليه بالطلب والتامل فان قيل يدخل في حد الجمل التشابه اذ هو  
 مما لا يوقف على مراده الا ببيان من قبل المتكلم ايضا قلتم المراد في الجمل لا يوقف عليه الا ببيان من قبل المتكلم فيقول له بل لا تجزى  
 الكلام والتشابه ليس كذلك على ما تقرر عندنا الاصوليين في الفرق بين الجمل والتشابه بان الجمل يقبل لحن البين والتشابه لا يقبل لحنه بل لا ما  
 ذكره في التشابه من التوقف اذ لا زيادة في الخفاء على مرتبة الجمل الا ذلك كيف لا يكون التشابه كذلك وكرهه بمثال القطعات وفي  
 اوائل السور فانها لا تقبل لحن البين كذا في المعدل ١٢

المتشابه مثال المتشابه الحروف المقطعات في اوائل الشؤ وحكم المجل المتشابه

اعتقاد حقيقة المراد به حتى يأتي البيان فصل فيما ترك به حقائق الالفاظ  
أي المتقاربان الأول الشئ تعالى بوجوه ۱۲ الثاني هو ما كما جعل في الأخرى الثاني المتشابه ۱۲

وما يترك به حقيقة اللفظ خمسة أنواع احدها دلالة العرف ذلك لان ثبوت  
عرف بالاستقرار ۱۲ اء الا نزل ۱۲ اى العادة ۱۲

الاحكام بالالفاظ انما كان لدلالة اللفظ على المعنى المراد للمتكم فاذ كان  
للمعنى

المعنى متعارفا بين الناس كان ذلك المعنى المتعارف دليلا على انه هو  
يعتق قيدا ورائي العثم محمد سامر ۱۲ بين الناس ۱۲

المراد به فلهذا يترتب عليه الحكم مثاله لو حلف لا يشتري راسا فهو على  
اى المعنى المتعارف بينهم ۱۲ اى اللفظ ۱۲ اى المعنى المتعارف ۱۲ اى ترك الحقيقة بدلالة العرف ۱۲

ما تعارفه الناس فلا يحنث برأس العصفور والحمامة وكذلك لو حلف لا يأكل  
رأس ۱۲ اى يتبع ۱۲ الحانف ۱۲ اى يشترى راسا ۱۲ ونحوها لا بالثبوت ۱۲ لانه غير متعارف لشراء ۱۲

بيضا كان ذلك على المتعارف فلا يحنث بتناول بيض العصفور والحمامة  
اى حطوف على عدم اكل البيض ۱۲ الحانف ۱۲ باكل ۱۲

وبهذا ظهر ان ترك الحقيقة لا يوجب المصير الى المجاز بل جاز ان  
اى بما ذكرنا من ترك الحقيقة في السنتين ۱۲ اى الحقيقة القاصرة ۱۲

له قوله المتشابه وهو ما نقطع رجاء معرفة الراوي من في الدنيا بالنسبة الى  
الامر ولا يجرى بدوة اصلا واما بالنسبة الى النبي عليه الصلاة والسلام فعملوم وقت نزول القرآن بالافتقار بينه وبين سائر القركان كلالا يلزم السفر لان  
التخاطب بالمال يفهم الخاطب سفره في غاية الخفاء بغيره الحكم في غاية الظهور فصا كر حل مفقود عن بلده وانقطع اثره وانقضى جبر انزول قوله  
ثم المتشابه على نوعين نوع لا يعلم معناه اصلا كالمقطعات مثل المردم وطفه فانها ينطق كل حرف منها عن الآخر في التكلم ولا يعلم معناه لا يزل يوضع  
في العرب لمعنى ما لا يعرف التركيب ونوع يعلم معناه لكنه لم يكن لا يعلم مراد الله تعالى لان ظاهره يخالف الحكم مثل قوله تعالى يد الله ووجه الله  
والرحمن على العرش استوى وامثال ذلك مما يدل عليه النص على ثبوت الله تعالى مع القطع ..... بامتناع معانيها الظاهرة على الله تعالى  
فتزود عن الجميئة والهجرة والمكان فهذا كل من يميل المتشابه ليتفقد حقيقة لا يدرك كيفيته كذا في الشرح ۱۲ له قوله اعتقاد حقيقة  
المراد به اى بكل واحد منهما من المجل والمتشابه حتى يأتي البيان اى اعتقاد ان المراد به حتى وان لم نعلمه قبل يوم القيامة واما بعد القياس فيصير  
كشفا لكل احد ان شاء الله تعالى وهذا في حق الامة واما في حق النبي صلى الله عليه وسلم فكان سلوما لا يبطل فائدة التخاطب وبغير التخاطب  
بالمجل كما تكلم بالزنجي مع العربي وهذا عندنا وقال الشافعي ومامرة المعتزلة ان العلماء الراسخين في الالفاظ يتأيدون ونشأ الخلاف في قوله  
تعالى وما يعلم تاويل الا الله الاية فعندنا يجب الوتف على قوله الا الله وقوله والراسخون في العلم جملته مبتدأ لان الله تعالى لا يعلم اجزاء  
المتشابهات حفظ الالفاظ الغيب فيكون حفظ الراسخين هو السليم والا لقياد وعند الشافعي لا يوقف على قوله الا الله بل قوله والراسخون مطوف  
على الله والوقف غير لازم ويقولون حال منه فيكون المعنى الا الله والراسخون في العلم اقول وهذا نزاع لفظي لان من قال يعلم الراسخون تاويله فيكون  
يلعلمون تاويله لفظي ومن قال لا يعلم الراسخون تاويله يريدون لا يعلمون الحق الذي يجب ان يعتقد عليه قال ابن السعالي لم يذهب الى الوتف  
على في العلم الا بضرورة تليق واما اكثر من من المعية والاعتين وهى بعدهم فذهبوا الى الوتف على الله وجماع الروايتين من ابن عباس عن النبي  
تعالى حكما كذا في بعض الحديث ۱۲ له قوله فيما يترك به الخ هذا شروع في بيان ترك حقائق الالفاظ بل من ترك حقائق الالفاظ لانه لا يعلمه الا الله  
القاصرة له قوله دلالة العرف والمراد بالعرف العرف في استعمال الالفاظ ولقهم المعاني مثلا العرف من حيث انتقال المعاني من العرف  
المعنى لا باعتبار لسانه في المعدن ۱۲ له قوله فعمل ما توارثه الناس من الراس وهو ما يكتسب من التناسل وبيع شيئا وهو راس المقتول والغم  
عندنا في حيفه كذا في المعدن ۱۲ له قوله وبهذا عرنا الخ هذا بيان قاعدة مستفادة من السائلين المتفوتين وهى انه اذا ذكرت  
الحقيقة لا يتبين المجاز مرادها بل جاز ان يراد به الحقيقة القاصرة لانها واسطة بين الحقيقة الكاملة والمجاز ۱۲

ثبت به الحقيقة القاصرة ومثاله تقييد العامر بالبعث وكذلك لو نذر  
 حجا او مشيا الى بيت الله تعالى او ان يضرب بشوبه حطيم  
 الكعبه يلزمه الحج بانفعال معلومة لوجود العرف والثاني قد ترك الحقيقة  
 بدلالة في نفس الكلام مثاله اذا قال كل مملوك لي فهو حُرٌّ لم يفتق  
 مكاتبه ولا مئث اعتق بعضه الا اذا نوى دخولهم لان لفظ المملوك مطلق يتناول  
 المملوك من كل وجه والمكاتب ليس بمملوك من كل وجه ولهذا لم  
 يجزئ تصرفه فيه ولا يحل له وطى المكاتب ولو تزوج المكاتب بنت مولاه ثم  
 مات المولى وورثته البنت لم يفسد النكاح واذا المريكن مملوكا من

له قوله الحقيقة القاصرة الخ الى ان يرد في بعض افراد الحقيقة  
 كرامة راس البقر والغنم من لفظ الراس وكذا لك ارادة بعض الرجاجة والاوز من لفظ البيض فان اللفظ يطلق على ما يريد به حقيقة لكنه لا مطلقا  
 اطلاق كمال في تناول موجه فاذا ذهب الاطلاق كان تاما ١٢ له قوله بالبعث الى تخصيصه ومنه تقييد المطلق بالقبه فالج وان  
 كان حقيقة في مطلق الغلبة او القصد لغة فهو في العرف الشرعي صار حقيقة كما ان بحسب الشرع اذ اقامة بحسب اللغة في القصد المضمون  
 بافعال معلومة من الوقوف والوقوف مع شرطية الاحرام وكذلك ضرب الحطيم بشوبه وان كان حقيقة لغة في مطلق ضربه فهو كما ان قد صار  
 في العرف العام معروفا متعارفا في فعل الحج وكذلك المشي الى بيت الله مطلق في مشيه الى الكعبة ولو ارادة زيارتها او العرة والتجارة  
 وغيره اجب في العرف بما يستعمل في ارادة الحج ١٣ - له قوله لوجود العرف فان الناس يريدون به الترام الحج وان كان معناه الغوى لا يقتضيه فهم الحج  
 فاللفظ العام لما يريد به الناس فكان حقيقة قاصرة لا يماز كذا في المعدن ١٤ له قوله لم يفتق الخ لان الحقيقة المترتبة في المكاتب معتق لبعض  
 كالمجاز فلا يصير اذ اللفظ البالغية كذا في الفصل ١٤ له قوله الا اذا نوى آه اي لما كانت الحقيقة وهي كل ما فيه ملك ولو بوجز بالقيام مبدء  
 الاشتقاق بموجبه بل يريد بالقيام وصف اكمل من دلالة اطلاق الكلام بقيام المبدء التام به لا يرد الا المملوك الكمال ههنا الا اذا نوى دخول  
 الناقص ايضا لا يحتاج بمنزلة المماز او الكناية يحتاج فيه الى البنية والقصد الى ادخال كل ما فيه ملك ولو بتوما وتعمير الكيفية لا بما له خصوص الكمال  
 فيعتق المكاتب ايضا ليعض قضاء اخرج المذهب ولم الولد لانه لا دلالة للفظ عليه وفيه تحقيق له ايضا وفي ادخال المكاتب تشديدا على  
 نفسه وفي اللفظ ايضا دلالة فيجب قضاء ايضا كذا في الفصل ١٤ له قوله لم يجز تصرفه في اي في المكاتب في البيع والهبة ولو كان  
 مملوكا من كل وجه لم يترتب فيه معتق لبعض كالما كتب عند الامام الاعظم ١٥ له قوله ولو تزوج آه تفريع على السابق اي عدم كون المكاتب  
 مملوكا مطلقا فاذا تزوج بنت مولاه لم يفسد النكاح لان المكاتب ملكه يحكم الارث لم يفسد نكاحها معه وان كان القياس يقتضيه  
 فساد لان الزوجية اذا ملكت زوجها بطل النكاح وكذا العكس لكنها لم تمكن مكاتبها ما هو الموجب للفساد لم يفسد نكاحها ١٥ له قوله وورثته  
 البنت الخ ولتأكد ان يقول المكاتب لا يورث عندنا فكيف يبع قول وورثته البنت اجيب بان عمول على انها ورثت بدل كتابتها لان عند  
 الكتاتبة لا يتفق بدموت سيده بالاجماع وانما اولنا هذا لانها لو ورثت نفس المكاتب بان عمول ورد الى الرق ثم مات المولى يفسد النكاح ١٦ -  
 له قوله لم يفسد النكاح ولو كان المكاتب مملوكا من كل وجه لم يفسد النكاح لان احد الزوجين اذا ملك الآخر فسد النكاح كذا في المعدن ١٢ -

كل وجه لا يدخل تحت لفظ المملوك المطلق وهذا خلاف المدبر وأمر <sup>المكاتب ۱۲</sup> <sup>بردم و ام الولد ۱۲</sup>  
 الولد فان الملك فيهما كامل ولذا حلت وظي المدبرة وأمر الولد وانما <sup>اي عدم دخول المكاتب وحق البعض تحت لفظ المملوك ۱۲</sup>  
 النقصان في الرق من حيث انه يزول بالموت لا محالة وعلى هذا قلنا <sup>حيث يدخل كل واحد منهما في ذل كل مملوك في فهو حر ۱۲</sup> <sup>اي لا يصل الى الملك فيها ۱۲</sup>  
 اذا اعتق المكاتب عن كفارة يمينه او ظهرا راه جاز ولا يجوز فيها <sup>اي الموت ۱۲</sup> <sup>اي بمرت الولي ۱۲</sup> <sup>الولد المذنب الرق ۱۲</sup>  
 اعتاق المدبر و ام الولد لان الواجب هو التبرير وهو اثبات الحرية بازالة <sup>اي الكفارة ۱۲</sup> <sup>بلا لتمام تحرير رقبة ۱۲</sup> <sup>التحرير ۱۲</sup>  
 الرق فاذا كان الرق في المكاتب كاملا كان تحريره تحريرا من <sup>اي ان اثبات الحرية ۱۲</sup>  
 جميع الوجوه وفي المدبر و ام الولد لما كان الرق ناقصا لا يكون <sup>لان كمال العزم في سلب الوجوه والكمال ۱۲</sup> <sup>اي تحريرهما ۱۲</sup>  
 التحرير تحريرا ممن كل الوجوه والثالث قد شترك الحقيقة بدلالة <sup>فلا يشاء والتحرير المذكور في النص ۱۲</sup> <sup>الترج ۱۲</sup> <sup>اي تجزئة ۱۲</sup>  
 ساق الكلام قال في السير الكبير اذا قال المسلم للحري انزل <sup>لفظة اعتقت سابقة على اداة مشاخرة عجز ۱۲</sup> <sup>موم ۱۲</sup>

له قوله لا يدخل آه لان الثابت من وجه دون وجه لا يكون ثابتا على الاطلاق وكذا استحق البعض لانه المكاتب عدل حقيقة كذا في العدة ۱۲  
 ۱۲ قوله المطلق فان قيل قول الشايع المطلق ينصرف الى الكمال يقتضيه عدم تناوله المكاتب وحق البعض قولهم المطلق يجري على الاطلاق  
 يقتضيه عكس ذلك فما وجه التوفيق بين القاعدتين اجيب بان المراد من قولهم المطلق يجري على الاطلاق ولا اطلاق في الصفات ومن قولهم ينصرف  
 الى الكمال في اللات دون الصفات فانهم ۱۲ ۱۲ قوله وانما النقصان الخ جواب سوال مقدر لتقريره لما كان للملك كالا يبيع التبرير  
 بهما عن الكفارة مع انه لا يبيع بهما لان التبرير والاستيلاء والتصرفات لازمة لا تقبل الفسخ بحال فكان الرق فيها ناقصا فلا يصح ان يقع الكفارة  
 ولقائل ان يقول الامر بالعكس وهو ان الملك في المكاتب كامل وفي المدبر و ام الولد فاصريه ان العبد اذا كتب لا يخرج عن ملك الولي  
 صرح به الفقهاء لقول عليه الصلوة والسلام المكاتب عبد ما بقى عليه درهم ولهذا اذا عجز يكون مملوكا كما كان ولانه اذا زال الملك بالكتابة لما  
 عاد بالجز كما في ام الولد والمدبر وانما يخرج من يد الولي حقيقة المعنى الكتابية وتحصيل المقصود هو اداء العبد ولهذا يملك بالتصرفات ولا  
 يملك الولي الكتابة واما المدبر و ام الولد فتطرق الخلل في ملكيتهما ولهذا لا يقبلان العود الى الملك كما كان ولهذا لا يجوز البيع والتعليق الا ترى الى  
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمها ولدها فقول عليه السلام له بر لا يبيع ولا يوهب ولا يورث وهو حرم الثلث ويمكن ان يجاب عنه بان  
 الملك هو النسبة المطلقة للتصرفات ولما كان التصرفات للمولى في المكاتب وانما عزم من الاستخدام والوطى غير جائز كان الملك فيه ناقصا بخلاف  
 المدبر و ام الولد كذا في الفتا ح ۱۲

۱۲ قوله وعلى هذا الى ان الفرق المذكور بين المكاتب والمدبر و ام الولد من ان النقصان فيها في الرق دون المكاتب ۱۲  
 ۱۲ قوله بالازالة الرق وهو في اللغة الضعف ومنه رقة القلب وتورب رقيق وفي الشرع عجز حتى يمنع كونه احلا لبعض الاحكام كالشهادة و  
 القضاء والولاية يثبت في الكفار جزاء للكفر ۱۲ ۱۲ قوله لا يكون التبرير الخ حاصلان التبرير يعني على ازالة الرق فاذا كان الرق كاملا كان  
 التبرير كاملا واذا كان الرق ناقصا كان التبرير ناقصا والرق في المكاتب كامل فتحقق التبرير الكمال فيتحقق تحريره عن  
 الكفارة وفي المدبر و ام الولد ناقص فلا يتحقق التبرير الكمال فلا يقع تحررها عن الكفارة فاحفظ كذا في الشرع ۱۲ ۱۲ قوله من كل الوجوه  
 فلا يشاء وله التحرير المذكور في النص لانه مطلق والتحرير الثابت فيها تحرير من وجه دون وجه فلا يكون تحريرامطلقا فلا يصح تحريرها عن الكفارة  
 كذا في الشرع ۱۲

كان أمنا ولو قال انزل ان كنت رجلا فنزل لا يكون أمنا ولو  
الحري ۱۲ السلام موعود المصور ۱۱ الفرق ۱۳ السلام موعود المصور ۱۱  
 قال الحرب الامان الامان فقال السلم فقال الامان الامان كان أمنا ولو  
الفرق ۱۲ السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲  
 قال الامان ستعلم ما تلقى غدا ولا تعجل حتى ترى نزل لا يكون أمنا  
السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲  
 ولو قال اشتري جارية لتخدمني فاشتري الخباء والسلاسل لا يحوز ولو قال  
السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲  
 اشتري جارية حتى اطأها فاشتري اخننه من الرضاع لا يكون عن المؤكل  
السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲  
 وعلى هذا قلنا في قوله عليه السلام اذا وقع الذباب في طعام احدكم فمقلوه  
السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲  
 ثم انقلوه فان في احدي جناحيه داء وفي الاخرى دواء والله ليقدم الداء  
السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲  
 على الداء دل سباق الكلام على ان المقل يدفع الاذى عنا لا الامر  
السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲ السلام في الحرب ۱۲  
 تعبدتي حقا للشرع فلا يكون للاسباب وقوله تعالى انما الصدقات للفقراء

له قوله ان كنت رجلا اه فهدا التعليق قرينة على انه لم يرد اجازة النزول ويا حنيفة من بعد ما ناولنا ذلك لان من الظاهر ان لم يرد تعليقه  
 ينزل لان كونه رجلا ظاهر فيه اذ يكمل الرجولية في المجرأة والتصور والتشجيع والجلادة فيرجح الامران التوبخ والتعريف في العرف اي لو كان لمجرأة  
 فانزل واتى حتى التمر كقول في مصادرتي ومقابلتي ومن هذا الجنس قوله في جواب الامان آه كذا في الفصول ۱۳ ۱۴ قوله شعلا شعلا  
 غدا لان معناه في العرف شعلا ناصيبك من عمارتي ولا تجعل في الامر الذي انت فيه بل احبرته ترى ان شي عتي وقتا لي منك فصار  
 الكلام للتوبيخ بما ذكره في المحدثين ۱۲ ۱۳ قوله لا يكون عن المؤكل لان حقيقة الكلام وهي الاطلاق متروكة السياق لان علم بقوله لئلا يرد حتى  
 اطأها بان مراده شره جارية لتعلم المحدثين وجارية تحمل له الوفي فصار المطلق مقيدا بالسياق الكلام كذا في المحدثين ۱۳ ۱۴ قوله اذا وقع الخ رواء  
 البخاري في الطب ويدر الخلق عن ابى هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا وقع الذباب في اناء احدكم فليمنه كثرتم  
 يطرح فان في احد من جناحيه شفاء وفي الاخرى داء والحديث ولا خلاف في هذه المسئلة اي طهارة ما وقع فيه لاحد من العلماء الاعداء الشافعي  
 في احدى قوله نجاسة ودرج الروابي والمطالي في القنع لكن الطهارة اصح عند جمهور اصحابه وقال النووي قوله الاخر ليس بشي والصواب هو الطهارة  
 وهو قول جمهور العلماء والفقهاء ۱۲ ۱۳ قوله فمقلوه فان حقيقة قوله فمقلوه هي وجوب المقل فضيته للامر لكن تركت حقيقة بسباق الكلام وهو  
 قوله فان في احدى جناحيه داء وفي الاخرى دواء لان على ان المقل يدفع الاذى عنا لا الامر تعبدتي حقا للشرع فلا يكون للاسباب لان لنا علينا لان  
 المقصود من الامر انما هو الاتقاء والاحتياط وذلك لا يحصل في طلب ما يفتقر العباد وفيه اشكال لان كونه نفعا لا ينافي في الايجاب والالتزام بل انه  
 جائز ان يكلف الله تعالى عبده بما يرفع العبادة ملاحا بعبده الا ترى الى قوله تعالى ولا تملقوا بايديكم الى التمسكك ولهدا قلنا ان اكل فوق الشئ  
 حرام وامثال كثيرة كذا في الشرع ۱۲ ۱۳ قوله والله ليقدم الخ اي ريش فيه داو على ريش الدرء قال العلماء معنى الداء في اصحابه اكبر والترفع  
 عن استباحته ما اباح الشارع فان الشارع اباح الطعام بموت ما ليس لدم سائل والانسان اذا استبعد ذلك ترغوا ويرى بغيره فقد  
 اضع نعم الله تعالى ثم اذا عسره التمس على استباحته ما اباح الشارع فيكون تاهرا اي غالب على هواها اثم القبر ۱۲ -  
 كنه قوله فلا يكون للاسباب هو حقيقة تعبدت وهو مراد شفقة ورحمة لان منفعة عائدة اليها ليكون نظرا في حقلنا في حق الشرع كذا في  
 المحدثين ۱۲



عقيب قوله تعالى ومنهم من يكلمك في الصدقات يدُّ على ان ذكر  
 الاصلان لقطع طمعهم من الصدقات ببيان المصارف لها فلا يتوقف  
 الخروج عن العهدة على الاداء الى الكل والرابع قد تترك المحقيقة  
 بدلالة من قبل المتكلم مثاله قوله تعالى فمن شاء فليؤمِّن  
 ومن شاء فليكفر وذلك لان الله تعالى حكيم والكفر قبم  
 والحكيم لا يامر به فيترك دلالة اللفظ على الامر بحكمته  
 الامر وعلى هذا قلنا اذا وكل بشراء اللحم فات كان مسأداً نزل  
 على الطريق فهو على المطبوخ او على المشوي وان كان صاحب منزل فهو  
 على التي ومن هذا النوع يمين الفور مثاله اذا قال تعالى تغذ معي فقال والله لا  
اي قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين  
اي قوله تعالى ومنهم من يكلمك في الصدقات  
اي قوله تعالى ومنهم من يكلمك في الصدقات  
اي قوله تعالى ومنهم من يكلمك في الصدقات  
اي قوله تعالى ومنهم من يكلمك في الصدقات  
اي قوله تعالى ومنهم من يكلمك في الصدقات

له قوله عقيب آه فالوقوع عقيبه وعقيبه آخره فربما على ان المراد ان المصارف هي هذه الاصناف المبركان  
 لامتلك النافقون الطامعون في الصدقات فالمراد بيان اننا فهم في صلوح المصروفة لا ببيان الاستحقاق كما يقال الخلاة لقرشي السقاية  
 ليعني هاشم واستدل صاحب المبادئ بالاضافة من انما البيان انهم مصارف لا لاستحقاق وهذا لما عرف ان الزكوة حق الله تعالى وليجوز  
 الفقر صاروا مصارف فلا يزال باختلاف جساته الخ ١٢ في قوله يدل على ان الخ فانه وان كان حقيقة الآية وجوب صرف اليهم  
 والى التفتة من كل صنف كما ذهب اليه الشافعي لاضافة الصدقة اليهم لام الاستحقاق وهم مذكورون لاداء الجمع وكانت الصدقة لجميعهم لكنه  
 تركت حقيقة بدلالة سياق الكلام وهو قوله تعالى ومنهم من يكلمك في الصدقات فان اخطأ واحد من المصارف يتحقق فيها ولو اخطأ الاطراف لم يتحقق  
 فان هذه الآية الى آخرها يدل على ذكر الاصناف لقطع نوع من الصدقات ببيان المصارف لما فلم يكن الصرف الى جميعهم مقصوداً بل هو  
 فلما لم يكن ذلك مقصوداً لم يكن الصرف واجباً الى جميعهم في زمان يقتصر على صنف واحد فاهم كذا في الفصول والمدن ١٢ -  
 في قوله بدلالة من قبل المتكلم وشأنه مطلقاً اذ في حال المتكلم مطلقاً اذ مع معاودة القرآن الحالية كما في يمين وكسائه التقدي في وقوع  
 الطلب او ارادة الخروج كذا في الفصول ١٢ في قوله فمن شاء الخ اعلم ان يظهر كعب بعد التفتة ونظر في امثال هذا المثال ان  
 هذه الاسماء والاعمال لترك الحقيقة قد تتداخل وتتجمع بعضها مع بعض في كثير من الاشياء كبه مثال فانه يصدق ان يقال ان تركت فيه  
 الحقيقة اي لا باحة لكفر المقصود من الامر او وجوب اذ ندمه بدلالة الصرف والاستعمال ١٢ - في قوله بجدة الامر على صيغة الفاعل ويجعل  
 الامر على التعويض لانه صمد له ما ذكرنا ان الامر لا ياتي الماورية والتعويض لاعاده كذا في المدن ١٢ في قوله وعلى هذه هي ان الحقيقة  
 قد تترك بدلالة معنى يرجع الى المتكلم كذا في المدن ١٢ في قوله فهو على التي اي على غير الطوبى فان حقيقة هذا التبرك شرار ملحق في  
 الصورتين لكن ترك الملاحة فيما بدلالة حاله وهو ان اذا نزل على الطريق فماله يدل على ان يطلب العلم ليقتضى فيصرف ذلك الى الصميا  
 للاكل حتى لو اشترى التي يكون مشتهراً بالنفس لا للموكل واذا نزل في منزل فماله يدل على ان يطلب العلم ليتخذه طعاماً وذلك حاصل  
 في التي كذا في المدن ١٢ في قوله يمين الفور وانما سميت بهذا الاسم لان الفور هو مصدر من غارت القدر اذا غلغت ثم استعيرت  
 لسرعة ثم سميت به الحالة التي لا لبست فيها يقال جاء فلان من فوره اي من ساعته ويسمى الفقهاء مثل هذا اليمين يمين الفور لانها تقع على الحال  
 والساعة سميت بها وقيل لانها تصغر من فوران الغضب كذا في المدن ١٢

اتعدى ينصرف ذلك الى الغداء المدعو اليه حتى لو تعدى بعد ذلك في  
 قوله لا تعدى ١٢ مع كذا النفي ١٢ فقط لا مطلقا ١٢ الدعوى والنف ١٢ اي من الغدا والمواري ١٢  
 منزله معه او مع غيره في ذلك اليوم لا يحدث وكذا اذا قامت المرأة تريد  
 الدعوى ١٢ الداعي ١٢ الدعوى والنف ١٢  
 الخروج فقال الزوج ان خرجت فانت كذا كأن الحكم مقصودا على  
 اي طاق ١٢ اي حكم الطلاق ١٢  
 الحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا يحدث والخامس قد تترك الحقيقة  
 ايه ساخر لا راسا ١٢ المرأة ١٢  
 بدلالة مكل الكلام بان كان المحل لا يقبل حقيقة اللفظ ومثاله انعقاد  
 الذي وقع الكلام به ١٢  
 نكاح الحرة بلفظ البيع والهيبة والتبليك والصدقة وقوله لعبداه وهو معنى  
 بان قامت ويست كمن نفس ١٢ كقولها انفسه كمن نفس ١٢ اى العبدى ١٢ عاينيه ١٢ العبد ١٢  
 النسب من غيره هذا ابني وكذا اذا قال لعبداه وهو اكبر سببا من المولى  
 مقرون قوله ١٢ اى العبدى ١٢  
 هذا ابني كان مجازا عن العتق عند اى حنيفة رضى الله عنه خلافا لهما  
 مقرون قوله ١٢ مقناه بمراتبه ١٢ اى العتق والتعلق ١٢  
 بناء على ما ذكرنا ان المجاز خلف عن الحقيقة في حق اللفظ عنداه وفي  
 اى الحكم والمقنن ١٢ مقننه بانه ١٢

له قوله لا تعدى الخ فان قلت المصدر الذي دل عليه  
 قوله لا تعدى كره في سياق النفي فيم فكون المعنى لا تعدى اخذ بما يقتضى ان ينسب بكل تعدى توجد منه فكيف يحمل على الخصوص وكيف  
 يصير معناه لا تعدى الغداء الذي دعتى اليه فقلنا سلنا ان الكثرة في سياق النفي يقتضى العموم لكن العام محتمل الخصوص عند قيام قرينة  
 الخصوص وهما كلام الداعي قرينة على ان المراد منه الغداء المخصوص فكانه قال لا تعدى الغداء الذي دعتى اليه كذا في العبدن ١٢ -  
 له قوله الدعوى الخ فان قيل يقتض هذا بما اذا قال الدعوى والشرا لا تعدى اليوم فانه يقع على كل تعدى حصل في ذلك اليوم  
 قلنا لا طائل بهتسا من قبل التكلم على ترك الحقيقة لانه لو كان مراده الاعتناع عن الغداء الدعوى اليه لا تقتصر على قدر الجواب فلما زاد على الجواب  
 وهو اليوم على ان اراد بالجواب فقط بل على انه ابتداء في الكلام كذا في الفصول ١٢ ٣ قوله كان الحكم مقصودا على الحال لان اللفظ  
 على النسخ من الخروج غضب آثاره فيه ما ارادت من الخروج بين يديه فغيره قوله ان خرجت ان ذلك الخروج كذا في الفصول ١٢ -  
 ٤ قوله بدلالة حمل الكلام اى بدلالة ما وقع فيه الكلام وما يتعلق به بان لا يكون صالحا لبعض التحقيق اما اللزم الكذب فيمن هو موصوم عنه او لوجه  
 اخر فان لم يقبل العمل المحقق فيصير الى المجاز لا محالة كقولنا على السلام والتهيبة انما الاعمال بالنيات فان معناه التحقيق ان لا توجد اعمال الخروج  
 الابالغية وهو كذب لان كثيرا يقع العمل منافي وقت خلوه الذهن عن النية فلا يدان بحمل على المجازى ثواب الاعمال او حكم الاعمال بالنيات  
 فان قدر الثواب فظاهر انه لا يدل على ان جواز الاعمال في الدنيا متوقف على النية وان قدر الحكم فهو نوعان ديوي كاصحة واخرى كالثواب  
 والعقاب والاخرى مراد بالاجماع بيننا وبين الشافعي فلا يجوز ان يراد الديوي ايضا اعنده فلا يلزم عموم المجاز وانما قلنا ان يلزم عموم المشترك  
 فلا يدل على ان جواز العمل متوقف على النية فلا يكون النية فرضا في الوضوء فتذكر ١٢ ٥ قوله مثله اى اذا قال الحرة لبنت نسك  
 صار مجازا عن النكاح لان حقيقة الكلام اعنى تملك الرقة لا يحتمل الحرة فتذكر الى المجاز وكذلك قوله لعبداه العودف النسب عن غيره والاكبر  
 سائمه بالابن لان العبد الناشئ النسب من زيدا لا يحتمل ان يكون من عمر وشلا وكذا الاكبر سائلا لا يحتمل ان يكون انا لا صغرا فتذكر حقيقة  
 اللفظ كذا في الشرح ١٢ ٦ قوله لعبداه وهو معروف النسب الخ انما اورد بهما ليعلم ان المراد بهما القابلية في العمل بحقيقة الكلام اعم من ان  
 يكون عقليا او شرعيا ١٢

حق الحكم عندهما فصل في متعلقات النصوص نعني بها عبارة النص  
عطف ۱۳ <sup>اي المتعلقين</sup> <sup>يقتضون حجة في التبرور</sup>

واشكارته ودلالته واقتضاه فاما عبارة النص فهو ما سبق الكلام  
النص ۱۳ <sup>اي الحكم الثابت بها</sup> <sup>النص ۱۳</sup>

لاجله وأريد به قصداً واما اشارة النص فهي مما ثبت بنظم النص من غير  
أي الحكم ۱۳ <sup>اي الحكم الثابت باشارة النص</sup> <sup>اي بنقله</sup>

زيادة وهو غير ظاهر من كل وجه ولا سبق الكلام لاجله مثاله  
من المنقول ۱۳ <sup>اجز من عبارة النص</sup> <sup>اي قوله تعالى</sup>

في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم الآية فانه

سبق لبيان استحقاق الغنمة فصارت نكاف ذلك وقد نكت فقههم  
اي قوله تعالى للفقراء ۱۳ <sup>سوقا نفيها</sup> <sup>لذلكم للفقراء ۱۳</sup>

بنظم النص فكان اشارة الى ان استيلاء الكافر على مال المسلم سبب  
لثبوت السك للكافر اذ لو كانت الاموال باقية على ملكهم لا يثبت

لثبوت السك للكافر اذ لو كانت الاموال باقية على ملكهم لا يثبت  
اي الاموال للمسلمين ۱۳ <sup>اي العا</sup>

له قوله متعلقات النصوص اي ما يتعلق به النصوص من المعاني العصرية المطابقة او المتخفية والمعاني العصرية  
الغنيمة والاشراكية والملازمة هذه اقسامها هي النص ودوجها وكافي انحاء ودوجها بحسب الدلالة والقيم مراتبها واقتضاها اولها ذلك كما في انحاء الوقوف  
على المراد وجوهه التمسك بالاستدلال قوة وضعفاً لكن لها تفرقة وانما الترتيب فيما بينها باقتضاها اي بعض قوة وضعفاً كما ان الظاهر والنص  
والمفروض المحرر ومترتبة مما يترتب عليه فلا يتعلق بمحور بالفتح والكسر لانه ما يتعلق بالنصوص على طرق الوقوف عليها وجوه مراتبها  
داشارتها كما يتجلى كذا في حصول الواشئ ۱۲ في قوله فلما عبارة النص فان قيل عبارة النص هو الكلام المسوق للمراد لا ما سبق الكلام  
لاجله فلا يصح تعريفه لكونه تعريفاً بالمباشرة اجيب بانه تعريف الحكم الثابت بعبارة النص ويعبر عنه تعريف عبارة النص بطريق التزام عبارة  
النص فنظم ثبتت حكم سبق الكلام ولم يكس الامران ثبوت الحكم مقصود بهما ۱۳ في قوله سبق الكلام لاجل نظر الى جانب اللفظ  
وقوله اريد به قصد انظر الى جانب المعنى للتأكيد فلا استدرك ۱۳

في قوله واريد به قصداً عطف تفسيرى لقوله سبق الكلام لاجله اي اريد ذلك الحكم بذلك الكلام من حيث القصد فخرج به  
الاشارة ۱۲ في قوله فهو ما ثبت بنظم النص اي حكم ثبت بنظم النص احترز بقوله بنظم النص عن الثابت بملالته النص فانه  
ما ثبت بمعنى النص ۱۳ في قوله من غير زيادة احترز عن الثابت باقتضاه النص فانه ثابت بزيادة التقدير في اللفظ كذا في المعدن ۱۳

في قوله غير ظاهر من كل وجه فيما عدا الى وجه التسمية اي انما هي اشارة لانه ليس بظاهر من كل وجه لعدم السوق وتوضيح لتعريف وان لم  
بين محتاجا الى المعنى انما هو من وجه ودون وجه كما اذا رأى انسان انساناً بقصد نظره ومع ذلك يرى من كان من عينية وشماله يؤمن عينية من غير

التفات وقصد فالاول بمنزلة العبارة والثاني بمنزلة الاشارة كذا في كتب الاصول ۱۳ في قوله وقد ثبتت فقه بنظم النص وهو قوله تعالى لفظه  
المهاجرين الآية لا يقال بانه جاز ان يكون الملاق الفقراء عليهم باقتضاه عدم الاصل بان لم يكن لهم اموال لانه ذلك كانت لهم اموال

بما يدل قوله تعالى الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم ۱۳ في قوله فكان اشارة الى ان الخ فان قلت قد ثبتت اشارة الى زوال ملكهم ولما ان  
استيلاء الكفار على مال المسلمين سبب لثبوت حكمه كما ذكر في المتن فليس منطوقه بتكليف يكون النص اشارة اليه قلت لما ثبتت زوال اطلاقه باشارة  
ومن لوازم ثبوت الملك للكافرين الذين استولوا عليها لانه اذا اصابه لاصباح في الاسلام كان ما ثبتت من لوازم الاشارة لهما جميعاً لان الشئ اذا ثبت

ثبت بوازمه كذا في الفصول ۱۳ في قوله لا ثبت فقههم لان الغنم حقيقة يكون زوال الملك لا يعود اليه عن المال مع قيام الملك لان فخره انما  
وهو ملك المال لا قرب المدينه واذا كان الفقير عديم الملك تسببتهم فقراءه ولذا على زوال حكمه الى الكفار لان مطلق الكلام محمول على حقيقةه والشافعي  
لم يعلل بمبدأ الاشارة قائلاً بان الله تعالى ساءم فقراءه نمازاً لكانت اقول صرف الكلام الى الجاهل مع امکان العمل بالحقيقة خلاف الاصل لا يعاين اليه غير ضرورة

ودليل يعرف اليه كذا في المعدن ۱۳

فقره <sup>۱۲</sup> ويخرج منه الحكم في مسألة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للتاجر <sup>الذي يبيع</sup>  
 بالشراء منهم وتصرفاته من البيع والهبة والاعتاق <sup>اي يستنبط</sup> وحكم ثبوت الاستفنام <sup>اي يبيعه</sup>  
 وثبوت الملك للغاري <sup>اي يبيعه</sup> وعجز المالك عن انتزاعه من يده <sup>اي يبيعه</sup>  
 تفرجاته <sup>اي يبيعه</sup> وكذلك قوله تعالى <sup>اي يبيعه</sup> اجل لكم ليلة الصيام <sup>اي يبيعه</sup> التارك الى قوله <sup>اي يبيعه</sup>  
 تعالى <sup>اي يبيعه</sup> ثم اتموا الصيام الى الليل <sup>اي يبيعه</sup> فالامساك في اذل الصبح <sup>اي يبيعه</sup> يتحقق مع <sup>اي يبيعه</sup>  
 الجنابة لان من ضرورة جل <sup>اي يبيعه</sup> المباشرة الى الصبح <sup>اي يبيعه</sup> ان يكون الجزء <sup>اي يبيعه</sup>  
 الاول من النهار مع وجود الجنابة والامساك في ذلك الجزء صوم <sup>اي يبيعه</sup>  
 امر العبد باتمامه فكان <sup>اي يبيعه</sup> هذه الاشارة الى ان الجنابة لا تنافي في الصوم <sup>اي يبيعه</sup>  
 ولزم من ذلك ان المضمضة <sup>اي يبيعه</sup> والاستنشاق <sup>اي يبيعه</sup> لا ينافي بقاء الصوم <sup>اي يبيعه</sup> ويتفرد <sup>اي يبيعه</sup>

له قوله ويخرج من الحكم فان قيل الحكم في مسألة الاستيلاء قد سبق ثبوته بالاشارة فما معنى التفرغ عليه ثانيا  
 قلنا الثابت بالاشارة كونه سببا لطلب الحكم اي الملك وثبوت الحكم وكذا باقي المسائل المتفرعة فانها غير ثابتة بالاشارة ولكن الثابت بالاشارة  
 سبب لها بما يخص كتب الاصول <sup>۱۱</sup> قوله في مسألة الاستيلاء معنى ان الكفار اذا استولوا على مال المسلمين فانه يجره دار الحرب ليعمل بكامل  
 عندنا خلافا لما في بعض النسخ الاستيلاء ومعناه ان الكفار اذا استولوا على ما يجره دار الحرب ليعمل بكامل  
 هو لغير الاستيلاء <sup>۱۲</sup> قوله وحكم ثبوت الملك الاضافة بيانية اي يحكم بوثبوت الملك للتاجر بالشراء منهم اي من الكفار عطفاً لتفسير  
 فقوله الحكم في مسألة الاستيلاء يعني ان التاجر اذا اشترى من الكفار بعد استيلائهم على اموالنا ثبت له الملك كذا في المعدن <sup>۱۳</sup> قوله و  
 تفرجاته بالرفع عطف على الحكم واراها دمجاً مثل حل الطهي وجواز الاعتاق وعدم الضمان عند الائتلاف وغير ذلك <sup>۱۴</sup> قوله مع وجود  
 الجنابة الخ لان كل جزء من اجزاء الليل وقت اباحة الرضخ وحل الجماع والغسل لا يمكن الابعاد القرع عنه والآن الملائع بقدرها لا يمكن فيه  
 الغسل ايضا لادامته حتى زواله لا يخل لمقدرات تتقدم من تحية اسبابه فذلك الا ان من الصبح ومن زمان الصوم ويكون فيه جنبا لا يمكن فيه  
 الضرورة ثبتت عدم منافاة الجنابة للصوم بل قولنا ما داه التردى وهو من علته وام سلبه مرفوعا كان يدركه الفجر وهو جنب من اهله لم يتقبل فيصوم  
 قال ما عمل على هذا عندنا ارباب العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول سفيان والشافعي واهلنا واخذوا حتى انتهى ثم علم ان الآية نفس في  
 اباحة المباشرة فالاكل والشرب الى ظهور الفجر والفجر هو اول جزء الصوم ومن ضرورة تحقق الصوم من اوله مع وجود الجنابة لانه لا واسطة اصله من آخر  
 جزء من وقت الاباحة وبين اول جزء وقت الصوم يمكن فيها من الافتساق كذا في الفصول <sup>۱۵</sup> قوله بانما مراد ما حاصل المقام ان الامر بانما  
 الشيء متحقق لسابقته وجود الاباحة في ذلك الشيء فتكون الامر بانما الصيام متقنيا لسبق ابتداء الصوم فكما ان الامر بوجوب الاتمام يفهم  
 منه وجود نفس الصوم اذ الصبح الامر بانما المعلوم الاصل كذا في بعض الحواشي <sup>۱۶</sup> قوله اشارة فانه موجبة لمصوم اليقين وان كانت  
 غامضة بحسب الفهم حيث لا يقيد بواقيها بالمداه عند مجرود صريح الآية <sup>۱۷</sup> قوله لا تنافي الصوم لانها لو كانت منافية للصوم  
 لا يحصل الصوم في اول النهار وقد حصل فلا يكون منافية لان الشيء لا يحصل مع وجود الثاني كذا في المعدن <sup>۱۸</sup> قوله لا تنافي بقاء  
 الصوم لان الجنابة لا يتحقق مع الصوم ولا بد من رفعها (اي الجنابة) للصلوة وغيرها كسجدة التلاوة و صلوة الجنابة ودخول المسجد ولا ترتفع بدون  
 المضمضة والاستنشاق الذين من اركان الغسل علم انها لا ينافيان الصوم كغسل سائر الاعضاء كذا في بعض الحواشي <sup>۱۹</sup>

منه ان من ذاق شيئاً بغمه لم يفسد صومه فانه لو كان الماء مالاً ما يجيد  
 اى من عدم ساقاة المضمضة والاستنشاق الصوم ۱۲ ولم يجاوز طهراً ۱۲ اى من ذاق ۱۲  
 طعمه عند المضمضة لا يفسد به الصوم وعلم منه حكم الاحتلام والاحتجام  
 اى ما مالغ ۱۲ مكرر بوجوه الطهارة في الصوم ۱۲ اى قوله تعالى ان ذاق الماء ۱۲  
 والادهاات لان الكتاب لما سمى الامساك بالزفر بواسطة الانتهاء عن  
 فعل واحد منها لا يفسد الصوم ۱۲ اى قوله تعالى اهل كرم الخ ۱۲ مفعول اهل صمى  
 الاشياء الثلاثة المذكورة في اول الصبح صوماً علم ان ركن  
 في النص وهو اكل والشرب والجماع ۱۲ مفعول ثلثي لستى ۱۲  
 الصوم يتم بالانتهاء عن الاشياء الثلاثة وعلى هذا يخرج الحكم  
 في مسألة التبييت فان قصد الاتيان بالماصور به انما يلزمه عند  
 توجّه الامر والامر انما يتوجه بعد الجزء الاول لقوله تعالى شمة  
 اتوا الصيام الى الكيل واما دلالة النص فهي ما علمه الله للحكم  
 المنصوص عليه لئلا اجتمعا ولا استنباطاً مثاله في قوله تعالى ولا تقبل لهما  
 أف ولا تنهزهما فالعالم باوضاع اللغة يفهم بأول السماع ان تحريم  
 دى كمله يفهم بها ۱۲ اى اللاب والام ۱۲ اى لغة العربية ۱۲ اى مجرجه ۱۲

له قول علم من اذ اما الاحتلام فلا يفسد الصوم لانك قد عرفت ان الجنابة من الاهل وهي اختيارية لم تناف الصوم فالجنابة بالاحتلام  
 بالطريق الاول بل فيه الضرورة اخذ بسبب النوم وما وردى عنه صلى الله عليه وسلم انظر المحاجم والجموع فتاويه انما قربا بالانفار والجماع بسبب  
 خروج الدم المورث للضعف والحاج بسبب ان لا يأمن من دخول شىء منى جوفه كذا في المعصول ۱۲ اى قوله عن الاشياء الثلاثة الخ فلان  
 قبل يعرف من كلام المصنف ان الصوم هو الانتهاء عن الاشياء الثلاثة والامر ليس كذلك لانه لا يفرض من اليقظة والايمة ايضا يجب نعم الامر  
 كذلك كنهه ليغرض اليه لا يشتر انما ترك المقدمات الموقوفة عليها المظهور ۱۲ اى قوله في مسألة التبييت وهو ان صوم  
 رمضان لا يشتر فيه التبييت اى اليقظة من الليل ۱۳ لان هذا الشافعي يشترط لقوله عليه الصلوة والسلام لان صيام لمن لم يتزو الصيام من الليل  
 وعند اصحابنا لا يشترط بل يتأدى بغية قبل الزوال وهذا لان اليقظة هي المقصد فلو قلنا انه لا يجوز من الليل كما قال الشافعي لا ذى الى نسخ الكتاب  
 مجبر الواحد فعلنا بما يجاوز فيها علما بالكتاب والسنن جميعا ۱۲ اى قوله لقوله تعالى ثم اتوا الصيام الحج ومحصول ان اليقظة هي المقصد  
 وقصد اتيان المأمور به لا يكون الا اذا اوجده الطلب والخطاب لاتيان المأمور به والخطاب انما يتوجه في الصوم بعد الجزء الاول فلا يتم تقدم  
 اليقظة على من الليل كما ذهب اليه الشافعي ۱۲ اى قوله الى الليل فان قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل امر بالاتمام الصيام والاتمام لا يكون الا  
 بعد الشرع ويروى عليه ان قوله ثم اتوا الصيام الى الليل امر باتمام الصوم بعد الشرع ولا خلاف في ان الامر بالاتمام انما يتوجه بعد الجزء الاول لقصد  
 الاتيان انما يلزم عند الامر بالشرع لا عند الامر بالاتمام فلا يلزم منه تأخير اليقظة من الليل ويمكن ان يجاب عنه بان قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى  
 الليل وان كان الامر بالاتمام صورة لكن في الواقع الامر بالشرع لانه لو كان الامر بالاتمام والحال ان الشرع غير الاتمام فلا يلزم من الامر بالشرع  
 والشرع مقدم على الاتمام ولو تحقق الامر على الشرع لم يمتد وقوع الصوم في الليل واللازم باطل فاللازم كذلك ناهيهم ۱۲  
 اى قوله لغة تميز عن النسبية في قوله علم اى علم من حيث اللغة اى يعرف اللغة المؤثر من هو عارف لغة العرب سواء كان فقها او غير  
 فقيه ويخرج به الانتفاء والحروف لانها ثابتان شرعا وعقلا وقوله للاحتتام تأكيد لقوله لغة وغيره وكل من نزع ان دلالة النص هو القياس لكنه  
 خفى والدلالة جمل وبلف يكون هذا القياس على ما لا يقف عليه الا المجتهد والدلالة تقضية لغيرها كل من كان من اهل اللسان وايضا كانت هي  
 مشروعة قبل شرع القياس فلا يجزها مكر ۱۲ اى قوله شارك في قوله تعالى فلا تقبل لهما الف الين معنى الموضوع لا نعمى عن الشكل بان فقط  
 وهو ثابت بعبارة النسب ومعناه اللازم الذى هو الايام دلالة النص وما ثبت منها الاحتمال الضرب والشتم والامثلة الشرعية التي ذكرها القوم  
 مذكورة في المطولات لا يسبغها هذا المختصر ۱۲

التأنيف لدفع الاذى عنهما وحكم هذا النوع عموم الحكم المنصوص عليه

لعوم علت و لهذا المعنى قلنا بتعريما الضرب والشتم والاستخدام عن

الاب بسبب الاجارة والمحبس بسبب الدين او القتل قصاصا ثم

دلالة النص بمنزلة النص حتى صرح اثبات العقوبة بدلالة النص

قال اصحابنا وجبت الكفارة بالوقاع بالنص بالاكل والشرب بدلالة

النص وعلى اعتبار هذا المعنى قيل يدا الحكم على تلك

العلة قال الامام القاضي ابو زيد لو ان قوما يعدون التأنيف كرامة

لا يحكم عليهم تأنيف الابوين وكذلك قلنا في قوله تعالى يا ايها الذين

امنوا اذا نودى الالية ولو قرئنا بيعا لا يمنع العاقدين عن التسعي الى الجمعة

بان كانا في سفينة تجرى الى الجامع لا يكره البيع وعلى هذا قلنا

له قوله لدفع الاذى عنهما لان سوق الكلام لبيان احترازهما والاحسان اليهما ثم تسدى حكم التأنيف هو الحزمة الى القرب والشتم بعبارة الاذى فكان حرمة القرب والشتم مثبتا بدلالة النص ١٢ له قوله ولابد ان ينص اي ولا يصل ان حكم النص وهو التحريم مثلا في نص التأنيف لعوم علت يعنى في كل شئ يوجب العلة وهي الاذى مثلا لوجدها الحكم وهو التحريم ١٢ -

له قوله او القتل قصاصا يعنى اذا قتل الابن لا يقتل الابن لا يقتلان قصاصا وانما قلنا بتعريم هذه الاشياء لوجود الاذى في جميع هذه الضوابط الحكم في غير النصوص عليه دلالة كذا في المعدن ١٢ له قوله حتى صرح توضيح ان الثابت بدلالة النص بمنزلة الثابت بالنص في ايجاب الحكم به فيصح اثبات العقوبات بدلالة النص ومثاله ما روى ان ما عزا زنى وهو محصن فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجمه فبرمته ثبت بالنص ورحم ما سواه اذا زنى وهو محصن ثابت بدلالة النص لانه عرف بالبراهمة زنى في حالة احصانه وهذه العلة لعوم غيره فيبرم كل من زنى في حالة احصانه باقتضاء دلالة النص هذا فخصن القرب ١٢ له قوله بالنص هو حديث الاعرابي قال يا رسول الله هلكت واهلكت قال ماذا صنعت قال واقتعت امرأتي في نهار رمضان متعمدا فقال اعتق رقبة قال لا املك الا رقبتي هذه قال فخصم ثخين من ثنائك بعين قال وهل جاءني ما جاني الا من الصوم قال اطعم ستين مسكينا فقال لا اجد فامرته عليه السلام ان يؤتى لعرق من تمر يوردي يفرق في خمسة عشر صاعا فقال فرقه على السكين فقال والله ليس بيعة لاني المديونة اخرج مني دين مياال فقال كل انت وعيالك تجزئك ولا يجزي احدك بركم وهو حديث مشهور رواه

اللاية الستة والرجل هو سلمة بن صخر البياضي ذكره ابن ابي شيبة في سننه عن ابن الجارود وسلمان بن الجبر وليس في الكتب الستة لفظه اهلكت كذا في الحصول ١٢ - له قوله على تلك العلة اي يدا راقم على تلك العلة وجودا عندما يعنى لوجودكم النص عند وجوده ونوعه عند وجوده ان كان صورة النص بخلافه يكون المعنى قطعيا ١٢ له قوله لا يجرم عليهم الخ لانتفاء معنى الاذى ح ان ظاهر النص بجرم التأنيف على العموم والاطلاق مع كونه قطعيا لكن لما كان الاصل هو العلة رتب الحكم عليها ولا يعتبر ما يورثها عليها اعني ظاهر النص ١٢ له قوله لا يكره البيع اي لا يجرم لانتفاء علة الحرمة روى الاطلاق بالنص الى الجمعة واذا عرفت هذا ان المقصود الاصل بالذات من قوله تعالى وذرنا البيع ليس هو فليس ترك البيع بل عدم الخرج في التسعة ودفع ما يندفع ما يندفع حكما بان المانع في الاصل عن التسعي هو المنوع عنه فلو كان البيع مانعا منعه وان لم يكن مانعا كما في صورة السفينة واكره الاخر اوتابيعا ما شين في الطريق من غير تاخير في التسعة لم يمنع ولو كان هبنا مانع اخر كقوله اشركوا بالصبيته والوصية والاجارة او اشغال اخر ممنعناها نظر الى اصل العقود ١٢

اذا حَلَفَ لا يضرب امرأته فبَدَّ شعرها او عَصَمها او حَقَّقَهَا لم يَحْنَثْ اذا كان حالف ۱۲

بوجه الايلام ولو وجد صورة الضرب ومدَّ الشعر عند الملاعبة دون من بده الافعال ۱۲ لان الضرب اسم لفعل بمراد

الايلام لا يَحْنَثُ ومن حَلَفَ لا يضرب فلاناً فَنَضْرِبُهُ بعد موته لا يَحْنَثُ عدم العقوبة المفقودة بغير الايلام ولا يَحْنَثُ ۱۲

لانعدم معنى الضرب وهو الايلام وكذا الوحلف لا يتكلم فلاناً فكلبه بعد موته لا يَحْنَثُ لعدم الاعتبار ۱۲

لحمًا فاكل لحم السمك او الجراد لا يَحْنَثُ ولو اكل لحم الخنزير او الانسان لان الخطايا من غير الظهور لا ترتبها الا بالاعتقاد ۱۲

يَحْنَثُ لان العالم باؤل السماء يعلم ان الجامل على هذا اليمين انما هو لان العلم حقيقة لا يرتب من العلم فيه العلم الا في حكمه والجراد ۱۲

الاحتراز عما ينشأ من الدم فيكون الاحتراز عن تناول الد موتات مقدار الحکم على ذلك دائماً المقصود فهو زيادة على النقص لا يتحقق لان العلم بالحكم ۱۲

لنه قوله يَحْنَثُ لان المعنى المؤثر في ترك فربها ترك اليلامها فحنت بالايلام فان لم يوجد الضرب ولا يَحْنَثُ برب لا يلها وان وجدت صور الضرب كذا في المعدن ۱۲

عنه قوله لعدم الافهام المقصود من قوله لا يحكم وذلك لان بني اليزان على المتعارف والمتعارف عند العامة ان الميت لا يؤلم ولا يفهم وان كان اشرع قد اثبت كونه مؤلماً بالعذاب (ولمذا اشرع غسل برقن لابنة وحشونة) وكوتة فاهها وسامعا بكلمات يتلفظ بها العباد بين يديه ولذا اورد في الحديث انه يجمع حقيق تعاليم فمن جهتها اثبت المحققون سماع الموتي والشه اعلم بحقيقة الحال ۱۲

عنه قوله فاكل لحم السمك وفي بعض النسخ فاكل السمك والجراد الى قوله فيدار الحكم على ذلك اي على اكل لحم نشأ من الدم وجوده والحكم الخنزير والادوي نشأ من الدم يَحْنَثُ باكلها ولحم السمك والجراد لم نشأ من الدم لعدم خاصية الدم فيها وهي انه اذا شمس اسود ودم السمك اذا شمس ابيض فلا يَحْنَثُ باكلها فان قيل لحم السمك لحم على الحقيقة ولهذا لا يجمع نفيه عنه وقد سماه الله تعالى لحماً طرياً فينبغي ان يتناول لفظ اللحم عند الاطلاق كما قال مالك تيل لمننا انه لحم حقيقة لكن المطلق يعرف الى الكائن ولحم السمك فيه قصور في كونه للحماً لعدم الشدة فيه لانه ليس يرموى و اللحم هو الذي يتولد من الدم وينبئ عن الشدة كذا في المعدن ۱۲

عنه قوله فيدار الحكم على ذلك اي كون اللحم نشأ من الدم وجوده وان قال قلت الدم هو الجوهر السيل الاجر يتولد من الغذاء في الحيوانات وذا موجود في السمك فلا وجه للعقل لعدم الدم في لحم السمك يجاب بان الرطوبة التي في لحم السمك ليست بدم لعدم خاصية الدم فيها وان اذا شمس اسود ودم السمك اذا شمس ابيض ولا يقال بان الله تعالى سمى السمك في كلامه الجيد للحما في قوله تعالى لحماً طرياً فينبغي ان يَحْنَثُ به لان ذلك بطريق المجاز نظر الى الصورة فلا ينافي المعنى الذي اعتبرناه ۱۲

عنه قوله واما المقصود الخ ولا بد من بيان معنى قوله مور المقدر والمخروف والمقصود هذه الشائبة من تبسيل غير المنطوق لكن الاول يشتمل الثابت لتبسيط الكلام لغزاً وشرعاً وعقلاً والثاني مختص باللفظة والثالث بالعقل والشرع ۱۲

عنه قوله لا يتحقق الخ فصل لاخراج الدلالة لان ثبوت الدلالة ليست لصحة المضمون عليه فانه يجمع بدون الدلالة اذ لا يفترض الوجود بقوله تعالى فخريرة قية قدر فيه مملوكة فهذا زيادة على المضمون لان تحرير رقبته لا يتحقق الا بعد الملك ولقائل ان يقول يدخل في هذا الحد المخروف فانه زيد على المضمون ولا يتحقق معنى المضمون الا به

عنه قوله تعالى واسئل القرية اجيب بان المخروف عند عامة اصوليين من اصحابنا واصحاب الشافعية وغيرهم من باب القصد لا فرق بينهما فاعلم المصنف اختلافا هذا المذهب وهو الظاهر حيث اطلق في تعريف القصدية فنكر في القام ۱۲

عنه قوله تعالى واسئل القرية اجيب بان المخروف عند عامة اصوليين من اصحابنا واصحاب الشافعية وغيرهم من باب القصد لا فرق بينهما فاعلم المصنف اختلافا هذا المذهب وهو الظاهر حيث اطلق في تعريف القصدية فنكر في القام ۱۲

عنه قوله تعالى واسئل القرية اجيب بان المخروف عند عامة اصوليين من اصحابنا واصحاب الشافعية وغيرهم من باب القصد لا فرق بينهما فاعلم المصنف اختلافا هذا المذهب وهو الظاهر حيث اطلق في تعريف القصدية فنكر في القام ۱۲

معنى النص الاب كان النص اقتضاه ليحتم في نفسه معناه  
 مثاله في الشرعيات قوله انت طالق فان هذا نعت المرأة  
 الا ان النعت يقتضى المصدر فكان المصدر موجود بطريق الاقتضاء  
 واذا قال اعتق عبدك عني بالف درهم فقال اعتقت يفع العتق عن  
 الامر فيجب عليه الالف ولو كان الامر نوى به الكفارة يقع عما نوى  
 وذلك لان قوله اعتقه عني بالف درهم يقتضى معنى قوله بعه  
 عني بالف ثم كان وكيلي بالاعتاق فاعتقه عني فيثبت البيع بطريق  
 الاقتضاء فيثبت القبول كذلك لان ركن في باب البيع ولهذا قال  
 ابو يوسف اذا قال اعتق عبدك عني بغير شي فقال اعتقت يفع  
 لا يصح في نفسه معناه اي يصح معناه بالنظر الى نفسه فلا يجرم يكون ذلك الزيد مقتضى النص ففي هذا الكلام بيان وجه تسمية المقتضى بهذا الاسم  
 كذا في المعدن ١٣ - مع قوله في نفسه الخ لقوله فتم بقرينة قدره مملوكة فبذره زيادة على المنصوص وهو الرقبة لان تحرير الرقبة لا يتحقق  
 الا ببدن الملك لقوله عليه الصلوة والسلام لا تعتق فيما لا يملكه ابن آدم ١٢ -  
 مع قوله الا ان النعت يقتضى المصدر لان اسماء الصفات كاسماء الفعل والمفعول والصفة الشبيهة بها دلالة على المصدر كالفعل فصار  
 كأنه قال انت طالق طلاقا اعلم ان عامته الاصوليين من اصحابنا المتقدمين واصحاب الشافعي لم يفرقوا بين انواع المقدور والشيء فخر الاسلام و  
 عامته المتأخرين سوى القاضي ابى زيد فرقا فقالوا ما هو ثابت لتصحح الكلام لانه هو المحدثوف وما ثبت لتصحح الكلام شرعا فهو المقتضى فاجعلوا  
 انت طالق وطلعتك من قبيل المقتضى وطلقى من قبيل المحدثوف فعلى من ذهبهم يصعب الفرق بين انت طالق وبين طلقى والمصطلق فى تعريفه  
 ولم يقيد الزيادة شرعا او عظما حيث قال فهو زيادة على النص لا يتحقق معنى النص الا به ولم يفرق بينها ولما عرف بما عرفت به العاقل فعلى من ذهبه لا  
 يحتاج الى الفرق بينهما كذا فى الفصل ٣ - مع قوله يفع العتق الخ لان المقتضى كالمفروق قطعى فصدور هذا اللفظ كما كان صدوره اثره منه تصدرا  
 لا هو واضطرار من غير اقتيدروا فان توقف صفة من هذا القول على وجود البيع اقتضاء لا لانه لغيره قوله لانه لان الاعتاق عن جانب غير الملك لا  
 يصح شرعا والملك لا يثبت الا بالبيع لا يصرح بالحداد صفة بالحق فاقضى هذا الكلام فى صفة وجود البيع مفقدا الى بدنى بالف ثم كان وحسبى  
 بالاعتاق فاعتق من جانبى بالتوكيل فعلى هذا نظر ان التوكيل مقتضى كالمبيع لان الاعتاق بعد الملك لا يصح ايضا من جانب المالك بدون التوكيل  
 اذ لا معتق حقيقة الا المالك اذ انما يرد الامر للملك وهو حقه الا المالك ..... اذ من حكم الازالة ما حافظه ١٣  
 مع قوله وذلك لان قول الخ وهذا لان الامر بالاعتاق يقتضى ثبوت الملك للامر لان الاعتاق لا يصح بدون الملك لقوله عليه السلام لا تعتق  
 فيما لا يملكه ابن آدم والملك يقتضى سببا وذلك العوض يدل على البيع فاعتبر البيع اقتضاء واذا ثبت البيع اقتضاء ثبت القبول كذلك فاعتقت  
 الاعتاق من الامر على القبول ايضا لان ركن فى باب البيع وكذا قول الماورى اعتقت يقتضى معنى قوله لانه منك بالف ثم صرت وكيفا فاعتقت  
 وهذا لان قول الامر ليهمنى بالف درهم امر بالبيع وليس بايجاب ولا يثبت بهذا المقتضى بيع واشرائه لا يجرى امر وانما ثبت البيع

مع قوله

لا يصح في نفسه معناه اي يصح معناه بالنظر الى نفسه فلا يجرم يكون ذلك الزيد مقتضى النص ففي هذا الكلام بيان وجه تسمية المقتضى بهذا الاسم  
 كذا في المعدن ١٣ - مع قوله في نفسه الخ لقوله فتم بقرينة قدره مملوكة فبذره زيادة على المنصوص وهو الرقبة لان تحرير الرقبة لا يتحقق  
 الا ببدن الملك لقوله عليه الصلوة والسلام لا تعتق فيما لا يملكه ابن آدم ١٢ -  
 مع قوله الا ان النعت يقتضى المصدر لان اسماء الصفات كاسماء الفعل والمفعول والصفة الشبيهة بها دلالة على المصدر كالفعل فصار  
 كأنه قال انت طالق طلاقا اعلم ان عامته الاصوليين من اصحابنا المتقدمين واصحاب الشافعي لم يفرقوا بين انواع المقدور والشيء فخر الاسلام و  
 عامته المتأخرين سوى القاضي ابى زيد فرقا فقالوا ما هو ثابت لتصحح الكلام لانه هو المحدثوف وما ثبت لتصحح الكلام شرعا فهو المقتضى فاجعلوا  
 انت طالق وطلعتك من قبيل المقتضى وطلقى من قبيل المحدثوف فعلى من ذهبهم يصعب الفرق بين انت طالق وبين طلقى والمصطلق فى تعريفه  
 ولم يقيد الزيادة شرعا او عظما حيث قال فهو زيادة على النص لا يتحقق معنى النص الا به ولم يفرق بينها ولما عرف بما عرفت به العاقل فعلى من ذهبه لا  
 يحتاج الى الفرق بينهما كذا فى الفصل ٣ - مع قوله يفع العتق الخ لان المقتضى كالمفروق قطعى فصدور هذا اللفظ كما كان صدوره اثره منه تصدرا  
 لا هو واضطرار من غير اقتيدروا فان توقف صفة من هذا القول على وجود البيع اقتضاء لا لانه لغيره قوله لانه لان الاعتاق عن جانب غير الملك لا  
 يصح شرعا والملك لا يثبت الا بالبيع لا يصرح بالحداد صفة بالحق فاقضى هذا الكلام فى صفة وجود البيع مفقدا الى بدنى بالف ثم كان وحسبى  
 بالاعتاق فاعتق من جانبى بالتوكيل فعلى هذا نظر ان التوكيل مقتضى كالمبيع لان الاعتاق بعد الملك لا يصح ايضا من جانب المالك بدون التوكيل  
 اذ لا معتق حقيقة الا المالك اذ انما يرد الامر للملك وهو حقه الا المالك ..... اذ من حكم الازالة ما حافظه ١٣  
 مع قوله وذلك لان قول الخ وهذا لان الامر بالاعتاق يقتضى ثبوت الملك للامر لان الاعتاق لا يصح بدون الملك لقوله عليه السلام لا تعتق  
 فيما لا يملكه ابن آدم والملك يقتضى سببا وذلك العوض يدل على البيع فاعتبر البيع اقتضاء واذا ثبت البيع اقتضاء ثبت القبول كذلك فاعتقت  
 الاعتاق من الامر على القبول ايضا لان ركن فى باب البيع وكذا قول الماورى اعتقت يقتضى معنى قوله لانه منك بالف ثم صرت وكيفا فاعتقت  
 وهذا لان قول الامر ليهمنى بالف درهم امر بالبيع وليس بايجاب ولا يثبت بهذا المقتضى بيع واشرائه لا يجرى امر وانما ثبت البيع



العقْبُ عَنِ الْأَمْرِ وَيَكُونُ هَذَا مُقْتَضِيًا لِلْمَهْمَةِ وَالتَّوَكُّيلَ وَلَا يَحْتَاجُ  
إلى عقْبٍ بغيره ١٢  
أي قول العقب بغيره ١٢  
أي مقتضى بغيره ١٢  
أي مقتضى بغيره ١٢

فِيهِ إِلَى الْقَبْضِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْقَبُولِ فِي بَابِ الْبَيْعِ وَلَكِنَّا نَقُولُ الْقَبُولَ رُكْنَ  
في العقْبَيْنِ الصَّوْلِيَّ فِي الْبَيْعِ وَالْقَبْضَ فِي الْبَيْعِ ١٣  
أي ذوق العقب عن الأمر ١٣  
أي مقتضى بغيره ١٣

فِي بَابِ الْبَيْعِ فَإِذَا اشْتَبَهَا الْبَيْعُ اقْتِضَاءً اشْتَبَهَا الْقَبُولُ ضَرْوَةً بِخِلَافِ  
في قول العقب عن البيع ١٣

الْقَبْضِ فِي بَابِ الْهَبْتِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِرُكْنٍ فِي الْمَهْمَةِ لِيَكُونَ الْحُكْمُ  
في قول العقب ١٣

بِالْمَهْمَةِ بِطَرِيقِ الْاِقْتِضَاءِ حُكْمًا بِالْقَبْضِ وَحُكْمَ الْمَقْتَضَى أَنَّهُ يَثْبُتُ  
أي بغيره ١٣  
أي مقتضى ١٣  
أي مقتضى ١٣  
أي مقتضى ١٣

بِطَرِيقِ الضَّرُورَةِ فَيُقَدَّرُ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ وَلِهَذَا قُلْنَا إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ  
مُرَدَّةٌ صَوَالِحًا ١٣  
في الكلام السمع على لا تجازي ١٣  
صحيح الكلام ١٣  
أي بغيره ١٣  
أي بغيره ١٣  
أي بغيره ١٣

وَنُؤَى بِهِ الثَّلَاثُ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يُقَدَّرُ مَذْكَورًا بِطَرِيقِ  
الزواج ١٣  
أي بغيره ١٣  
أي بغيره ١٣  
أي بغيره ١٣

الْاِقْتِضَاءِ فَيُقَدَّرُ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ وَالضَّرُورَةُ تَرْتَفِعُ بِالْوَالِدِ  
الطلاق الثابت بالاعتناء ١٣  
أي بغيره ١٣  
أي بغيره ١٣  
أي بغيره ١٣

فَيُقَدَّرُ مَذْكَورًا فِي حَقِّ الْوَاحِدِ وَعَلَيْهِ هَذَا يَخْرُجُ الْحُكْمُ فِي قَوْلِهِ إِنْ  
الطلاق ١٣  
أي بغيره ١٣  
أي بغيره ١٣  
أي بغيره ١٣

بقول الامور معتقت فكانه قال بعثت ثم مرت وكيفا فاعتقت وبهذا الكلام حصل الايجاب كذا في المعدن ١٣ له قوله والتوكيل اي لكل الامر الامور لان البينة تمليك بغير عرض فصار كأنه قال عجب عجبك هذا لي وكلي في الاعتاق فقال الامور وبسبت وصرت وليك فاعتقت كذا في المعدن ١٣ له قوله ولا يحتاج فيه الخ اي في البينة فالمراد اقتضاء لانه لما ثبتت البينة اقتضاء البينة للاحتم الا بالقبض ثبتت القبض اقتضاء كذا في المعدن ١٣ له قوله ولكن الخ جواب ابى حنيفة وحماد عن قول ابى يوسف ومصلو ان القبول انما ثبتت في ثبوت البيع لانه ركن والشئ لا يوجد بدون ركنه بخلاف القبض في البينة فانه ليس بركن في البينة بل بشرط والشرط خارج عن الشئ وليس بداهل في وجوده فلا يثبت القبض في ضمن ثبوت البينة وفي نظر الشئ كما لا يتم وجوده بدون الركن كك يتوقف وجوده على الشرط لان المؤثر في ثبوت المقتضى انما هو توقف المضمون والمنصوب كما يتوقف على الركن كذلك يتوقف على الشرط واجيب عنه بان المقتضى بصيغة العاقل اصل ..... والمقتضى بالفعل تبع فيلزم ان يكون الثاني من جنس الاول وسخ فلا يثبت القبض الذي هو من جنس بطريق الاقتضاء في ضمن القول وهو البينة لان الفعل الحسي لا يبيع تبعاً للمقول فلا يمكن اشتباه بطريق الاقتضاء كذا في المعدن ١٣ له قوله وحكم المقتضى الخ اعلم ان تدليس الفرق على البعض بين المقتضى والمؤذوف والمقدر في نظم الكلام فالاصح فيه ما يقال ان دلالة النظم على المقتضى دلالة التزامية واختار صدر الشريعة انه دلالة على اللازم المقدم على الملزوم وذلك بناء على ان مدلول النظم لا يبيع بدون فيتوقف صحتها وقد يتعلق به قصد المتكلم وقد لا يلتفت اليه فلا يخطر بالبال في التوقف وتوقف واقعي لا توقف على الخ لعل ان كان توقف وجود زيد على ابيه في الواقع لاني تصوروه وادركه و لحاظ المقتضى ليس بلفظ بل معنى قد لا يلاحظ حين النظم وقد لا يلاحظه والمؤذوف مقدر في نظم الكلام يدل على معناه ودلائل على ذلك اللفظ طالع تقريره وعلى معناه النظم الموجود كما يدل على المقتضى الذي هو معنى من المعاني وانما يدل على تقدير المؤذوف القرينة اذ يدل على ذلك المقدر التقيد فذلك المقدر كالمفرد في خبري عليه جميع احكام اللفظ كالتقيد والاطلاق والعموم والتخصيص والاشراك والتاميل والامتناع والكناية والمحققية والمجازي بخلاف المقتضى فانه مدلول التزامي لزوم له اذ لا يلاحظ كذا في المعدن ١٣ له قوله وبه هذه ثبوت المقتضى بطريق الضرورة فائدة اعلم انه قد يشبه الفرق على البعض بين المقتضى والمؤذوف والمقدر في نظم الكلام فالاصح فيه ما يقال ان دلالة النظم على المقتضى دلالة التزامية واختار صدر الشريعة انه دلالة على اللازم المقدم على الملزوم وذلك بناء على ان مدلول النظم لا يبيع بدون فيتوقف صحتها وقد يتعلق به قصد المتكلم وقد لا يلاحظه ولا يلتفت اليه فلا يخطر بالبال في التوقف وتوقف واقعي لا توقف على الخ لعل ان كان توقف وجود زيد على ابيه في الواقع لاني تصوروه وادركه و لحاظ المقتضى ليس بلفظ بل معنى قد لا يلاحظ حين النظم وقد لا يلاحظه والمؤذوف لفظ مقدر في نظم الكلام يدل على معناه ودلائل على ذلك اللفظ وعلى تدبيره وعلى معناه النظم الموجود كما يدل على المقتضى الذي هو معنى من المعاني وانما يدل على تقدير المؤذوف القرينة

أَكَلَتْ وَنَوَى بِهِ طَعَامًا دُونَ طَعَامٍ لِأَنَّ الْأَكْلَ يَقْتَضِي طَعَامًا كَمَا أَنَّ  
 نَامَتْ فَاتَتْ وَدَبَّرَى تَوَضَّرَ فَكُلُّ لَيْتٍ بِمَوْلَى الْيَوْمِ الْبَيْتُ ١٣  
 ذَلِكُ تَابِتًا بِطَرِيقِ الْأَقْتِضَاءِ فَيُقَدَّرُ بِالضَّرُورَةِ وَالضَّرُورَةُ تَرْتَفِعُ  
 بِالْفَرَادِ الْمَطْلُوقِ وَلَا تُخَصِّصُ فِي الْفَرَادِ الْمَطْلُوقِ لِأَنَّ التَّخْصِصَ يُعْتَمَدُ  
 عَلَى الْفَرْطِ لِيُنْتَهَى بِمَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْأَمَانَةُ ١٤ لَمْ يَلْتَمَسْ ١٥  
 الْعَمُومُ وَلَوْ قَالَ بَعْدَ الدَّخُولِ اعْتَدَى وَنَوَى بِهِ الطَّلَاقَ فَيَقَعُ الطَّلَاقُ  
 بِالْعَمُومِ الْمُتَقَضَى ١٦  
 اقْتِضَاءً لِأَنَّ الْأَعْتَادَ يَقْتَضِي وُجُودَ الطَّلَاقِ فَيُقَدَّرُ الطَّلَاقُ مَوْجُودًا  
 ضَرُورَةً وَلِهَذَا كَانَتْ الْوَاقِعُ بِهِ رَجْعِيًّا لِأَنَّ صِفَةَ الْبَيْتُونَةِ زَائِدَةٌ  
 عَلَى قَدَرِ الضَّرُورَةِ فَلَا يَثْبُتُ بِطَرِيقِ الْأَقْتِضَاءِ وَلَا يَقَعُ إِلَّا وَاحِدًا كَمَا ذَكَرْنَا  
 فِي الْفَرْطِ ١٧  
 فَصَلْ فِي الْأَمْرِ الْأَمْرُ فِي اللَّغَةِ قَوْلُ الْقَائِلِ لِفِيهِ أَفْعَلُ وَفِي الشَّرْعِ  
 الْأَمْرُ ١٨

ايدى على ذلك المقدور التقييد فذلك كالمعروف فيجوز عليه جميع احكام اللفظ كالتقييد والاطلاق والعموم والخصوص والاشارة والتأويل  
 والعارضه والكنايه والحقيقه والبيانه بخلاف المقترنه فانها تدل على التزمي لزوما وعم لا ذهنيًا فانها كذا في الحصول ١٣ له قوله يقتضي هذه  
 المسائل خلافيه بيننا وبين الشاشي فغنده يجوز تخصيصه بالبيته ديانه لا اقتضاء بناء على ان الاكل فعل متعد لا بدله من مفعول مفعول او مفعله  
 فيقدر بهما شئ او طعام وهو عام يجوز تخصيصه بالبيته ولا يصدق القاضى التحقيق وعمدا صعبا بل يجوز اصلا بناء على ان ليس مقدره بل مقتضى  
 لان الاكل اعتبارا لان ما كان متعديا كما في قوله تعالى ان كنتم تعلمون وقوله لا يعلمون وهم لا يشعرون وغير ذلك كثير ولرباب واسع في المعاني  
 فيقدره كانه قال لا يقع منى الاكل فتوقف الفعل المتعدي على وجود المفعول باعتبار الواقع مسلم كمنه باعتبار التصور والفهم والا رادة فيسلم  
 في المنزل منزله للازم كما يتوقف على ظرف الزمان والحال وغيرهما وجوده بالما ظا فاذا لم يكن الطعام مقصودا او مراد من اللفظ ولا مفهوما منه  
 لزوما بل ما يتوقف عليه وجوده لم يكن من تعيين عام مقدره حتى يجوز تخصيصه فانهم كذا في الحصول ١٤ له قوله ليعتمد العموم فان قيل  
 سلمنا انه ليس بعام فلا يصح التخصيص كمنه مطلق فما زان يقيد بطعام دون طعام قلت تعيين بعض انواع الطعام وبعض اذاده تخصيص  
 ليس من التقييد في شئ الاتري اذا اراد بالرجال قوم باعيانهم من قرئش او تميم كان تخصيصا لا تقييدا وانما كان تقييدا لانه اريد الرجل  
 بصفة العموم مثلا فان قيل فليار الطعام الموصوف بصفتها قلنا هذا اشبات وصف زائد على المطلق وهو زيادة على قدر الحاجة فلا يثبت  
 بطريق الاقتضاء وفيه ما فيه كذا في الحصول ١٥ له قوله اقتضاء لان قوله اعترى محتمل في نفسه يجوز ان يراد به اعترى نعم انك عليك  
 اعترى نهي عليك او اعترى الدلمه او اعترى الاقراء فاذا لونه الاقراء . وزال الابهام بالبيته ثبت بجهة اللفظ المطلق بعد الدخول بطريق  
 الاقتضاء كذا في المعدن ١٦ له قوله فزودة اي ضرورة صحت الامر بالا اعتداد فكانه قال فلتقتك فاعتدى والضرورة ترتفع بالادنى وهو  
 اصل الطلاق فلا يثبت الا على وهو البيوتون لعدم الاحتمال كذا في المعدن ١٧ -

له قوله قل القائل لغيره الخ اے من الخاص الامر ليعنى مسمى الامر لا لفظه لانه يصدق عليه انه لفظ وضع لعنى معلوم وهو الطب  
 على الوجوب والقول مصدر يرايه بالقول لان الامر من اقسام الالفاظ وهو جنس يشتمل كل لفظ ويلقب فيه النهي فخرج بقوله اقله على

عه قوله في الامراه قدم الامر على النهي لان المطلوب به وجودى وبالنهي عدمى والاول اشرف لانه اول مرتبة ظهرت لتعلق الكلام بالاول  
 اذ الوجودات كلها وجدت بخطاب كمن على ما هو الوقت فيكون مقدما على سائر ال مراتب فليكشف النشار علم ان مسائل الامر تحت الواج لان  
 اما ان يكون في بيان نفس الامر وموجبه اذنى بيان الامور وهو المفعول اذنى بيان الامور فيه وهو الزمان اذنى بيان الامور وهو المكلف او فى  
 بيان الامر وهذا اقيم ضرورى لان الامر لابد ان يصدر عن احد وهو الامر ولا بد من ان يصدر بايجاب شئ وهو الامر به ولا بد من مكلف  
 ليعجب عليه وهو الامور او بالامر لا يجب شئ على الامر بل على الامور وهذا الامر لوجب فعل على العبد وفعله لابد ان يقع في زمان وهو الامر عليه ١٨

تصرف الزام الفعل على الغير وذكر بعض الائمة ان المراد بالامر  
 يختص بهذه الصيغة واستحال ان يكون معناه ان حقيقة الامر يختص  
 بهذه الصيغة فان الله تعالى متكلم في الازل عندنا وكلامه امر و  
 نهى واخباراً واستخباراً واستحال وجود هذه الصيغة في الازل  
 واستحال ايضاً ان يكون معناه ان المراد بالامر للاصم يختص  
 بهذه الصيغة فان المراد للشارع بالامر وجوب الفعل  
 على العبد وهو معنى الابتلاء عندنا وقد ثبت الوجوب بدون  
 هذه الصيغة اليقين انه وجب الايمان على من لم تبلغه  
 الدعوة بدون ورود السمع قال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 رسولاً لوجب على العقلاء معرفة بعقولهم فحمل ذلك على ان المراد

صيغة طلب الفعل مشهورة ومعروفة قديراً يخرج به الفعل فانه لا يقال لامر بلا قيد بل يقال لامر الغائب بقيد الاضافة وامتنع بقوله  
 القائل عن فعل النبي عليه السلام فانه لا يسمى امر عندنا ويقول لغيره عن الامر لنفسه نحو قوله تعالى وتعلم خطاياكم ويقول افضل عن النبي  
 وعن قول من يهتفرض الطاعة وحيث عليك ان تفعل كذا فانه ليس بامر بل هو اخبار عن الايجاب خلافاً لبعض اصحابنا الذين  
 فانهم يقولون ان فعل النبي عليه السلام ايضاً موجب اما لا امر وكل امر للوجوب ولما لا يشاك لانه القول في حكم الوجوب كذا في المجموع ١٢ -  
 - ثم قوله وهو المعنى الابتلاء عندها هذه الجملة معتزلية في وجوب الفعل وهو المراد بالابتلاء عندنا يعني ان الله تعالى اجعل  
 العبد لوجوب الفعل عليه ان فعل ٦ ثابت وان ترك عاقب كذا في المعدن ١٢ - ثم قوله بدون وزر واليس من تجده الوجوب  
 في الفروع اثرت على الموقوفة على الشرع ايضاً بدون هذه الصيغة كما في قوله تعالى كتبت عليكم ان تقاتلوا ولا قتال عليه المصونة  
 والسلام اليها وماض وقول الشارح وجب اوفرض عليكم ولو اذ قلت هذه الالفاظ في الامر على الله والقطع في بعضها كما فيهم  
 فقد سقط ما اورد المصنف ١٣ - ثم قوله قال ابو حنيفة ان قال قيل قول اني حنيفة لولم يثبت ان مخالف التماس وهو قول تامل وان كان معتزلياً  
 نعت رسولاً قيل في جوابه نعم محمول على الشرع الحق يفترض على المكلف بعد الايمان بالشرع تعالى وان كان الايجاب من الله تعالى في الازل لا  
 يتوقف على صيغة الامر ١٤ - ثم قوله معرفة بعقولهم المراد بالمعزة الايمان بالامر تعالى كمن ذكر الاعتراض في سبب الايمان حتى يعلم بعونه ولم  
 يمتنع كما في معتزلة ومن ثبت ان الايمان يجب بدون هذه الصيغة وهذا القول مما لا يدرك وان مدة التبرج والبلاء ذلك مما لا يمكن  
 اعتدال ذلك كما لا يمكن علم حقيقة ما لا يمكن اعتدال ذلك وان مدة التبرج والبلاء ذلك مما لا يمكن اعتدال ذلك

بالامر يختص بهذه الصيغة في حق العمد في الشرعات حتى لا يكون

دون الشارح ١٢  
في الفروع العقيدة لا التفسير ١٣  
١٤ اصل ١٢

فعل الرسول عليه السلام بمنزلة قوله افعلوا ولا يلزم اعتقاد الوجوب به والمتابعة

في افعاله عليه السلام انما تجب عند المواظبة وانتفاء

الواجب ١٣

الاعتقاد له عليها مع الايمان والترك ١٢

دليل الاختصاص فصل اختلف الناس في الامر المطلق اى

١٤ مخرج ١٢

اى عماد الاثر من التبيين ١١

بمعرفة ارساها على الصلوة والسقم ١١

المجرد عن القريضة الدالة على اللزوم وعدم اللزوم نحو قوله

تعالى وَاِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوْا لَهُ وَآصْبُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ

١٥ القرآن ١١  
١٦ التيقن للترجي ١٢  
عند جبر العنفة ١٣

وقوله نعم ولا تقربا بهذه الشجيرة فتكونا من الظلمين والصحيح من

المذهب ان موجبه الوجوب الا اذا قام الدليل على خلافه لان

١٧

ترك الامر معصية كما ان الایتمار طاعة قال الجاسسي ه

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

له قوله في الشرعات الخ يعني ان الوجوب عليتنا في التكليفات التي وجبت بالشرع قطوع التي وجبت بالعقل كالايمان بالله تعالى وصناعتها لا يظن الا بصيغة الامر وان كان الايجاب من الله تعالى في الازل لا يتوقف على صيغة الامر وحتى الاختصاص يظهر ان فعل الرسول صلى الله عليه وآله لم يكن موجبا عندنا خلافا لبعض اصحاب الشافعي وذلك لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا كما رايتني اعمل وهذا امر في المتابعة في فعله صلى الله عليه وآله وسلم وانما انما عليه السلام على تعدد في الصلوة فقلع الناس فقال صلوا كما رايتني اعمل فقالوا رأيتك فعلت فقال اتاني جبريل عليه السلام وانما اخرجني ان في انك اذى الحديث فلو كان المتابعة في فعله عليه السلام واجباً لظنوا انهم عليه السلام ولا راد على الله عليه وسلم كما رايتني اعمل فالمتابعة قيد بلفظ الامر لا يفعل كذا في الفصول ١٢ له قوله حتى لا يكون كذا تقرباً على قوله منسوخ منه العيبه ايضا فاختار الاختصاص وجوب الامر في حق العمد يظهر في ان فعل الوصل عليه السلام لا يكون موجبا ١٣ له قوله عند الوالته وواب عماله ان قبول الوصل على الله عليه وسلم ولو لم يكن موجبا لما وجبت المتابعة في افعاله عليه السلام اصطلاحا في الجواب انما لا يتقبل الله من عبده عبادة الا بما يحب وهذا هو الغرض والاعتقاد دليل على ان المتابعة في فعله ولام عليه مالم يكن محظوبا من غير الله عليه وسلم ككراهة من وجوب التمسك والضمير في المراد بالواجب في تركه والا فلو اريدت المتابعة دليل على السنة اما الواجب من غير ذلك دليل على الوجوب بعبادة الله عليه وسلم استنادا لطريقه انه لو لم يكن واجبا للترك وقيلها الجواز واللام يتبرك قطعي حيزه لانه كان واجبا له وجهه في الوجوب كذا في العمد ١٤ له قوله اختلف الناس في ذلك فذهب ابن الشرح من اصحاب الشافعي الى ان موجبه التوقف لا يعمل في معان كثيرة بعضها حقيقة لثباتها عند الاطلاق يكون محتملا لمعان كثيرة والاحتمال وجوب التوقف الى التبيين المراد في الذنب كقوله تعالى فكاتبوا حسن والتوبح لو تركها على اعلا واشتم والتعجب كقوله تعالى فانوا يسورا من مثل والارشاد كقوله تعالى وداستشهدوا ولا متان في الاما ذكر الله والاکرام نحو اظهروا السلام والتدابيع نحو كل مما يليك والتسبيح نحو كونوا قرة والاهلته نحو ذق انك العزيز الكريم والعباد نحو عبد الله والى و الاستقرار نحو الغدا لا تأتم شعرون وغير ذلك ثم اعلم التوقف منه في تعيين الامر عند الاستعمال لاني تعيين الموضوع لانه عدله مخرج بالاجتهاد في اللفظ للوجوب والذنب والابا بعد التعمير وذهب الغزالي وجماعة من المحققين الى التوقف في تعيين الموضوع لانه ان الوجوب عند الذنب قطعي لا يوجب ايضا لثباته وطاعة العباد على ان خاص للمعنى المعرفه من فقال لبعضهم ان الذنب لا موضوع للطلب والفضل وادنى ما يتبرح بواجب الوجوب هو الذنب والصحيح من القول انه لا وجوب كما هو المذكور في المتن هذا لبعض كتب الاصول ١٣

اطعت لامريك بصرم حبلي  
فهم ان طاعوك فطاوعهم  
اي قطع ۱۲ اي عمل بغير  
بصرم جبل اجتهتهم ۱۲

مريم في اجبتهم بذاك  
وان عاصوك فاعصني من عصاك  
اي امر بغير حبل ۱۲ اي لا تقبل عمل بغير امر ۱۲

والعصيان فيما يرجع الى حق الشرع سيدك للعقاب وتحقيقه ان لزوم الايتار  
انما يكون بقدر ولاية الامر على المخاطب ولهذا اذا وجهت صيغة الامر  
الى من لا يلزمه طاعتك اصلا لا يكون ذلك موجبا للايتار واذا وجهتها  
الى من يلزمه طاعتك من العبيد لزمه الايتار لا محالة حتى لو تركه اختيارا  
يستحق العقاب عرفا وشرعا فعلى هذا عرفنا ان لزوم الايتار بقدر ولاية  
الامر اذا ثبت هذا فنقول ان الله تعالى ملكا كاملا في كل جزء من  
اجزاء العالم وله التصرف كيف ما شاء واراذا ثبت ان من  
له الملك القاصر في العبد كان ترك الايتار سببا للعقاب فما  
ظنك في ترك امر من او جديك من العدم وادرك عليك شايب النعم  
اي ترك العبد قول الامور ۱۲ اي ترك الامور ۱۲

الايتار طاعة اي ان طاعوك في قطع مجتهم عن اجنهم فطاوعهم اي ايتهم امر بغير حبل ۱۲  
ويسمى ترك الامر عصية ۱۲ له قوله وتحقيقه الخ اي تحقيق ان تحقيقه مطلق الامر مع عزل اللفظ عن مقتضيات خصوص القرآن الصارفة  
وخصوصيات الموا وهو الوجوب وان مخالفة الامر لما سميت في العرف معصية كان مقتضى الامر وجوب الوجوب لان معصية الله تعالى سبب  
موجب لاستحقاق العاصي العذاب واذا كان حده موجبا للعقاب كان الجانب الموافق واجبا لان استماع احد الجانبين مستلزم  
لوجوب الآخر وكذا وجوب احدهما لا تنافي الاخر وحاصل التحقيق ان لزوم امتثال الامر على المأمور المخاطب يكون على قدر اقتدار الامر  
على الامور وعلوه وقدرته عليه وعلى قدر هذه الخلاية يكون قدر استحقاق العقوبة في مخالفتها فان مخالفة امر الوالي موجبة لاستحقاق  
عقوبة عظيمة في حق عبيده مع انهم مخلقة ولم يوجد يدبره ونفسه واعضائه والنعم السابقة واللاحقة وانما ملكه رقيبته لكانا تصانير حقيقة ومع  
ذلك هو قابل الزوال والغناء كان مخالفة امر الله تعالى (وهو مالك فذللت العالم وخالقها وما لكها الملكا ما حقيقيا) موجبة لاستحقاق العقوبة  
باطريق الادب فيكون موجبا وهو الوجوب لان معنى الوجوب مينا الحزم من الفرض والوجوب ولاء عقاب الا في تركها فتركه كذا في بعض  
الخواص ۱۲ له قوله بقدر ولاية الامر يعني اي اذا كان الامر عاليا كان الايتار واجبا واذا كان مساويا يكون مندوبا واذا كان سافلا  
لا يكون واجبا فلا مندوب بل ما حاكما في غاية التحقيق ۱۲ له قوله وادركك اي انشاك وعقلك واخر حرك من طلبة العدم ولتقال  
ان يقول ان الايتار من العدم لا يتلوا ما ان يكون حاله الوجود او حاله العدم على التقدير الاول بل في الوجود والعدم في التقدير الثاني يلزم الجمع  
بين الضدين ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من الايتار حاله الوجود والحال اي الوجود والوجود حاصل قبل الوجود وهو في ذاته لازم غاية الامر ان  
ايجاد يقابل الموجود في الزمان وهذا لا ينافي الايتار ومنه ما على الوجود في الذات كذا قيل ۱۲ له قوله شايب جمع مؤنث بوب وهو  
اول المطر اي اول النعم والشر فكذا في المعدن ۱۲ -

فصل الامر بالفعل لا يقتضى التكرار ولهذا قلنا لو قال طلق امرأتى

فطلقها الوكيل ثم تزوجها الموكل ليس للوكيل ان يطلقها بالامر  
 الا بالاشارة الاولى ثم قلنا لا يتناول هذا تزويجا مرة  
 بعد اخرى ولو قال لعبدك تزوج لا يتناول ذلك الا مرة  
 واحدة لا يتناول لا يقتضى التكرار  
 الاختصار فان قوله اضرب مختص من قوله افعل  
 ففعل الضرب والمختصر من الكلام والمطول شواء في الحكم ثم الامر  
 بالضرب امر مختص بتصريف معلوم وحكم اسم الجنس ان يتناول

له قوله لا يقتضى التكرار لا يوجب الاثبات بالمرة مرة بعد اخرى والامر  
 على الايمان الى الموت ليس يتناول من قبيل الثبات الا بامتناع الاصل فلا يرد في كل ركعة ولو لم يقتض التكرار  
 يوجب الركوع في ركعة واحدة للكل ركعة ولو جوب سجمة واحدة في ركعة واحدة لا سجمة فان في كل ركعة ولو لم يقتض التكرار  
 النبي صلى الله عليه وسلم يركع في كل ركعة ويأبسون في كل ركعة ۱۳ له قوله التكرار العلم ان القاين يكون موجب الامر وهو موجب اختلاف  
 في اعادة التكرار وحتى التكرار لا يفعل فعلا ثم بعد فراه عنه يعود اليه فقال بعضهم ان يوجب التكرار المستوعب بجميع الامر الا اذا قام دليل يمنع  
 منه ويحكى هذا من الذي هو اختيارنا في المتن السابق وعبد القاهر البغدادي من التكرار الحديث وغيره فقال بعض اصحابنا اشفاق  
 ان لا يوجب التكرار ولكن يتحمل ويرى هذا عن الشافعي والفرق بين الوجوب والمحمل ان الموجب ثبت من غير قرينة والمحمل لا يثبت بدونها فقال  
 بعض مشايخنا الامر المطلق لا يوجب التكرار ولا يتحمل لكن المعلق بشرط لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطروا واو القيد بوصف كقوله تعالى الزانية والاراني فاطروا  
 يجوز تكريره وهو قول بعض اصحاب الشافعي من قال ان لا يوجب التكرار ولكن يتحمل والمذنب الصحيح المتار عنده ان لا يوجب التكرار ولا يتحمل  
 سواء كان مطلقا ومعلقا بشرط او مخصوصا بوصف الا ان الامر بالفعل يقع على اقل جنسه وهو اني ما يعيد به متمشا ويتحمل كل الجنس بدليل  
 وهو النية وفي هذا المقام بحث طويل لا يسع هذا المختصر ودرناها في التعليم العام على الصحابي ۱۲ له قوله بعد اخرى لينة لوزوج الايل  
 امرأة للموكل ليس لدان يزوج ثانيا بالامر الاول ۱۳ له قوله لا يتناول ذلك له الامر بالتزويج الامرة واحدة كالضرب لا يدل على نفس  
 ضربات او عشر ضربات ولا يتحمل ذلك بل دلالة على مطلق الضرب الذي هو معنى واحد فقال بعض الناس الامر بالفعل يوجب التكرار  
 حقيقة لا بدليل وهو حكى عن الزيني فقال الشافعي ان لا يوجب التكرار حقيقة ولكن يتحمل مجازا عند قيام قرينة والصحيح ان لا يوجب التكرار  
 حقيقة ولا يتحمل كذا في العمدن ۱۳ له قوله مختصران قيل ما ذكرتم ان لفظ المصدر مفرق بين السلسل ان احب مختصر من اصل فعل الضرب واذا قيل مفرقتي  
 ان يكون مختصر من امر فاذن من تسلسل وهو اصل فعل السلسل ما يبطل في سلسلة التوقف واما في سلسلة الامور لا اعتبارية كتحسين الاعداد فلا ۱۲  
 له قوله فعل الضرب كما ان ضرب مختصر من فعل الضرب في الماضي ويفرق مختصر من يفعل فعل الضرب في الزمان الا ان ۱۳ له قوله  
 سواء في الحكم اني في اثبات الحكم اول اعادة المعنى لان فائدة الاختصار لتعليق اللفظ لا تغير المعنى ۱۴ له قوله يحنس تعرف الخ الضرب  
 بين الجنس واسم الجنس ان يطلق اسم الجنس على الفرد بطريق الحقيقة ولا يطلق على الكثير بل على البدلية كالرجل والفرس  
 الجنس على التليل والكثير على السواء كما لا يطلق على القطرة والبحر وعلى هذا يكون كل جنس اسم جنس بدون العكس فكان يحنس عموما و  
 خصوصا مطلقا ۱۴

الادنى عند الاطلاق ويحتمل كل الجنس وعلى هذا قلنا اذا حلف لا  
اي من جموع افراده او جموع ما في ضمنه ۱۲ اي تناهله اسم الجنس الذي هو الاطلاق واحتمل كل الجنس ۱۳

يشرب الماء يحنث بشرب ادنى قطرة منه ولو نوى به جميع مياه العالم صححت  
اي حثت اصله فانه حثت ۱۲ الحالف ۱۳

نيته ولهذا قلنا اذا قال لها طلقي نفسك فقالت طلقت يقع الواحدة  
اي التلويح للزوج ۱۲ الزوج ۱۳ نفسى ۱۴

ولو نوى الثلث صححت نيته وكذلك لو قال لاخر طلقها يتناول  
اي مثل الحلف بقوله لا يفرق ۱۲ الزوج ۱۳ بقره من الطلقات ۱۴

الواحدة عند الاطلاق ولو نوى الثلث صححت نيته ولو نوى  
بغير طلقها ۱۲ اي الطلقات ۱۳ اي الزوج ۱۴

الثلثين لا يصح الا اذا كانت المنكوحة امة فان نية الثلثين  
لا تعد محض وليس كل الجنس ۱۲ وغير تزوجها وليس تزوجه ۱۳

في حقها نية بكل الجنس ولو قال لبعده تزوج يقع على تزوج امرأة  
اي كل جنس لاجلها ۱۲ الولي ۱۳

واحدة ولو نوى الثلثين صححت نيته لان ذلك كمثل الجنس في حق العبد  
تزوج الامراتين ۱۲ اي الولي ۱۳ اي مجموعها ۱۴ اي نفس التكرامات ۱۵

ولا يثاب على هذا فضلا تكرر العبادات فان ذلك له يثبت بالامر بل بتكرار  
اي بمزاجاته ۱۲ كالمعصية والصيام والنصب الزكوة ۱۳ له التعدد والتكرار فيها ۱۴ ثبت بتكرار ۱۵

لصعوله ويحتمل كل الجنس اي عند النية وذلك لان اسم الجنس اسم فرد ليس بصيغة جمع ولا عدد واسم الفرد  
لا يحتمل العدد والتكرار ايا بين الفرد والعدد متناهية اذا انفرد بالجنس فيه تركيب والعدد بالعكس وفيهما تخالف في اربعة الالهيته في ضمن الفرد لكن الفرد  
قد يكون حقيقيا كالواحد من الجنس فانه فرد حقيقة وقد يكون كليا كالجنس بتمامه فانه فرد حكما وان كان عددا حقيقة فيجعل الجنس بمنزلة شيء  
واحد قلنا اذا لم يتوشيا يعرف الى الواحدة لانه فرد حقيقة وحكما اذا نوى الكل لانه نوى الفرد الحكمي فاذا نوى الاكثر من الفرد الحقيقة واصل من  
الفرد الحكمي (وهو الفرد المختل بين الملاذني والكل) لا يصح نيته لانه عد محض ليس فيه معنى فردية لوجوه فلا يقع عليه صيغة الفرد كذا في المحدثين  
قوله وعلى هذا اي على ان اسم الجنس يتناول الادنى عند الاطلاق ويحتمل كل الجنس ۱۲ قوله ولهذا قلنا الامر لا يصح  
التكرار ولا يحتمل تلساني قول الرجل طلقي نفسك لا يقع على الواحدة ان لم يتوشيا ولو نوى واحدة او ثنتين والى قوله ولهذا قلنا الامر لا يصح  
فرد حقيقة بتعيينه والثلث فرد محتمل ولا يقع نيته التعمين لانه عد محض ليس بفرد حقيقة ولا محتمل ولا يصح التلويح لانه  
كانت تلك المرأة ابنة لان الثنتين في حقا كالثالثة في حق المرأة فهو واحد حكمي كالثلث في حق المرأة  
الفرق ان الضر الذي حل عليه الفعل فرد محتمل كونه جنسا والفرد يصلح كل افراد الجنس لان الضرب الذي حل عليه لا يفرق سلبا بين جميع افراد  
جنس واحد من الفرياسية ولهذا الاطلاق في قول طلق واما الثنتي فعد محض وليس بفرد حقيقة ولا حكما فلا يحتمل اللفظ والنية انما يحتمل فيها  
احتمل اللفظ لا اذا كانت المنكوحة امة التي تزوجها ليست حرة محرقة فتحص نية الثلثين لان كل افراد الجنس طلاقا اثنتان كذلك الضرب  
هو قوله كل الجنس ثم اكل على ثلثة زمان كل على كل مجموعي وكل افرادي فالاول بينه الماهية نحو كل انسان نوع والثاني بينه الجموع  
نحو كل انسان لا يسعد الدار والثالث بينه الفرد نحو كل انسان يشبع هذا الضيف ۱۲ قوله ولهذا قلنا على جواب سؤال يروى على  
المذهب الصحيح وهو ان الاوامر بالصلوات والنس والصيام والركوة موجبة لها على سبيل التكرار ولهذا تكرر وجوب العبادات وتكرر الجواب  
بناء على مفترضة وهي ان الغنار عند مشاخص ان نفس الواجب يفارق وجوب الالاء فنفس الواجب يثبت بالسبب ووجوب الالاء بالطلب  
اي الامر بالتزويج بعد تحقق السبب وهذا كوجوب الثمن على المشتري يثبت بنفس البيع واما ما اذا عدا فما يجب عند طهارة المبالغ فتلحق بالواجبات  
تجب ياسباها وهي الادوات في الصلوات ودهر رمضان في الصوم والتغيب في الزكوة ثم يتوجه الامر لطلب اداءه لوجوبه في الذمة بالاسباب  
كذا في الفصول ۱۲

اسبابها التي يثبت بها الوجوب والامر لطلب اداء ما وجب في الذمة  
اي العبادات ١٢ الاسباب ١٣ وجوب العبادات ١٤ الامر لطلب اداء ما وجب في الذمة ١٥

بسبب سابق لا يشات اصل الوجوب وهذا بمنزلة قول الرجل اذ  
اي من الامر ١٢ انما يت بالاسباب ١٣ بمنزلة قول الرجل اذ ١٤

شمن المبيع واذا نفقه الزوجة فاذا وجبت العباداة بسببها فتوجه  
بما ثبت باصل تبيدها الكساح والبيع ١٣ وهي امرت ١٤

الامر لاداء ما وجب منها عليه ثم الامر لما كان يتناول الجنس  
بمنزلة ١٢ العباداة ١٣ الامر ١٤ العلق ١٥ شرح في بيان ١٥٥٠٠٠ لغيره لا يجوز له ١٦ جنس ذلك الفعل المأمور به ١٧

يتناول مجنس ما وجب عليه ومثاله ما يقال ان الواجب في وقت  
وهو جميع صلوات الامر وصيائما وذكره ١٢ اي ان الامر لطلب اداء ما وجب ١٣

الظهر هو الظهر فتوجه الامر لاداء ذلك الواجب ثم اذا تكرر  
المرور وقت ١٢ بمجرد وقت الوقت ١٣ الظهر هو الظهر ١٤ كما يتناول المأمور به ١٥

الوقت تكرر الواجب فتناول الامر ذلك الواجب الاخص ضرورة  
اي وقت الظهر ١٢ تكرر الواجب لا يتكرر الامر ولا بانفصاله التكرار ١٣ بالفصل الا في شموله جنس الواجب كما هو ايضا وهو غير المتعلق ١٤

تناوله كل الجنس الواجب عليه صوماً كان او صلوة فكان  
اي من الواجبات المتعلقة بالاسباب ١٢ اي الكلف ١٣ الواجب ١٤

تكرار العباداة المتكررة بهذه الطريق لا بطريق ان الامر يقتضي التكرار  
اي من التكرار العباداة المتكررة ١٢

فصل المأمور به نوعان مطلق عن الوقت ومقيد به وحكم المطلق  
المراد به ١٢ اي من تقيده في الامور فيه ١٣ ما يتبعها ١٤ بوقت ١٥

فله قوله والامر الخ وجوب سوال وهو ان الوجوب كما ثبت بالاسباب في اللفاظ التي ورودها في باب بقوله والامر الخ  
له قوله لطلب اداء ما وجب وهذا بناء على ان المتكرر عندنا نحن ان نفس الوجوب منفصل عن وجوب الاداء بنفس الوجوب ثبت

بالسبب السابق وجوب الاداء في كل واحد من الاسباب التي لا يكون لها سبب في الوجوب في الذمة بخلاف السابق فانه لطلب الاداء الثمن والنفقة  
الواجب بسبب السابق وهو المبيع والبيع لان كل واحد من الاسباب المتوجه في الذمة بخلاف السابق فانه لطلب الاداء الثمن والنفقة

الطلب وهو الموقوف وجوب الاداء للكلام ليس في اسباب التكرار انما هو التكرار في الوجوب في الذمة بخلاف السابق فانه لطلب الاداء الثمن والنفقة  
يكرر نفس وجوب الاداء للكلام في كل واحد من الاسباب المتوجه في الذمة بخلاف السابق فانه لطلب الاداء الثمن والنفقة

في جميع صلوات الامر وصيائما وذكره بالاسباب المتكررة في الوجوب في الذمة بخلاف السابق فانه لطلب الاداء الثمن والنفقة  
اي من الواجبات المتعلقة بالاسباب المتكررة في الوجوب في الذمة بخلاف السابق فانه لطلب الاداء الثمن والنفقة

له قوله كل الجنس الواجب عليه صوماً كان او صلوة عرو التي هي فرد وهي لان صلوة عمر المكلف كل جنس الصلوة بالنسبة اليه وقد تناول الامر  
جنس الصلوة الذي هو فرد وهي كل صلاة عرو وهي واحدة وعلى حد اقل من صلوات سائر العبادات كذا في المصنف ١٢

فله قوله يقتضي التكرار فظهر ان المقصود من هذا الحديث ان من قوله فان ذلك لم يقيد بالامر الخ فتوجه قوله مقتضى التكرار في كل واحد  
من الاسباب المتوجه في الذمة بخلاف السابق فانه لطلب الاداء الثمن والنفقة

في جميع صلوات الامر وصيائما وذكره بالاسباب المتكررة في الوجوب في الذمة بخلاف السابق فانه لطلب الاداء الثمن والنفقة  
اي من الواجبات المتعلقة بالاسباب المتكررة في الوجوب في الذمة بخلاف السابق فانه لطلب الاداء الثمن والنفقة

في جميع صلوات الامر وصيائما وذكره بالاسباب المتكررة في الوجوب في الذمة بخلاف السابق فانه لطلب الاداء الثمن والنفقة  
اي من الواجبات المتعلقة بالاسباب المتكررة في الوجوب في الذمة بخلاف السابق فانه لطلب الاداء الثمن والنفقة

في جميع صلوات الامر وصيائما وذكره بالاسباب المتكررة في الوجوب في الذمة بخلاف السابق فانه لطلب الاداء الثمن والنفقة  
اي من الواجبات المتعلقة بالاسباب المتكررة في الوجوب في الذمة بخلاف السابق فانه لطلب الاداء الثمن والنفقة

في جميع صلوات الامر وصيائما وذكره بالاسباب المتكررة في الوجوب في الذمة بخلاف السابق فانه لطلب الاداء الثمن والنفقة  
اي من الواجبات المتعلقة بالاسباب المتكررة في الوجوب في الذمة بخلاف السابق فانه لطلب الاداء الثمن والنفقة

في جميع صلوات الامر وصيائما وذكره بالاسباب المتكررة في الوجوب في الذمة بخلاف السابق فانه لطلب الاداء الثمن والنفقة  
اي من الواجبات المتعلقة بالاسباب المتكررة في الوجوب في الذمة بخلاف السابق فانه لطلب الاداء الثمن والنفقة



ان يكون الاداء واجبا على التراخي بشرط ان لا يفوت في العمر  
علي هذا قال محمد في الجامع لو نذر ان يعتكف شهره ان يعتكف  
اي كون حكم المطلق الوجوب على التراخي ١١  
من يزوج على الفور ما تأخره ١٢  
تدنا في قوله و ان لم  
عطف  
الكبير ١٣  
اي جاز لنا ذلك ١٤

اي شهر شاء ولو نذر ان يصوم شهره ان يصوم اي شهر شاء وفي  
فان هذا التعريف ليس تعيينا لمرتكبة ١٥  
اي جاز لنا ذلك ١٦  
اي الكف ١٧

الزكوة وصدقة الفطر والعشر المذهب المعلوم انه لا يصير بالتأخير  
مفرطا فانها لو هلك النصاب سقط الواجب والحادث اذا ذهب ماله  
اي الحائث ١٨  
دليل على عدم كونه مفرطا ١٩  
لا يجوز تعقير ما يجره ٢٠  
عطف  
اي من المعلوم ٢١

وصار فقيرا كقصر بالصوم وعلى هذا لا يجوز قضاء الصلوة  
في الاوقات المكروهة لانه لما وجب مطلقا وجب كاملا فلا يخرج  
فوجبت كاملة ٢٢  
اي ان الله المطلق يخرج التخيير ٢٣  
لا تملكه مطلقين الوقت  
انقضاه ٢٤  
الكف ٢٥

عن العهدة بأداء الناقص فيجوز العصر عند الاحمرار اداء ولا  
يجوز قضاء وعن الكرخي ان موجب الامر المطلق الوجوب  
اي حسن و منتهى ٢٦  
انقضاه ٢٧  
تقرير على قوله لا وجب مطلقا ٢٨  
اي صلوة

على الفور والخلاف معه في الوجوب ولا خلاف في ان  
عنه ٢٩  
اي خلافنا ٣٠  
اي الكرخي ٣١  
اي الامر ٣٢  
على الفور ٣٣

له قوله واجبا  
على التراخي اي جاز تاخيره في اي ذنبت ياتي المأمور بذلك المأمور به المطلق وهذا مذهب جمهور اصحابنا وهو الصحيح وروي الكرخي من اصحابنا  
انه على الفور وهو قول عامة اهل الحديث وبعض المعتزلة وذكر الوصل الاجمالي انه عند ابني يوسف على الفور وعند محمد والشافعي على التراخي وروي  
عن ابني حنيفة انه على الفور كذلك قيل والصحيح ما قلنا لان الامر بطلب ايقاع المصدر في المستقبل وخصوص الوقت انما هو بخصوص المادة  
كما في اشترطه بناء على انه ضرورة الى اكتم اليمين وطلب ايقاع فعل مطلق فيجعل الامتثال به باقيا في اي جزء كان في المستقبل ولا يكون على  
الفور كان مقيدا بالوقت ولم يبق مطلقا وهو خلاف المفروض ولان اطلاق الامر عن قيد الوقت للتيسير والتسهيل فقول على الفور لعاد على مفروضه  
بالنقص لانه على هذا يكون عسرا واضعيا من المقيد ايضا فيشترط اليسر الى اشد العسر والخرج ولان لو كان محولا على الفور وبه والفقهاء ان الامر كان  
الفعل المأمور به بعد الفور غير مأمور به بل مثله لانه ليس على وقت الامر فيلزم ان يكون قضاء لاداءه وهو خلاف الاجماع كذا في الحصول ١٢ له قوله  
بشرط ان لا يفوت الخ جواب سوال وهو ان المرء لا يعلم عن نفسه فيكون تعيين جواز التاخير بشرط عدم الغوات في العر تحليقا بشرط لا يمكن التوقف  
عليه وهو باطل وحاصل الجواب ان ذلك يعلم باعتبار غلبة الظن بان يؤخره الى زمان لم يقب على نظره فانه غلبة فقيه لعدم الوقت مفاجاة نادر  
لا يصلح لانتفاء الاحكام عليه ١٣ - له قوله لا يصير الخ لاطلاق الامر بالزكوة وهو قول قتالي وادوات الزكوة وبعثت الفطر وهو قوله عليه السلام اودوا  
عن كل حرد عبدة وبالقدر وهو قول علي الصلوة والسلام ما سقت السماء فقيه العشر وكل واحد منها مطلق عن الوقت فلهذا لا يصير بالتاخير مفرطا اي مقهرا  
كذا في الفصول ١٤ له قوله فانه لو هلك الخ دليل على ان المكلف لا يصير مفرطا بالتاخير فانه اي الشان لو هلك النصاب بعد تمام البول  
قبل اداء الزكوة سقط الواجب عن الزمن ولم ياتم ولو كان مفرطا في تاخير اداء الزكوة يتبع الواجب في الزمن وياتم بالتاخير كذا في المعتمد ١٥ -  
له قوله اذا ذهب مال يمينه ان الحانث في اليمين مأمورا بالكفارة المالية اذ لا عند جردان المال والصوم عند فقده قول قتالي تكلف اذ  
اطعام عشرة مساكين من اوسط ما طعمون اهيك اذ كسوتهم او حجر رتبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام والامر بالكفارة المالية مطلق فاذا اخرجها مع وجدان  
المال لا يكون مفرطا فاذا ذهب بالرد صار فقيرا بالصوم ولا يؤخذ بالكفارة المالية لانه غير مفرط بالتاخير ولو كان الامر المطلق على الفور كان ان  
يؤخذ بالكفارة المالية ويجزى عنه كفارة الصوم وكان مفرطا في تاخيره كذا في بعض الحواشي ١٦ له قوله على الفور اي على الحال دون التراخي و  
تفسير الفور انه يجب تمثيل الاداء بعد توجه الامر في اول اوقات اسكان الاداء فباتم بالتاخير عن اول اوقات اسكان كنه ياتم انما موقفا بالاول  
حتى لا يذبحه ويرفع ذلك الاثم كذا في المعتمد ١٧

السَّارِعَةَ إِلَى الْإِيْتِمَارِ مَدْوِيَّةٌ إِلَيْهَا وَأَمَّا الْمَوْقُوتُ فَنَوْعَانِ نَوْعٌ يَكُونُ  
بِحَاثِرُونَ وَزَانَ وَقَوْلُ كَرُونَ ١٢ أَيْ السَّارِعَةُ ١٢ أَيْ الْمَامُورِيَّةُ ١٢

الْوَقْتُ ظَرْفًا لِلْفِعْلِ حَتَّى لَا يَشْتَرِطَ اسْتِعَابُ كُلِّ الْوَقْتِ بِالْفِعْلِ كَالصَّلَاةِ  
لَا مَعْيَارًا ١٣ أَيْ لَا دَاءَ مَالًا مَوْقُوتًا ١٣ لِأَنَّ الْوَقْتُ مَا يُوَفَّقُ نَاسِلًا مِنَ الْمَطْرُوفِ ١٣

وَمِنْ حَاكِمِ هَذَا النَّوْعِ أَنْ وَجِبَ الْفِعْلُ فِيهِ لَا يَتَنَا فِي وَجُوبِ فِعْلِ أُخْرِيهِ  
أَيْ مِنْ جَنْسِهِ حَتَّى لَوْ نَذَرَ أَنْ يَصَلِّيَ كَذَا وَكَذَلِكَ فِي وَقْتِ الظَّهْرِ لِيُزِمَ مِنْ  
الْفِعْلِ الْغَايَةِ الْمَعْنَى فِي الْوَقْتِ ١٤

مَنْ جَنْسِهِ حَتَّى لَوْ نَذَرَ أَنْ يَصَلِّيَ كَذَا وَكَذَلِكَ فِي وَقْتِ الظَّهْرِ لِيُزِمَ مِنْ  
حَاكِمِهِ أَنْ وَجِبَ الصَّلَاةُ فِيهِ لَا يَتَنَا فِي صِحَّةِ صَلَاةٍ أُخْرَى فِيهِ حَتَّى  
أَيْ الْمَامُورِيَّةُ الْوَقْتُ الَّتِي جَبَلَ الْوَقْتُ تَفْرَأُ ١٥ أَيْ الْوَقْتُ ١٥

لَوْ شَغَلَ جَمِيعَ وَقْتِ الظَّهْرِ لِغَيْرِ الظَّهْرِ مَحْزُومٍ وَمِنْ حَاكِمِهِ أَنَّهُ لَا يَتَنَا فِي الْمَامُورِيَّةِ  
خَيْرَ الظُّهُرِ وَأَنْ يَمُوتَ بِتَرْكِ الظَّهْرِ ١٦ أَيْ هَذَا النَّوْعُ الَّذِي جَبَلَ الْوَقْتُ تَفْرَأُ ١٦

أَلَّا يَتَنَا فِي مَعِينَةٍ لِأَنَّ غَيْرَهُ لَمَّا كَانَ مَشْرُوعًا فِي الْوَقْتِ لَا يَتَعَيَّنُ هُوَ بِالْفِعْلِ  
بِالْتَّعَيَّنِ فِي النَّوْعِ ١٧ أَيْ الْمَامُورِيَّةُ ١٧ جَوَابٌ لَهَا ١٧

وَأَنْ ضَاقَ الْوَقْتُ لِأَنَّ اعْتِبَارَ الزِّيْتَةِ بِاعْتِبَارِ الْمَنَاجِمِ وَقَدْ بَقِيَتْ الْمَزَاحِمَةُ  
وَصَلِيحَةٌ ١٨ دَلِيلٌ لِاتِّعَانِ ١٨ قِيَمَتِيهَا ١٨ أَيْ مَزَاحِمَةُ غَيْرِهِ مَحْزُومَةٌ غَيْرُ الْوَقْتِيَّةِ ١٨

عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ وَالنَّوْعِ الثَّانِي مَا يَكُونُ الْوَقْتُ مَعْيَارًا لَهُ وَذَلِكَ مِثْلُ  
مِنَ الْوَقْتِ ١٩ أَيْ الْمَامُورِيَّةُ الْوَقْتُ الَّذِي يَكُونُ لِغَيْرِهِ ١٩

الصَّوْمِ فَإِنَّهُ يَتَقَدَّرُ بِالْوَقْتِ وَهُوَ الْيَوْمُ وَمِنْ حَاكِمِهِ أَنْ الشَّرْعَ إِذَا عَيَّنَ  
لَهُ وَقْتًا لَا يَجِبُ غَيْرُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَلَا يَجُوزُ إِدَاءُ غَيْرِهِ فِيهِ حَتَّى  
أَيْ الصَّوْمِ ٢٠ أَيْ الصَّوْمِ ٢٠

لَهُ قَوْلُهُ ظَرْفًا لِلْفِعْلِ أَيْ لَا دَاءَ الْمَامُورِيَّةِ ثُمَّ انْظُرْ فِي اللَّغَةِ اسْمَ عَامٍ يَشْمَلُ قَرْنَ الَّذِي يُفْضَلُ  
مِنَ الْمَطْرُوفِ وَالظَّرْفُ الَّذِي يَفْضَلُ لَمْ يَكُنْ فِي مَصْلُوحِ الْوَقْتِ بِمَنْزِلَةِ الْوَقْتِ الْوَقْتُ يَفْضَلُ عَنِ الْمَطْرُوفِ وَالَّذِي لَا يَفْضَلُ عَنِ الْمَطْرُوفِ لَا يَفْضَلُ  
الْمَطْرُوفُ عَنِ مَعْيَارِ الْوَقْتِ الصَّوْمُ كَذَا فِي الْعَدَنِ ١٢ كَقَوْلِهِ حَتَّى الْخُجْ وَالذَّلِيلُ عَلَى ظَرْفِيَّةٍ أَنْ لَا يَشْتَرِطَ اسْتِعَابُ كُلِّ الْوَقْتِ  
بِالصَّلَاةِ وَتَفْصِيحُ ظَرْفِ الْوَقْتِ هَبْنَانًا يَكُونُ الْوَارِثُ مَعَ امْكَانٍ أَنْ يَفْضَلَ عَنْ إِدَاءِ الْفِعْلِ ١٣ كَقَوْلِهِ لَا يَتَنَا فِي صِحَّةِ صَلَاةٍ أُخْرَى فَإِنْ  
قِيلَ هَذَا الْمَكْمُوتُ عَنِ الْوَقْتِ بِالْحُكْمِ الْأَدْلَى لِأَنَّ وَجُوبَ الشَّيْءِ يَسْتَلْزِمُ صِحَّةَ قِيلَ جَازًا أَنْ يَرَاهُ الْأَجَابُ وَاجِبًا أُخْرَى وَلَا يَصِحُّ مَعَ الشَّرْحِ وَقَوْلُهُ صِحَّةُ  
صَلَاةٍ أُخْرَى مُطْلَقٌ يَتَنَاوَلُ الشَّرْحَ وَالرَّاجِحُ ثُمَّ تَأْيِيدُهُ أَيْ تَأْيِيدُ الْمَعْمُورِ حَتَّى لَوْ شَغَلَ جَمِيعَ وَقْتِ الظَّهْرِ لَا يَطْبِقُ هَذَا لِأَنَّ الْحَاصِلَ  
مِنْ تَقْوِيَةِ الظَّهْرِ بِاسْتِعْمَالِ الْوَقْتِ غَيْرِهِ وَالْمُرِيدُ اجْتِمَاعَ الْغَيْرِ إِدَاءَ الظَّهْرِ وَالْفَائِزَةُ لَا يَتَنَاوَلُ الْوَقْتُ بِالنَّاسِبِ وَالْمُسْتَعْمَلُ خَرْطُ بَيْنَ التَّأْيِيدِ وَالْمُرِيدِ وَكُنَّا  
نَقُولُ فِي الْجَوَابِ أَنَّ كَلِمَةَ حَتَّى هُنَا لَيْسَتْ لِتَأْيِيدِ بَعْضِ الْمَبَالِغَةِ فَإِنَّ الْغَايَةَ تَقَرُّبُ الْمَبَالِغَةِ فِي الْفِعْلِ امْتِنَادًا وَاشْتِدَادًا كَقَوْلِهِ لَا يَفْرُقُ حَتَّى  
..... لَا تَتَنَلَّكُ ١٣ كَقَوْلِهِ الْأَبْنِيَّةُ مَعِينَةٌ لِيُعَيَّنَ الْمَامُورِيَّةُ تَقْرِينًا تَخْصِيصًا أَوْ نَوْعِيًا يَحْتَمِلُ لَا يَنْطَبِقُ الْمَعْنَى الْأَعْلَى هَذَا الْمَامُورِيَّةُ وَلَا يَجِبُ  
تَعْيِينُ عَدَدِ الْكَلِمَاتِ وَمُلَاحَظَةُ مَعْنَى الْإِدَاءِ وَالْإِقَامَةِ وَالسَّفَرِ وَمِثَالِهَا وَأَنَا وَجِبَ التَّعْيِينُ فِي الْقِيَمَةِ لِأَنَّ الظَّرْفِيَّةَ وَسَعَدَتِ الْأَعْيَارُ وَالتَّعْيِينُ  
فِي الْقِيَمَةِ تَدْرُجُ الْمَرَامُ الْمَكْنُ الْمَحْصُولُ صِحَّةً شَرْعِيَّةً وَهَذَا بَاقِي إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ وَأَنْ تَقْضِيَتْ وَصَارَ مَعْيَارًا لِمَنْ فِي الْوَارِثِ لِأَنَّ الشَّرْعَ فَصَحَّتْ  
دُجُودُ الْمَرَامِ أَيْ غَيْرِ الْمَامُورِيَّةِ بِأَقْبَتِهِ إِذْ لَوْ صَحَّتْ غَيْرُهُ لَصَحَّتْ الصَّلَاةُ وَجِبَ التَّعْيِينُ أَيْضًا ١٣ كَقَوْلِهِ وَقَدْ بَقِيَتْ الْخُجْ أَيْ مَزَاحِمَةُ غَيْرِهِ  
وَهُوَ صِحَّةُ غَيْرِ الْوَقْتِيَّةِ مَعْلَانَةٌ غَيْرِ مُتَعَيَّنِ الْمَامُورِيَّةِ وَأَنْ سَقَطَ خِيَارُ الْعَبْدِ لِمُقْبِلِ الْوَقْتِ ١٢ كَقَوْلِهِ مَعْيَارًا لِمَنْ أَيْ الْفِعْلُ مَعْيَارُ الشَّيْءِ مَا  
يَقْدَرُ بِهِ ذَلِكَ الشَّيْءُ وَالرَّادُّ هَبْنَانًا الْوَقْتُ الَّذِي لَيْسَتْ قَرْفُ الْفِعْلِ وَلَا يَفْضَلُ مِنْهُ وَيَتَقَدَّرُ بِطَوْلِ الْوَقْتِ وَيَقْرَبُ قَرْنًا فِي الْعَدَنِ ١٣  
كَقَوْلِهِ لَا يَجِبُ غَيْرُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ حَتَّى لَوْ نَذَرَ فِي رَضَاانَ بِصَوْمٍ لَا يَجِبُ فِيهِ إِدَاؤُهُ وَهَذَا لَا يَجُوزُ فِيهِ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ الْوَقْتِ لِمُصَوِّمِينَ  
وَلَيْسَ الَّتِي تَبْدِيلُ الشَّرْعِ تَقْضِيَةً بِنَاءً وَجِبَ شَرْعًا وَلَا يَجِبُ غَيْرُهُ كَذَا فِي الْعَدَنِ ١٢

ان الصيام المقيم لواقع امساكه في رمضان عن واجب اخذ قيع عن

رمضان لا عما نوى واذا ندد في المزاحم في الوقت سقط اشتراط التعمين

فان ذلك لقطع المزاحمة ولا يسقط اصل النية لان الامساك لا يصير

صوماً الا بالنية فان الصوم شرعاً هو الامساك عن الاكل والشرب

والجماع دفهراً مع النية وان لم يعين الشرع له وقتاً فانه لا يتعين الوقت

له بتعيين العيد حتى لو عين العبد اياماً لقضاء رمضان لا تتعين

هي للقضاء ويجوز فيها صوم الكفارة والنفل ويجوز قضاء ما مضى

له قوله لا عما نوى لان الشرع لا يعين للعياصوما  
 بصفة فاذا اراد المكلف تغيير صفة لم يقدر عليه وهذا يمكن اجر نفسه في وقت معين للمخاطبة حتى لا يتم قصد التبرع في ذلك الوقت لم يكن  
 تبرعاً بل يكون اجازة وانما قيد بالصحيح المقيم احتراماً من السافر والمريض على قول بل بملققة فانه عنده اذا نوى المريض ان لا يمسك في رمضان  
 عن واجب اخذ قيع عما نوى لان ما ثبتت لهما الشخص لمصالح البدن وهو الفطر فلان ثبت لمصالح الدين وهي قضاء ما عليه من الدين  
 اولى كذا في الفصول ١٢ له قوله واذا اندفع المزاحم وهو غير هذا الصوم بان لا يجوز في الوقت وخبر لعدم الجواز لئلا يتوهم ان المراد بقوله  
 واذا اندفع المزاحم في الاولية ١٢ له قوله سقط الخ وعند الشافعي يشترط التحيين لانه يبعد من الشارع فلا بد ان يتعين من  
 جهة العبد ليكون مختاراً في ذلك لا مجبوراً فلما اطلاق العبد في مثل هذه التحيين لانه في اصل الصوم مختار فهو محال بلف هذا اليوم  
 بالصوم لا بالتحيين لانه قد حصل من الشارع فلا حاجة الى تعيين العبد فاحفظ ١٢ له قوله اشتراط التحيين اي تعيين الصوم بان  
 يضاف الصوم الى رمضان بان يقول المكلف نويت صوم رمضان ١٢ له قوله ولا يسقط الخ جواب سؤال وهو ان لما عين  
 الوقت لصوم رمضان فينبغي ان يسقط اصل النية ويتبادى بلائيه من الصحيح المقيم ١٢ له قوله هو الامساك عن الاكل والشرب  
 والمباح حقيقة او حكماً عن طلع الفجر الى غروب الشمس لئلا يرد اكل النسي وشربه وجماعه واكل السمسم وما في اللسان اقل من الجفص  
 وانشابها عسكاً والاستنماء باليد والتقييد وانشابها والامساك من طلع الشمس لا قبل طرده الا نزعها من طولها الى طرفها والماخوذ في الحدود  
 المعاني الرقية المقبأة الا ان يقال المعترف في الصناعات الشرعية المعاني الشرعية والتمار الشرعية من طلع الفجر الا ان تمارة ليس بها فان  
 وقت الفجر ان يحد من التمارة من الصوم خاصة دون الصلوة حتى لم يكن صلوة عجماء بل بحرية وقد ورد صلوة الفجر كذا في الفصول ١٢  
 له قوله مع النية لانه عبادة ولا عبادة بدون النية ليمتاز عن العبادة لان العبادة لا بد فيها من الاطلاق قال الشافعي في ما يجرى  
 الايصاف والند عند تعيينه له الدين الاية والاخلاص لا يكون الا بالنية كذا في العدد ١٢ له قوله وان لم يعين الشرع لا وقتاً  
 النهار بلان القسم ان في نوى العياري لم يعين الشرع لوقتاً لقضاء رمضان فانه ليس له وقت معين لاطلاق الايام في قوله قد عرفت من ايام  
 آخر فانه لا يتعين الوقت بتعيين العبد لانه تغيير حكم الشرع من الاطلاق الى التقيد وليس ذلك للعبد ويشترط نية التحيين اي يشترط في  
 هذا القسم من الوقت نية التحيين بان يقول نويت للقضاء او النذر ولا يتبادى بطلق النية ولا بنية النفل او واجب آخر فانم ١٢ له قوله  
 لا يتعين الخ لانه تغيير حكم الشرع من الاطلاق الى التقيد وليس ذلك للعبد ١٢

له قوله سقط اشتراط التحيين آه اي ما كان اشتراط التحيين لقطع المزاحم في الوقت فلما اندفع المزاحم سقط اشتراط  
 التحيين لانه لما تعين في رمضان اصبحت لطلق الاسم وبالخطأ في الوصف كالتعنين في مكان ينال باسم الجفص والنوع كما زال باسم  
 العلم فان زيد النوى ينال انسان او يارجل وهو سفر في الدار كان كما قيل يار زيد ينال بالخطأ في الوصف كما لو نوى الرجل الابيض  
 وهو سفر في اللابيا اي الرجل الاسود وينال بهذا لان الاسود يطل فحقى اسم الجفص الذي يصلح اسماً للذكاة قيل ١٢ من الواشي.

فيها وغيرها ومن حكم هذا النوع انه يشترط تعيين النية لو جدد  
اي الامام العبيدي ١٢ اي المأمور به الوقت الذي لم يعين المشرع له وقتاً ١٣  
اي نية الصوم ١٤

المزاجه ثم للعبدان يوجب شيئاً على نفسه موقتاً او غير موقت وليس  
اي نية الصوم ١٤ اي نية الصوم ١٤

له تغيير حكم الشرع مثالة اذا نذر ان يصوم يوماً بعينه لزمه ذلك  
اي ان تعيين العبد لا يترتب عن الشرع ولكن يترتب عن نفسه ١٣  
كصوم الجمعة مثلاً ١٤ اي التاخر ١٤

ولو صامه عن قضاء رمضان او عن كفارة يمينه جاز لان الشرع جعل  
اي يوم العيدين ١٣ اي المطلق ١٣

القضاء مطلقاً فلا يتمكن العبد من تغييره بالتقييد بغير ذلك اليوم  
اي قضاء رمضان ١٣ اي قضاء رمضان ١٣ اي على ١٣ اي المطلق ١٣ اي بتقييد المطلق ١٣

ولا يلزم على هذا ما اذا صامه عن نفل حيث يقع عن المذكور  
اي الصوم ١٣

لا عما نوى لان النفل حق العبد اذ هو يستبد بنفسه من تركه وتحقيقه  
اي النفل ١٣ اي العبد ١٣ اي النفل ١٣

فجاز ان يؤثر فعله فيما هو حقه لانها هو حق الشرع وعلى اعتبار هذا  
كما يجاز بالتعيين ١٣ وهو المنقول ١٣ وهو القضاء والكفارة ١٣ اي ان

المعنى قال مشايخنا اذا شرط في الخلع ان لا نفقة لها ولا سكنى سقطت  
تعرفت العبد بشرط لا في حق الشرع ١٣ اي الزوجان ١٣ اي الزوج ١٣

النفقة دون السكنى حتى لا يتمكن الزوج من اخراجها عنه  
اي وجوبها الا اصلها ١٣ اي الزوج ١٣

له قوله تعيين العبد متى قضا رمضان مثلاً ولا تكفي نية مطلق صوم الفرض او مطلق القضاء ١٣ له قوله لو جدد  
المزام بعدم تعيين الوقت لشرعاً وشرعية كل صوم من الواجب والنفل في كل يوم من الايام غير الايام المنوعه والعيض والنفاس ١٣

له قوله ثم للعبد ان هذا اعتراض وهو ان للعبدان يجب على نفسه شيئاً لا يمكن واجبا فكيف لا يكون له ان يعين على نفسه  
بعض الواجبات يوقت مع ان التعيين دون الواجب لان اثبات الوصف الذي من اثبات الاصل فاجاب المصنف بان تعيين

بعض الاوقات تغيير حكم الشرع وليس للعبد ذلك وان كان له اجاب شيئاً على نفسه والاقرب ان يجعل فله ثم للعبد كالشرع على الاول  
وتقديره اذا تحققت الثلاثين الوقت ..... تعيين العبد فاعلم بعد ذلك ان للعبدان يوجب شيئاً على نفسه واذا تعلق

بما اوجب عليه حكم الشرع ليس له تغييره كذا في الفصول ١٣ له قوله مطلقاً اي غير مقيد بوقت لقوله تعالى فعدة من ايام اخر وكذا  
صوم الكفارة لقوله تعالى فقيام شهر من متتابعين وصيام ثلاثة ايام كذا في المعدن ١٣ له قوله بغير ذلك اليوم يعني لو قلنا لعدم جواز صوم

القضاء والكفارة في اليوم الذي من الصوم المتعدد كان يؤدي الى تغيير حكم الشرع وهو اطلاق وقت القضاء والكفارة ولا يتمكن العبد منه فلا  
عمرة بتعيينه القضاء والكفارة بغير ذلك اليوم ..... فاذا صام ذلك اليوم عن قضاء رمضان او عن كفارة عليه يقع عما

نوى لان المذكور كذا في المعدن ١٣ له قوله لا عما نوى الخ هذا جواب نقض يرد على التعليل المذكور وهو ان الشرع جعل صوم النفل  
مطلقاً اي غير مقيد بوقت كصوم القضاء والكفارة فيما يقع صوم عن المنذور دون النفل وجعل صوم النفل مطلقاً اي غير مقيد بوقت كصوم القضاء

والكفارة فيما يقع صوم عن المنذور دون النفل وهو تقييد المطلق بالتقييد بغير ذلك اليوم فاجاب بان النفل حتى العبد كذا في الفصول ١٣  
له قوله فجاز ان يؤثر فعله على النفل شرعاً في ذلك الوقت بان يجب عليه صرف النفل الى المنذور فان النفل في سائر

الايام شرع حق العبد لينفتح عليه من اكتاب الخيرات وديل السعادات من غير ان يعمد في تقدير صرف الترك كذا في المعدن ١٣ -  
له قوله لا فيما الخ فان قيل التعيين فيما حصل ليعقل الناظر لكنه باذن الشارع اياه حيث جعل له ولاية الاتمام فينبغي ان لا يتعدى

الى حق صاحب الشرع ايضا كالعبد بنفسه قيل ان الشرع اقتصر على ما هو حق العباد دون غيره فلا يتعدى الى حق ١٣ له قوله حتى  
لا يتمكن الخ لقوله تعالى استؤمن من حيث سكتتم من وجهكم وكقوله تعالى لا تتحرجون من بين يمين ١٣ له قوله من بيت العدة اي من بيت

تعدى فيه وهو بيت الزوج كما يقال انها بيت الحمد والصلوة اي بيت محمد ويصل فيه رديت الضيافة اي بيت يضاف الناس فيه ١٣

بيت العدة لان السكني في بيت العدة حُكَّ الشرع فلا يمكن العبد  
 من اسقاطه بخلاف النفقة فصل الامر بالشئ يدل على حسن  
 الامر به اذا كان الامر حكيماً لان الامر لبيان ان المأمور به ما ينبغي  
 ان يوجد فانتضى ذلك حسنه ثم المأمور به في حُكَّ الحسن نوعان  
 حَسَنٌ بنفسه وحَسَنٌ لغيره فالحَسَنُ بنفسه مثل الايمان بالله تعالى وشكر  
 المُنعم والمُصدق والعدل والصلوة ونحوها من العبادات الخالصه فحكم  
 هذا النوع انه اذا وجب على العبد ادوة لا يسقط الا بالاداء وهذا

له قوله حتى الشرع الخ لقوله تعالى ولا تحرجوهن من بيوتهن فلا يخرجهن الا ان ياتين بفاحشة مبينة الآية تمام عن الانواع  
 ونها عن الخروج فلم ان لزوم البيت حتى الشرع بخلاف النفقة فانها تجب بمقابلة تسليم نفسها اياه وجزاء احتسابه عن تعميل  
 معاشها كذا في العدة - - - - - ١٢ - - - - - قوله حكيم الخ اي صاحب حكمه لا يامر الناس الا بالخير ولا يامر بالسوء فهو الشارع الذي لا يرد  
 مجتهد وامتدوا واول الامر من الائمة والملوك العدل وعلما النخبة بخلاف الظلمة والسفها وانما يقتضي حسن الفعل المأمور به لان الامر مسامحة  
 الطلب والحكم لا يتطلب من الافعال الا ما يفيكته وصلاحه هو الحسن ويطلق الحسن والقبح على تلخيص ما انزل حفظ الكمال والتقص كالمعلم والمجهل  
 والعدل والحكم والشجاعة والنجاة واليمين والثاني طائفة الغرض الديني وهذا ان المعنيين كلاهما عقليان لاشريعتان اتفاقاً والثالث استحقاق  
 المدرج والاجر والثواب والذم والعقوبة والعذاب وفيه النزاع فنهى الشارع عن الشرعي هو شرعي قالوا ان الافعال كلها كالايمان بالند والكفر والصلوة  
 والزنا واشتغال قبل درود الشارع سواسية ليس في فعل استحقاق ثواب ولا استحقاق عقاب والشرع جعل بعضها مستحقا للثواب فامر  
 ببعضها مستحقا للثواب العقاب فنهى عنه فما امر به الشارع فهو حسن وما نهى عنه فهو قبيح ولو انعكس الامر لان العكس الامر وليس في نفس ذات  
 الفعل حسن وقبح بهذا المعنى في الواقع وعندنا اي العاشر الماتريدي وعند المعتزلة هو عقلي اي انه لا يتوقف على الشرع اي الفعل هو وقبح في  
 الواقع ملا اعتبارا للعقوبة وحكم الحاكم فيما هو حسن امر به الشارع وما هو قبيح نهى عنه الشارع لان الامر حكيم به ولا يامر بالفتن والذم والكفر والكشف  
 عن الحسن والقبح الثابتين للافعال في نفس الامر كما ان الطيب كشف عن النفع والضرر الثابتين للمادوية في نفس الامر والمالعقول فيها  
 تهتدى الى الحسن والقبح الواعين بحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار وربما لا يتعدى اليهما كحسن صوم آخر رمضان وقبح صوم اول  
 شوال فانه لا يسبيل اليه للعقل لكن الشارع كشف عن الحسن والقبح الواقعيين للفرق بين مذنبها ومذنب المتولذ ان حسن الافعال وقبحها عندنا  
 لا يستلزم كحسان الله تعالى بل يصير موجبا لاستحقاق الحكم من الشارع الذي لا يزعج المرجوح وعند المعتزلة لوجب الحسن والقبح وحكم والاشايخ  
 وكانت الافعال وفعالها لوجبت الاحكام فافعل الصالح لا يباينته كان سببا للثواب وقس على هذا هذا ما افاده المحققون واوله الفرض  
 بسوطة في المطولات ١٢ - - - - - قوله فانقتضى ذلك حسنه اختلفوا في ان الحسن للمأمور به شرعي او عقلي والعيص انه شرعي لانه ثبت حسنه  
 ضرورة حكمته الامر كما بينه المنص وقال بعضهم انه عقلي اي يعرف حسنه بالعقل وهو فاسد لان العقل لا يدر في ايجاب الشئ اذا اوجب ما  
 يناب المرء بفعله ويجابت بتركه والعقل لا يدرك ان هذا الشئ مما يثاب بفعله ويجابت بتركه لان هذا محو شرعي لا عقله فلا يكون العقل موجبا  
 دلالة يجوز ورود النسخ على حسن المأمور به ولو كان حسنها بعقل لما جاز ذلك لان حسن العقل لا يرد عليه النسخ بحسن شكر نعم والعدل الا الحسن  
 كذا في العدة ١٢ - - - - - قوله في حق الحسن اي في ذات الحسن وانما في كيفية الحسن فاربعة انواع لان الحسن بنفسه فومان لا يتجمل  
 السقوط وحسن يتجمل وكذا الحسن بغيره فومان ما يحصل ذلك بفعل المأمور به وما يحصل بفعل مقصود كذا في العدة ١٣ - - - - - قوله والصلوة اي الصلوة  
 حسن في نفسها لانها من ادائها الى اخرها تعظيم لرب تعالى عز وجل بالاقتبال والانفعال وشأنها عليه خشوع له وقيام بين يديه وجلسته مطفوره وان  
 كانت الكميات وتعداها ركعات والاقامات والشرائط لا يستقل بغير نيتها العقل يمكن حتمها على الشرعية لغيره ١٣

فبما لا يحتمل السقوط مثل الأيمان بالله تعالى وأما ما يحتمل السقوط  
أي في حال ١٢ عن المكلف ١٢

فهو يسقط بالاداء أو باسقاط الأمر وعلى هذا قلنا إذا وجبت الصلوة  
بغيرهين ١٢ والثاني باستقامت من لآخر ١٢ السقوط ما يحتمل السقوط بالاداء واستقامت لآخر ١٢

في أول الوقت سقط الواجب بالاداء أو باعتبار الضميمة والحيض والنفاس  
سقط ١٢ والاعتماد إلى مستحبات بخلاف النوى ولو بقدر الاست ١٢

في آخر الوقت باعتبار أن الشرع إسقطها عنه عند هذه العوارض ولا يسقط  
أي الصلوة ١٢ أي المكلف ١٢ الواجب ١٢

بضيقة الوقت وعدم الماء واللباس ونحوه النوع الثاني ما يكون حسنا  
سحق بحسب التقدير إذا فات ١٢ سحق بحسب التقدير ١٢ كما في اشتباه القبله كما لا بد على كل من الصلوة ١٢

بواسطة الغير وذلك مثل السعي إلى الجمعة والوضوء للصلوة فان  
أموره يقول تعالى ناسوا إلى ذكر الله ١٢ أموره يقول تعالى ناسوا إلى ذكر الله ١٢

السعي حسن بواسطة كونه مفصيا إلى أداء الجمعة والوضوء حسن بواسطة  
ليس بحسن في ذاته بل ١٢ صلوة ١٢ ليس بحسن في ذاته بل ١٢

كونه مفتاحا للصلوة وحكم هذا النوع انه يسقط بسقوط تلك الوساطة  
أي الضميمة ١٢ أي يكون حسنا بواسطة ١٢ بعد الواجب ١٢

حتى ان السعي لا يجب على من لا الجمعة عليه ولا يجب الوضوء  
كالمريض والمساوي ١٢

على من لا صلوة عليه ولو سعي إلى الجمعة فحمل مكرها إلى موضع آخر  
كالمريض والنفاس ١٢ من عليه الجمعة ١٢ غير الواجب ١٢

قبل إقامة الجمعة يجب عليه السعي ثانيا ولو كان معتكفا في الجامع  
لعدم حصول التقصير وهو الصلوة ١٢ وكذا الأضحية بعد التقدير ١٢ المسجد ١٢

يكون السعي سائغا عنه وكذلك لتوقفا فحدث قبل أداء الصلوة  
أي السعي ١٢ ... من أراد الجمعة ١٢

يجب عليه الوضوء ثانيا ولو كان متوقفا عند وجوب الصلوة لا يجب  
من أراد الصلوة ١٢ التقدير الواجب الجمعة ١٢

عليه تجديد الوضوء والقربى من هذا النوع الحدود والقصاص  
لحصول التقصير وهو الصلوة ١٢ شرع زجاج عن النجاشي في مسائل المنع الجمالية ١٢

له قوله مثل الأيمان بهنبا التعمير فان ذكرنا أصلا لا يحتمل السقوط بحال بخلاف الأقرار فانه ركن أما زائد أو شرط اجراء الاحكام  
في الوضوء على حسب الاختلاف بين العلماء فانه يسقط بقدر الأكله كذا في المعدن ١٢ -  
له قوله في أول الوقت فيه إشارة إلى ان نفس الواجب بقيت بأول جزئ من الوقت وجوبا مرسوما عند المص كما هو المذهب الصحيح ١٢ -  
له قوله فلا يسقط بصحيح الوقت بتفريط فيأتم أو بغير تفريط فلا يأتم وعلى كل تقدير يجب القضاء في عدم الماء بحسب التيمم للصلاة  
به في عدم اللباس بحسب عرايا ما لا تسقط في حين من الأحيان فعلم ان مطلق العوارض غير مسقط للوجوب بل بعضها الذي اعتبره الشارع  
في باب الحج والعمرة البالغة إلى حد حصر عند الشرع مسقط للوجوب فافهم كذا في المعدن ١٢ له قوله واللباس حتى خبيرين  
ان يسقط في تمامه ويتم الركوع والسجود وبين ان يسقط في أواخرها ولو بها بالإمضاء ١٢ له قوله والوضوء الخ فان الوضوء تجديده وتخفيف الأعضاء  
واضاعة الماء وذلك ليس بحسن في ذاته وليس فيه معنى العبادة إنما حسن لاجل أداء الصلوة ١٢ - له قوله والقربى وكذا ما وهو  
ان قرب الشيء يلزم ان يكون غيره فيعلم ان يكمل المحذور فحسنا لعينه اذ لا واسطة بين الحسن لغيره وبين الحسن لعينه فاذا كان قريبا  
لما هو حسن لغيره يلزم ان يكون غيره وغيره ليس الا الحسن لعينه بناء على انتفاء الوساطة ولكن المحذور وانما لها من الحسن لعينه بدعي البطان  
كذا في بعض الحاشي ١٢ له قوله من هذا النوع لان القسم الاول أي السعي والوضوء كمال في كونه حسنا لغيره لان الغير لا يحصل بفعل  
الأمور بخلاف هذا القسم أي المحذور والقصاص والجهاد فان الغير يحصل بفعل المأمور به ١٢

والجهاد فان الحد حسنٌ بواسطة الزجر عن الجنائية والجهاد  
 حسنٌ بواسطة دفع شر الكفرة واعلاء كلمة الحق ولو فرضنا  
 عدم الوساطة لا يبقى ذلك ما موراً به فانه لولا الجنائية لا يجب الحد لولا  
 الكفر المفضي الى الحرب لا يجب عليه الجهاد فصل الواجب بحكم الامر  
 نوعان آداءً وقضاء فالآداء عبارة عن تسليم عين الواجب الى  
 مستحقه والقضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب الى مستحقه ثم  
 الآداء نوعان كاملٌ وقاصرٌ فالكامل مثل اداء الصلوة في وقتها

له قوله بواسطة الزجر الخ باعتبار

فان الحد عقوبة وتذيب للعباد وليس ذلك حسن بنفسه وانما حسن بواسطة الزجر اي منع المتعمر عن الجنائية كان نادى شرب الخمر والقصاص مثل الحد وانما حسن بواسطة زجر الظلمة عن القتل فانهم ۱۲ له قوله بواسطة دفع شر الكفرة لا باعتبار نفسه فان الجهادية تحزيب البلاد وتذيب الناس وليس ذلك حسناً بنفسه قال عليه الصلوة والسلام الاذي ببيان الرب مخلون من هدم بيان الرب وانما حسن بواسطة كفر الكافر فان الكفرة اعداء الله تعالى والمسلمين فذلك حسن لدفع شرهم واعلاء كلمة الحق ۱۳ له قوله ان الحرب انما قال الى الحرب ولم يقل الى شر الكفرة فيما على ان المراد بشر الكفرة والحرب وانما قال لوفرضنا لان خلاف الخرج وهو قوله عليه الصلوة والسلام الجهاد ماض الى يوم القيمة وانما قال والقريب من هذا النوع مع ان الحسن في هذه الثلث ايضا بواسطة للفرق بين هذه الثلث وبين السعي والوضوء فان حسن السعي والوضوء بواسطة الجهد والصلوة وهما لا يتبادران بالسعي والوضوء بل بافعال مقصودة واقوال مطهرة بخلاف الحدود والقصاص والجهاد فان حسن هذه الثلث بواسطة الزجر عن الجنائية وقتل النفس المعصومة واعلاء كلمة الله وهذه الوسائط تنادي بنفس الحد والقصاص والجهاد لان نفس الحد والقصاص يحمل الجهاد ويحمل الاعلاد ويقال فانما قال والقريب من هذا النوع لان القسم الاول له السعي والوضوء كما في كون حنا الخير لان الخير لا يعمل بفعل المأمور به بخلاف هذا القسم اي الحدود والقصاص والجهاد فان الغير يحصل بفعل المأمور به على ما بين آفنا كذا في العدد ۱۲ له قوله نوعان الخ يعني ان الامر تقديراً لطلب ايقاع فعل واجب في ذمته بوجود سبب ابتداء من غير سبق فانه كالسرا تامة الصلوة ومطير لا ايقاع ما سبق فانه كقول عليه السلام فليصمها اذا ذكرها شمس الايقاع الاول اداء والشاشي قضاء له قوله عبارة عن تسليم عين الواجب الخ تسليم عين الواجب والشكل في الانحال والاعراض ايجادها والاثبات بها فان العبادة حق الله تعالى فالعباد يوجبها ويلبها اليه ولم يتغير التقيد بالوقت ليعلم اداء الزلزلة والامانات والندوات والكفارات والمراد الواجب بهما ما يعلم الغرض ايضا ۱۳ له قوله الاستحسانا فان هذا اللفظ مع انه متزك في عبارة كثير من الشايع لانه من تمام حقيقة الحدود والالتزام بالتسليم لا بد من تمامه وقام بوجود المسلم اليكف وانما المأمور به اذا سلم درهم دين الى غير رب الدين لا يكون ذلك التسليم اداء كذا في بعض الحواشي ۱۴ له قوله والقضاء الخ اي القضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب للعين اي تسليم ذلك الواجب الذي وجب اطلاقه في غير ذلك الوقت كان ينبغي ان يقبده بقوله من عند الخرج اداء الظن اي ظهر اليوم من ظهر امسه ليس من عنده بل كما شاهدت تعالى وانما يقبده لشبهة امره وكونه مدلولاً عليه بالالتزام كذا في نور الثوار ۱۴ له قوله فانما الخ هو اداء المأمور به على وجه شرع عليه مع الفاء جمع حقوقه ولو استوفى البعض حقوقه ودون بعض فهو كامل من ذلك الوجه قاصر من هذا الوجه كاد الصلوة بالجماعة اذا ادبت في وقت كرمه واما ما تعلقنا في وقتك وابتكر واجب اوستة من اضلعها واخراجها فانما كمال المطلق مالا يتزك فيه حق من حقوق الآداء وغيره من المنقصات كلها وكما كمال الاضاني في السنة فيه بعضها دون بعض وهو يباح القاصر ۱۵ له قوله اداء الصلوة المراد بها الصلوة المكتوبة لان الجماعة فيها ماضة تصوره بمنزلة الواجب المراد به فلما وجدها سلطان الصلوة فلم يطابق المثال بالمثل كما لا يخفى ۱۶

بالجماعة أو الطواف متوضيًّا وتسليم المبيع سليمًا كما اقتضاه العقد إلى  
 المشتري وتسليم الغاصب العين المخصوصة كما غصبها وحكم هذا النوع أن  
 يحكم بالخروج عن العهدة به وعلى هذا قلنا الغاصب إذا باع المخصوص  
 من المالك أو رهنه عنده أو وهبته له وسلمه إليه يخرج عن  
 العهدة ويكون ذلك أداءً لحقه ويلغو ما صرح به من  
 البيع والهبة ولو غصب طعامًا فطعمه ما لكة وهو لا يدرى أنه  
 ذلك إذا باع لحقه والمشتري في البيع الفاسد لو أعار المبيع من البائع  
 أو وهبته عنده أو أجزأه منه أو باعه منه أو وهبته له وسلمته يكون  
 ذلك أداءً لحقه ويلغو ما صرح به من البيع والهبة وما الأداء  
 القاصر فهو تسليم عين الواجب مع التقصان في صفته نحو الصلوة  
 يدون تعديل الأركان أو الطواف محدثًا ومثله المبيع مشغولًا بالدين

له قوله أو الطواف الخ لقوله على السلام الطواف بالبيت  
 صلوة والصلوة بدون الطهارة لا تجزئ كنه تجزئ بدون الطهارة أيضًا لاطلاق النص وهو قول تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ١١ له قوله  
 أداء محقق بذات المبيع حيث خيرا ما يقع حتى المالك فاما إذا حدث فيه ما يقع حقه بان كان وقتا فبغيره فاطعمه أو ما فشتوا ثم اطعمه لا يسير  
 عن الضمان بالاتفاق لان ملك بهذه التصرفات كذا في المعدن ١٢ له قوله في البيع الفاسد علم ان البيع الفاسد لا يجرى  
 الخنزير والبيع بشرط لا يقتضيه العقد وفي منفعة لاحد العاقدين او المعقود عليه وهو من اهل الاستحقاق كما اذا باع عبدا بشرط ان يفتقه المشتري  
 اذ يدبره او يكتا به او يسطن على ان يستولدها المشتري فاذا قبض المبيع المشتري في البيع الفاسد يكون المبيع مضمونا في يده وكل واحد من المتعاقدين  
 فسو دفعا لفساد وجب على المشتري المبيع المبالغ فاذا اعمار المشتري المبيع من البائع او ربه المشتري عند البائع او اعلى المشتري المبيع المبالغ  
 بالاجرة او وهب المشتري المبيع للبائع وقبض المبيع يكون ذلك اداء لحقه دون تسليم عين الواجب بل المخلص المكتسب ١٢ -  
 له قوله تسليم عين الواجب فان قيل ان التسليم فان يكون في الاعيان الباقية دون الاعمال التي هي الاعراض المتمتعة بقاها واجب بان معنى  
 التسليم هو ارجاعه عن العدم الوجود والالتزام بما اذ تسليم كل شيء ما يناسب فاعادة حتى الرد تعالى لتسليمها ان يؤذيها فلي هذا يكون اداء الدين  
 ايضا اداء بعينها وما قيل انما يقتضي باشا لالا باعها انما هو بالسبعة الى الواجب في الذممة كذا في بعض الشرح ١٢ له قوله بلن تعديل  
 الخ تعديل الأركان هو الطهارة في الركوع والسجدة بين والقومة بعد الركوع وتجلست بين السجدة بين في ظاهر الرواية وهو التسديد  
 واجب عندنا في حنيفة ومحمد فاذا ترك جازت الصلوة مع التقصان بقوات الوصف وعندنا في يوسف والشافعي فرض ولسطر في  
 الفرع ١٢ له قوله مشغول بالدين نظير لاداء القاصري رد الشيء حال كونه مشغولا بالدين بان غصب عبدا فانما لم يفتقه الدين في يد الغاصب  
 فعد الى المالك فبئذا اي تسليم مشغولا بالدين اداء تامر فان حكم المخصوص والبيع في يد المالك والمشتري باق سميته برمت ذمة الغاصب  
 والبائع كونه اداء ١٢



او بالجناية ومطرد المغضوب مباح الدم بالقتل او مشغولا بالدين او  
 بان تترك انسان من الغاصب ١٢

الجناية بسبب عند الغاصب واداء الزيف مكان الجياد اذا  
 بان تلف من انسان عند الغاصب فاستحق بها طرفة قصاصا ١٢ اي يرد به بيت المال لا التجار ١٢ التي وجبت دين عليه ١٢

لم يعلم الدائن ذلك وحكم هذا النوع انه انما يمكن جبر  
 الزيف ١٢ اي لا اداء القاصر ١٢  
 النقصان بالمثل ينجز به والاي سقط حكم النقصان الا في  
 انه بالمثل ١٢ وان لم يكن جبره بالمثل ١٢ وهو جبره ١٢

الاثر وعلى هذا اذا ترك تعديل الامر كان في باب الصلوة لا يمكن  
 فانه ياتم وان لم يجب عليه شيء ١٢ انه سقوط حكم النقصان اذا لم يكن جبره بالمثل ١٢

تداركه بالمثل اذ لا مثل له عند العبد فسقط ولو ترك الصلوة في ايام  
 اي تعديل الاركان ١٢ عقلا ولا شرعا ١٢  
 التشريق فقضاها في غير ايام التشريق لا يكبر لانه ليس له  
 اي الى الثالث عشر من ذي الحجة ١٢

التكبير بالجهر شرعا وقتلنا في ترك قراءة الفاتحة والقنوت  
 والتكبير في ايام التشريق انا هو الما نؤمن تحليل الثلث فيها وقد مضت فسقط ١٢ في الوتر ١٢

له قوله واداء الزيف هو الذي يرد به بيت المال ويروج فيما بين التجار كذلك في العمدن ١٢ له قوله اذا علم الدائن  
 ذلك الخ اي الزيافة فانه اداء قاص وقيد به لانه اذا علم الدائن واستوفاه مع ذلك ولم يرد به يكون اداء كاملا يسقط حق صاحب الحق عن  
 وصف الجوده لتجوزه بالزيف كذا قيل وفيه نظر لان الاداء الكمال يستدعي بقاء الوصف الذي وجب معه ولا نزاع في فواته وان تجوز به  
 صاحب الحق فثبت ان عدم العلم ليس بشرط لكونه اداء قاصا ولا يقرب ان يقال ان اداء علم صاحب الحق فالظاهر انه لا تجوز به فلا يتحقق  
 الاداء القاصر مكان ذكر هذا القيد للبيان موضع تحقق الاداء القاصر كما هو ادب المجتهدين في وضع المسائل بان يذكره وايقودها متحقق السائل  
 في الظاهر غالبا وان كانت تتحقق بدونها كذا في الملتقط ١٢ له قوله ان اسكن الخ اء لما كان هذا اداء من وجب دون وجب كان له حقتان  
 ايضا من اعتبار الوجود وعدم اعتباره فان كان له مثل يجبر به اداء نقصان تجبر به ويجبر المؤدى على تسليم مثل النقصان سواء كان المثل  
 معقولا بصورة ومعنى او معنى فقط او غير معقول لكنه اعتبره الشارع جابرا لكسبه السهو والدماء في جنبايات الخ ولو لم يكن له جابرا يسقط حقه في  
 الاداء ويعتبر الامتنال والاداء موجودا كذا في الحصول ١٢ له قوله اذ لا مثل له الخ لانه اذا ما ان يقضي الوصف وحده وهو باطل لانه لا يقبل  
 لشل ولا يوجد نص له اوسع الاصل بان يقضي الصلوة معدلة الاركان او يقضي نفس الركن بصفة الاعتدال وهو ايضا باطل لما فيه  
 البطل الاصل بواسطة بطلان الوصف وهو نقص الاصول وتلب العقول ١٢ له قوله فسقط لان ايجاب المثل اما بالمثل  
 بان يدرك بالعقل لشل ليتمكن الايجاب بالسبب الموجب للاداء واما بالسبع بان جعل الشرع لاشلا فاذ لم يوجد واحد منهما يسقط  
 والا اعتدال في الاركان وصف ليس له مفردا عن الاصل مثل الاعتقاد والاشرا فلا يقضي بشيء سوى الاثم كذا في الفصول ١٢ -  
 له قوله في غير ايام الخ قديره لانه اذا قضاها في هذه الايام من هذه السنة بمجاعة فانه يكبر لان ذمت التكبير تام وهو امام التشريق  
 وقال الشافعي في اصل المسألة قضاها مع التكبير يكون على حسب الفوات وعن نقول الجهر بالتكبير بدعة التي زمان مخصوص كذا  
 قيل ١٢ له قوله فذلت الخ هذا ايضا تقرع على الاصل المذكور وهو ان اسكن جبر النقصان بالمثل يجبر به والاي سقط لكن  
 المسائل المتقدمة متفرقة على الشطر الثاني اي وان لم يكن جبره سقط وهذه المسائل على الشطر الاول اي اذا اسكن جبر النقصان  
 بالمثل ففي الواجبات جعل الشرع سجدة السهو لتجبر النقصان اللازم تبرك الواجب من واجبات الصلوة كذا في الفصول ١٢ -  
 له قوله الفاتحة علم ان اسام القرآن ثمانية الاثر والنهي والوقت والوعيد والقصص والاشمال والناشخ والمنشوخ وهذه  
 السورة مستقلة على ذلك فان قوله الحمد يشترط الاثر بحمده والنهي عن ضده وقوله رب العالمين قصص عن ايام الخ لا يخفى و  
 قوله ملك يوم الدين فيه وعد وعيد وقوله الضراط المستقيم امثال والعمت عليهم هذه شريعتهم تاسخه وقوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين  
 اي اليهود والنصارى من شرعتهم منسوخة ١٢ -

والتشرد و تكبريات العبدین انه یجب بأسه ولو طاف طواف الفرض  
فصل الفقرة في الاصل والعبارة في الثانية ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

محدثا یجب ذلك بالدم وهو مثل له شرعا وعلى هذا لو أدى زيفا  
مكان جید فهلك عند القابض لاشيء له على المديون عند  
ابی حنیفة لانه لامثل لصفة الجودة منفردة حتى یمكن جبرها  
بالمثل ولو سلم العبد مباح الدم تجنایة عند الغاصب او عند البائع بعد  
البيع فان هلك عند المالك او المشتري قبل الدفع لزمه الثمن  
وبرئ الغاصب باعتبار اصل الاداء وان قتل بتلك التجنایة استند  
الهلاك الى اول سبه فصار كأنه لم یوجد الاداء عند الج  
حنیفة والمضونة اذا ردت حاملا بفعل عند الغاصب فبانت بالولادة  
عند المالك لا یبذأ الغاصب عن الفمان عند ابی حنیفة ثم  
الارضل فك هذا الباب هو الاداء كاملا كان او ناقصا وانما یصار

له قوله فكس الخ انما تديره لانه اذا كان قائما في يدرب الدين ولم يكن عالما  
بزيافته فاله القبض كان لان لفتح الاداء ويطلب بالجماد احياء لمحق في الوصف ١٢ له قوله عند ابی حنیفة انما قال هذا لانه  
هو العامل بالقياس وقد قوى بالظن به القياس يكون رعا على الاستحسان ما لو يوسف فعل بالاستحسان وهو ان يرضع من ما قبض اياه لمحق في بودة لان محقر مرامي  
في الوصف كما في القدر فيرسل المقبوض ويستوي الجباد ١٣ له قوله منفردة لا مصورة ولا معني اما مصورة فلا تخا عرض يستحيل قياها  
بذاتها فلا يمكن فصل العوض عن العين واما معني فلان الجودة لا قيمة لها في الاموال الروية لقوله عليه السلام جبرها و رديها سواء الحديث ١٤  
له قوله بجنايتها يراد به المسألة وما يبرهان في هذا المقام شكل لانه عطف ظاهر على المسائل المتفرقة على الاصل المذكور وهو انه  
ان امكن جبر النقصان والمثل بغيره والايستط وليس في هذه المسائل جبر النقصان بالمثل ولا سقوط بل هي اثار ثالث وهو وجوب  
الفمان بالمثل كذا في الفصول ١٥ له قوله الى اول سبه الخ صفة السبب تقدم عليه فالمنع الى سبب اهل من تسليم العبد مباح  
الدم المالك وهو الجناية كذا قيل ١٦ له قوله كأنه لم يوجد الاداء من باب وضع المظهر موضع المضمحل ويحتمل ان الغيب لئان كذا في  
المعدن ١٧ له قوله عند ابی حنیفة فيبرج بيقمة على الغاصب وجميع الثمن على البائع لان الاداء كان ناقضا وعند هذا التفسير كمال لان  
الغيب لا يمنع تمام التسليم وهو عيب عندهما فيخرج بالنقصان والخلاف في صورة البيع دون الغصب كذا في المعدن ١٨ -  
له قوله عند الغاصب سواء كان العلق من زناء الغاصب او زناه رجل آخر انما ازلنا الفعل بزنا لان الجمل اذا كان من زوج لها  
او من الولى فلا ضمان على الغاصب في شيء من ذلك كذا قيل ١٩ له قوله فانتت بالولادة تيديها لانها اذا ماتت بسبب  
آخر غير الحمل كما اذا قتلت الجارية رجلا عند الغاصب فردها الى المالك ثم قتلت عند المالك قصاصا نطفة الغاصب قيمتها اتفاقا  
كذا قيل ٢٠ له قوله لا يبرأ الغاصب الخ وانما يضمن من الملامم الاعظم لان سبب الولادة وهو العلق حصل عند الغاصب كان  
على الهلاك فيكون حاصل بسبب العلق وهو لا يجعلون العلق سببا للهلاك بل انما سبب الولادة التي حصلت عند المالك فلا يضمن الغاصب  
كذا قيل ٢١ له قوله في هذا الباب الخ اي الاصل الكلي في احكام الاداء والقضاء ان الاصل مقدم على القضاء ولا يصار الى الاخذ  
تقدرا لاداء لان القضاء خلف عن الاداء ولا يصار الى الخلف الا عند تعذر العمل بالاصل ٢٢



جميعها للغاصب ويحب عليه رد القيمة ولو غصب نصه فضر بها  
اشارة المذكورات ١٢ لا يلزم بين الغصب وبين الحكم بمبدأ الوصف ١٢  
دراهم او تيدا فالتحذ هادنا نيرا وشاة فذمها لا ينقطع حق المالك  
لا يلزم قبيل العيين بحيث يزول عن تمام الغصب مثلا ١٢  
غصب ١٢

في ظاهري الرواية وكذلك لو غصب قطنا فغزله او غزلا  
الحكم في بقا المالك ١٢  
ففسجه لا ينقطع حق المالك في ظاهري الرواية ويتفرع من هذا  
بأنه ١٢ اي اللزوم ١٢  
مسألة المضمونات ولذا قال لو ظهر العبد المغصوب بعد ما اخذ  
بعضه ان العبدان والمعاودة ١٢  
الاربعون ١٥١ والاربعون ١٥٢ والاربعون ١٥٣ والاربعون ١٥٤ والاربعون ١٥٥

المالك ضمانه من الغاصب كان العبد ملكا للمالك والواجب على  
من الغاصب ١٢  
المالك رد ما اخذ من قيمة العبد واما القضاء فنوعات كاملة  
والغصب ١٢

وقاصر فالكامل منه تسليم مثل الواجب صورة ومعنى كمن غصب  
الاربعون ١٥٤

تفويض حنطة فاستهلكها ضمن تفويض حنطة ويكون المودى  
من غصب ١٢  
مثلا للاول صورة ومعنى وكذلك الحكم في جميع المثليات واما  
من غصب ١٢

القاصر فهو ما لا يماثل الواجب صورة واما يماثل معنى كمن غصب  
في التقاض ١٢  
شاة فهلكت ضمن قيمتها والقيمة مثل الشاة من حيث المعنى لا من حيث  
من غصب ١٢

له قوله ولو غصب نصه الخ هذه عدة مسائل تخالف سائر أسئلة

الغصب في الحكم فاعمالا لا ينقطع عنها حق المالك بعد تلك التغييرات ايضا بخلاف سائر المسائل اما في النهب والغصب فغند الى حقيقة واما  
في الشاة فبالا اتفاق ووجه الاوليين عندنا في حقيقة ان العيين باق بينهما من كل وجه صورة ومنه اما صورة فليقله الاسم لان الدرهم طردنا نسير  
يسر ذهابه ونقصه واما معنى فلان المعنى الاصلي وهو الثمنه وكونها منوزين بان جرى فيه الربوا باعتبار التبين فيها ووجه الثالث عند الكل  
ان اسمها بعد الذبح بان يقال شاة مذبوحة كما يقال شاة حية وعلى هذا القياس اذا غصب قطنا فغزله او غزلا ففسجه فان معظم مقاصدها  
وجه النزول والنسج قد حصل وبمجمول المقصود لا بعد تغيير كذا في المعدن ١٢ له قوله لا ينقطع الخ والحاصل ان المؤثر في القطع  
حق المالك فلهذا امور الاول ان يتغير العين المغصوبة بفعل الغاصب فيزول اسمها واعظم منافعتها والثاني ان يختلط بملك الغاصب بحيث  
يبيح التميز كقله الحصان بالدرن والثالث ان يختلط بحيث يمكن التميز لكن يخرج كما اذا غصب البناء فبني عليها هذه الامور المؤثرة لم توجد  
في تلك المسائل فلا ينقطع عنها حق المالك كذا في المعدن ١٢ له قوله ويتفرع من هذا مسائل المضمونات فان المغصوب اذا تغير قبل  
فاحتيا يجب على الغاصب قيمته عندنا وثمان الغصب عنده ١٢ له قوله في جميع المثليات وهي الكليات كالحنطة والشعير وغيرها والمزودنا  
كالذهب والفضة ونحوها والعدديات المتعارفة كالجزر والبعض لقله التفاوت بين احادها واما غير المثليات فمثل الحيوانات والاشياء فان  
ثوبالايماثل ثوبا من جميع الوجوه ولبناتنا وتفاوتان قيمته لا مماثلة وكذلك الحيوان فلذا وجبت القيمة عند هلاك العيين في غير المثليات لتعذر ما يماثل  
المماثلة صورة ومنه لتفاوت الغاشش بين اشغالها واما القيمة فهو مثل معنى الاتفاوت فيه اصلا وان كانت ادنى كذا في المعدن ١٢ له قوله  
ضمن قيمتها اي قيمة الشاة لان حق المستحق في الصورة والمعنى جميعا الا ان حذفت في الصورة فتدقات للمجرم القضاء فبقي حقه في المعنى ومن  
القيمة ١٢ له قوله والقيمة الخ لانها تتناول الشاة في المالىة ولتقوم مقامها ولذا سميت قيمة ١٢

الصورة والاصل في القضاء الكامل وعلى هذا قال ابو حنيفة <sup>عنه النخل صورة وصحني ١٢</sup> اذا  
غضب مثليا فبذلك في يده وانقطع <sup>عنه النخل صورة وصحني ١٢</sup> ذلك عن ايدي الناس ضمن  
قيمته يوم الخصومة لان العجز عن تسليم المثل الكامل انما يظهر <sup>عنه النخل صورة وصحني ١٢</sup>  
عند الخصومة فاما قبل الخصومة فلا لتصور حصول المثل من كل <sup>عنه النخل صورة وصحني ١٢</sup>  
وجه فاما ما لا مثل له لا صورة ولا معنى لا يمكن ايجاب القضاء <sup>عنه النخل صورة وصحني ١٢</sup>  
فيه بالمثل وللمثل المعنى قلنا ان المنافع لا تضمن بالاتلاف لان <sup>عنه النخل صورة وصحني ١٢</sup>  
ايجاب الضمان بالمثل متعذرا وايجاب به بالعين كذلك لان العين <sup>عنه النخل صورة وصحني ١٢</sup>  
لا تماثل المنفعة لا صورة ولا معنى كما اذا غضب عبدا فاستخدمه <sup>عنه النخل صورة وصحني ١٢</sup>  
شهرًا او دارًا فسكن فيها شهرًا ثم رده المصوب الى المالك لا يجب <sup>عنه النخل صورة وصحني ١٢</sup>

ومعنى فان فيه رعاية من المسقن صورة وصحني ١٢ له قوله قال ابو حنيفة الخ وقال ابو يوسف <sup>عنه النخل صورة وصحني ١٢</sup> يضمن قيمته يوم الغصب لانه هو الموجب  
للضمان لا الخصومة فانما يبرأ من المضمون وقت تحقق الضمان اولى من اعتباره وقت الخصومة وقال محمد <sup>عنه النخل صورة وصحني ١٢</sup> يضمن قيمته يوم الانقطاع عن ايدي  
الناس لان الواجب هو المثل وانما يبرأ الى القيمة للعجز عنه والعجز انما يتحقق عند الانقطاع عن ايدي الناس كذا في المعتمد ١٢ -  
له قوله لا يمكن ايجاب القضاء فيه بالمثل يضمن انما وجب الضمان بالمثل الكامل او بالقاصر فيما لم يمتد له او قيمته <sup>عنه النخل صورة وصحني ١٢</sup>  
بالاثر لانه لا مثل له لا صورة ولا معنى الا ان يرد الشرع بالمثل لصورة كما ذكر بعد هذه المسائل كذا في الفصول ١٢ له قوله وليند المنفعة  
اسه لا اجل لان ما لا مثل له لا صورة ولا معنى لا يمكن ايجاب القضاء فيه كذا في الفصول ١٢ <sup>عنه النخل صورة وصحني ١٢</sup> له قوله لا تضمن بالاتلاف وصورة الاصل  
المنافع ان يستعمل الاعيان المضمونة بان يستعمل العبد او يركب الدابة المضمونة او يسكن البيت فانما لا يجب ضمانها على التلف لا بثمنها  
ولا بقيمتها لان ايجاب الضمان بمنفعة متعذرا لان المنافع تتفاوت تفاوتًا كبيرًا على حسب تفاوت اعيانها فان منفعة عبد مثلا  
لا تماثل منفعة عبد آخر للتفاوت بين المنفعتين كذا في بعض شروح المنافع ١٢ له قوله متعذر لان المنافع تتفاوت تفاوتًا كبيرًا على  
حسب تفاوت اعيانها فان منفعة عبد مثلا لا تماثل منفعة عبد آخر للتفاوت بين المنفعتين كذا في العبدان ١٢ له قوله لان  
العين لا تماثل المنفعة آه اصوره فظاهرها ما معنى فلان المنافع اعراض لا تبقى زمانين فلا يمكن احرازها وما لا يمكن احرازها لا يمكن تعويمها  
وما لا يتقوم لا يمكن فيه ايجاب الضمان بالقيمة والمثل المعنوي هو القيمة كذا قالوا وفيما استنبهناه وهو ان الامارة المنفعة في الشرع على تعويم  
المنافع وقيمتها تعبير معلومة بتقديرها بالا زمنه وانما فيها ايضا عند التجارة فكيف يصح ان يقال ان العين لا يماثل المنفعة كذا في الفصول  
واجب عند ان القياس يمنع الامارة لاستحالة احراز المنافع حقيقة لعدم بقاءها الا ان جزئها استحسانا بناء على قيام العين مقام  
منفعة بطريق الخلافة دفعا للضرورة وقضاء للمخرج فان من احتاج الى سكنى الدار وخدمته العبد كسكنى الدابة ولا يمكن ان يشترى فلا بد من  
الاستيجار والشاى بالضرورة لا يتبدى من عملها كذا في العبدان ١٢

عليه ضمان المنافع خلافاً للشافعي فبقي الاثم حكامه وانتقل  
فانه يقول ضمان النافع قياساً على غير ما في الامارة <sup>١٢</sup> اي الغصب اطلاقاً

جزاؤه الى دار الاخرة ولهذا المعنى قلنا لا تضمن منافع البضع  
المذكورة للزوج انما تلف بالسيادة <sup>١٢</sup>

بالتشهاد الباطلة على الطلاق <sup>١٢</sup> ولا يقتل منكوحه الغير ولا بالوطي <sup>١٢</sup>

حتى لو وطئ زوجة انسان لا يضمن للزوج شيئاً الا اذا وصد الشرع  
من بدل البضع <sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup>

بالمثل مَع انه لا يماثلُه صورة ولا معنى فيكون مثلاله شرعاً فيجب  
بالمثل لصورته ولا معنى <sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup>

تساؤله بالمثل الشرعي وظاهرة ما قلنا ان الغديّة في حق الشيخ الفاني  
الاصح <sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup>

مثل الصوم والدية في القتل خطأ مثل النفس مع انه لا مشابهة بينهما  
في القتل <sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup>

فصل في النهي النهي نوعان نهي عن الأفعال المحسنة كالشناد  
وموجب التحريم <sup>١٢</sup>

له قوله خلافاً للشافعي فان غنم يجب عليه ضمان المنافع لانها متقوتة

شراكا في الاجارة ولنا وجه الاول انها اعراض فلا تبقى فحسبنا ذلك الغاصب لحدوثها في امكانه فملكها اذ لم تحدث في يد المالك

والثاني سبب الضمان هو الغصب والمنافع لا تصلح ان تكون محصونة وسلفته لا يتحمل ابقاءها ولا يباحي لا يتصور غصبه وتلافه اذ مورد ضمانه

البقاء فلا تضمن والثالث ان الضمان شرط والمباشرة وهي التامس الاعيان لسرعة فناءها وبقاء الاعيان خلافاً لما عمل المنافع للاختلاف الفاحش

في المتفصح والمتفصح به واما قولنا بعد الاجارة فللضرورة فلا بعدوها فاحفظ <sup>١٢</sup> له قوله بالسيادة الباطلة الخ يعني اذا شهد جلالان

بان طلق امرأته بعد الدخول فحكم القاضي عليه باءاء المهر والتفريق ثم رجع الشاهدان بعد القضاء بالقرعة لم يضمن شيئاً عندنا خلافاً للشافعي <sup>١٢</sup>

له قوله حتى لو وطئ زوجة غيره وجب العرق في هذه الصورة للزوج يمل على تقوم منافع البضع فدره بقوله حتى وبيان ان وجوب

العقر لا يدل على تقوم منفعة البضع اذ لو كان العقر تحريمه لنافع البضع لكان للزوج لان منافع البضع محكومة لما كان العقر للزوج طم ان وجوب العقر لا

يدل على تقوم منفعة البضع لان العقر وجب لاجل ان الوطئ في غير الملك لا يخلو عن وجوب حد الزنا وعقوبة الحد لا يثبت كذا في كتب الاصول <sup>١٢</sup>

له قوله الا اذا ورد الشرع هذا استثناء من قوله فاما لا مثل لصورته ولا معنى لا يمكن ايجاب القضاء كذا في العمدن <sup>١٢</sup> له قوله ان

الغديّة في حق الشيخ الفاني الخ هذا تكبير للقضاء بمثل غير متقول فان الغديّة بها بطل الصوم لا يدركه مقل اذا لم تأت بها لصورته لانه الصوم

عرض والغديّة عين ولا معنى لان الصوم تجوز بيع النفس والديّة ايشاء فلم يكن الغديّة مثلاً قياساً وكذا بين النفس المتقول والديّة لان اللان

ملك ممتد بالادى مالك ممتد فلا سلطان اذا المالك ستم القدره والمملوكية ستم الجزئي طرفي القيقض هذا قويم المعدن وقال في الاسلام في شرع

التقويم واذا اقام الشرع الغديّة مقام العدم ثبت المماثلة شرعاً بين العدم والغديّة وهذه الغديّة لكل يوم هرون نصف صاع من برديته او سويق

او زبيب او شعاع من تمر او شعيرة الشح الفلاني الذي يعجز عن الصوم لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين الا يتل على ان يطيقوه على ان يكون

شرب الخمر والكذب والظلم ونهى عن التصرفات الشرعية كالنهي

الموجود باعقاب الشرع ١٢

عن الصوم في يوم النحر والصلوة في الاوقات المكدهة وبيع

اي اوقات الغروب والاسترقاء ١٢

بقوله عليه السلام الا تصوموا في هذه الايام ١٢

الدرهم بالدرهمين وحكم النوع الاقل ان يكون المنهى عنه هو عين

اي النهي عن الاقل الحية ١٢

بقوله عليه السلام لا تحبوا الدرهم بالدرهمين ١٢

ما ورد عليه النهي فيكون قبيحا فلا يكون مشروعاً اصلاً وحكم

اي النهي عن الاقل الحية ١٢

اي النهي عن ١٢

النوع الثاني ان يكون المنهى عنه غير ما اضيف اليه النهي فيكون هو

اي النهي عن الافعال الشرعية ١٢

حسناً بنفسه قبيحاً لغيره ويكون المباشر تركها للحرام لغيره لا لنفسه

وعلى هذا قال اصحابنا النهي عن التصرفات الشرعية يقتضي تقريرها

اي على ان النهي عن التصرفات الشرعية يكون حسناً بنفسه قبيحاً لغيره ١٢

ويؤيد بذلك ان التصرف ببد النهي يبقى مشروعاً كما كان لانه لو

مشروعاً ١٢

اي قولهم ان النهي عن التصرفات الشرعية ١٢

لم يبق مشروعاً كان العبد عاجزاً عن تحصيل المشروع وحينئذ

لان وجوده بوجوده واعتبار الشرع فمفسده استعمال وجوده الذي صار به منتهياً عنه ١٢

بصانعيه ١٢

فلا يستقيم تقسيم النهي الى النهي عن الافعال المحسنة والى النهي عن الافعال المشرحة بحسب بان الفرق بينهما باعتبار الوجود فان الافعال

الحسنة لا يتوقف وجودها على الشرع وان توقفت كلها عليه بخلاف الافعال الشرعية حيث يتوقف وجودها على الشرع لانها كانت

مجتمعة عرفاً ببيان الشرع ولا يمكن وجود محل الشرع الا ببيان الشرع فانهم كذا في المعدل ١٢ له قوله كالنهي عن الصوم

فان الصوم لغة الامساك ثم زيد عليه الوقت والنية والطهارة من الحيض والنفاس شرعاً والصلوة لغة الدعاء وزيد عليها في الشرع

اشياء هي الاركان كالقيام والقراءة والركوع والسجود وشروط كالطهارة عن الحدث والنجس وسر العورة والا استقبال والنية وكذا زيد

في البيع والاجارة على المعنى اللغوي اشياء شرعية يرجع بعضها الى الاهل وبعضها الى المحل فكانت هذه الاشياء اموراً شرعية لانها

توقفت على الشرع كذا في المعدل ١٢ له قوله اصلاً اي لا ذاتاً ولا وصفاً وهذا الاطلاق فيلزم لان النهي يدل على ايقاع في النهي عنه فيصير ذلك

الكامل وهو باق لعينه الا اذا قام الدليل على خلافه فيصير قبيحاً لغيره كالنهي عن الرمي في حالة الحيض وعن اتخاذ الدواب كراسيا

والشي في نعل واحد وغير ذلك من الناهي التي وردت عن الافعال المحسنة فان الدليل قد دل على النهي عنها بحسب الاذي والشفقة

لا يعين هذه الاشياء ١٢ له قوله غير ما اضيف اليه النهي كالصوم في يوم الترمذي عنه لقوله عليه السلام الا لا تصوموا في هذه الايام

كان ذلك نهياً للعاجز وذلك من الشارح محال وبه فارق الافعال  
 الحسية لانه لو كان عينها قبيحاً لا يؤدي ذلك الى نهى العاجز لانه  
 بهذا الوصف لا يعجز العبد عن الفعل الحسى ويتفزع من هذا  
 حكم البيع الفاسد والجاراة الفاسدة والنذر بصوم يوم النحر وجميع  
 صور التصرفات الشرعية مع ورود النهى عنها فنقلنا البيع الفاسد  
 يفيد المالك عند القبض باعتبار انه بيع ويجب نقضه باعتبار كونه  
 حراماً لغيره وهذا بخلاف نكاح المشركات ومنكحة الاب ومعددة  
 الغير ومنكحة ونكاح المحارم والنكاح بغير شهود لان موجب النكاح  
 بالطلاق والرت ۱۲

له قوله لا يعجز العبد عن الفعل لان تصور له لا يعتمد  
 المشروعية لانه ان تحقق هذه الافعال مع صفة القبح لا تخفى او جرحاً فلا يمتنع وجودها بسبب القبح والمراد بالاتعال الحسية ما يعرف حساً  
 ولا يتوقف تحققها على الشرع وقيل ما يكون معانيها المعلومة قبل الشرع باقضية على حالها بعد ورود الشرع لم يتغير به اصلاً كالزنا والقفل شرب الخمر  
 وغير ذلك كذا في المدن ۳ على قوله حكم البيع الفاسد بان ياع عبد بشرط ان يحرم البائع شحماً وهو منى عند يمارى لادوية الصلوة والسلام  
 نهي عن بيع وشروط وغير ذلك فان النهى فيه ورد لبعضه في غير البيع وهو الفضل الخالي عن العوض والشروط الفاسد فلا يمتنع من باصل المشروعة  
 لانه ايجاب وقبول من اهل في عمله ۱۲ على قوله والنذر بصوم يوم النحر والقائل ان يقول وصوم النحر لان الكلام حينئذ في نكاح المشركي  
 التي وردت على التصرفات المشروعة التي هي مشروعة باصلها غير مشروعة بوصفها وصوم يوم النحر هو المشروعة باصل وجود ذلك خارجاً مع النية و  
 انما الفساد في الوصف وهو الاعراض عن ضيافته الله تعالى واما النذر فهو صحيح عندنا من كل وجه ولا يصح عندنا الشافعي فلا يصح نظير العلم الا ان  
 يقال النذر بصوم يوم النحر حكم العدم فيصعب نظيره على طريق التسامح لان صفة منى على صحة الصوم على الاختلاف ۱۲ على قوله يفيد  
 الملك الخ لانه ايجاب وقبول صدر من اهل في عمله ولا يتحمل من ذلك بشرط فاسد فكان امراناً اتم على العقد فكان البيع الفاسد  
 عقداً شرعياً باصله وكان حينئذ الملك لكن لما كان حراماً شرعاً كان واجب النقص وفقاً للشرع ۱۳ على قوله وهذا بخلاف نكاح  
 الخ هذا جواب على اشكال يرد على تفريع حكم البيع الفاسد اوجاب نقص يرد على الكلي المذكور اعني ان النهى عن الافعال الشرعية  
 يقتضيه بقوله المشروعية وذلك لان نكاح المشركات منهي عنه بقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات ونكاح منكحة الاب منهي عنه بقوله  
 تعالى ولا تنكحوا ما بائع آباءكم والنكاح فعل شرعي مع انه لم يبق مشروطاً باصله كذلك قوله تعالى حرمت عليكم آتھما حكم له قوله المحضت  
 من النساء في معنى النهى عن نكاح المحارم وغيره لان التحريم والنهي كل منهما يمتنع المشي ومعددة الغير في معنى منكحة الغير والنكاح بغير  
 شهود ومنه عن بقوله عليه السلام لانكاح الاب شهود لان النهى يمتنع النهى ولا يلزم ان لا يقع النكاح بغير شهود وقد يقع فيلزم الخلف في كلام  
 الشارح وهو منصف في كلامه بالاتفاق فاجاب بان القول ببقاء المشروعية انما هو فيما اسكن اثبات المشروعة شرعية موجبة وبهنا يمكن  
 لان موجب النكاح على التعريف وموجب النهى حرمة التعريف وهما متناقضان فاستحال الجمع بينهما فعمل النهى المذكور على النهى والفسخ والنسف  
 لا يقتضيه بقاء المشروعية لان بقاءها انما يلزم في النسخ ضرورة اقتضاء تصور الفعل ليكون العبد بمنى بين ان ياتي باختياره او يشرك باختياره  
 ولا ابتلاء في النهى فانكح في الفصول ۱۲ على قوله والنكاح بغير شهود اى لا يلزم على اصل الحكم الا عند من من جهة النكاح بغير شهود لانه  
 منفي بقوله عليه السلام لانكاح الاب شهود وله الدار قفني فكان نسخاً لا نصياً وكان كالمسافر في النهى دون النهى والنسخ يكون ذلك اخباراً عن عهده  
 كقولك لا رجل في الدار وذلك لا يوجب بقاء المشروعية بل يوجب انتفاءها ضرورة صدق الخبر ۱۲



حل التصرف وموجب النهي حرمة التصرف فاستحال الجمع بينهما فيعمل  
اي الاستماع بالبيع ١٢ عن الشاشي ١٢ وما متناقيا ١٢

النهي على النفي فاما موجب البيع ثبوت الملك وموجب النهي حرمة  
التصرف وقد امكن الجمع بينهما بان يثبت الملك ويحرم التصرف ليس

انه لو تختم التصرف في ملك المسلم يبقى ملكه فيها ويحرم التصرف وعلى  
هذا قال اصحابنا اذا نذر لصوم يوم النحر وايام التشريق يصح نذره

لانه نذر بصوم مشروع وكذلك لو نذر بالصلوة في الاوقات  
المكروهة يصح لانه نذر بعبادة مشروعة لما ذكرنا ان النهي يوجب

بقاء التصرف مشروعاً ولهذا قلنا لو شرع في النفل في هذه الاوقات  
لزمه بالشروع وارتكاب الحرام ليس بلازم للزوم الاتمام فانه

لو صرح حتى حلت الصلوة بارتقاء الشمس وغروبها ودلوكها امكنه  
الاتمام بدون الكراهة وبه فارق صوم يوم العيد فانه لو شرع فيه لا يلزمه

الاتمام بدون ارتكاب الحرام لانما

لزمه بالشروع وارتكاب الحرام ليس بلازم للزوم الاتمام فانه

لو صرح حتى حلت الصلوة بارتقاء الشمس وغروبها ودلوكها امكنه

الاتمام بدون الكراهة وبه فارق صوم يوم العيد فانه لو شرع فيه لا يلزمه

له قوله وقد امكن الخ اي بين  
موجب البيع (وهو ثبوت الملك) وبين موجب النهي (وهو حرمة التصرف) يعني ان التناكح بخلاف البيع حيث يمكن فيه القول ببقاء  
المشروعية والعمل بحقيقته العمى لان البيع انما شرع للملك العين والتحریم لا يضافه والتحریم انما يضاف للمحل لا للملك والمحل في البيع يثبت  
بتعاقل ايضا والتحریم كذلك في شرح المنار ١٢-٢ قوله لانه نذر بصوم مشروع ولو كان الصوم في هذه الايام غير مشروع لم يحرم النذير  
كما هو سائر المعاصي وقال زفر والشافعي لا يبيح النذير ولا يبيحه شئ لان النهي معصية وقال عليه السلام لا نذر في معصية الله تعالى قلنا قد  
تقرر ان النهي عن الافعال الشرعية يقتضي ان يكون النهي عن مشروعها باسلافه فيصير النذير نذرا بما هو مشروع باسلافه وما اوصف المعصية  
فانما يتصل بفعله ولهذا يقتضي ان يفطر في هذه الايام وليقتضي في ايام اخرى يجعل الخلو عن المعصية ولو سام في هذه الايام خرج عن العمدة  
لان اداءه كما التزم كذا في المعدن ١٢-٣ قوله لانه نذر بعبادة الخ اي يبيح النذر بالصلوة في الاوقات المكروهة كما يبيح النذر  
بصوم في يوم النحر اي صحيح باسلافه لان يساءر الاوقات في كونها فاصلا للمعادة فاسفد بوصفه هو ان الوقت منسوب الى الشيطان  
كما جازت به السنة لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة عند طلوع الشمس ووكها اي زوالها وغروبها وقال صل النبي صلى الله عليه وسلم لا تجزى  
احدكم فيصل عند طلوع الشمس ولا عند غروبها وفي رواية قال اذا طلع الشمس دعوا الصلوة حتى يميزوا واذا غاب ما يجب الشمس فزع الصلوة  
حتى تقيت ولا تجزى الصلوة حتى طلوع الشمس ولا غروبها فانها تطلع بين قرني الشيطان ١٢-٤ قوله وارتكاب الحرام الخ جواب سوال  
مقدور وهو ان يقال كيف يبيح القول بلزوم الاتمام بالشرع وفيه التزام ارتكاب حرام كذا في الفصول ١٢-٤ له قوله وقد فارق  
الخ اي بما ذكرنا انه يمكن الاتمام في الصلوة بدون الكراهة فارق الشرع في الصلوة في هذه الاوقات من الشرع في صوم يوم النحر  
فانما اذا شرع في الصوم في يوم النحر لا يلزمه الاتمام واذا قصد لا يلزمه القضاء في ظاهر الرواية ومن ابى يوسف انه يلزمه القضاء بالاتمام  
في الصوم كما في الصلوة ودر الفرق ان الصوم مقدر باليوم فلا يمكنه الاتمام بدون الاعراض عن الاكل والشرب في ذلك اليوم وهو مكروه فلا يمكنه  
الاتمام بدون الكراهة بخلاف الصلوة فانها لا يوجد الوقت لانظرها والظرف لا تأثير له ايما بالظرف بل الصلوة تجب بافعال معلومة  
والوقت مجاز ولها غلا يمكن خسا الوقت مؤثرا في خساها فانه يتركها في المعدن ١٢

عند ابی حنیفة ومحمد لان الاتمام لا ینفك عن ارتکاب الحرام ولکن  
 ۱- اتا صبی یوم الثم ۱۲  
 ۲- ای الامراض ۱۲  
 ۳- ای القدر ۱۲  
 هذا النوع وطی الحائض فان النبی عن قربانها باعتبارها الاذی لقوله  
 ۱- ای الامراض ۱۲  
 ۲- ای القدر ۱۲  
 ۳- ای الامراض ۱۲  
 تعد یسألونک عن المَحِضِ قُلْ هُوَ اَذَى فَاَعْتَزِلُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِضِ  
 ۱- ای الامراض ۱۲  
 ۲- ای القدر ۱۲  
 وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى یَطْمُرْنَ وهدا یترتب الاحکام علی هذا الوطی  
 ۱- ای الامراض ۱۲  
 ۲- ای القدر ۱۲  
 ۳- ای الامراض ۱۲  
 فثبتت به احکام الوطی وتحل المرأة للزوج الاول ویثبت به حکم  
 ۱- ای الامراض ۱۲  
 ۲- ای القدر ۱۲  
 ۳- ای الامراض ۱۲  
 المهر والعدة والنفقة ولو امتنعت عن التمیکن لاجل الصداق كانت  
 ۱- ای الامراض ۱۲  
 ۲- ای القدر ۱۲  
 ۳- ای الامراض ۱۲  
 ناشئة عندهما فلا تستحق النفقة وحرمة الفعل لاتنا فی ترتب  
 ۱- ای الامراض ۱۲  
 ۲- ای القدر ۱۲  
 ۳- ای الامراض ۱۲  
 الاحکام كطلاق الحائض عن الوضوء بالمیاء المغصوبة والاصطیاء بقوس  
 ۱- ای الامراض ۱۲  
 ۲- ای القدر ۱۲  
 ۳- ای الامراض ۱۲  
 مغصوبة والذبح بسکین مغصوبة والصلوة فی الارض المغصوبة  
 ۱- ای الامراض ۱۲  
 ۲- ای القدر ۱۲  
 ۳- ای الامراض ۱۲

له قوله ومن هذا النوع الخ هذا جواب

اشکال یرد علی ان النبی عن الاتعال الحسنة یقتضی تمی لینة فلا یكون مشروعا اصلا ای بالاصل ولا بوصف وحوال الی فعل حی من ادع یرقی  
 مشروعا بعد النبی ولہذا ثبتت الاحکام الشرعیة بہ فاجاب بان الوطی حاله الحیض وان کان فلاحیا لکنہ منہی لمعنی الاذی للمعنی  
 فی عینہ حتی لو ذبح الاذی جاز الوطی فلا یكون حراما لعینہ فکان هذا بمنزلة الاستغناء من حکم النوع الاول کذا فی الفصول ۱۲ -  
 ۱- ای الامراض ۱۲  
 ۲- ای القدر ۱۲  
 ۳- ای الامراض ۱۲  
 ۴- ای الامراض ۱۲  
 ۵- ای القدر ۱۲  
 ۶- ای الامراض ۱۲  
 ۷- ای القدر ۱۲  
 ۸- ای الامراض ۱۲  
 ۹- ای القدر ۱۲  
 ۱۰- ای الامراض ۱۲  
 ۱۱- ای القدر ۱۲  
 ۱۲- ای الامراض ۱۲  
 ۱۳- ای القدر ۱۲  
 ۱۴- ای الامراض ۱۲  
 ۱۵- ای القدر ۱۲  
 ۱۶- ای الامراض ۱۲  
 ۱۷- ای القدر ۱۲  
 ۱۸- ای الامراض ۱۲  
 ۱۹- ای القدر ۱۲  
 ۲۰- ای الامراض ۱۲  
 ۲۱- ای القدر ۱۲  
 ۲۲- ای الامراض ۱۲  
 ۲۳- ای القدر ۱۲  
 ۲۴- ای الامراض ۱۲  
 ۲۵- ای القدر ۱۲  
 ۲۶- ای الامراض ۱۲  
 ۲۷- ای القدر ۱۲  
 ۲۸- ای الامراض ۱۲  
 ۲۹- ای القدر ۱۲  
 ۳۰- ای الامراض ۱۲  
 ۳۱- ای القدر ۱۲  
 ۳۲- ای الامراض ۱۲  
 ۳۳- ای القدر ۱۲  
 ۳۴- ای الامراض ۱۲  
 ۳۵- ای القدر ۱۲  
 ۳۶- ای الامراض ۱۲  
 ۳۷- ای القدر ۱۲  
 ۳۸- ای الامراض ۱۲  
 ۳۹- ای القدر ۱۲  
 ۴۰- ای الامراض ۱۲  
 ۴۱- ای القدر ۱۲  
 ۴۲- ای الامراض ۱۲  
 ۴۳- ای القدر ۱۲  
 ۴۴- ای الامراض ۱۲  
 ۴۵- ای القدر ۱۲  
 ۴۶- ای الامراض ۱۲  
 ۴۷- ای القدر ۱۲  
 ۴۸- ای الامراض ۱۲  
 ۴۹- ای القدر ۱۲  
 ۵۰- ای الامراض ۱۲  
 ۵۱- ای القدر ۱۲  
 ۵۲- ای الامراض ۱۲  
 ۵۳- ای القدر ۱۲  
 ۵۴- ای الامراض ۱۲  
 ۵۵- ای القدر ۱۲  
 ۵۶- ای الامراض ۱۲  
 ۵۷- ای القدر ۱۲  
 ۵۸- ای الامراض ۱۲  
 ۵۹- ای القدر ۱۲  
 ۶۰- ای الامراض ۱۲  
 ۶۱- ای القدر ۱۲  
 ۶۲- ای الامراض ۱۲  
 ۶۳- ای القدر ۱۲  
 ۶۴- ای الامراض ۱۲  
 ۶۵- ای القدر ۱۲  
 ۶۶- ای الامراض ۱۲  
 ۶۷- ای القدر ۱۲  
 ۶۸- ای الامراض ۱۲  
 ۶۹- ای القدر ۱۲  
 ۷۰- ای الامراض ۱۲  
 ۷۱- ای القدر ۱۲  
 ۷۲- ای الامراض ۱۲  
 ۷۳- ای القدر ۱۲  
 ۷۴- ای الامراض ۱۲  
 ۷۵- ای القدر ۱۲  
 ۷۶- ای الامراض ۱۲  
 ۷۷- ای القدر ۱۲  
 ۷۸- ای الامراض ۱۲  
 ۷۹- ای القدر ۱۲  
 ۸۰- ای الامراض ۱۲  
 ۸۱- ای القدر ۱۲  
 ۸۲- ای الامراض ۱۲  
 ۸۳- ای القدر ۱۲  
 ۸۴- ای الامراض ۱۲  
 ۸۵- ای القدر ۱۲  
 ۸۶- ای الامراض ۱۲  
 ۸۷- ای القدر ۱۲  
 ۸۸- ای الامراض ۱۲  
 ۸۹- ای القدر ۱۲  
 ۹۰- ای الامراض ۱۲  
 ۹۱- ای القدر ۱۲  
 ۹۲- ای الامراض ۱۲  
 ۹۳- ای القدر ۱۲  
 ۹۴- ای الامراض ۱۲  
 ۹۵- ای القدر ۱۲  
 ۹۶- ای الامراض ۱۲  
 ۹۷- ای القدر ۱۲  
 ۹۸- ای الامراض ۱۲  
 ۹۹- ای القدر ۱۲  
 ۱۰۰- ای الامراض ۱۲

والبيع في وقت النداء فإنه يترتب الحكم على هذه التصرفات مع  
فانه حرام لغيره لكنه يترتب عليه احكام من الملك وهو التعرف في غيره ١٢

اشتمالها على الحرمة وباعتبار هذا الاصل قلنا في قوله تع ولا تقبلوا  
اي التصرفات ١٢

لهن شهادة ابدًا ايت الفاسق من اهل الشهادة فينعقد النكاح بشهادته  
اي المحرمين بالقرن ١٢  
مقوله ايت  
اي صلح لها في نفسه ١٢

الفاسق لان النهي عن قبول الشهادة يثبوت الشهادة محال وانما لم تقبل  
اي حلتهم بهم الاثني ١٢

شهادتهم لفساد في الاداء لاعداء الشهادة اصلا وعلى هذا لا يجب  
اي الفاسق والمردون ١٢ لان عدم قبول شهادتهم من جهة الاداء ١٢  
اي بالكتابة ولا لا تصور النهي وصار مجازا عن النهي ١٢

عليهم اللعنة لان ذلك اداء الشهادة ولا اداء مع الفاسق  
١٢  
١٢  
١٢

فصل في تعريف طريق المراد بالنصوص اعلم ان معرفة المراد بالنصوص طريقا  
١٢  
١٢  
١٢

له قوله والبيع الخ فان البيع في هذا الوقت وان كان  
مضميا عند كنفه لغيره الملك وغيره من احكام البيع ثم الحرمة في الامور المذكورة لاشتمالها على شغل ملك الغير واستعماله بدون الاذن  
فانهم دلا نزل كذا قيل ١٢ له قوله وباعتبار اي ان حرمة الفعل لا تنال في ثبوت الاحكام او باعتبار ان النهي عن التصرفات  
الشريعة يقتضيه لبقاء المشروعية كذا في المعدن ١٢ له قوله ان الفاسق من اهل الشهادة اور وعليه ان تعريض هذه المسئلة  
على ان النهي يقتضيه لبقاء المشروعية بشكل فان النهي عنه هو قبول الشهادة فهذا الاصل يقتضي ان يكون قبول شهادتهم صراحا باطلا غير مشروع  
او صغرا ينبغي ان يعتقد قبولها الثبوت حتى لا يراد ما ان يكون قبولها باطلا من كل ولا يكون لشهادة ياصلها فليس من مقتضيات هذا  
الاصول واجيب عنه بان قبول الشهادة وعدمه يستلزم اهلية الشهادة فكان النهي عن قبول الشهادة نصيا عن اهليتها وهو يقتضيه  
تقرير اهلية للشهادة فيكون هذه المسئلة من مقتضيات هذا الاصل بهذا الطريق كذا في المقتط ١٢ له قوله بشهادة  
الفاسق حتى لا تزوج رجل امرأة بحضور شاهدين فاسقين يقرر ذلك النكاح شرعا حتى لو اتى العاقدان عند القاضي وانما بالنكاح  
بشهادتهما وجب على القاضي ان يقرر ذلك النكاح لانها من اهل الشهادة بمقتضى النهي عن الافعال الشرعية يقتضيه لبقاء المشروعية لان  
النهي عن قبول الشهادة بدون الشهادة محال لان قبول المشي وعدمه ما يتصور لوجود ذلك المشي ثبتت اذن من اهل الشهادة ١٢  
له قوله بدون الشهادة محال لان لولم يكن شهادتهم شهادة لا يتصور النهي عن قبولها ثم يرد عليه ان الفاسق لما كانوا من اهل  
الشهادة فينبغي ان تقبل شهادتهم فاجاب بقوله وانما لم تقبل ايت كذا في المعدن ١٢ له قوله اللعان بيانه اذا قذف الرجل  
امرأة بالزنا وهما من اهل الشهادة والمرأة ممن يحد قذفها بان كانت عفيفة من الزنا فالبينة بموجب القذف فعليه اللعان وصحفي اللعنة  
الطرد والبعث في الشرع هي شهادتات تركدات بالايان مقرزته باللعن وفي الغضب قائم مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا  
في حقه واصفة اللعان ان يبتدء القاضي بالزوج فيشتمه اربع شهادتات ويقول في كل مرة اشهد بانك اني لمن الصادقين فيما ربيتها  
برس الزنا يشتم العجائبي جميع ذلك ويقول في الخامسة لئنك اني لم اشهد عليك ان كان من الكاذبين ثم تشتم المرأة اربع مرات تقول في كل مرة  
اشهد بانك اني لمن الكاذبين فيما ربيتها من الزنا وتقول في الخامسة غضبي اني عجبنا ان من الصادقين فيما ربيتها من الزنا كذا قيل ١٢  
ع من اهل الشهادة آه ولقائل ان يقول ان الشهادة هو اخبار عن علم وذلك مقصور من الفاسق ولا يلزم من ذلك  
اهلية الشهادة حتى يكون الفاسق من الاهداء الا لازم ان يكون العصب والعد من اهلها لانها لا يقدر ان يبذل على الاخبار عن علمها واجيب  
بان هذا السلم الا ان اهلية الشهادة في الشاهد شرط لاجل اعلان الشهادة لفا القول على الغير وهو غير متصور الا من له الولاية وذا بالاهلية  
وليس في العصب والجد بخلاف الفاسق فانها موجودة ولا تلحق بالتكليف في الجزية وقد تحققتنا الفاسق ١٢ -

منها ان اللفظ اذا كان حقيقة لمعنى ويجاز الاخر بالحقيقة اولى مثاله ما قال

علماء من البنت المخلوقة من ماء الزنا يحرم على الزاني بكاحها وقال الشافعي

يحل والصحيح ما قلنا لانها بنته حقيقة فتدخل تحت قوله تعالى حرمت

عليكم امهاتكم وبناتكم ويتفرع منه الاحكام على المذهبين من حل الوطئ

ودجوب المهر والمهر النفقة وجريان التوارك وولاية المنع عن الخروج

والبروز ومنها ان احد المحملين اذا وجب تخصيصا في النص دون الاخر

فالعمل على ما يستلزم التخصيص اولى مثاله في قوله تعالى اول ما ستم

النساء فالملامة لو حملت على الوتاع كان النص معمولا به في جميع صور

وجوده ولو حملت على الكس باليد كان النص مخصوصا به في كثير من

الصور فان مش المحارم والطفلة الصغيرة جدا غير ناقص للوضوء في

اصح قول الشافعي ويتفرع منه الاحكام على المذهبين من اباحة

الصلوة ومس المصحف ودخول المسجد وصحة الامامة والمزوم التيمم

له قوله اولي لانه لا يتجزأ ما ان يكون الميزان مرتبة فانت عن ارادة المعنى الموضوع له او الا فان لم يكن فلا يجوز الحمل على الجواز ويجب  
الحمل على الحقيقة وان كانت فالحكم على العكس فلا معنى لقوله بالحقيقة اولي والجبب بان لم يذكر المعنى اعتمادا على ما ذكره سابقا اللهم  
الان يقال بان الاولي بمعنى يجب فانه مع الاشكال هذا لان في الكلام محمول من الميزان متساو فانما اذا كان جازا متساو فحقه خلاف على ما سبق لذي الشك  
له قوله وقال الشافعي يحل لا تخا لا تدخل تحت قوله تعالى وبناتكم وذلك لان المراد بالبنات النسويات الى الشخص في مخاطب  
الناس ولا يراد بان المخلوقة من ماء الزاني لا تنسب اليه فاعادة وتنا ان اللفظ اذا كان حقيقة لمعنى ويجاز الاخر بالحقيقة اولي على ما  
سبق ١٢ له قوله بنته حقيقة فهذا اللفظ يحتمل ان يراد به الحقيقة الشرعية او لغوية فحل الشافعي على الشرعية ونحن حملنا على  
الغوية لان الشرعية كالميزان بالنسبة الى اللغوية ١٢ له قوله من حل الوطئ وهذا ظاهر لانه لا مانع للزاني نكاح بنته هذه ترتيب احكام  
النكاح عنده ومع مذكرة في الكتاب ولم يرتب عنده لعدم صحة النكاح ١٢ له قوله على الوتاع اعلم ان الملاممة يحتمل  
المعنيين الوتاع والمس فالشافعي اراد المس باليد ونحن رجحنا معنى الوتاع لانه اذا اراد به الوتاع كان النص معمولا به في جميع الصور لان  
في كل صورة وجد الوتاع كان ناقضا للمسايرتين الصغرى والكبرى موجبا للتيمم عند فقد الماء ولو حمل المس باليد يلزم تخصيص النص في  
الصور المذكورة في المتن ١٢ له قوله ويتفرع منه الاحكام اى يتفرع عن الاختلاف بيننا وبين الشافعي الاحكام عند  
مس النساء فاننا اذا مس رجل متوشح امرأة تباح له الصلوة ومس المصحف ودخول المسجد لتعم الاامة وهذا عندنا ويلزم التيمم عند عدم  
الماء وعندنا تذكر المس في اثناء الصلوة اذا لم يجده الماء وهذا عنده فافهم ١٢ له قوله ويلزم التيمم اى واذا مس رجل متوشح امرأة  
يلزم التيمم عند عدم الماء وعندنا تذكر المس في اثناء الصلوة اذا لم يجده الماء عنده اى الشافعي واما عندهم فلما يلزم التيمم بل حال الصلوة بالوضوء  
السابق في صورتين كذا قال البعض ١٢

عند عدم الماء وقد كرم المس في اثناء الصلوة ومنها ان النصب اذا  
 عم وصدان الماء للمعم ووجهه ١٢

قربى بقواعدين او روى بروايتين كان العمل به على وجه يكون عملاً  
 اذا كان من القرآن ١٢ اذا كان من الحديث ١٢ كانه من غير ١٢

بالوجهين اولى مثاله في قوله تعالى وارجلكم قراة بالنصب عطفاً  
 على المغسول وبالخفض عطفاً على الممسوح فملت قراة الخفض على  
 حاله التخفيف وقراة النصب على حالة عدم التخفيف وباعتبار هذا المعنى  
 قال البعض جواز المسح ثبت بالكتاب وكذلك قوله تعالى حتى يظهورن  
 قري بالتشديد والتخفيف فيعمل بقراة التخفيف فيما اذا كان ايامها  
 عشرة ويقراة التشديد فيما اذا كانت ايامها دون العشرة وعلى هذا اتفق  
 اصحابنا اذا انقطع دم الحيض لا قل من عشرة ايام لم يجز وطى

له قوله وبالخفض عطفاً على الممسوح فالنصب والنقص باعتبار ان النصب  
 يقتضى وجوب غسل الرجل مطلقاً في حالة التخفيف وبغيره وانخفض يقتضى وجوب المسح في الحالتين فاذا كان الامر كذلك فلا جرم  
 حملت قراة الخفض على التخفيف وقراة النصب على حاله عدم التخفيف على القراةين لان الاصل هو الاعمال بقدر الجمال  
 دون الاجمال ولتعالى ان يقول بشكل عليه من وجهين احداهما ان الجرم على الجوار كما في قوله جفرت خرب ولا يصح ان يكون عطفاً على  
 الممسوح والا كان مسح الرجلين مغنياً للكعبين وليس كذلك لان المسح لم يشرع له غاية في الشراة كما في مسح الرأس بل الفرض فيقدر  
 ثلث اصابع اليد والرجل على الخلفات وثانيتها ان النصب محمول على عمل برؤسكم لئلا يلزم الفصل بين العظوف والمخوف عليه بالانصاف  
 ويمكن الجواز عن الاول بان غاية لعمل المسح لا للمسح ولا لرفع ان الرجل الى الكعب لعل المسح عن الثاني بان الاعتراض في اثناء  
 الكلام غير مستبعد لثبته واعتراضه وسوا برؤسكم بهما البيان الحمل والترتيب كذا في الفصول ١٢ له قوله باعتبار هذا المعنى اى باعتبار  
 قراة الخفض على حالة لمس الخف والنصب على عدم لمس الخف قال بعض المشايخ ان مسح الخف ثبت بالكتاب قال اكثرهم  
 جوازه ثبت بالسنن المشهورة لا بالكتاب والجرح محمول على القرب والجوار كذا قيل ١٢ له قوله ثبت بالكتاب فان قيل الكتاب  
 يقتضى فرضه المسح لا جوازه قيل انه بعد مسح على الخفين يقع عن الفرض فان قيل كيف يكون هذا عملاً بالكتاب وظاهره جواز المسح على  
 الرجل وانت توجيه على الخف قيل هذا صح بطريق المجاز لان الخف القيم مقام البشرة اى بشرة القدم عرفنا ان من قبل خف الامر يقال  
 ان قيل رجل الامير نصار مسح الخف بمنزلة مسح القدم لشدة اتصاله به وقال اكثر العلماء ثبت بالسنن المشهورة لا بالكتاب والجرح محمول على  
 القرب والجوار وللطرف على الرأس والاراء بالمسح في حق الارجل وانما ذكر الفصل بصورة المسح في حق الارجل لثبته لا لضعفه وان  
 يذكر الشيء لم يخطئ ولو وقع في صفة لقوله قدم وجراة من غير شهاة وكثرة التنبية على وجوب الاغتسال في صب الماء وذلك لان الارجل  
 من بين الاعضاء المغسولة تغسل بصب الماء عليها اذ كان مظنة الاسراف المضي عنه كذا في كتب الاصول ١٢ -  
 له قوله فيعمل كخ وانما حملنا قراة التخفيف على العشرة وقراة التشديد على ما دون العشرة لان الدم بعد العشرة لا يعمل العود لان  
 الحيض لا يزيد على العشرة فلا يحتاج الى تاييد الطهارة بالاتصال وفيما دون العشرة احتمال العود قائم فاجتنب الى تاييدها بالاتصال  
 او بالعود قائم فيتمتع بالاتصال على جانب عدم الانقطاع ١٢ له قوله وعلى هذا لا لاجل ان عمل قراة التخفيف على العشرة  
 والتشديد على ما دونها ١٢

الحائض حتى تغتسل لان كمال الطهارة يثبت بالاعتسال ولو انقطع  
لان كان العود قبل تمام الغسل فيكون وجوب الاعتسال ١٢  
 دمهيا عشرة ايام مجاز وطئها قبل الغسل لان مطلق الطهارة تثبت بانقطاع  
الذي استنفد لقراءة التحنيط ١٢  
 الدم ولهذا قلنا اذا انقطع دم الحيض لعشرة ايام في اخر دقت الصلوة  
اعني من وقتها الثاني ١٢  
 تلتزمها فريضة الوقت وان لم يبق من الوقت مقدار ما تغتسل فيه  
لان وقت الغسل غير محسوب من الحيض فهو وقت الوجوب ١٢  
 ولو انقطع دمهيا لاقبل من عشرة ايام في اخر دقت الصلوة ان بقي من  
اعني الثاني ١٢  
 الوقت مقدار ما تغتسل فيه وتحرر للصلوة لثمتها الفريضة والا فلا ثم  
اي في ذلك الوقت ١٢  
اي في الغسل ١٢  
اي في وقتها ١٢  
 نذكر طرقا من التمسكات الضعيفة ليكون ذلك تنبيها على موضع الخلل  
الفاصلة عندها والحيض عندها ١٢ اي في الصلاة ١٢  
 في هذا النوع منها ان التمسك بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
كاستدلاله بالثمن من غير ان يغتسل في الحيض والنفوس ١٢  
اعني من التمسكات ١٢

له قوله جات عليها الخ فان قيل ان قراءة التشديد يقتضي حرمة القربان قبل الاغتسال بالعبارة لان  
 ما قبل الغاية من قبيل العبارة وقراءة التحنيط يقتضي اباة القربان بدون الغسل بالاشارة لان مفهوم الغاية عندنا من قبيل الاشارة  
 ولا معارضة بين العبارة والاشارة فلا يحتاج الى حمل كل قراءة على كل آخر لتعيين العمل بالعبارة فلا يحمل القربان على الابدال الاغتسال  
 مطلقا سواء كان الانقطاع لكثرة الحيض ادا قل ودقال زفر الشنخ اذا انقطع ومعا لعشرة ايام لم يقربها الزوج الم تغتسل عملا  
 بقراءة التشديد كما نقول هذا على نظار قراءة التشديد وفيه تعطيل لقراءة التحنيط مع امكان العمل بالقربان وهو لا يجوز لان  
 الاصل هو الاعمال بقدر الجاهل دون الجهال كذا في المدرك ١٢ له قوله لان مطلق الخ لان قراءة التشديد تناسب النقطع دون  
 العشرة لانها والت على كمال التطهر وهو بالنسل وما يجري مجراه وعند الاقل يمكن العود فتمت كذا القطع بالنسل وقراءة التحنيط تلازم  
 النقطع على العشرة لانها غير من مطلق الطهارة وهو ما صل بجواب الطهارة اذ خرجت عن الحيض وعند العشرة لا يمكن العود لانه لا يزيد عليها  
 اذ هي نفس مدة على ما ثبت بالمحدث فافهم كذا في الحصول ١٢ له قوله بانقطاع الدم لان الطهارة عبارة عن النقطاع والحيض  
 يقال ظهرت المرأة اذا خرجت من حيضها ١٢ له قوله ولهذا اي دلالة على ان مطلق الطهارة ثبتت بانقطاع الدم ١٢-  
 له قوله تلزمها الخ لان لزوم الفريضة انما يقطع عنها للتحنيط للحائض فاذا زال الحيض ليجوز اللزوم كما كان وقد زال الحيض  
 بقراءة على النقطاع الدم بعشرة فتلزمها الفريضة ١٢-  
 له قوله ان يبق من الوقت انما شرط ان يبق من الوقت مقدار ما تغتسل فيه ويحرم لان الواجب على المكلف لا بد من القدرة على  
 اداءه وان كانت متوهمته وقد وجدت ههنا اي في اخر وقت الصلوة لان الوقت يحتمل الاستداد كما كان لسيما على نهيينا وعليه السلام  
 توقف الشمس حين عرض عليها الخيل الصانعات الجياد وفاتت صلوة العصر او الورد الذي كان له في ذلك الوقت لاشتغالها بها واهلك  
 تلك الخيل والنهر فرب الامعان كما قال الله تعالى فمن تبه الجياد فطلقن معها بالسوق والامعان حيث شغلته عن ذكر ربه وعبادته فحفر النفس  
 بنعيا من خلقها فما زاه الله تعالى بان كربره الشمس التي موضعها من وقت الصلوة ليتدارك ما فات من الصلوة او الورد ويحترج الريح  
 بدلان الخيل تجري بامر رضاء حيث اصاب ولا يقال في هذا المقام بان في اعتبار القدرة الموهومة لزم تكليف ما لا يطاق لعدم تصور الابد  
 في هذا الوقت الموهوم وما صل الجواب انما اعترت لوجوب الابداء لا للاداء في هذا الوقت فافهم ١٢ له قوله لزومها الفريضة لان وقت  
 الغسل ههنا من وقت الحيض لانها لا تغتسل قبل طهارة عملا بالتشديد ووقت التحنيط لا يثبت القدرة لها على الفعل كذا قيل ١٢ له قوله  
 والا اي وان لم يبق من الوقت الذي انقطع وهما في مقدار ما تغتسل فيه ويحرم للصلوة ١٢

الثب قاء فلم يتوضأ لاثبات ان القئ غير ناقص ضعيف لان الأثر يدل  
 على ان القئ لا يوجب الوضوء في الحال ولا خلاف فيه وانما الخلاف  
 في كونه ناقصاً وكذلك التمسك بقوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الميِّتة لاثبات  
 فساد الماء بموت الذباب ضعيف لان النقص يثبت حرمة الميتة ولا  
 خلاف فيه وانما الخلاف في فساد الماء وكذلك التمسك بقوله عليه السلام  
 حَتَّىٰ تَمُوتَ ثُمَّ اقْرَضِيهِ ثُمَّ اغْسَلِيهِ بالماء لاثبات ان الخلل لا يزيل النجس  
 ضعيف لان الخمر يقتضي وجوب غسل الدم بالماء فيتقيد بحال وجود الدم  
 على المحل ولا خلاف فيه وانما الخلاف في طهارة المحل بعد نزول

له قوله انه قاء الخ هذا ما لم يثبت عند  
 اهل الحديث بل ثبت خلافه في الاحاديث الصحيحة فمنها ما اخرج الثمالي في صحيحه عن ابي بصير عن ابي بصير  
 مالك بن حديث ابن عمر مرفوعاً قال اذا عرف ربح فتوضأ ومنها ما اخرج الشافعي وغيره منه بطريق ارفق ارفق فتوضأ  
 وغيرها من الاحاديث المتعددة تركها باخوف الاطناب وليس للشافعي حجة الا ما اخرج الدرر القطي من ثوبان مرفوعاً فتوضأ عانى بوضوء  
 فتوضأ قلت يارسول الله القريفة الوضوء من القئ قال لو كان فريضة لوجدت في الفركن واسناده واه جدا وليس من الصحيح الاقصة  
 الانصاري في نزع الدم كذا في الحصول ١٢ له قوله ضعيف الخ كما استدلل به الشافعي ومن تبعه وجر التمسك بما  
 روي ان الوضوء لو كان واجبا عليه لتوضأ كيلا يكون تاركاً للواجب الذي كان عليه كذا في المبدن ١٢ له قوله لا يوجب  
 الوضوء في الحال اي متصلاً بالقئ لان الفاء للوصل مع التقيد ولا كلام فيه وانما كلامنا في ان القئ ناقص لو هو يوجب الوضوء عند  
 القيام الى الصلوة لاني الحال ١٢ - له قوله وكذلك التمسك الخ وجر التمسك ان النقص يثبت حرمة الميتة والذباب  
 ونحوه اذا مات لتناوله اسم الميتة فنكون حراماً والحرم لا يطرق الكرامة اي النجاسة فقد ثبت فساد الماء بموت الذباب فيه لانه  
 نجس قلنا لا نسلم بل على الاطلاق وسنده ان النجس في الميتات هو اختلاط الدم وبالا لدم له ليس بنجس فكيف يقال بفساد الماء  
 بموت الذباب فيه ١٢ له قوله لا خلاف فيه لكن قيل الحرم لا كرامة اي النجاسة الا ان فيه قيوماً ايضا كما سبق ١٢ له قوله  
 في فساد الماء علائق يشمل السمك ايضا وهو لا نجس عنده فح ان الراجح ما فيه الحيوة بالدم السابق ١٢ له قوله لا يزيل النجس الخ  
 لان الامر يقتضي وجوب غسله بالماء فلو جاز غسله بغير الماء لم ترك الاتجار وهو غير جائز لان فيه تشبيها على ان الزالة النجاسة بالماء  
 لا غير والتشبيص بالنجس يدل على نفى ما عداه عنده اي عند الشافعي له قوله وانما الخراف في طهارة المحل الخ ونحن نقول بطهارة  
 لزواله حساً وعنده لا يطهر والنقص ساكت عنه فلا يبيع التمسك به ولهم ان يقول لما امر الشارع بازالة الدم بالماء لم يكن ازالته بالمخل مجزئاً  
 شرعاً وان تحققت ازالته حساً واجيب بان استعمال عين الماء غير واجب بالاجماع بل الواجب ازالته النجاسة كيف ما كان ولهذا  
 لو قطع الثوب من محل النجاسة او القئ الثوب سقط عنه استعمال الماء لو كان استعمال الماء واجباً لعينه لما سقط ١٢ له قوله وانما الخلاف  
 في سقوط الواجب فعند الشافعي لا يسقط وعندنا اذا ادى قيمة النجاسة كما نخرج من الزكوة لان النجس يقتضي وجوب النجاسة لان قول  
 النبي عليه الصلوة والسلام ان لا يخرج الكنية اكثر من الامر في الوجوب ولا خلاف في وجوب النجاسة وانما الخلاف في سقوط الواجب باء القيمة  
 والنقص ساكت عنه فلا يبيع التمسك به لان النقص لا يتجزئ لعدم سقوط الواجب باء القيمة وللنقص ان يقول اذا وجبت النجاسة  
 زكوة لا يخرج من عبدة وجوب الزكوة ابداً وانما الاثر اذا وجبت اربع ركعات في الظهر لا يخرج عن محدثها اذا عاب الله

حتى تم اقرصه اخرج الشيطان فوه عن اسماعلة ابى بكر بلفظ دمجته ثم تقرصه بالماء ثم تصلى .

الدم بالخجل وكذلك التمسك بقوله عليه السلام في اربعين شاة شاة<sup>١</sup>  
 لا شات عدم جواز دفع القيمة ضعيف<sup>٢</sup> لانه يقتضى وجوب الشاة ولا  
 خلاف فيه وانما الخلاف في سقوط الواجب<sup>٣</sup> باداء القيمة وكذلك  
 التمسك بقوله تعالى **وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** لا شات وجوب العمرة ابتداءً<sup>٤</sup>  
 ضعيف لان النص يقتضيه وجوب الاتمام وذلك انما يكون بعد الشروع  
 ولا خلاف فيه وانما الخلاف في وجوبها ابتداءً وكذلك التمسك بقوله  
 عليه السلام لا يتبعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين لا شات  
 ان البيع الفاسد لا يفيد الملك ضعيف لان النص يقتضى تحريم البيع  
 الفاسد ولا خلاف فيه وانما الخلاف في ثبوت الملك وعدمه وكذلك  
 التمسك بقوله عليه السلام **الا تَصُومُوا فِي هَذِهِ الْايامِ** فانما ايام اكل  
 الايام<sup>٥</sup> من غير انظار في التواريخ<sup>٦</sup>

نعم على حياة اخرى ووجب عشرة اعداد الركعات في الصلوة غير معقول الغنى لما ثبت ان القياس لا يجري في اعداد الركعات  
 والعقوبات فلهذا لا يخرج عن مائة بعبارة اخرى بخلاف وجوب الشاة فان علمت دفع حاشية الفقير وهي موجودة في القيمة كذا في  
 الملتقط ١٢. له قوله يقتضى اخرج فاحدا واجبة عنده غير واجبة عندنا والنص ساكت عنه كذا في المعدن ١٢ له قوله ابتداء  
 فان قيل ذكر في الهداية ان قولكم واتموا الحج والعمرة ثم دعاه ان يحرم جها من دويرة اهله ثم قال كذا روى عن علي بن مسعود فيكون ما  
 ذكر في الهداية مقيد بالوجوب الحج والعمرة ابتداء فلما تزين هذا الوجه على هذا الطريق وهو ان اتمامه اذ كيف وهو حقيقة  
 الاتمام فلما على ما ذكره صاحب الهداية فليجب منه بطريق آخر بان يقال ان صاحب الهداية لم يتفقد هذا المعنى من الآية بل من  
 الجمادية وهي ان الناس كانوا يخرجون لها من دويرة اهلهم فترملت هذه الآية للتقرير لبيان الفضيحة فاداء هذا المعنى لا اعتبار  
 والظاهر والا فحقيقة الكلام هو الاتمام والاتمام انما يكون بعد الشروع ونحن نقول به لا الوجوب ابتداء لان القرآن في النظم لا يوجب قرآن  
 في الحكم عندنا ١٢. .... ٤. قوله لا يفيد الملك كما قال الشاشي ولما لم يبيح البيع الفاسد  
 حرام للثمن عنه ولما كان الثمن حراما لا يبيع ان يكون مباحا له هو لغة وكرامته وهو الملك كالمسئلة فانما لا توجد ملك السابق في  
 المسئلة فلما ان ضعيف بما مدهنا من تبخل من ان النبي من الافعال الشرعية يقتضيه تقررها علم ان البيع الفاسد يفيد الملك عندنا  
 بعد القبض وعند الشاشي لا يفيد وان فصل بالقبض لانه حرام والحرام لا يبيع سببا للملك الذي هو نية كذا نقول ان النص المذكور  
 يقتضى تحريم البيع الفاسد ولا خلاف فيه وانما الكلام في ثبوت الملك ..... وعدمه والنص ساكت عنه فيكون ضعيفا كذا  
 في الفصول ١٢. له قوله الا لا تصوموا الخ روى عن ابن عباس واخرجه الطبراني في مجمع من فرعا الا لا تصوموا في هذه الايام فانها  
 ايام اكل وشرب وبعال والبعال ونافع النساء وفيه البرهمن من جمع وعن الهى بريرة رفعه ايام حتى ايام اكل وشرب اخرجه الطبراني في  
 صحيحه من سلامته وكذا بن ابن نيرة وقال البخاري يذكر موضع الحديث قلت مختلف فيه والاصح توثيقه ويشمل هذه الآثار  
 لا يشيت الا ترتب الاثم وهو لا يثبت في نفسه كما في الصلوة المذكورة ونظائر ما سيذكره المصنف كذا في الفصول ١٣

في اربعين الرواه الطبراني في معجمه الاوسط ورواه ابوداؤد عن ابن عمر بن زيادة كلمة "كل بعد في"  
 لا يتبعوا الدرهم الخ الا لا تصوموا الخ رواه الطبراني عن ابن عباس مرفوعا.



وَشْرَبٌ وَبَعَالٌ لَأَثَابَاتٌ إِنَّ النَّذْرَ بِصَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ لَا يَصَحُّ ضَعِيفٌ <sup>رجاء</sup> <sup>تتعلق بالنذر</sup>

لأن النذر يقتضى حرمة الفعل ولا خلاف في كونه حراماً وإنما الخلاف <sup>وهو الأصح في هذه الأيام</sup> <sup>أي صوم يوم النحر</sup>

في أفادة الأحكام مع كونه حراماً وحرمة الفعل لاتفاق ترتب الأحكام <sup>المرتبة على وجوب الصوم</sup>

فإن الأب كواستولد جاريتاً فإنه يكون حراماً ويثبت أنه الملك للاب <sup>أي جلالاً عليه لأنه لو لم يولد له غيره لكان له</sup> <sup>أي الولد</sup> <sup>أي بالولاء في النكاح</sup>

ولو ذبح شاةً بسقيين مفسوبة يكون حراماً ويحل المذبوح ولو غسل <sup>أي غسل</sup>

الثوب النجس بماء مغسوب يكون حراماً ويطهر به الثوب ولو وطى <sup>لأن نفس الحرامه نذراً أن يجانس بقدر حصل</sup> <sup>أي بالوطى في النكاح</sup>

امراًة في حالة الحيض يكون حراماً ويثبت به احصان الواطى ويثبت <sup>أي بالوطى في النكاح</sup>

الحل للزوج الأول فصل في تقرير حروف المعاني الثواول للجمع

يصح أي عند الشافعي لأن هذا نذر بالمعصية لو ورد النسي عن صوم هذه الأيام والنذر بالمعصية غير صحيح لقوله عليه السلام والتحية لا نذر في معصية الله ولنا إن هذا النذر بصوم مشروع لأن الدليل الدال على مشروعيته وهو كلف النفس التي هي عند الله تعالى عن شهواتها لا يفصل بين يوم ولوم فكان مشروعاً والنذر بما هو مشروع جائز وما ذكر من النبي فأنما هو لغيره وهو ترك اجابة الله نعم لأن الناس اضياف الله تعالى في هذه الأيام وإذا كان لغيره لا يمنع صحته من حيث ذاته ١٢ -  
 على قوله أفادة الخ اضافة المصدر إلى المفعول على في أفادة الفعل الحرام الاحكام الشرعية فعندنا الفعل الحرام بقيد الحكم الشرعي كالوطى في حالة الحيض وعنده لا يفيد على ما بيننا من قبل ١٢ على قوله وحرمة الفعل الخ جواب سؤال وهو ان يشترط ان يكون الفعل حراماً شرعاً لا يتصور لوجود التناقض بينهما فاجاب بان حرمة الفعل لاتفاق ترتب الاحكام عليه عندنا كذلك عندنا ١٢ -  
 على قوله استولد جاريتاً الخ إذا طى جاريتاً ابنه وولدته عنه فيكون هذا الولي حراماً ومع هذا يثبت له الملك في الجارية ١٢ -  
 هه قوله ويثبت بر الملك لمحيث انت وما لك لا يبيك رواه ابن ماجة عن جابر بن عبد الله عن عمار بن عبد الله عن ابن عباس في صحيحه عن عائشة نحوه ورواه البزار وابن عدي في ترجمته سعيد بن بشير عن عمر بن الخطاب والطبراني وابن عدي عن ابن مسعود بالجملة لا امراء في صحة فمن الحديث ١٢ على قوله حروف المعاني أي حروف لها معان وانما سميت حروف المعاني لأنها تشمل معاني الأفعال إلى الاسماء إذا لم يكن من وإلى في قولك خرجت من البصرة إلى الكوفة لم يغيرم ابتداءً وخروجك وانتماءه وهذا يمتاز عن حروف النهي وهي الحروف النعوية العاملة وغير العاملة فإن في إذا كانت بمعنى الظرفية تكون حقيقة وان كانت بمعنى على تكون مجازاً وعلى هذه القياس واحترز بها عن حروف المباني أي حروف السهام والموضوعات لغرض التوسيع لا للمعنى كذا في نورالانوار ١٢ -  
 على قوله الواو الخ أي الواو العاطفة للجمع المطلق فأنما هي جارية ودلاستيناف وزائدة وغير ذلك من مسايقها المذكورة في موقعها وانما تقدم حروف العطف على الجارية لأنها أكثر وقولنا لا نحولها على الاسماء والأفعال بخلاف حروف الجر فإنها تخص بالاسماء وانما قدم الواو على سائر حروف العطف لأنها تدل على مطلق الجمع عند المحققين بأسواها من الفاء ثم تدل على الجمع مع التعقيب فكانت كالمركب والواو كالغيره والمفرد اصل المركب وسابق عليه فأنه كذا في بعض شروح النوار ١٢ على قوله للجمع أي لا تترك الحظوف والعطف عليه في الحكم المتعلق بالاول فنقولك جهاداً زيداً وغيره لا تتركها في الجمع كذا في الفصول ١٢

المطلق وقيل ان الشائع جعله للترتيب وعلى هذا اوجب الترتيب  
 من غير ترتيب والملك وغيرهما  
 اي حرف الواو  
 اي الشائع

في باب الموضوع قال علماؤنا اذا قال لامرأته ان كلمت زيد او عمرا  
 في الكلام لا يترتب

فانت طالق فكلمت عمرا ثم زيدا طلقت ولا يشترط فيه معنى الترتيب  
 الا في خبره  
 اي لا يشترط فيه خبر

والمقارنة ولو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق  
 له الاجتماع في زمان واحد  
 اي امرأته

فدخلت الثانية ثم دخلت الاولى طلقت قال محمد اذا قال ان  
 الراجح في الذكر  
 الراجح في الذكر

دخلت الدار وانت طالق تطلق في الحال ولو اقتضى ذلك ترتيبا للترتيب  
 لا تعلم حرف الترتيب كالمعنى  
 الراجح في الذكر

الطلاق به على الدخول ويكون ذلك تعليقا لا تنجيزا وقد يكون الواد  
 في الراجح  
 اي قول ان دخلت الدار  
 والآخر بالنفس

لكحال فتجمع بين الحال وذى الحال وحينئذ تفيد معنى الشرط مثاله ما قال  
 اي كون الراجح في الذكر

في الماذون اذا قال لعبدك اذ اتى الفاء وانت حر يكون الاداء شرطا  
 اي حال كونك حرا

له قوله المطلق ومعنى الاطلاق كون الجمع اعم من ان يكون مع الترتيب والمقارنة او بدونها فتعربك جامدا في زيد وعمرا وتجعل انما  
 جاء استعاريين او تقدم مجع عمود على زيد او تارة خردا تارة مجع احد ما عن الآخر لسانه او يوم او نحو ذلك وبالحمله هو لا يتعرض للمقارنة كما ذكر  
 بسبب انها لا تترتب كما قال صاحب الشائع قال فان لم يتبين معنى الجمع في الفروع ما في المجتئين نحو ضرب زيد واكرم عمرا فلا يصدق وجهها في الثبوت كما  
 قال حصل ضرب زيد واكرم عمرا فلغافل ان يقول ان ذلك حاصل بدون الواو فما فائدة الواو اوجب بان الجملة الثانية بدون الواو تجعل  
 كونها بدلا وكون الاولى غير مقصودة او غلطا فالواو تفيد الواو التفرقة على كونها مقصودين وليست الثانية بسبيل او غلطا فان الواو ولو لم تذكر ولم  
 ان الكمال الاسم والفاعل الاول وقع عن سحوا وغلط وان مع الشك قصد احد صامدا كثيرا ما يورد الكلام بغير الواو والقصد في معناه وقال الشيخ  
 عياق قاهر قام زيد او قد عمرو بدون الواو يجعل الاضرب والرجوع ١٢ - ٤ قوله جعل للترتيب لان النبي عليه السلام قال ابدوا واما قوله تعالى  
 برحين سأل الصامد بين السعي بين الصفا والمروة بينهما تبدأ فتزول قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله وهذا نص على الترتيب فيهما  
 عليهم انهما الجمع والالتزيم ثبتت تخصيصه عليه الصلوة والسلام انهما للترتيب ولنا ان الواو للجمع المطلق ثبتت بالفضل عن ائمة اللغة  
 والتمسوا ذلك يقول العرب جابر زيد وعمرا فيما جاء امتقارين او متعاقبين بصفة الوصل ..... او بصفة السراخي على الاطلاق  
 كما نص عليه ائمة اللغة واما قوله تعالى ان الصفا والمروة الخ فلا يوجب الترتيب لان المروة بالآية اثبات انهما من شعائر الله ولا يتصور  
 فيه الترتيب اذ لا معنى لتقدير احد على الآخر في ذلك واما اوجب النبي عليه السلام الترتيب بينهما لان السعي لا يتفك على  
 الترتيب والتقدم في الذكر يدل على قوة المقدم ظاهر وهذا الصنيع للترتيب في جميع ما يورد هذا الاصل ١٢ له قوله  
 وانت طالق الخ ولغافل ان يقول هذا الترتيب وهو قول ان دخلت الدار وانت طالق غير صحيح لعدم الجزاء وعدم المعطوف عليه  
 ولا يصح ان يكون هذا الواو للحال لان الحال بغير معنى الشرط فيقتضى ان يكون الطلاق شرطا لدخول الدار فليكن ان تحقق تصحيح هذا  
 التركيب كذات المعنى ١٢ ٥ لا يتخير اكل لو ذكر بالفاء وعنده المسألة لتدل على انتفاء الترتيب وذلك لانه لا دخل للواو  
 الترتيب وان كان مجازا ليصار اليه حذرا عن الغاء كلام العاقل البالغ كذا في المعدن ١٢ - ٥ قوله للحال مجاز الاتصال بينهما  
 لان الحال تجامع في الحال لا يفتقر في الحقيقة فيكون جاما لا يفتقر في معنى الواو لانه مطلق الجمع فاشتركا في وصف الجمع اولان الواو  
 لما كان لطلق العطف احتمال ان يكون بطريق الاجتماع لانه نوعا كارقية تجازان يراو بالواو والحال مقتضية للجمع عند الالة كذا في  
 المعدن ١٢

للحرية وقال محمد في السيد الكبير اذا قال الامام للكفار افتحوا الباب وانتم امنون  
 بمزلة قران ابيت الالفانث ۱۲  
 لا يامنون بدون الفتح ولو قال للحربي انزل وانت امن لا يامن بدون  
 الامام ۱۲ من العصف ۱۲  
 النزول وانما تحمّل الواو على الحال بطريق المجاز فلا بُد من احتمال اللفظ  
 فان يحزن الالف متنازلا الى الحال ۱۲  
 ذلك وقيام الدلالة على ثبوته كما في قول المولى لعبده اذ اتي القفا وانت  
 اء القرة ۱۲ وقد رخصت الواو به العطف ۱۲  
 حراً فان الحرية يتحقق حال الاداء وقامت الدلالة على ذلك فان  
 المولى لا يستوجب على عبده مالا مع قيام الرق فيه وقد صرح التعليق  
 لان كل ما يره عكس الالف ۱۲ لان لا يملك الالف اي المولى ۱۲ حتى لو اختلف من الماشي الى الضيق ۱۲  
 به فحمّل عليه ولو قال انت طابق وانت مريضة او مصيبة تطلق  
 اء التعلق ۱۲ انت ۱۲ له الالف محض العطف

له قوله افتحوا الباب الى قوله انزل وانت امن لا يامن بدون النزول لانه منهم حال فتح الباب فيكون  
 الفتح والنزول شرطاً للامان وانما حمل الواو في هذه المسائل على الحال لتعذر عطف قوله وانت حر على قوله اذ الى الف الف لانه يكون  
 هذا الكلام لا يجاب الالف على العبد ابتداء وليس ذاك لموع مع قيام الرق فيه لان العبد وما في يده ملك المولى فكيف  
 يستوجب مالا فوجب حمل على الحال وكذا عطف قوله وانت امن على قوله انزل لان الامان انما ياد به اعلاء الدين وبالنزول على  
 امان ربما يومن فيحصل المقصود بالوقوف على محاسن الاسلام ومشاهدة اعلام الدين فكان الظاهر في الحال يصير معلقاً بالنزول اليسنا  
 كذا في المعدن ۱۲ له قوله انما تحمل الواو اذ ذكر هذا ليمتاز ما يصح للحال عما يصح له من المسائل وبما ان الواو للحال مجاز كل مجاز  
 لا يدله من امرين صلاحية الحمل للمجاز وقيام الدليل على تعيين المجاز وتعذر الحقيقة فلذلك اذا جعل الواو للحال لا يدع عن حال  
 الكلام معنى الحال بان يكون متنازلاً الى الحال ولا بد من قيام الدليل على تعذر العطف وتعيين الحال وذلك ثابت لان الواو في  
 قوله اذ الى الفادانت حر لو كان للعطف كان ذلك يجاب المال على العبد وليس المولى ذلك مع قيام الرق فيه فتعذر العطف  
 وتعيين الحال فانهم كذا في الفصول ۱۲ له قوله مع قيام الرق في اي في العبد يعني لو كان الواو للعطف كان هذا الكلام  
 لا يجاب الالف على العبد ابتداء وليس للمولى ذلك مع قيام الرق فيه لان المولى لا يستوجب ديناً على عبده لان العبد  
 ما في يده ملك المولى فيكون اجاب المال عليه كما يجابه على نفسه والا يجاب على نفسه لا يمكن فكذا لا يجاب على عبده ولا  
 يصلح ان يجعل ذلك ضريبة لان الضريبة لم يجز هذا القدر عرفاً فتعذر العطف كذا في المعدن ۱۲ -  
 له قوله نطقت في الحال الخ لانتفاء الدليل على ثبوت الحال وتعذر العطف لان ظاهر حال الزوج يشهد بان لا يملكها في  
 حال مرضها لان المرض سبب التعطف والنسج ما من العن حقيقة العطف فحمل عليه فتطلق في الحال فلا يكون الطلاق معلقاً  
 بالمرض والصلوة وعرض بان الزوج لا يستمتع بها في مرضها فربما يملكها في هذه الحالة تعفراً او لو حشا عنها فيبقي ان يكون الواو للحال  
 على ان حمل الواو على العطف يستلزم الفاء قوله وانت مريضة فوجب ان يجعل على الحال تحزراً من الالف لان كلامه اعان الالف  
 يحمل على الصحة فتعذر الاسكان والجواب عن الاول ظاهر وكذا عن الثاني لان الالف يلزم بافتيائه فلا يجيب الخ كذا في المعدن ۱۲ -

في الحال ولو نوى التعليق صحّت نيّته فيما بينه وبين الله تعالى لان  
اللفظ وان كان يحتمل معنى الحال الا ان الظاهر خلافه واذا تأتت  
اي تعليق الطلاق ۱۲  
اي لا يؤخر  
اي يحتمل  
اي ان الظاهر ان العزم والصلوة لا يصح قبله مقبلا على الطلاق ۱۳

ذلك بقصده بحيث ولو قال خذ هذه الالف مضاربة واعمل بها  
في البذر لا يتقيّد العمل في البذر ويكون المضاربة عامّة لان العمل في البذر  
اي خلاف الظاهر وهو التعليق ۱۳  
اي بطلان  
اي العمل الذي يعمل البذر لمن مباحة اذ اوعى الشيا ۱۲  
اي مطلقه عن قيد البذر ۱۳

لا يصلح حالاً لاخذ الالف مضاربة فلا يتقيّد صدر الكلام به وعلى  
هذا قال الوحيقة اذا قالت لزوجها كلّقني ذلك الف فطلقها لا يجب  
اي على عدم الحائز فيما لا يصلح ۱۲  
اي المرأة ۱۲  
اي الزوج ۱۲  
اي الف ۱۲  
اي العمل في البذر ۱۳  
اي العطف ۱۳

له عليها شيء لان قولها ولك الف لا يفيد حال وجوب الالف عليها و  
قولها طلقني مفيد بنفسه فلا يترك العمل به بدون الدليل بخلاف قوله  
اي لا زوج ۱۲  
اي لا زوج ۱۲  
اي لا زوج ۱۲  
اي لا زوج ۱۲  
اي لا زوج ۱۲

له قوله ولو نوى قال صاحب العنى مجموع ما ذكر من اقسامها الى احد عشر الاول العاطفة والثاني والثالث ما وان  
يرتفع ما بعدها واد الاستيناف والرابع والخامس واوان ينصب ما بعدها واد المعقول معه كسرت والنيل والواد والداخلت  
على المضارع المنسوب لعطفه اسم صريح او ما مل واد الحق ان هذه واد العطف والسادس والسابع واوان يجز باعدها  
وهما ولو القسم واد ورب والصبح انها واد العطف وان الجز برب محذوفة والثامن الواو الزائدة والتاسع واد الثمانية والعاشر  
الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها التاكيد لصدقتها بموصوفها واذا نداء ان انضاضها امر ثابت وهذه الواو اشبهت بالمتخشي  
وجعل على ذلك مواضع الواو فيها الحال والحادى عشر واوصيه المذكور نحو الرجال قالوا ۱۲ - له قوله صحّت نيّته لان الكلام  
يتم معنى الحال فكانه نوى يحتمل كلامه فصدق ديانته اي فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاءه لان الحائز خلاف الظاهر  
ففي كل صورة يدعى التكم خلاف الظاهر كان منها بادعاء خلاف الظاهر فيصدق ديانته لا قضاء لمكان التهمة اي القامى  
لا يصدق في هذه النية بخلاف السابقة ان النية وهي قوله عند هذه الالف واعمل بها في البذر ان العمل لا يصلح له لان العمل  
في البذر متاخر عن اخذ الالف والحال سباجم ذ الحال ويقارن فلا يكون اخذ الالف مقيداً به فعمل على الطلاق والعزم كما هو الاصل  
في المضاربة وذلك لان الغرض منها حصول الرجوع وذا انما يحصل بالعموم والاطلاق كما  
في الفصول ۱۲ - له قوله الا ان الظاهر خلافه اى خلاف احتمال اللفظ لا مكان العمل بحقيقة الواو وكان ارادة الحائز خلاف  
الظاهر كذا في الفصول ۱۲ - له قوله ثبتت اى خلاف الظاهر وحمل الواو على الحال والصدق ذلك ومانته لا قضاء لمكان  
التهمة ولا يدعى خلاف الظاهر كذا في المعدن ۱۲ - له قوله في البذر آخ قيل انما لا يصلح عمل البذر حالاً عن اخذ الالف لمتاخر  
عن اخذه والحال واجبة الحاممة والمقارن للعامل قلنت لي مهنه نظر من وجوه اما اذا فلان الواجب الحائز هو الاقران ابتداء وابقاء  
الاخذ يقارن العمل واما ثانياً فلا تيهل ان يعتبر حالاً مقدرة كما قلنت في المثال السابق وهو قوله او الى العادنت حروا ما تاخذ فلان قوله  
واعمل بها في البذر جملة التثنية لا تصلح حالاً فلاحسن ان يقال انه لا يصلح حالاً عنه من حيث ان ليس بخبرون حيث ان الشرط  
الحائز تعذر العطف وهو غير متغيرين الاشياء فيكون معطوفاً على الاول فيكون العقد من قبل رب المال مطلقاً فانهم كذا في  
الحصول ۱۲ - له قوله وعلى هذا عمل ان لا يصلح الا لا يصلح الواو فيه الحال قال الوحيقة اذا قالت لزوجها طلقني وكلف درهم  
فطلقها لا يجب شيء للزوج عليها لان قولها ذلك الف معطوف على ما سبق وليس الحال حنن يكون شرطاً لان اصل الطلاق ان يكون  
بلا مال لان ان ذكر المال يحى خلعاً ولا يصير ميثاقاً من جانبها وليس ايضاً من صبح العدة والنذر حتى يرضع عليها وناؤه وكان لغواً عند هذا  
هذه الواو ليست للعطف كما كانت عنده لالحال والحال في معنى الشرط للعامل فيصير كما قلنت طلقني والحال انك الفاعل  
فلما قال الزوج طلقنت او فعلت كان تقديره طلقنت بذلك الشرط فكان المال شرطاً وبدلاً للطلاق وكان معاوضة في معنى الخلع

احمل هذا المتاع ولك درهم لان دلالة الاجارة يمنعه العمل بمحققة اللفظ

فصل الفاء للتعقيب مع الوصل ولهذا تستعمل في الاجزئية بما انها

تتعقب الشرط قال اصحابنا اذا قال بعث منك هذا العبد بالفي فقال

الاخر فهو حر يكون ذلك قبولا للبيع اقتضاء ويثبت العتق منه

عقيب البيع بخلاف ما لو قال دهوحر او هو حر فانه يكون مرد البيع

واذا قال للخياط انظر الي هذا الثوب اي عقبني قيسا فنظر فقال نعم

فقال صاحب الثوب فاقطعه فقطعه فاذا هو لا يفييه كان الخياط

ضامنا لانه انما امره بالقطع عقيب الكفاية بخلاف ما لو قال اقطعه

او واقطعه فقطعه فانه لا يكون الخياط ضامنا ولو قال بعث منك

هذا الثوب بعشرة فاقطعه فقطعه لم يقل شيئا كان البيع تاما ولو قال ان

دخلت هذه الدار فهدى الدار فانت طالق فالشرط دخول الثانية

عقيب دخول الاولى متصلا به حتى لو دخلت الثانية اولاد اخرى

فيجب الالف ويكون اطلاق باثنا كافي احمل هذا المتاع ولك درهم حيث كان الدرهم بدلا ففهم

لـ قوله بمحققة اللفظ وحى العطف لان المعاضفة في الاجارة اصلية لم تشرع الا بالبدل كسائر البيوع وجاز ان تصاغ امر

اصليا آخر فامكن حمل اللفظ على الجاز باعتبار معنى المعاضفة كذلك المعدن ١٢ لـ قوله الفاء للتعقيب اي مع الوصل يعني

موجبه وجود الثاني بعد الاول بغير جملة حتى لو قال ضربت زيد افقر او كان المعنى ان ضرب عمه ووقع عقيب ضرب زيد ولم تطاولت

المدة بينهما ولفظ التعقيب يشير الى انه ليس للمقارن ولفظ الوصل يشير الى ان ليس للمقارن كذا في الفصول ١٣ لـ قوله لما انما تتعقب عند

الا اذا دل الدليل كما في قولهم تحت فولدت وكل حي يولد يموت وقول الاوذي زني ما عرفتم ١٤ لـ قوله لما انما تتعقب عند

وجود الشرط بلما فصل كما في قول ان دخلت الدار فانت طالق ان الطلاق يقع عند وجود الدار من غير فصل وتزوج كذا في الفصول ١٤

لـ قوله عقيب البيع اي يجعل الآخر قابلا للبيع ثم معتق لان الفاء في قولهم حررتك عقيب البيع

الصادر من البائع وذلك لا يكون الا بقبول العقد فيكون قوله فهو حر مقتضيا لقبول العقد بطريق الاقتضاء وما كان قال قبلت

فموجر كذا في المعدن ١٢ لـ قوله كان الخياط ضامنا لانه لم يجر قطعه الاستعقاب على وجود الكفاية لا مطلقا لان الفاء في

قوله فاقطعه للتعقيب كما شرع ان كان قيسا فاقطعه فاذا لم كيف كان القطع حاصلا بدون الاذن فكان وجبا للضمان كذا في المعدن ١٣

لـ قوله فانه لا يكون الخياط فاقطعه اذن مطلق فلا يكون القطع بعده وجبا للضمان لعدم الاجارة بلما تعقيب قيده فان قيسل

ان الخياط قد عرض صاحب الثوب ليقوله كيفك فيبغى ان يجيب الضمان على الخياط قلنا الغرور بمجرد الخاطا المكين في عقد المعاوضة لا

يوجب الضمان على الفاعل لو قال الرجل بذا طرقت امن فسلك فيه فاخذ المصوص متا للبيضين كذا في المبسوط بخلاف ما تقدم فان الامر

بالفعل بشرط الكفاية فيضمن عند عدم الشرط كذا في المعدن ١٢

لكنه بعد مدة لا يقع الطلاق وقد يكون الفاء <sup>الاستدراك من قوله ۱۲</sup> لبيان العلة  
 مثله اذا قال لعبدك اذا اذ الفانك حررتك العبد حر في الحال <sup>الاستدراك من قوله ۱۲</sup>  
 وان لم يود شيئا ولو قال للحرابي انزل فانك امن كان امنا وان <sup>الاستدراك من قوله ۱۲</sup>  
 لم ينزل وفي الجامع ما اذا قال امر امرأتك بيدك فطلقها فطلقها في المجلس <sup>الاستدراك من قوله ۱۲</sup>  
 طلقت تطليقة بائنة ولا يكون الثاني توكيلا بطلاق غير الاول <sup>الاستدراك من قوله ۱۲</sup>  
 نصاركاته قال طلقها بسبب ان امرها بيدك ولو قال طلقها <sup>الاستدراك من قوله ۱۲</sup>

له قوله لا يقع الطلاق لعدم وجود الشرط ووجود الثاني عقيب  
 ودخل الاول متصلا به لان موجب الفاء الوصول مع التعقيب فيقتضى ان يكون الشرط ودخل الثاني بعد دخول الاول فاذا دخلت  
 الثانية والام يوجد الاتصال كذا في المعدن ۱۲ له قوله لبيان العلة اي لاظهار ان المذكور في بعد ما اقبلها علة وهو اعم من  
 ان يكون داخل على الحكم او العلة وكلاهما يوجدان في كلام العرب فالاول قوله له طلقها فاشبعته او سقيته فارويته اي شبعته بسبب  
 هذا الطعام وارويته بسبب هذا السقي والثاني كما يقال لا سيراي من هو في قيد الظالم او جلس السلطان او ضيق او شقة اذا ظهر  
 آثار الفرح والخاص بالشر فقدر اناك الخوث فقد تجرت فالفاء دخلت على العلة في هذا المثال لان الحق الخوث علة البشارة  
 وليس في الفاء فاء التعليل كذا في المعدن لانهما يعني لام التعليل كذا في المعدن . . . . . قال الامام فخر الاسلام انما دخل  
 الفاء على العلة اذا كانت مما تدم فنكون موجودة بعد الحكم كما كانت موجودة قبل الحكم فيحصل التعقيب الذي كما ذكره لول الفاء  
 وان لم يشترط الدوام في العلة لا يجس ودخل الفاء عليها لانهما تتقدم الحكم فكيف يكون محل الفاء وهذا كما يقال الشر فقد استاك  
 الخوث فان اتيان الخوث وان كان اتيانك ذاتها وتبقى الى مدة فيكون سابقا على البشارة لاحتمالها فيتعقب معنى التعقيب التذييل  
 الفاء وقال صاحب التوضيح وغيره انما فاء تدخل على العلة اذا كانت علة غاية ليعكون وجودها مؤخر عن العلول فيتعقب معنى التعقيب ۱۲ -  
 له قوله كان العبد حر في الحال فالحرية وانتم الوجود حيث كانت موجودة قبل الاداء وتبقى بعده الى مدة فلا يتوقف على اداء الالف بل يكون  
 حرا ويصير الالف دينا على العبد الذي صار حرانا قبل لم لا يجوز ان يكون تقديره ان ادريت فانك حرفية جوابا للامر ويتوقف الحرية على  
 الاداء ليتحقق معنى التعقيب بلا تكلف اجيب بان الامر انما يستحق اليراب بتقدير كونه ان انما تجعل الماضي والحالة الاسمية بمعنى المستقبل  
 اذا كانت ظاهرة اما اذا كانت مقدرة فلا تجعلها بمعنى المستقبل فلا يقال انتمى كرمك او انت كرم كذا في نور الانوار ۱۲ له قوله كان  
 العبد حر الخ لان الفاء دخلت على العلة لان الحرية وانم فيه غير اخيا عن الاداء نظرا الى السقاء فاشبهه التراجيح في الاستبراء فيصح دخول الفاء  
 عليه نصارنا اذ الى الفاء لا تكب حرفا فلا يتحقق العتق بالاداء ويتجسر العتق لانه لا دلالة في الكلام على التعقيب وانما دخلت الفاء على العلة  
 لتعذر تحقيقها وهو العطف لما سبق ان عطف الجزية على الطبيعة غير جائز وكذلك المسئلة الثانية كذا في المعدن ۱۲  
 له قوله وفي الجامع اه ما سبق من الامثلة من نظائر ودخل على العلة وبه السائل من نظائر ودخل الفاء على حكم العلة ولهذا يقع الطلاق  
 الواحد اذا طلقها لان الفاء لبيان حكم العلة فكان قوله فطلقها امر مباشرته ما فاض الير من الامر باليد كذا في المعدن ۱۲ -  
 له قوله بائنة لان المفوض بالامر باليد هو البائن لانه كناية ولا يقع بالكناية الا الواحد والباين كذا في المعدن ۱۲ -  
 له قوله طلقها الخ ولقائل ان يقول انك ان كان معنى هذا الكلام بسبب الخ فاذا طلقها فينبغي ان يكون الواقع رجيا لان قوله طلقها امر  
 واجب بان العبرة للكلام للمفوض دون المقدر وقوله طلقها في الكلام للمفوض وقع حكما وايضا قول شارح وانما كانت بائنة جوابا بالاشكال ۱۲ -  
 له قوله بسبب ان امرها بيدك فكان الثاني وهو قوله فطلقها هو الطلاق المفوض ولا يكون توكيلا بالطلاق غير الاول فلا تقع الواحدة  
 ولو كان العطف تقع تطليقتان ۱۲ -

فجعلت امرها بيدك فطلقها في المجلس <sup>لان تفويض امره في المجلس والامر باليد بيان له ۱۲</sup> طَلَّقَتْ تَطْلِيقَةً رَجْعِيَّةً وَلَوْ قَالَ  
 طَلَّقَهَا وَجَعَلْتُ امْرَءًا بِيَدِكَ وَطَلَّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ طَلَّقَتْ تَطْلِيقَتَيْنِ <sup>اى اى زوجين ۱۲</sup>  
 وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ طَلَّقَهَا وَابْنُهَا اَوْ ابْنَاهَا وَطَلَّقَهَا فَطَلَّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَقَعَتْ  
 تَطْلِيقَتَانِ وَعَلَى هَذَا قَالَ اصْحَابُنَا اِذَا اُعْتَقَتْ الْاِمَةُ الْمَنْكُوحَةَ ثَبِتَ  
 لَهَا الْخِيَارُ سَوَاءً كَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا اَوْ حُرًّا لِان قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِبُرَيْقَةَ  
 حِينَ اُعْتَقَتْ مَلَكَتْ بِبُضْعِكَ فَاخْتَارِي اَثْبَتَ الْخِيَارَ لَهَا بِسَبَبِ مَلَكَهَا بِبُضْعِهَا <sup>اى الامه المنكوحه ۱۲</sup>  
 بِالْعِتْقِ وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَتَفَاوَتُ بَيْنَ كَوْنِ النِّزَاجِ عَبْدًا اَوْ حُرًّا وَيَتَفَرَّقُ  
 مِنْهُ مَسْأَلَةُ اِعْتِبَارِ الطَّلَاقِ بِالنِّسَاءِ فَانَّ بُضْعَ الْاِمَةِ الْمَنْكُوحَةَ مَلَكَ  
 النِّزَاجِ وَلَمْ يَزَلْ عَنِ مَلَكَهَ بَعْتَقَهَا فِدَاعَتِ الضَّرْوَمَةِ اِلَى الْقَوْلِ بِازْدِيَادِ  
<sup>اى الامه المنكوحه ۱۲</sup> <sup>اى الزوج ۱۲</sup> <sup>بعضها ۱۲</sup>

اى قوله طلقت الخ اى يقع في هذه الصورة الطلاق الواحد الرجعي لانه تفويض الصريح  
 الطلاق وهو الرجعي والامر باليد بيان له ۱۲ - اى قوله تطلقتين لان قولها طلقها توكيد للصريح الطلاق وقوله جعلت امرها بيدك  
 تفويض الطلاق اليه لكنه ليس بحكم الاصل لان الواو لا يتصل ذلك فكان الثاني غير الاول فصار الامر وكلاهما بتطلقتين احداهما بمن  
 وهو الامر باليد كناية والاخرى رجعي لانه صريح فاذا قال في المجلس طلقها فقد اتى بما وكل به وهو الطلقتان فوقعنا كونه كلاًهما  
 باثنين لان الرجعي يصير باناسخ الباطن لا اذا وقع الباطن فلا رجعه بعده ترجيعاً المحرم كذا في المعدن ۱۲ -  
 اى قوله وعلى هذا الخ اى على ما قلنا ان الفداء لترتيب ما بعد باعلى ماتيلها وما قبلها عليه لانه بعد باعلى ما قلنا قريباً منها قد يكون  
 لبيان العلة كما توهمنا المسألة غير متفرقة عليه لان العلة هي هنا هو ملك البضع للاختيار لا بالملك كذا في المعدن ۱۲ -  
 اى قوله سواء كان الخ لان علة ثبوت الخيار ملك البضع وعدم الكفاية وبما لا يوجد ان فيها اذا زوجها حرّاً فلا تجب لها  
 الخيارات التي تعيم اشارة الى الرد على الشافعي حيث لا يقول بالتعيم بل يخصص الحكم لو كان زوجها عبداً كذا في المعدن ۱۲ -  
 اى قوله ويتفرغ من اى من معنى الفداء المذكور في الحديث بيان العلة او من ثبوت الخيار بالعتق اعلم ان الطلاق يقتض بالحق حتى  
 كان مع الحرية ثم اوضح الرق ثنتان وبدا بالاتفاق ولكن الخلاف في ان الاعتبار بحال الرجل او بحال المرأة فعند اصحابنا بحال المرأة وعند  
 الشافعي بحال الرجل حتى اذا كان المحرمة امة يملك عليها فختين عندنا ومثلثه عنده وان كان الحرية حرة يملك عليها مثلثا عندنا  
 وعنده فختين ومنه يبين يتفرغ على هذا الحديث ۱۲ - اى قوله مسائل الخ فنعننا البعرة بالنساء سواء كان الزوج حراً او عبداً وهو قول  
 على وابن سريج وغيرهما وعند الشافعي البعرة بالرجال والعدة بالنساء وروى قال مالك في الموطأ ۱۲ - اى قوله فان بضع الامه المنكوحه الخ بيان  
 ان بضع الامه المنكوحه ملك الزوج ولم يزل عن ملكه بعتقها ومع ذلك ثبت لها الملك بالعتق فعمل ان بالعتق يزاد الملك في الحمل حتى  
 ثبتت له الملك في الزيادة ويكون ذلك اى ازدياد الملك بسبب الثبوت خيار المرأة لثلاثه والمرأة بزيادة الملك في الحمل وازداد الملك  
 يحتاج الى زيادة التزويل وهو الطلقات الثلث ولما كان ازدياد الملك بعتقها كان ازدياد التزويل ايضا بعتقها لانه بعتقها بالعتق  
 على وفاق السبب ۱۲

ملكك بضعك الخ اخرجها الدار قطنى عن عائشة وابن سعد في الطبقات عن عامر الشعبي نحوه -

الملك بعقوبها حتى يثبت له الملك في الزيادة ويكون ذلك سبباً  
في العمل للزوج ١٢  
 لثبوت الخيار لها وان زادت ملك البضع بعقوبها معنى مسألة اعتبار  
ثلاثين يوماً لزيادة ملك الزوج لا بد من العمل في العمل وهو البضع ١٣  
 الطلاق بالنساء فيدار حكم مالكيتها الثلاث على عتق الزوجة دون  
 عتق الزوج كما هو مذهب الشافعي فصل ثم للتراخي لكت عند ابى  
قال من عتق ملكه بالثلاث انما يدار على مقتضى الزوج دون الزوجة ١٤  
 حيفة يفيد التراخي في اللفظ والحكم وعندهما يفيد التراخي في الحكم  
جميعاً ١٥  
 ويحايه فيما اذا قال لنفرد المدخول بها ان حكمت الدار فانت طالق ثم طالق  
التي لا خلاف ١٦  
 ثم طالق فعتقه يتعلق الاولى بالدخول وتقع الثانية في الحال و  
في قوله الثاني ان  
 لغت الثالثة وعندهما يتعلق الكل بالدخول ثم عند الدخول يظهر  
بالعطف ١٧

له قوله في الزيادة اي زيادة العمل

لان قبل العتق كان للزوج حل قليل حتى تحرم بالتعليقين وبالعتق يزول والعمل للزوج حتى لا يزول بالتعليقين بل بالثلاث ١١ -  
 له قوله كما هو مذهب الشافعي فان عنده حكم ملكية الثلاث انما يدار على عتق الزوج دون الزوجة لقوله عليه الصلوة والسلام الطلاق  
 بالرجال والعدة بالنساء ورجا استدلاله انه عليه السلام قال الطلاق بالعدة على وجه يخص كل واحد منهما يجنس على حدة ثم اعتبر العدة بالنساء من  
 حيث القدر فاعتبار الطلاق بالرجال من حيث القدر تحقيقاً للواقعة ولما قوله عليه الصلوة والسلام طلاق الامتثتان وعدتها حصتان ورج  
 الاستدلال انه عليه السلام ذكر الامتثال بلام التعريف ولم يكن ثم مهور واما ان اللجنس وهو يقتضي ان يكون للثلاث اللجنس اشنتين فلما كان اعتبار  
 الطلاق بالرجال لما كان الامتثال ثنتان ولم يكن اللجنس والجواب عن استدلال الشافعي بان الصماوية تكلموا في هذه المسألة بالرأى  
 وامرؤوا عن الاحتجاج بميز الحديث مع ان لو يوتيه وهو زيد بن ثابت كانت موجودة فيهم قول ذلك على انه غير ثابت او سموه ولو كان ثبت  
 فهو محمول بان ايقاع الطلاق بالرجال فان قيل بما معلوم من قبل فلا يحتاج الى ذكره اجيب بل كان في ذكره حاجة لان المرأة في العالمية  
 اذكرت الزوج تركت البيت وكان لانا منها فرغ هذا القول عليه السلام والختمه الطلاق بالرجال ١٢ - له قوله ثم للتراخي وهو ان  
 يكون بين العطوف والعطوف عليه مملته في الفعل المتعلقة بها فاذا قلت جاءني زيد ثم عدت فزيت زيد ثم عدت فزيت زيد ثم عدت فزيت زيد  
 من اخصا عن مجي زيد وضرب كذا في التفتيح ١٢ - له قوله يفيد التراخي في اللفظ والحكم جميعاً لان هذه الكلمة لما وقعت للتراخي  
 والاصل في كل شيء كماله كمال التراخي ان يكون في اللفظ والحكم جميعاً اذ كان التراخي في الحكم دون الحكم كما قال صاحبان كان التراخي  
 موجوداً من وجه دون وجه كذا في المعدن ١٣ - له قوله عندهما يفيد التراخي في الحكم اي في وجود الفعل المتعلقة بالعطوف  
 والعطوف عليه مع الوصل في الحكم رماه ليعني العطف فيلان العطف لا يصح مع الانفصال واما لان الكلام متصل حقيقة وحسباً فلا  
 معنى للانفصال لكن انقل صحة العطف مبني على الاتصال صورة وذا موجود كذا في المعدن ١٤ -

له قوله وبما الخ بيان الاختلاف بين ابى حنيفة وهو صاحب في هذه المسئلة على الربعة اورد وجه المحصر في الربعة لان امان علق  
 الطلاق بكلمة ثم في غير الدخول بها والدخول بها وفي كل وجه المكن اذ شرط او قد مر وتفصيل هذه الادوية الا شلة تذكر في المتن كذا قيل  
 كمن قوله وتقع الثانية الخ لان الثانية والثالثة المذكورتان بكلمة ثم فصار كأنه سكنت عن الاول ثم استأنف بهما فلا يتعلقان  
 بالشرط وتقع الثانية في الحال لوجود العمل ولغت الثالثة لانتفاء العمل لثابتها غير مدخول بها فتبين بالثانية فقط ١٣ -

له قوله يتعلق الكل بالدخول اي يتعلق الكل بالشرط لان الوصل في الحكم متحقق عندها ولا انفصال في العسارة فيتعلق الكل بالشرط سواء  
 قدم الشرط او اخره ولكن في وقت الوقوع ينزل عن الترتيب فان كانت مدخولاً بها ليقع الثالث وان لم تكن مدخولاً بها ليقع الاول  
 وبانت به لا يقع الثاني والثالث لعدم العمل ١٤ -



الترتيب فلا يقع الا واحدة ولو قال انت طالق ثم طالق ثم طالق <sup>في الوجود على ما ساق</sup> <sup>تعلقه</sup> <sup>وتعلق الثانية والثالثة لانها بانت بالاولى</sup>

ان دخلت الدار فعدت ابي حنيفة <sup>في الوجود</sup> وقمت الاولى <sup>في الوجود</sup> في الحال ولغت الثانية <sup>الطاقة</sup> والثالثة <sup>في الوجود</sup> وعتدهما يقع الواحدة عند الدخول لما ذكرنا وان كانت <sup>في الوجود</sup>

المراة مدخولا بها فان تقدم الشرط <sup>في الوجود</sup> تعلقت <sup>في الوجود</sup> الاولى بالدخول ويقع <sup>في الوجود</sup>

ثنتان في الحال عند ابي حنيفة <sup>في الوجود</sup> وان اخرج الشرط <sup>في الوجود</sup> وقع ثنتان في الحال <sup>في الوجود</sup>

وتعلقت الثالثة بالدخول وعندهما يتعلق <sup>في الوجود</sup> الغلط بالدخول في <sup>في الوجود</sup> الفصلين <sup>في الوجود</sup>

فصل بئ لتد امرك الغلط باقامة الثاني مقام الاول فاذا قال لغير <sup>في الوجود</sup>

المدخول بها انت طالق واحدة <sup>في الوجود</sup> بئ ثنتين <sup>في الوجود</sup> وقعت واحدة لان قوله <sup>في الوجود</sup>

لا بئ ثنتين رجوع عن الاول باقامة الثاني مقام الاول ولم يصح <sup>في الوجود</sup>

له قوله ولو قال الخ بما هو الوجه الثاني وهو انما اذا اخرج الشرط وهو انه لو قال انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار فعدت ابي حنيفة يقع الاقل ويغوبوا بعده ودلان الترتيب لما كان في النكح كما قال انت طالق وسكت على هذا القدر فوقع هذا الطلاق فلما بانت بالاولى ولم يتبين حكما لاجده لانها غير موطوءة فيلغو الثاني والثالث وعندنا يقع الواحدة عند الدخول لما ذكرنا آنفا <sup>في الوجود</sup> له قوله تعلقت الاولى الى اى انا قال لم يدخل بها ان دخلت الدار فانت طالق انه اعني بقدم الشرط فتعلقت الاولى بالشرط ولغقت الثانية والثالثة في الحال عند الامام بمجرد ما من التعليق لانفصالها عن الشرط <sup>في الوجود</sup> ١٢ له قوله في الفصلين اى في تقدير الشرط وما فيه الاتصال الكلام مع كلمة ثم لان قيل على قول الامام في صورة تقدير الشرط في المدخول بها وغيره اذا تعلقت الاولى بالشرط يشيخ ان لا يقع الثانية والثالثة بل يجب ان يغوبوا لان كل ما لا يقطع عن الاول حتى لا يتعلق بالشرط لا يشارك الاول فيها يتم به ذلك كقوله انت فلان يصير ذلك كاللعمري فانه ايضا لان ذلك انما ثبتت بشرط الاتصال وهو معدوم فبقي قوله ثم طالق كلام مبتدأ ولو استأنف ذلك حقيقته لا يقع شيء وكذلك اذا استأنفها لان الحكمي بالحقيقة قلت صحة العطف يعني على الاتصال وذلك موجود وهنما فصار المبتدأ كالعادي في العطف فيقع به الثاني ولا يغوبها لانهما يختص بحرف الغاء الذي يوجب الوصول حتى لو قال ان دخلت الدار وانت طالق لا يتعلق بالشرط وتوضيحه انه لو قال ان دخلت الدار الخ لا يتعلق الثاني والثالث بالشرط بل هو التعليق وهو حرف العطف لكن ثبتت والشك فيها يتم به الاول للاتصال صورة ويكون ذلك بدون حرف العطف مثل زيد عالم عاقل فقيه بان جعل خبره بغيره فيقال ان في الحال كذا في الفصول والحدود <sup>في الوجود</sup> ١٢ له قوله بل لتدراك الغلط فانما مضمونة للاعراض عن الاقل وذكر اى جعل المظوف عليه في حكم المسكوت عنه من غير تعرض لاثباته ونفيه واذا انضم اليه لفظا صا رغبيا في الشئ الاول نحو ما بين زيد لا الخ كذا كذا قال المحققون <sup>في الوجود</sup> ١٢ له قوله باقامة الثاني الخ فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو كنت تخاصم للاخبار بل زيد ثم يمين لك انك غلطت في ذلك الاضمار فتعرض عنه لعمرو فتقول بل عمرو واقلت جاءني زيد بل عمرو فتقول بل عمرو وتقول بل عمرو وتقول بل عمرو وتقول بل عمرو الكلام مما يحتمل الوجهين ثم اعلم بان الاعراض بكلية بل عمرا قبل انما يصح في كل موضع يصح الرجوع عن الاول اى يستعمل الغلط كالاجراء فيما لا يستعمل كالانشاء وفيما لم يمكن الاعراض عن الاول صار كلمة بل فيه بمنزلة العطف المحض مجازا فيثبت ان في مضمونا الى الاول على سبيل الجمع ودون الترتيب كذا في شرح المنار <sup>في الوجود</sup> ١٢

له قوله ولم يصح الخ لان الكلام انشاء لا يمكن ان يعلق بعد النكح بدون حكم المسكوت عنه لانه قد وجد وصدر منه لا امر ولو لا يمكنه اعدا امر اى العقادة على عدم الاصل لا يتصلح عن اصله بالوجود فللمسعدان بعده كان لم يكن واما لعدم الاصل فلا يصح الوجود لان الوجود يتحقق في زمانه واذا تحقق وجب ترتيب حكمه عليه وهو وقوع الطلاق لاقتحاف تخلف الحكم عن سببه لانه موجب له بل زمان وجوده عين زمان وجوده كذا في كتب الاصول <sup>في الوجود</sup> ١٢

رجوعه فيقع الاول فلا يبقى المحل عند قوله ثنتين ولو كانت  
 عدم الرجوع فيها ۱۲ لطلاق ۲ فيقع ۱۳ المرأة ۱۴  
 مدخولاً بها يقع الثالث وهذا بخلاف ما لو قال لفلان علي الف  
 عدم الرجوع في الرجوع بتناول الاول في الثنتين ۱۳  
 لا بل الفات حيث لا يجب ثلاثة الا في عندنا وقال زفر يجب ثلاثة  
 اقرار بطريق اي ليس الف مجرد بل بعد الف ۱۳  
 لان حقيقة اللفظ لتد اترك الغلط باثبات الثاني مقام الاول ولم  
 يمنع الامرين ۱۳ دليل لغزنا لالار ۱۳ افعال ۱۳ اة لتلا ۱۳ العطفون بها ۱۳ اي العطفون عليه بها ۱۳  
 يقع عنه ابطال الاول فيجب تصحيح الثاني مع بقاء الاول وذلك بطريق  
 اة الاقرار بالالف ۱۳ اة الاقرار بالالفين ۱۳ اة الاقرار بالف ۱۳  
 زيادة الالف على الالف الاول بخلاف قوله انت طالق واحدة  
 لا بل ثنتين لان هذا انشاءً وذلك اخباراً والغلط انما يكون  
 في الاخبار دون الانشاء ۱۳ فصل الطلاق ۱۳  
 في الاخبار دون الانشاء فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الغلط في  
 الاقرار دون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق الاخبار بان  
 الفصل ۱۳ الاقرار دون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق الاخبار بان  
 قال كنت طلقتك أمس واحدة لا بل ثنتين يقع ثنتان لما ذكرنا  
 لفظه ۱۳ اة لثنتين ۱۳ اة لثقتان ۱۳

له قوله يقع الثالث لانه لا يمكن الرجوع فيقع الاول والاخبار مع بخلاف ما اذا كانت المرأة غير مدخول  
 بها حيث تقع واحدة لانه لا يقع الرجوع عنها وقعت واحدة وتبين بها ولا يبقى محلاً عند قوله ثنتين فلا يقعان كذلك في الفصول ۱۲ -  
 ۳ قوله ولم يقع عند الخ لبطان الكار بعد الاقرار لما قال عليه السلام المرأ يوفد باقراره كمن اقراره بالفيض على وجه قائمتها مقام  
 الاول صحيح لاقتضاء بكسبة بل ۱۲ - ۳ قوله فيجب الخ اي فيلزم الالف مع الالف الاول كما لو قال علي الف درهم بل الف دينار فيلزم  
 الماء لان لا اختلاف المجلس ۳ - ۳ قوله بخلاف قوله انت طالق الخ اذا قال لغير المدخول بها انت طالق واحدة لا بل ثنتين تقع  
 الوحدة لانه لا قال انت طالق واحدة وقت واحدة ولا يمكن الاعتراض عند ولا كانت في غير مودة لانه لم يبق المحل فيلغوا بالعهدة لان الطلاق انشاء والغلط انما يكون  
 في الاخبار دون الانشاء لانه ايجاد امر لم يكن ولبعده وجد شيء لا يمكن تدراكه بان يجعل باقياً على عدمه فاما الخبر فيجتمعت الصدق والكذب فيمكن تدراكه  
 بالصدق ونفي الكذب فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الغلط في الاقرار دون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق الاخبار يقع ثنتان لما قلنا ان  
 تدراك الغلط في الاخبار يمكن كذلك في المدن -  
 ۴ قوله والغلط الخ فان قيل الغلط كما يتصور في الاخبار بعد عدم المطابقة لنفس الامر كما لو تصور في الانشاء لعدم  
 موافقة اللسان مع القلب قلنا ذلك لا يتبر في الطلاق لانه صريح وحكم الصريح مشتق بنفس الكلام بدون العسرية ۱۲ -

فصل لکن للاستدراک بعد النفی فیكون موجبه اثبات فابعدہ فاما نفی  
بالتعريف والعطف والتشديد بحسب ما فعل ١٣

ما قبله ثابت بدليله والعطف بهذه الكلمة انما يتحقق عند اتساق  
١٣ لکن ١٣ وهو قول حزن لا عليه ١٣

الكلام فان كان الكلام متسقا يتعلق النفی بالاثبات الذي بعده والا فهو  
١٣ لکن ١٣

مستأنف مثالہ ما ذكره محمد في الجامع اذا قال فلان علي الف  
١٣ اي الاتساق ١٣

قرض فقال فلان لا ولكنه غصب لکنه المال لا في الكلام متسقا  
١٣ لکن ١٣ ليس له ملك الف لا قبل القرض ١٣ اي القرضون الف عليه قرض ١٣

فظهر ان النفی كان في السبب دون نفس المال وكذلك لو قال فلان  
١٣ لکن ١٣ الملك اقترنه القرض هو القرض ١٣

علي الف من ثمن هذه الحاربت فقال فلان لا الحاربت جارتك ولكن  
١٣ لکن ١٣ المشارة بالثمن ١٣

اي قوله للاستدراك الخ هذا اصطلاح الخليل اي طلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم من الكلام السابق فلا بد ان مفهومين متخالفين  
فلوعطف بهما مفرد على مفرد وجوب وقوعه بعد النفی كما اشار اليه في المتن كما في ما جاء في زيد لکن عمرو اي جاء في لمر وادع عطف بها جملة على اخرى  
جازا الامر ان فيها وقوعها بعد النفی وبعده الاثبات والتخالف اعلم ان يكون بالايجاب والسلب او ما يجري مجراهما من اتساق الف بين  
الشبهتين كالزوجية والفردية والانسانية والفردية وهي ان كانت مخففة فهي عاطفة وان كانت مشددة فهي مشبهة مشاركة للعاطفة في  
الاستدراك فان قيل الكلام هينافي بيان حروف العاطفة وكلمة لکن انما تكون عاطفة اذا كانت مخففة واما اذا كانت مخففة فغير من الحروف  
المشبهة بالفعل وتذكر المص وسائر الامة الاصول المتخلقة في نظائر العطف قلت نعم لکن العاطفة لا تكون الا مخففة الا ان السامع تسامحا  
في ذلك فذكر والمتخلقة في نظائر العطف لان كليهما للاستدراك كذا في المعنى ١٢ - ١٣ قوله بعد النفی الخ وتشره در المصنف  
حيث اشار بهذا الكلام الى امرين احدهما محل استعماله وثانيهما بيان موجبه فاشارة الى الاول بقوله بعد النفی والى الثاني بقوله لکن موجبه  
اثبات ما بعده وعرض المصنف من هذه الاشارة بيان الفرق بين لکن وبل وهو ان لکن لا يستدرك سببا بعد الايجاب وبل يقع  
بعد الايجاب والنفی والثاني ان موجب لکن اثبات ما بعده واما النفی ما قبله فثابت بدليله لا بكلمة لکن كما مر بخلاف بل فانه يوجب نفی الاول  
اثبات الثاني بوضعه وبما في الاستدراك بلکن بعد النفی في عطف المفرد على المفرد وان كان في الكلام جملتان مختلفتان فضاوا شيئا ما جاز  
الاستدراك لکن في الايجاب ايضا كما جاز في بل كذا في ١٢ - ١٣ قوله عند اتساق الكلام اي انتظام من وقع الشيء انا جمعه  
وذلك لشيئين احدهما ان يكون الكلام متصلا ومرتبعا بعبارة بعض غير منفصل ليعتقد العطف والثاني ان يكون عمل الاثبات غير محل  
النفی ليمكن الجمع بينهما ولا ينافض اخر الكلام اوله كما في قولك جاءني زيد لکن عمرو الم يأت كذا في مجمع الخراساني ١٣ - ١٤ قوله يتحقق  
النفی الخ اي يرتبط النفی بالاثبات ولا يكون بينهما بعد لکن في ذلك الكلام متناف وتناقض ١٣ - ١٤ قوله والا لکن  
لم يوجد الاتساق بان نغات احد المشبهتين المذكورتين في الاتساق ١٢ -

١٤ قوله لزوم المال فالنفی في مسألة الجامع وهو ما قال فلان لا والاثبات هو قوله لکن غصب فهنا تعلق النفی بعمل الاثبات  
لان عمل الاثبات هو السبب اي القرض لا اصل المال وهو لزوم الف وهو لکن النفی وهو قوله لا متعلقا بالسبب اي بالقرض لا اصل  
القرار وهو لزوم الف وهو لکن ١٣ - ١٤ قوله لان الكلام الخ اي كلام المفرد وكلام المقترن وان كان لامتناهيات لانها يوافقان في اصل المال  
وان اختلفا في السبب لان المقترن انما لقي سببا وهو القرض وانتمت سببا اخر وهو الغصب ولا يتعوض كلام اصل المال كذا في  
المعدن ١٢ - ١٤ قوله بدون نفس المال فكان الكلام متنسقا والمقصود من الاسباب احكامها فانه اتحادها هو المقصود لا بيانها بالمتك  
الاسباب على ان التوزيع في التصحيح ايضا يمكن لان من الجائز انه اخذ الالف من مال المقترن عنه مخفية لمية القرض بناء على ما بينهما من  
الانحصار لان المقرض غصبا بناء على عدم الاذن والاجازة بالاخذ كذا في المعدن ١٣ - ١٤ قوله وكذلك اي مثل المذكور في  
اتساق الكلام وفي لفي السبب ودون اصل المال كذا في الحصول ١٢ -

لي عليك الف يلزمه المال فظهر ان النفي كان في السبب لا في اصل المال  
 ولو كان في يده عبد فقَالَ هذا الفلان فقال فلان ما كان لي قط ولو كنت  
 لفلان اخا فانت واصل الكلام كان العبد للمقتر له الثاني لان النفي يتعلق  
 بالاشياء وان فمضل كان العبد للمقتر الاول فيكون قول المقتر له سدا  
 للاقرار ولو ان امه تزوجت نفسها بغير اذن مولاها بمائة درهم  
 فقال المولى لا اجيز العقد بمائة درهم ولكن اجيزه بمائة وخمسين  
 بطل العقد لان الكلام غير متسق فان نفى الاجازة واثباتها بعينها لا يتحقق  
 نكاح قوله لكن اجيزه اثباته بعد سدا العقد وكذلك لو قال لا اجيزه  
 ولكن اجيزه ان زدتنى خمسين على المائة يكون فتحا للنكاح لعدم احتمال

له قوله وكذلك كنفه نفى حكمه عن نفسه لقوله ما كان لي قد يحتمل  
 ان يكون نفيا عن نفسه مع التحويل لا للقرين في ذاته يحتمل ان يكون نفيا عن نفسه بدون التحويل فاذا واصل قوله لفلان ما كان لي على الملك عن نفسه  
 كان مع التحويل الى الثاني باثبات الملك فيكون العبد للمقر الثاني ١٢ - له قوله فان دخل الخ يكون الكلام متساويا مدارا لالتساق على  
 ما قيل في جمع امرين الاتصال بالسابق في التشكك ومقدم تحقق النفي والاشياء بشيء بعينه حتى لا يبقى التناقض والتدريج ولو جسد الفها فقط  
 فعدت فلان احد الامرين لا يبقى الاتساق بل ليه كلاما مستغنا فتدبر ١٢ - له قوله للمقر الاول ويبرهن في يده العبد لان المقر الاول  
 اذا فصل وقطع كلامه كان نفيا للملك مطلقا اي نفيا عن نفسه املا لان نفيا الى احد بخلاف ما اذا واصل فانه وان كان شهادة العبد وكنت لما اقر  
 بالملك لا يمتنع اتصالا بالنفي عن نفسه صادرا لكل من يبرهن كلام واحد فيكون تقديم الاقرار وتأخيرهما سواء فيعمل كما تقدم الاقرار بالملك لفلان صيانة  
 لكلام العاقل عن الاتهام كذا في المعدن ١٢ - له قوله قول المقر لا يوافقها كان في فظ في صورة الفصل رد الاقرار وتكذيب المقر محلا  
 للكلام على النظام ويكون قوله كنفه لفلان بعد ذلك شهادة بمالك الثالث على ذي اليد وشهادة الفرو لا يثبت الملك ليسا  
 اذا كان بلا دعوى الملك بقبي العبد وكذا كذا في المعدن ١٢ - له قوله لا اجيزه العقد يعني ان الامتداد تزوجت بغير اذن مولاها  
 بمائة درهم فقال المولى لا اجيزه النكاح بمائة درهم ولكن اجيزه بمائة وخمسين فقوله لا اجيزه نفى العقد فسخ للنكاح وقوله ولكن اجيزه  
 اثبات العقد والاشياء والنفي في محل واحد محال فمحل كمن جئت مندوبا لان هذا النفي فعل واثباته بعينه توصيفه ما قال المولى ولا  
 اجيزه العقد فسخ النكاح عن اصل ولم يبرهن له وجب مستهلم ما قال لبعده ولكن اجيزه بمائة وخمسين بل ان يكون اثبات ذلك الفصل النفي بعينه لان  
 المرعي النكاح تابع لا اعتبارا لثبته من اول الكلام باخه فلما علم ان العقد النكاح بهما ففسخ النكاح الاول الذي عقده تزوجت بغير اذن مولاها  
 ولو قال المولى في جوابها لا اجيزه النكاح بمائة درهم ولكن اجيزه بمائة وخمسين يكون هذا بعينه مثال الاتساق بقبي اصل النكاح ويكون النفي راجعا الى  
 قيد المائة ولا ثببات الى قيد المائة والخمسين فلا يكون في صورة الوصل نفى فعل واثباته بعينه فذكرنا قبيل ١٢ له قوله بطل العقد  
 لان الكلام غير متسق اي غير متباط بما قبله اي من حيث البعض وان كان منحصرا بصورة ١٢ - له قوله اثباته في  
 اشكال وهو انما لا نسلم ذلك لانه رد النكاح المقيد بمائة واهما رد النكاح المقيد بمائة وخمسين فلا يكون نفى الاجازة اثباتها بعينها في شئ واحد فلما  
 بان المرعي باب النكاح من الزوائد ولهذا يصح النكاح بدون ذكره وفسخ نفيه كان النفي من اصل النكاح فكان قوله لكن اجيزه الخ اثباته بعينه  
 بعد نفيه فلا يصير لان لكاح الامة كان موقوفا على اجازة المولى وقد انفسخ بارود المنسوخ لا تخلف الامة فيكون لكن للاستيناف لا  
 للحطف كذا في بعض المواضع ١٢.



لَوْ كَلَّمَ الْاَوَّلَ وَحْدَهُ يَحْتَسُّ دَلْوَكُمْ اَحَدَ الْاٰخِرِيْنَ  
بمعنى جرح الاخرين على الاول  
لَا يَحْتَسُّ مَا لَمْ يَكَلِّمْهُمَا وَلَوْ قَالِ بِحُزْنٍ هَذَا الْعِيْدُ اَوْ هَذَا كَانَ لَهُ اَنْ يَبِيْعَ  
اعراف ۱۲ الاعبين ۱۲ العبيد ۱۲ يحيون الزيد ليرسل في التعمين في البيع ۱۲  
اَحَدَهُمَا اِنْ يَمَّا شَاءَ وَلَوْ دَخَلَ اَوْ فِي الْمَهْرِبَانِ تَزَوَّجَهَا عَلٰى هَذَا وَعَلِ  
البرق ۱۲ الاول ۱۲ كاتب ۱۲ كاتب ۱۲  
هَذَا يَحْكُمُ مَهْرًا مِثْلَ هَذَا اِنِ حَنِيفَةٌ لِانَ الْفِظْ يَتَنَاوَلُ اَحَدَهُمَا وَالْمَوْجِبُ  
كاتبين ۱۲ وهو على ۱۲ اي التناولين ۱۲  
الاصْلُ مَهْرٌ مِثْلُ فَيَتَرَجَّمُ مَا يَشَابَهُهُ وَعَلٰى هَذَا اَقْلَبْنَا التَّشَهُدَ لَيْسَ بِرَكْنٍ  
باب النكاح ۱۲ لا يشترط البيع ۱۲ يقارب ۱۲ في القدر ۱۲ لا يشترط  
فِ السُّلُوَّةِ لَا تَقُوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اِذَا قُلْتِ هَذَا اَوْ فَعَلْتِ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ  
حتى تموت بغارت ۱۲ اي قدرت مقدار التشهد لم تزل مثل شيئا ۱۲  
صَلَوْتِكِ عَلَيَّ الْاِتِّمَامُ بِاَحَدِهِمَا فَلَا يَشْتَرُطُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَقَدْ شَرَطَتْ  
اي تمام الصلوة ۱۲ اي التشهد والصلوة بقوله ۱۲ اي التشهد والعقدة ۱۲  
الْقَعْدَةَ بِالْاِتِّفَاقِ فَلَا يَشْتَرُطُ قِرَاءَةَ التَّشَهُدِ ثُمَّ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي مَقَامِ  
بيننا وبين الشافعي من التعمين ۱۲ في الصلوة ۱۲ اي ادراك ۱۲

له قوله لا يَحْتَسُّ ما لم يكلمها لان الثابت باو واحد غير معين فيعزم في موضع النفي عموم الاذواد ويكون كل فرد منها على حدة فيصير تقدير الكلام لا اكلم بها  
ولا هذا فلما قال ولو بالواحد فقد جمع الى الثاني بنفي شريكه فصار كأنه قال لا اكلم بها ولا يَحْتَسُّ كما يَحْتَسُّ ولو قال لا يَحْتَسُّ ولو قال لا يَحْتَسُّ ولو قال لا يَحْتَسُّ  
الاخرين ما لم يكلمها والقياس على سائر الطلاق غير مستقيم لان الثابت باو فيها احد غير معين في موضع الاثبات فيخصم وكانت المطلقة اى  
احدى الازولين غير معين لان او دخلت بينهما فلما قال ويدرءى على المطلقة منهما وهي غير معينة فصار كأنه قال احدا كما طلق ويدرءى فلوقال  
بهذا انطلق التام في التخيير الزوج بين الازولين فكذلك ما سبنا كما في بعض الحواشي ۱۲ له قوله ان يبيع احد ما عا على لان كلمة اذ في موضع الاشارة  
للتخيير لان لو كلف احدهما او كل واحد من الازولين ولا يتصور الا بقاء الفاعل في غير عين فثبت التخيير  
ضرورة التمكن من الاختيار ۱۲ له قوله ولو دخل ..... الاصل فيه ان الاصل في المهر هو مهر المثل وانما يخرج المستخفي عليه  
بعارض النسبية فاذا كان السلمي في غير معين من مهور المثل الذي هو الاصل عندنا اى حنفية ۱۲ له قوله يحكم الخ ليعني لو  
دخل لفظا في المهران قال تزوجتك على هذا الف درهم او على هذا ما تدر دينار مثلا يحكم مهر المثل عندنا اى حنفية لان الموجب الاصل في باب  
النكاح مهر المثل كالقبيته في باب البيع وانما العدول عنه اذا كانت التقسية معلومة قطعا ولم توجد لان دخول كلمة او يبيح كون السلمي  
معلوما متعلقا فوجب المصير اليه ونفلا انها يوجب التخيير وللزوج ان يعطى احد المهرين ايها شاء وكذا نقول ان كلمة او وضع لتناول احد  
الامرني وهو مجبول غير معين فاذا فسدت التقسية بجهالة بصار الى موجب الاصل واما التخيير فانما يثبت ضرورة التمكن من الاختيار في الطلب  
كلامه وفي هذه المسئلة لم يوجد الامر فلا يثبت التخيير تقدير كذا في الشرح ۱۲ له قوله في الصلوة اى في القعدة الاخرية عمل  
طريق ذكر النكاح واردة البعض كما في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم الآية ۱۲ له قوله اذا قلت هذا اى قرأت التشهد وانت  
قاعدا لان قراءة التشهد لا يشرع الا في حالة القعود ۱۲ له قوله باحد ما اى علق الا تمام باحد ما لان اولتناول احد المذكورين وهو  
القعدة او قراءة التشهد ليحكون احدهما فرضا ۱۲ له قوله فلا يشترط الخ وعندنا شافعي فرض وعندهما بنا واجب حتى يجب  
سجدة السواذ ايسر عنه لكن الصلوة تتم بدونها لو جوار كانها لا ذكرنا من التمسك بكلمة اذ في الحديث فان قيل لفظ الا تمام يدل على  
انه لم يبق فرضا بعده كما في قولنا الصلوة والسلام اذا وقف بعزات فقد تم حرج فانه لم يبق عليه طواف الزيارة بالاجماع فلنا حقيقة الا تمام  
في شئ انه لم يبق بعده جز من اجزائه (فلم يبق التشهد فرضا فيه القعدة بالاتفاق) فانما ان يرد به الاشراف وهي القرب فهو مجاز كما  
روى عن عبد الله بن عباس قال عليه السلام اذا رفعت راسك من آخر السجدة فقد تمت صلواتك واردة المجاز (وهو القرب منهما)  
في بعض الصور لا يدل على ترك الحقيقة في اللفظ ولا البصير الى المجاز الا عند تعدد الحمل بالحقيقة وصدقت التشبه غير متعددا كما في شرح المنار ۱۲-

اذ قلت هذا الخ اخرجها ابو داود في سننه واحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه عن ابن مسعود نحوه . فصب الولاية

التقى يوجب نفى كل واحد من المذكورين حتى لو قال لا اكلهم هذا وهذا  
 المتساطين ۱۲ الخالف ۱۳ بالضرورة بين المرين ۱۴  
 يَجْنُثُ اِذَا كَلِمًا اَحَدَهُمَا وَفِي الْاَشْيَاءِ يَتَنَاوَلُ اِحَدَهُمَا مَع صِفَةِ التَّخْيِيرِ  
 الخالف ۱۲ لانه الكلام ۱۳ مقارن ۱۴ اي المذكورين ۱۵ في التخييرين ۱۶  
 كقولهم خذ هذا وذلك ومن ضرورية التخيير عموم الياحة قال الله تعالى  
 نازر تخيير في تعيين الماخوذ ولا يشترط جميعا ۱۷  
 فَاكْفَارًا تَهَّ اطْعَامُ عَشْرَةَ مَسَاكِينٍ مِنْ اَوْ سَطِّ مَا تَطْعَمُونَ اَهْلِيكُمْ  
 اَوْ كَسَوْتُمْ اَوْ تَحْرِيْرُ مَقَبَةٍ وَقَدْ يَكُوْنُ اَوْ بِمَعْنَى حَتَّى  
 الخالف ۱۲ في قوله عليه السلام ۱۳  
 قَالَ اللهُ تَعَالَى لَيْسَ لَكَ مِنَ الْاَمْرِ شَيْءٌ اَوْ يَتُوْبُ عَلَيْهِمْ قَبْلَ مَعْنَاهُ  
 اي من امر دعاء الاستيعمال على ما قيل ۱۴ حتى ۱۵ اي الكفار ۱۶ في قوله تعالى  
 حَتَّى يَتُوْبَ عَلَيْهِمْ قَالَ اصْحَابُنَا لَوْ قَالَ لَا ادخل هذه الدار او ادخل  
 الخالف ۱۲ الخالف ۱۳ اي ان يتقبل الله تعالى توبتهم ۱۴ اي حتى ۱۵  
 هذه الدار يكون او بمعنى حتى لو دخل الاولى اذ لا حثت ولو دخل  
 الثانية جعل او معنى حتى ۱۶ الدار ۱۷ لوجود شرط الحث ۱۸ الخالف ۱۹  
 الثانية اولا يترف يمينه وبمثله لو قال لا افارقك اتقضى ديني يكون  
 الخالف ۱۲ لعدم وجود شرط ۱۳

له قوله يحنث الخ لما سبق انها يتناول احد المذكورين وهو مكره في سياق التقضي فيم على وجه الانفرد ۱۲ -  
 له قوله احد هما اي لا يثبت له التخيير في تعيين احد هما لان الكل صادر منفيا ولو بقي او على تحقيقه لوجب التخيير لانه يكون احدهما  
 منفيا فيكون له ولاية التعيين في احدهما كما لو كان في الاشياء بان قال هذا احد هذا الثاني المعدن ۱۲ له قوله مع صفة التخيير الخ هذا في  
 مقام الانشاء والطلب يدل عليه قوله كقولهم خذ هذا وذلك والا اي وان لم يرد بمقام الاشياء مقام الانشاء بل كان مطلقا سواء  
 كان انشاء او اخبارا لا يستقيم على الاطلاق كذا في المعدن ۱۲ - له قوله من ضرورة التخيير عموم الياحة اي باحة  
 كل واحد من المذكورين الا ترى انه اذا يقال جالس العقباء او المحرمين كان معناه عندهم جالس احدهما او كليهما ان حثت ۱۲ -  
 له قوله قال الله تعالى تاخير لعموم الياحة او بيان له فان حثت كيف يكون قوله تعالى فكفارة اطعام الائمة تاثيرا لانه اخبار واكلنا  
 في الانشاء قلنا انه بمعنى الامر اي فكيف احد هذه الامور فيكون الشاء ۱۲ له قوله من ادس ط الخ اي اطعم العشرة لا اعطى الائمة  
 ولا اخبار بل من اطعمت المتوسطة من اطعمت الثلاثة التي تعون نماين يتكبر منكم اطعموا وفاقوا اسر العشرة واعظم الياس الوسط او حدة وارضية واحدة فبها الترويض  
 خصال الكفارة اريد به منع الخلو لا منع الجمع حتى لو جمع بهتا جازا المجموع عن احدهما اي الواجب عندنا احد الاشياء الثلثة مع اباحة  
 كل نوع منها على الانفرد حتى لو فعل الكل جاز لكن الواجب صار مؤديا باحد الانواع كذا في الشرع ۱۲ له قوله وقد يكون او  
 الخ يعني ان الاصل في او ان تكون للعطف فاذا لم يستقيم العطف بان يختلف الكلامان يشوش العطف بمنه فممكن او بمعنى حتى ۱۲ -  
 له قوله حثت لان المحلوف عليه دخول الاولى قبل الثانية فاذا دخل الاولى قبل الثانية حثت لوجود الشرط ودخل الاولى  
 بعد الثانية لا يحنث لغوات الشرط ۱۲ له قوله برني يمينه ان كان المحلوف عليه دخل الاولى قبل الثانية يحنث لوجود الشرط ولو دخل  
 الاولى قبل الثانية يحنث لوجود الشرط ولو دخل الاولى بعد الثانية لا يحنث لعدم الشرط انا جعلت بمعنى حتى لتعذر للعطف الالتفات الكلامين  
 في نفس واشياء والغاية صالحة لان اول الكلام في خطر وجريم فلذلك وجب العمل لهما فكذلك في البرودي والحسامي ۱۲ -  
 عه اي قبل دخول الدر الاول ۱۲ -

بمعنى حتى تَقْضَى دینی فصل حتى للغاية كالى فاذا كان ما قبلها قابلا  
 للامتداد وما بعدها يصلح غاية له كانت الكلمة عاملة بمحققتها  
 مثاله ما قال محمد <sup>۱۲</sup> اذا قال عبده حر ان لم امر بكَ حتى يشفَع  
 فلان او حتى تصيخ او حتى تشتجى بين يدي او حتى يدخل  
 الليل كانت الكلمة عاملة بمحققتها لان الضرب بالتكرار يحتمل  
 الامتداد وشفاعة فلان واما لما تصلم غاية للضرب فلو امتنع عن  
 الضرب قبل الغاية حنث ولو حلف لا يفارق غريمه حتى تقضيه دينه  
 ففارقه قبل قضاء الدين حنث فاذا تعدد العمل بالحقيقة لمانع  
 كالعرف كما لو حلف ان يضربه حتى يموت او حتى يقتله حمل على

له قوله حتى لغاية كالى حتى وان عدت بهن في حروف العطف كمن الاصل فيها معنى الغاية كالى بان يكون ما بعدها جزءا  
 قبلها كما في اكلت السمكة حتى رأسها وغيره كما في قوله تعالى هي حتى مطلع الفجر وما عند الاطلاق وعدم القرينة فلا ذكر على ان ما بعدها داخل فيما  
 قبلها كذا في نور الاثر <sup>۱۳</sup> في قوله لغاية الغاية ما يفتى اليه الشئ ويمتد اليه ويقصر عليه فاصلا كما معنى الغاية فيها وعلو صال ذلك كما قال الله  
 تعالى حتى مطلع الفجر <sup>۱۲</sup> في قوله عاملة بمحققتها هي الغاية المتصلة واما شرط الامتداد والاشياء لذلك لان الغاية هي التي يفتى  
 اليها شئ ولا يتاني ذلك الا بان يمتد الاول ويختبى بالثاني فلا يدرن صلاحية الاول للامتداد والثاني للاشياء كذا في المعدن <sup>۱۴</sup> -  
<sup>۱۵</sup> قوله تصلح غاية للضرب لان الناس يمتنعون عن الضرب عادة بالشفاعة وامتثالها ثم اعلم ان حتى كما تدخل على الاسماء تدخل على الافعال  
 ايضا فتركب لغاية وقد تكون مجردا والسيببية والمجازية حتى لاسم كقد تركب لجد العطف اي التفريك من غير اعتبار غاية وصديقه لكل الاصل  
 هو الاول كما عرفت فيجعل عليه ما يمكن وشرط الامكان ان يحتمل الصدر للامتداد وان يصلح الاخر لانه على التمهيد فان لم يوجد الشرط تسهل  
 للمجاز بمعنى كما كان يمكن والافتتاح للعطف المحض كذا قال البعض <sup>۱۶</sup> - <sup>۱۷</sup> قوله حنث لان شرط الحنث الكف عن الضرب قبل  
 لشفاعة او الصياح او الاشتراك او دخول الليل وقد وجد فان قيل شرط البشور والوجود في الزمان الثقل فكيف يحنث في الحال فلما ان  
 اليمين يقع على اول الوطء لان الحال على اليمين فيطابق الحالف من جهة في الحال بها او العادة فيقتبده اليمين <sup>۱۸</sup> -  
<sup>۱۹</sup> قوله حنث لان كلمة حتى للغاية لان الملل زنة وهي عدم المفارقة يحتمل الامتداد وقضاء الدين يصلح غاية للملازمة فاذا فارقته  
 قبل قضاء الدين الذي هو غاية له حنث لوجود الشرط لثاني الفصول وغاية التحقيق <sup>۲۰</sup> - <sup>۲۱</sup> في قوله فاذا تعدد الجواب اشكال هو  
 ان يقال انه لو حلف ان يضرب حتى يموت بالضرب يحتمل الامتداد والوقت يصلح منتهى للفعل ومع ذلك لم يجعل حتى لغاية ولهذا لم يمنع  
 عن الضرب قبل الموت لا يحنث فاجاب بانها ما يترك العمل بالحقيقة بهنما بالعرف لان الحقيقة قد تنكح بالعرف فان الحنث كذا قيل <sup>۲۲</sup> -  
<sup>۲۳</sup> قوله مانع الخ الظاهر ان مثل هذا العرف ليس مانعا من العمل بحقيقته حتى لو لم يمتد عن عمل بالعبادة على حقيقة فان المنوع هو  
 ارادة معنى الموت والقتل حقيقة لا ارادة معنى الغاية من حتى يشير اليه قوله عمل (اي الموت والقتل) على الضرب الشديد لان يقال مقتضى  
 حقيقة وهو الغاية ما مصدر الى مدخلها ووجوده متصلا لا يتصل الغاية بالمتبعا ويعتبر نظرا لا منفصلا منه بان ينقطع وجوده قبل الغاية بزمان  
 ولو ليسه فلو انقطع وادى بالعرف الى مدخلها من الاتصال والامتداد المعبرين في مفهوم حقيقة الغاية كان الموضوع لغاية مجازا في هذا المعنى فالمراد  
 والقتل على حقيقتهما لكن المراد من الاشتباه اليها قرب الضرب منها ولا امتداد اليها واتصالها بها حتى يؤد معنى الضرب اليها الى الضرب الشديد  
 كذا في ترتيب الاصول <sup>۲۴</sup> - <sup>۲۵</sup> اي لبيان ان مدخلها نهاية لما قبلها <sup>۲۶</sup> -



الضرب الشديد باعتبار العرف <sup>يعني ينكر الحقيقة ويعتبر العرف ۱۲</sup> وأنت لم يكن الأول قابلاً للامتداد  
والأخيراً صالحاً للغاية <sup>لا تها ما تيقبها ۱۱</sup> وصلح الأول سبباً <sup>من حق ۱۲</sup> والأخيراً جزءاً <sup>ما قبلها ۱۱ من حق من غيره حتى ۱۲</sup> يحتمل على  
الجزء مثله ما قال محمد <sup>مركز حقيقة وهي الغاية ۱۲</sup> إذا قال لغيره عبدي حران لم أتك حتى  
تؤدبني فإناؤه فلم يغبده <sup>الرب ۱۲</sup> لأن يحدث لان التغذية لا يصلح غايةً للاتيان  
بل هوداء <sup>لأنه ذلك القوم ۱۱</sup> الى زيادة الاتيان وصلح جزءاً <sup>لأنه لا يتبين ۱۲</sup> فيحمل على الجزء  
فيكون بمعنى لأم <sup>لأنه لا يتبين ۱۲</sup> كى فصار كما لو قال ان لم أتك اتياً جذاً التغذية  
وإذا تعدر هذا بان لا يصلح الآخر جزءاً <sup>من حق ۱۱</sup> للأول حمل على العطف  
المحض مثله ما قال محمد <sup>من عمل على الجراء ۱۱</sup> إذا قال عبدي حران لم أتك حتى اتدبني  
<sup>من غير لانه على غاية او ما زادة ۱۲</sup>

له قوله باعتبار العرف <sup>أه حتى إذا ضره ضر يا شديد ثم اسك عن الضرب قيل ان يموت او يقتله فقدر بغيره</sup>  
المسئلة متعلق بقوله كان علمه بحقيقتهما ويحتمل انه جواب اشكال وهو ان يقال انه لو حلف ان يضرب حتى يموت فالضرب يحتمل الامتداد والمرت  
يصلح ان يكون المنتهى للفعل فهنا اى للضرب ومع ذلك لم يجعل معنى للغاية ولهذا لو اسك عن الضرب قبل الموت لا يبحث فاجاب بان ترك  
العقل بالحقيقة فهنا بالعرف <sup>۱۲</sup> قوله وان لم يكن الخ هذه المسئلة من شرطه لقوله فاذا كان ما قبلها قابلاً للامتداد الخ <sup>۱۲</sup>  
قوله يحمل على الجراء اى فان عدم الشيطان جميعاً او احدهما فتكون حتى حينئذ بمعنى لام كي لاجل السببية فحمل على معنى الجراء لان  
بين الغاية والجراء من المناسبة وبى ان الشرط ينغضى الى الجراء كما ان المغنيا ينتهي الى الغاية فتكون بمعنى لام كي لان الاول لما كان سبباً كان  
الغرض منه السبب <sup>۱۲</sup> قوله لا يبحث لانه انما هو للتحذير وهو فعل الخطاب للاختيار فيه لئلا يتكلم <sup>۱۲</sup>  
قوله ال زيادة الاتيان ولغرض ان يقول ما ذكرتم من ان التغذية وابعث الى زيادة الاتيان فهو عادة اللغز ودون عادة الكلام فاعادتم  
ان يكون التغذية وابعث لتترك الاتيان فامكن العمل بحقيقة الغاية والجواب عن ان معنى الحكم على الغالب وحالة العوام ما ذكرنا وما  
ذكرت ذكر الخواص فلا يبنى المحكم عليه <sup>۱۲</sup>  
قوله لام كي وهو الذى يكون ما قبله علمه لما بعده نحو ايتك كي كتحضرت <sup>۱۲</sup> - كقوله جزاؤه التغذية وذلك بان يكون  
الاتيان على وجه التعظيم والزيادة لا على وجه التحقير بان اتاه بغيره ولا يشترط ليشود بان الاتيان على بده الوجه لا يصلح سبباً للجراء فكأن شرط بده  
الاتيان على وجه يصلح سبباً للجراء بالخوار وقد وجد فلا يبحث وان لم يغبده كذا فى المعدن <sup>۱۲</sup> - قوله واذا تعدر هذا الى عمله  
على الجراء فمحمول للعطف المحض مجازاً ولا يراد به معنى الغاية وبه استعارة اخترعها الفقهاء لانظر لها فى كلام العرب لان سماع  
الجزئيات بعد تحقق العلة ليس بشرطى المجاز وعرض عليه شيخ الاسلام انه اذا لم يكن حتى فى لغة العرب والعرف مستعمل فى العطف  
المحض وتوضيح الحكم الشرعى من هذه الاستعارة ويمكن ان يقال ان الاما اظهر من الحسن شيا فى صاحب الرياضات ممن كان يوفى من العفة كفى ولا رساما  
لان كان يحرقى علوم الله والعطف وان يقال ان الفقهاء يقدرون على التماة فى اخذ المعانى من قوالب الالفاظ فلا غيرة لهم اى التماة بمقتضى الفقهاء <sup>۱۲</sup>  
قوله عبدي حران لم أتك هذا مثال للعطف المحض لعدم استقامته للجازة فان التغذية فى هذا المثال دخل المشكل كالاتيان ولان اتان  
لا يجازى نفسه لان الجزء مكافاة والانسان لا يبيك نفسه ولهذا قيل اسلمت كي ادخل الجنة بعبيته المجهول لا بعبيته المعلوم فتعين ان  
تجعل استعارة للعطف وكانه قيل ان لم أتك فلم اتعد عندك فعبدي حران لم يأت اذ اتاهه وتعدى من جازع ان الاتيان يحدث  
وصار عبده حال وجود الشرط وهو عدم الاتيان والتعدى ليدره موصول لان الاقرب فى بده الاستعارة حرف الفاء فانها جعلت معنى الفاء  
لا يستقيم التراجيحى كما لا يخفى <sup>۱۲</sup>  
عنه اى مثال ما صلح الاول سبباً والأخسر جزاء <sup>۱۲</sup>

عندك اليوم اوان لم تأتيني حتى تغدي عندي اليوم فاتاه فلم يتغدى  
 عنده في ذلك اليوم حنثاً وذلك لانه لما اضيف كل واحد من  
 الفعلين الى ذات واحد لا يصلح ان يكون فعله جزاءً لفعله فيحمل على  
 العطف المحض فيكون المجموع شرطاً للبر فصل الى لانتهاه  
 الغاية ثمة هو في بعض الصور يفيك معنى امتداد الحكم وفي بعض الصور  
 يفيد معنى الاسقاط فان افاد الامتداد لا تدخل الغاية في الحكم وان  
 افاد الاسقاط تدخل نظير الاول اشترت هذا المكان الى هذا الحائط  
 لا يدخل الحائط في البيع ونظير الثاني باع بشرط الخيار الى ثلثة ايام  
 وبمثله لو حلف لا اكلم فلانا الى شهر كان الشهر ادخل في الحكم وقد

له قوله على العطف المحض اي على العطف بمعنى الفاء او بمعنى ثم لان التعقيب مناسب بمعنى الغاية  
 فيوقف وجود البر على وجود الفعلين اي الاتيان والتغدي بوصف التعقيب فيكون المجموع شرطاً للبر لاني وتغدي الاتيان من  
 غير ترانج حصل البر والا فلا كذا في الفصل ١٢ - ثم قوله فيكون المجموع ولو اني وتغدي عقيب الاتيان من غير ترانج حصل البر والا فلا  
 حتى لو لم يأت اواني ولم يتعد اواني وتغدي مترانجا حنث كذا في التلويح ١١ - ثم قوله الى لانتهاه الغاية فان قيل ان معنى الغاية هو  
 الانتهاء ونكثت اضافة الانتهاء الى الغاية  
 فالتقدير لانتهاه ما قبل الغاية فلا يرد ثم اعلم ان في الاربعة مذاهب لاهل العربية الاول دخول ما بعد ما في حكم ما قبلها مطلقاً والشاش في عدم  
 الدخول مطلقاً والثالث الدخول ان كان ما بعده ما من جنس ما قبلها والا فلا والرابع ان الدخول اذ عدم الدخول يحتاج الى دليل خارج ولا دلالة  
 على الدخول ولا عدم الدخول والمصنف اورد تفصيلاً حيث قال يفيد معنى الخ كذا قيل ١٢ -  
 ثم قوله يفيد معنى اسقاط الحكم بان لا يكون صدر الكلام مقنناً ولا للنهاية اذ في تناولها تمسك فتذكر كذا في لمد الحكم الى الغاية كما في قوله تعالى  
 انمو الصيام الى الليل فان الصوم يقع عن الاساك ساعة بديل مساك الخلف وهو لا يتناول ساعة اخرى فتذكر الاسباب لمد الحكم ١٢ -  
 ثم قوله يفيد معنى الاسقاط بان يكون الصدر مقنناً ولا لمد الغاية فتذكر الغاية ليستقط الحكم عما وراءها كما في قوله تعالى وايدكم الى السرانج  
 فان الاسباب للبحر حصة من رؤوس الاصابع الى الاط فتذكر الفرق لاسقاط ما وراءها ١٣ - ثم قوله لا يدخل الحائط في البيع اذ اسم  
 المكان يطلق على الاقل والاكث فيكون الغاية لمد الحكم فان قيل معنى هذا يلزم ان يكون الي في قوله تعالى سبحان الذي اسرى عبده ليلا  
 من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى لانه صدر الكلام لا يتناول ما وراء الغاية اذ الاسراء يجوز ان يكون رخا او فرسخين وليس  
 كك بل يتحقق في حكم الاسقاط حيث دخل المسجد الاقصى تحت الاسراء فقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد الاقصى  
 ليلة العراج قيل الاسراء من الكعبة الى المسجد الاقصى ثابت بالنص ومن المسجد الاقصى الى السماء الى حيث ما شاء الله فلا اخبار وعلى  
 هذا من انك قد دخل النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد الاقصى ليلة العراج لا كيف ولكن يكون مبتدئاً لانه كما في الخبر الصحيح كذا في المعتمد ١٣ -  
 ثم قوله باع بشرط الخيار الخ فان تدخل الغاية في الحكم لان الغاية هي الاصل لاسقاطه فان لو شرط الخيار مطلقاً ثبتت توريد ويفيد  
 العقد فكان ذكر الغاية لا يخرج ما وراءها ١٤

افاد فائدة الاسقاط ههنا وعلى هذا قلنا المرافق والكعب <sup>اي اسقاط ما داره الشهر ١٢</sup> <sup>اي افادته الاسقاط ١٢</sup> داخلان <sup>١٢</sup>

تحت حكم الغسل في قوله تعالى والمرافق لان كلمة الى ههنا

لا اسقاط فانه لولاها لاستوعبت الوظيفة جميع اليد ولهذا قلنا <sup>ما داره الغاية ١٢</sup> <sup>اي انسان انه الغاية لا اسقاط ما داره ١٢</sup>

الركبة من العورة لان كلمة الى في قوله عليه السلام عورة الرجل <sup>اي من الاعضاء الواجبة السر ١٢</sup>

ما تحت السر الى الركبة تفيد فائدة الاسقاط فنزل الركبة في الحكم <sup>اي لكلمة الى ١٢</sup> <sup>الاسقاط ما داره الغاية ١٢</sup>

وقد تفيد كلمة الى تاخير الحكم الى الغاية ولهذا قلنا اذا قال لامرأته انت <sup>اي لا تفرقني من الغاية ١٢</sup> <sup>اي لا تفرقني من الغاية ١٢</sup>

طالق الى شهر ولأئمة له لا يقع الطلاق في الحال عندنا خلافا للزعم لان <sup>ما بينه ١٢</sup> <sup>اي لا يفرقني من الغاية ١٢</sup>

ذكر الشهر لا يصح لمد الحكم والاسقاط شرعا والطلاق يحتمل التأخير <sup>ههنا ١٢</sup> <sup>تقدر على الغاية ١٢</sup>

بالتعليق فيحمل عليه فصل كلمة على للالزام واصله لا فائدة معنى <sup>اي التأخير اشارة عن الغاية كلاما ١٢</sup>

له قوله فائدة الاسقاط الخ لان قول لا يكفر يتناول الشهر ما فتره فيكون ذلك الشهر <sup>لا اسقاط ما داره الشهر كذا في الفصول ١٢</sup>

لا اسقاط ما داره الشهر كذا في الفصول ١٢. ٢ قوله داخلان انما قال ذلك ولم يقل فرض غسلها لعلها اطلاقا حتى لا يكفر جاهد <sup>فرضية غسلها ١٢</sup>

٣ قوله ولها اي لاجل ان الصدر اذا كان قننا ولها ما دارها من دخل الغاية تحت الغاية فتدخل الركبة <sup>في العورة لان ما تحت السر يتناول ما داره الركبة فكان الغاية لا اسقاط ما دارها كذا قيل ١٢</sup>

٤ قوله عورة الرجل الخ اخرج الحاكم في مستدرکه من حديث عبد الله بن جعفر فرعا بين السر الى الركبة عورة وسكت عن واخرج <sup>الدارقطني ايضا في سننه من حديث ابى يوسف فرعا ما بين فرق الركبتين من العورة ولا اسقاط من العورة من يوفيه هه قوله تاخير الحكم الخ اي اذا</sup>

دخلت في الازمنة ومنى التأخير التاجيل وهو ان لا يكون الشيء ثابتا في الحال مع وجود ما يوجب ثبوته ثم ثبت بعد وجود الغاية <sup>ولولا الغاية لكان ثابتا في الحال كما يلعب الخ في غير فانه لتأخير المطالبة الى مضى الشهر ولولا الغاية لكانت المطالبة ثابتة في الحال ثم اعلم ان الاصل</sup>

في الالراجلة على الزمان التوقيت وهو ان يكون الشيء ثابتا في الحال مع وجود مقتضيه ثم ثبت بعد وجود الغاية ولولا بان كان ثابتا في الحال ايضا لكان <sup>للتأجيل والتأخير وهو ان لا يكون الشيء ثابتا في الحال مع وجود مقتضيه ثم ثبت بعد وجود الغاية ولولا بان كان ثابتا في الحال ايضا لكان</sup>

من البيع والطلاق لا يحتمل التوقيت لكن البيع يحتمل التأجيل ما قبل ما يدل عليه من الثمن فعملنا ما يتعلق باجل الثمن بخلاف الطلاق كغير <sup>الاجل فيه الى الالاف اعترافا عن النافذة كذا في المعدن وغيره ١٢</sup>

٥ قوله فاعلم ان التأخير اشارة عن الغاية فاعلم ان التأخير اشارة عن الغاية فاعلم ان التأخير اشارة عن الغاية فاعلم ان التأخير اشارة عن الغاية <sup>اي قوله ولا يتنزل قيد منه القيد لانه لو قال انت طالق الى شهر ونوى بالتأخير تعلق في الحال ويؤخر الكلام لانه لو نوى حقيقته كلامه وفيه نظر لان الحقيقة لا تتخلج الى التيقن ويمكن ان يجاب عنه</sup>

بانه بغيره الحقيقة القاهرة وهي تحتاج الى اليقنة كالرأس غير المتعارف في لا ياكل رؤسا تحتاج الى اليقنة كذا في كتب الاصول ١٢. <sup>٦ قوله فيحمل عليه فصل كلمة على للالزام واصله لا فائدة معنى</sup>

عورة الرجل الخ اخرج الدارقطني في سننه واحمد في مستدره والحاكم في مستدره عن عمرو بن شعيب عن ابيه <sup>عن جده نحوه</sup>

التفوق والتعلي والتفوق كوننا نزيد على السرير ادعى السطح ولما كان اللازم على الشيء كما نيلوه ويركبه ويتعلل وينقلب عليه وكان فرق نفسه  
 لوجه على دمه كان اللازم كما نذكره قيل ١٢ - **لـ** قوله معنى التفوق والتعلي أهو أي التعلل قد يكون حسا كما في قولهم زيد على سطح  
 وقد يكون معنى كافي قولهم فلان علينا امير ولغلان على دين لان الدين يستعمل من غيرته ولذا يقال ركب من كذا في الفصول ١٢ -  
**لـ** قوله فالعشرة سواء أهو أي سوى رأس الحصن هذا ليس بمقصود بالتفريع بل المقصود قوله وخيار التعيين لاي رأس الحصن لانه طلب  
 امان فشرطه بكرة على الدلالة على التعلل والتفوق فيقتضي ان يكون مقوليا عليهم في ثبوت الامان وكذلك بان يكون دلاية التعيين له  
 حيث يختار من يشاء ويذكر من يشاء كذا في المعدن ١٣ - **لـ** قوله لاي رأس الحصن لانه طلب امان نفسه على عشرة بكرة على فيكون  
 مستعليا عليهم في ثبوت الامان وذلك بان يكون عليهم دلاية التعيين حيث يختار من يشاء ويذكر من يشاء ١٤ -  
**لـ** قوله لان رأس الحصن عطف امانهم على امان نفسه من غير ان يشترط تعليل عليهم في امانهم فلا يكون له الخيار لاي رأس  
 الحصن كذا في المعدن ١٢ - **هـ** قوله بمعنى الشرط أي اذا تعذرت حقيقة وهي اللزوم متحقق بين الشرط والجزاء لان الجزاء يتحقق  
 بالشرط فيكون لازما عند وجوده ولم يقل بيننا عازا كما قال من قبل لان الشرط بمنزلة الحقيقة لان المشروط يلزم الشرط ولبعينه كالتعلل يلزم  
 المتعلل عليه وفيه التعاقب لان الصاعد على الشيء يكون فوق ذلك الشيء كما ان المتعاقبين يكون احدهما اثر الآخر ١٢ -  
**لـ** قوله لا يجب المال دهورا للزوج فقال ابو يوسف ومحمد يجب ثلث الالف ١٣ - **كـ** قوله فيكون الثلث  
 شرطا الخ فاننا اذا اطلقنا الرجل واحدة لا يجب شيء من المال لان الشرط اذا فاق (وهو الثلث) فاق الشرط (اي المال) وعندها يجب  
 ثلث الالف كما لو قالت طلقتي ثلثا بالالف لان الطلاق على المال معاوضة من جانب المرأة والمال يجب عليها عوضا عن الطلاق  
 فيعمل كمنه على معنى الباء وقال ابو يوسف رحمه الله ليس بين الطلاق وبين المال مقابلة ليعتقد معا ومقتضى بل بينهما معاقتبة لان الطلاق  
 يجب ادلاؤه يجب المال لان المال يجب ادلاؤه يقع الطلاق وهذا معنى الشرط والجزاء لا معنى للمعاوضة لان العوض يجب مقابلا  
 للعوض معا بلا ترتيب تحقيقا للمقابلة يحتمل على الشرط فيكون الثلث شرطا للزوم المال فاذا اطلقها واحدة لم يوجد الشرط فلو لم يوجد المال  
 كذا في المعدن ١٢ **هـ** قوله نظرت يعني ما دخلت عليه كلمة في نظرت ودعاء لما قبلها تحقيقا مثل الماء في الكوزا وانشيئا

اذا قال عَصَبْتُ ثَوْبًا فِي مَنَدِيلٍ اَوْ مِمَّا فِي قَوْصِرَةٍ لِنِسَاءٍ جَمِيعًا ثُمَّ هَذِهِ الْكَلِمَةُ

تُسْتَعْمَلُ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْفِعْلِ اَمَّا اِذَا اسْتَعْمَلْتَ فِي الزَّمَانِ بَانَ يَقُولُ

اَنْتَ طَالِقٌ فِي عَدِّ نَقَالِ ابُو يُوْسُفَ وَ مُحَمَّدٌ يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ حَيْزُهَا وَ اَظْهَرُهَا

حَتَّى لَوْ قَالِ اَنْتَ طَالِقٌ فِي عَدِّ كَانِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ اَنْتَ طَالِقٌ عَدًّا يَقَعُ الطَّلَاقُ

كَمَا طَلَعَ الْفَجْرُ فِي الصُّورَتَيْنِ جَمِيعًا وَ ذَهَبَ اِلِى الْوَحِيْفَةِ اِنْهَا اِذَا حَذَفْتَ يَقَعُ

الطَّلَاقُ كَمَا طَلَعَ الْفَجْرُ اِذَا اَظْهَرْتَ كَانِ الْمُرَادُ وَقُوعُ الطَّلَاقِ فِي جَزَاءٍ مِنْ

الْفَجْرِ عَلَى سَبِيلِ الْاِبْرَاهِمِ فَلَوْ اَوْجُودَ النِّيَّةُ يَقَعُ الطَّلَاقُ بِاَوَّلِ الْجُزْءِ لَعَدِمَ الْمُرَادُ

لَهُ وَلَوْ نَوَى اُخْرَ النِّسَاءِ صَحَّحْتَ نِيَّتَهُ وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ اِنْ

صُمَّتِ الشَّهْرُ فَانْتِ كَذَا فَانَهُ يَبْقَعُ عَلَى صَوْمِ الشَّهْرِ وَلَوْ قَالِ اِنْ صُمَّتِ فِي

مثل زيد في الدار والنعمة والدرهم في الكليس والخروج في يوم كذا وما قولهم زيد ينظر في العلم وانا في حاجتك فعلى معنى ان العلم محل نظره وتامله وعلى معنى انه لما جعل الحيز طرفا لنفسه جعل كائنات قد اشتملت عليها فقلتبا على قلبه كذا في المعدن ۱۲ -  
لله قوله ما اذا استعملت الخ مثل ان تقول انت طالق غدا يعني اختلفوا في صرف في وا شابه بان ايها يقتضى استيعاب معقول في حتى يكون ما بعد في معيارا لما قبله غير فاضل عما قبله وايضا لا يقتضيه حتى يكون ما بعد في خلافه لما قبله فاضلا عما قبله فقال الصاحبان بما سواء في ان يستوعب جميع ما بعده فقوله غدا في غدا سواء في كون الغدا معيارا لما بعده حتى لو قال زويت به اخر النهار لا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر ان الظاهر ان المراد بالعد كذا فاذا نوى اخر النهار فقد نوى تفصيل البعض وبخلاف الظاهر بل يصدق فيها ديانة لانه نوى تحمّل كلامه واما عدلا فينبغي اذا حذفت في وانصل الفعل بالظرف بان قال انت طالق غدا فادب الاستيعاب ان امكن لانه جفند شابه المعقول به حيث انتصب بالفعل فيقتضى الاستيعاب كالمفعول بيقضى تعلق الفعل بمجوعه ان امكن فاذا قال زويت اخر النهار لا يصدق قضاء لانه غير موجب كلامه فلا بد ان يقع الطلاق في اول النهار واما اذا انصل الفعل به بواسطة في اقتضى وقوعه في جزء من النهار اذ ليس من ضرورة الظرفية الاستيعاب فاذا قال في عد وقال اردت اخر النهار يصدق قضاء كما يصدق ديانة لوقوعه في جزء منهم من الغدولة ولاية التعيين ونظير هذا لاصومن الدرهم في الدرهم فان الاول يقتضى استيعاب العمر بخلاف الثاني فانه يقع على الساعة كذا في غير الاسلام ۱۳ -  
لله قوله في جزء من الغد على سبيل الابهام اه وذلك لانها اذا ذكرت صارت الطلاق مضافا الى جزء منهم من الغد وذلك لا يقتضى الاستيعاب فان قيل الغد ظرف على كذا التقه يرين غا السرفي ان حذف في يقتضى الاستيعاب وانها لا يقتضى قيل اذا حذف عنه في شابه المعقول برواذا فكر في تحض مادخلت عليه للظرفية والظرف لا يقتضى الاستيعاب كذا في اكثر الشرح وفي المعدن فان قيل يشكل هذا في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعده حيث حذف في ولم يستوعب الاسرار جميع الليل لكان في جزءه على ما عرفت قصة العواج قيل الاصل ان حذف في يقتضى الاستيعاب على ما هو اصله الى حقيقة الا بدليل والاخبار مستفصنة على ان الاسرار انما كان في بعض الليل انتهى ۱۴ -  
لله قوله صححت بئنه لانه عين احد محلاته من غير تغيير موجه دلالة اذا ظهرت كذا في تيمض (يتخلص) ما دخلت عليه في الظرفية وظرف الطلاق انما يكون في جزء من الغد وذلك لا يقتضى الاستيعاب ۱۲ -  
لله قوله يقع على صوم الخ اي شرط حذفت صوم جميع الشهر بلا واسطة حرف الجرف يقتضى استيعاب الشهر بالصوم ۱۲

المشهر فانت كذا يُقع ذلك على الامساك ساعة في الشهر واما في المكان  
 اي صوم يوم من شهر ۱۱

فمثل قوله انت طالق في الدار وفي مكة يكون ذلك طلاقا على الاطلاق  
 اي الطلاق المطلق ۱۲ عن نهج النكاح ۱۲

في جميع الاماكن وباعتبار معنى الظرفية قلنا اذا حلف على فعل واضافه  
 في ۱۲ بيان الاطلاق ۱۲

الى زمان او مكان فان كان الفعل مما يتم بالفاعل يشترط كون الفاعل  
 في ۱۲ لا يمتنع الى القول ۱۲

في ذلك الزمان او المكان وان كان الفعل يتعدى الى محل يشترط كون  
 في ۱۲ الذي اضاف الفعل اليه ۱۲

المحل في ذلك الزمان والمكان لان الفعل انما يتحقق باثره واثره في المحل  
 في ۱۲ انما يوجد ۱۲

قال محمد في الجامع الكبير اذا قال ان شئت متاك في المسجد فكذا فشتمه وهو  
 في ۱۲ مثال المكان ۱۲

في المسجد والمشتوم خارج المسجد يتحدث ولو كان الشاتم خارج المسجد  
 في ۱۲ الذي سبب الشاتم ۱۲

والمشتوم في المسجد لا يتحدث ولو قال ان ضربت ك او  
 في ۱۲ الكلام ضربا المنفرد وهو وجود الشاتم فيه ۱۲

شجعتك في المسجد فكذا يشترط كون المضروب والمشجوع في  
 في ۱۲ اي يسمي ۱۲

له قوله يقع ذلك  
 على الاسك الخ لان الفعل مضاف الى جزء منه من الشر وذالك لا يقتضي الاستيعاب ۱۲

على الاطلاق اي يكون الطلاق في جميع الاماكن في الحال لان المكان لا يصلح ظرفا للطلاق اذا ظرف للشيء بمنزلة الوصف ولما كان وصفا للشيء  
 لبيان ان يكون صالحا للتخصيص والوصف مختص بالوصف ومنه بالمكان لا يصلح لطلاق مجال لانه اذا وقع في مكان يقع فيه الطلاق اذا اضيف  
 الى المكان تقبيل انت طالق في الدار وقع في الحال الا ان يلزمه اضرار الفعل بان يريد في وجوهك الدار فيصير معنى الشرط فلما نطق في  
 المجال لانه ذكر المحل وادار الفعل في الحال فيصنف فيما بينه وبين الله تعالى لان اللفظ يحتمل ولكنه خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء ۱۲

على قوله يتعدى الخ اي يتوقف وجوده الى مفعول كالضرب والسج والقتل مثلا فانها لا تتم بوجود الفاعل وحده بل يتوقف  
 على وجود المفعول وهو المضروب والمشجوع والقتول ۱۲

في حمله الا ترى انه يختلف اسما بما يختلف في اثارها فان من ارسل خشية من الاعلى على غيره فان اثره في الايام يسمى ضربا وان اثره في الجرح  
 يسمى جرحا وان اثره في اذنيك الروح يسمى قتلها ولما اختلف الفعل باختلاف اثارها علمنا ان اسم الفعل باقتدارها ثبت بالمفعول به في ارضي  
 المكان في حقه ونحن نقول بهذا الاستئلال خروج الجواب مما تبين به الافعال تنجم بالفاعل والمفعول لا باحدهما فيجب ان يلزم المكان  
 في صحته لان اسم الفعل لم يثبت الا المعنى اختص بالمفعول وهو اثر الفعل هذا توضيح ما في المعدن ۱۲

اي في محل يقع عليه في ارضي المكان والزمان في حق المحل كذا في المعدن ۱۲

يقع الطلاق في الحال لان المكان لا يصلح ظرفا للطلاق اذا ظرف للشيء بمنزلة الوصف ولما كان وصفا للشيء اي الطلاق اذا اضيف الى مكان  
 والمكان لا يصلح مفعولا للطلاق مجال لانه اذا وقع في مكان ..... وقع في الاماكن لانه لا يفضل المكان على الاخر في حق يعلق الطلاق  
 بل كلاسواء في ذلك بخلاف الزمان الخ ۱۲

كقوله يجنت لان الشتم يتم بالشاتم وحده فكان شرط المنع وجوده في  
 المسجد وقد وجد كذا قبل ۱۲

قوله لا يجنت وهذا مشكل لان تحققه كما يكون ما يؤثر فيه يكون بالمثل ايضا فلما هما يتوقف عليه  
 الفعل واشترط الظرفية في احد جانبيه دون الاخر نحو لا تقول لا تقول لان المكان الفعل متعدي وذكر المحل مع الفاعل يكون المقصود وقوع الفاعل على المحل ضرورة  
 ويكون المحل هو المقصود فاشترط الظرفية في المحل لهذا كافي مفتاح العلوم ۱۲

المسجد ولا يشترط كون الضارب والشاحج فيه ولو قال ان تَمَتَّتْكَ في  
 يوم الخميس فكذا ففي حقه قبل يوم الخميس ومات يوم الخميس يَحْتَدُّ ولو  
 جرحه يوم الخميس ومات يوم الجمعة لا يَحْتَدُّ ولو دخلت الكلمة  
 في الفعل تَفِيدُ معنى الشرط قال محمدٌ اذا قال انت طالق في دخولك  
 الدار فهو كمنعنى الشرط فلا يقع الطلاق قبل دخول الدار ولو قال انت  
 طالق في حيصتكَ ان كانت في الحيض وقع الطلاق في الحال ولا يتعلق  
 الطلاق بالحيض وفي الجامع لو قال انت طالق في مِجْعَ يوم كَرُ تَطْلُقِي  
 حتى يُتَطَّلِعَ الفجر ولو قال في مُخَيِّي يوم ان كان ذلك في  
 الليل وقع الطلاق عند غروب الشمس من الغد لوجود الشرط  
 وان كان في اليوم تَطْلُقِي حَيْثُ تَجْعُ من الغد تلك الساعة وفي الزيادات

له قوله يَحْتَدُّ اي الحالف المنكح بوجود الشرط وهو القتل في يوم الخميس لان القتل انما يصير  
 قتلًا عند زهوق الروح الاتري انه قبل زهوق الروح في يوم الخميس يسي جرحا وبعد زهوق الروح يسي قتلًا فيلزم زمان زهوق الروح ولم  
 يوجد زهوق الروح في يوم الخميس فلم يوجد شرط القتل وهو القتل في كذا قال ١١ له قوله ومات يوم الجمعة فان قيل لكان ضرب يوم الاربعاء ثم حلف يوم الخميس ان  
 تقتلك يوم الجمعة فمضى حرمت المصروب يوم الجمعة لا يَحْتَدُّ وان وجد زهوق الروح في الجمعة قتلنا ان الايمان انما شئت للامتناع عن  
 الفعل في المستقبل وليس في وسع الحالف الامتناع عن وقوع الفعل المحلوف عليه قبل عقده اليقين فلا يكون التعليق السابق على الحالف  
 دأخلًا في اليقين فكذا لا يَحْتَدُّ كذا في بعض المواضع ١٢ له قوله تَفِيدُ معنى الشرط لان الفعل كالمحل والحزب لا يصلح ظرفًا للطلاق على  
 معنى ان يكون شاملًا للعرض لا يتبعي زمايين والنظر محل للمظروف وما لا يتبعي زمايين لا يكون محل الشيء فاذا تعذرت الحقيقة وهي الظرفية  
 محل على الشرط مجاز المان بين الشرط والنظر محل للمظروف وما لا يتبعي زمايين لا يكون محل الشيء ولكن بين الطرفين والشرط مناسبة من حيث  
 الشامله لانه عرض لا يتبعي زمايين والنظر محل للمظروف وما لا يتبعي زمايين لا يكون محل الشيء ولكن بين الطرفين والشرط مناسبة من حيث  
 المقارنته لمان بين الطرفين والنظر محل للمظروف وما لا يتبعي زمايين لا يكون محل الشيء فان حرف الصلوة يقيم بعضها مقام البعض بدليل  
 انه لو قال مع دخولك الدار يبيع الطلاق بالدخول كذا في المعدن ١٢ -

له قوله حتى يطلع الفجر لان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس بخلاف النهار فانه من طلوعها الى غروبها في بعض النسخ حتى تطلع الشمس  
 وهو غير صواب كما لا يخفى ١٢ - له قوله عند غروب الشمس لان الطلاق معلق بمضي اليوم واما انما يوجد اذا مضى جميع ساعات اليوم  
 ومضى جميع الساعات انما يكون عند غروب الشمس من الغد اذا قال هذا الكلام في الليل وعند مجئ تلك الساعة التي وجد الكلام فيها  
 اذا كان بهذا القول في اليوم ١٣ - له قوله من الغد لوجود الشرط لقائل ان يقول ليس في الكلام الحالف ما يدل على ارادة معنى اليوم  
 التام بل هو مطلق فلم لا يَحْتَدُّ بمضى اليوم الذي علق الطلاق فيه لا يجب بان مضى بعض اليوم لا يكون بمضى جميع الساعات كما قال الشارح  
 كذا في المعدن ١٢ - له قوله حين تجي من الغد يعني اذا حلف وقت الزوال يقع الطلاق اذا جاء وقت الزوال من الغد لان  
 الشرط معنى يوم كامل فاذا مضى نصف النهار في يوم الحلف والنصف الثاني من الغد كان اليوم كاملا فوقع الطلاق لوجود الشرط كذا في  
 المعدن ١٢

لَوْ قَالَ انت طالقٌ في مشية الله تعالى او في اسادة الله تعالى  
 كان ذلك بمعنى الشرط حتى لا تطلق فصل حوت الباء للالصاق في  
الشيء الله تعالى وادارة لعدم ادراك وجود الشرط  
 وضع اللفظة ولهذا تصحب الاثبات وتحقيق هذا ان المبيع اصل  
اي باجماع اهل اللغة والبراق مجاز اي لها للاصاق اي تخفيها  
 في البيع والتمن شرط فيه ولهذا المعنى هلاك المبيع يوجب ارتفاع  
كأن خارج عن العقود وغيره فمرفوت عليه  
 البيع دون هلاك الثمن اذا ثبت هذا فنقول الاصل ان يكون التبع  
يجب ارتفاع البيع  
 ملصقا بالاصل لا أن يكون الاصل ملصقا بالتبع فاذا دخل  
اي المبيع اي المبيع اي المبيع

له قوله لو قال انت طالق الخ لانه لو قال انت طالق انشاء الله تعالى كان ذلك ابطال قوله انت طالق فكذا ما  
 كان مبناه فان قلت قولنا انت طالق في علم الشرع به الخلاق في الحال مع ان العلم مثل الارادة في كونها لا يصلحان ظرفا لانهما فلا نيل  
 ان العلم يصلح بمعنى العلم يقال اللهم اغفر علك فينا اي معلومك يقال علم الي حقيفة اي معلوم واذا كان بمعنى العلوم يستحيل ان يجعل  
 اي الشرط لان الشرط لا يكون على خطر الوجود معلوم الله تعالى متحقق لا محالة واذا كان كذلك كان الطلاق واقعا في الحال لانه جعل  
 معلوم الله تعالى ظرفا لطلاق وانما يكون الطلاق في معلومه اذا كان واقعا لانه لو لم يكن واقعا لكان عدمه في معلومه بخلاف المشية لان المشية  
 الشرع تعالى ليست متحققه محتماى وجوبا وتيقنه ان الله تعالى يوصف بالمشية وبضد هادوا يوصف بضد العلم فكان العلم متحققا لا محالة و  
 المشية لا يزم ان يكون موجودة حثا كذا في الفصول قلت الاظهر مما قالوا في جواب الاعتراض بقوله فان قلت الخ ان يقال انه لا حاجة  
 الى جعل العلم بمعنى المعلوم بل المراد انه ثابت في علم الله تعالى بمعنى ان علمه محيط بذلك اي ما ذكره في التلويح الا ان الشارح نقل جواب  
 الاصوليين مع جعل العلم بمعنى المعلوم لرواد الاعتراضات على جوابهم بالارادة والقدرة ليعلم الفرق بين العلم والارادة والقدرة لتوقع  
 الطلاق في العلم دون الارادة والقدرة فافهم ۱۲ -

له قوله للاصقان وهو تعلق الشيء بالشيء واتصاله به فما دخل عليه الباء هو المصنق به وبالطرف الاخر هو المصنق بها هو اصلها في اللفظة  
 والبراق في مجاز فيها ۱۲ له قوله في وضع اللفظة انما قال في وضع اللفظة للاشارة الى تزييف قول الشافعي حيث زعم ان الباء في قوله تعلقوا واصحوا  
 بروسك للتبويض وهو معروف في العرب على انه يستلزم الترادف والاشراك وبها ليسا باصل في الكلام وذلك لان حرف ت وقع للتبويض  
 فلو كان الباء للتبويض لزم الترادف ولانه لو كان للتبويض مع ان الاصاق لزم الاشراك فيكون معنى الاية عنده واصحوا بعض روى وكلم البعض  
 مطلق بين ان يكون شعرا ما فرقة حتى قارب الكل فعلى اي البعض مسحح يكون آتيا بالماورود قال مالك انها صلته اي زائدة فكان المعنى واصحوا  
 روى وكلم والظاهر من الكل فيكون مسح كل الراس فضا قلنا ليس كذلك اي ليس الباء للتبويض والزيادة لان التبويض مجاز فلا يصار اليه كذلك  
 الزيادة خلاف الاصل فافهم كذا في المعدن ۱۳ -

له قوله والتمن شرط فيه فان قيل كما لا يوجد البيع الا بالمبيع كذلك لا يوجد الالباتن فكيف يقول انه شرط  
 فيه قلنا ان التمن تبع والمبيع اصل لان الغرض الاصل في البيع الاتصاف بالملوك وذلك يحصل بالمبيع لا بما هو ممن لان التمن في الغالب من التصود وبني غير  
 متصف بذاتها ولذا يجوز مسح ما ليس عنده نخلان المبيع اصل والتمن تبع كذا في المعدن ۱۲ له قوله لان يكون الاصل اه ولما قل ان يقول لما كان  
 المصنق تبعها والمصنق به اصلا كان التمن اصلا لان الباء تدخل على التمن وهو المصنق به الا ترى ان قولك مرتت بزيد معناه التصق مرتت بزيد فقد  
 ذكر في غيره من نسخ الاصول ان ما دخل عليه الباء هو المصنق به وبالطرف الاخر هو المصنق كما في قولك كتبت بالقلم معناه التصقت بالكتابة  
 بالقلم والجواب عن ان التصود والاصل الفعل الى الاسم دون عكسه اذ المقصود من قولك كتبت بالقلم وانبرت بالقلم وقطعت بالسكين  
 وضررت بالسيف ونحو الاصاق هذه الافعال بهذه الاشياء دون العكس فكان المصنق اصلا والمصنق به تبعها بمنزلة الالفة للشيء ولما سمعت  
 الباء في الايمان لان التمن ليس بمقصود في البيع كالالفة للشيء كذا في الفصول وفي بعض حواشيه فقارة المعجم محمولة على التقلب فكان تقديره  
 فنقول الاصل ان يكون التبع ملصقا بالاصل فاذا دخل حرف الباء في البديل في باب المبيع دل ذلك على انه تبع ملصق بالاصل ان تبطل لكن الكلام  
 لا يخلو عن الاختلال فمثل فيه ۱۳ له قوله بالبيع تحقيقه اي كون التمن تبعان التمن لما لم يتعلق به قرام البعد ولم يحصل بالذات البقاء



حرف الباء في البدل في باب البيع دل ذلك على انه تبع ملصق  
<sup>اي انشاز من المعاديات ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي دخول الباء ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>

بلاصل فلا يكون مبيعا فيكون ثمتنا وتعلي هذا قلنا اذا قال بعث منك هذا  
<sup>اي البيع ١٢</sup>  
<sup>مخول الباء ١٢</sup>  
<sup>اي كون مخول الباء ثمتنا ١٢</sup>

العبد بكرة من الخنطة ووصفها يكون العبد مبيعا والكر ثمتنا فيجوز  
<sup>اي الخنطة ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>

الاستبدال به قيل القبض ولو قال بعث منك كرا من الخنطة ووصفها  
<sup>اي تعريف شيء غير ١٢</sup>  
<sup>اي بالقر ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>

بهذا العبد يكون العبد ثمتنا والكر مبيعا ويكون العقد سلما لا يصح الا  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>

موجلا وقال علمنا اذا قال لعبدك ان اخبرني بقدم فلان فانت  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>

حرف ذلك على الخبر الصادق ليكون الخبر ملصقا بالقدم فلو اخبر  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>

كاذبا لا يعتق ولو قال ان اخبرني ان فلانا قديم فانت حرف ذلك على  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>

مطلق الخبر فلو اخبره كاذبا عتق ولو قال لامرأته ان خرجت من الدار  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>

الا باذني فانت كذا تحتاج الى الاذن كل مرة اذا مستثنى خروج ملصق  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>

بلاذن فلو خرجت في المرة الثانية بدون الاذن طلقت ولو قال ان خرجت  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>

من الدار الا ان اذن لك فذلك على الاذن مرة حتى لو خرجت مرة  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>

كان امرتبعيا وسيلة الى الاشياء التي بها يقام النفس فلا يكون صورته مطلوبة بل المقصود منها اليدوي امرام موجود في الثمن وذلك في بلادك  
الثنى المعين لا يرتفع البيع واما البيع فالمقصود منه الصورة المادية فهلاكه يرتفع البيع كذا في المفتاح ١٢ له قوله في البذل اي بطل البيع  
وهو الثمن ولقائل ان يقول لما كان المصنوع تبعا والمصنوع به اصلا كان الثمن اصلا لان الباء تدخل على الثمن وهو المصنوع به لا ترى ان قولك  
مررت بزيد معناه التصق مروري بزيد وذكر في غيره من نسخ الاصول ان ما دخل عليه الباء هو المصنوع به والظرف الاخر هو المصنوع كذا في قولك  
كسبت بالغلم معناه التعمقت الكناية بالعلم والجواب عنها لما كان المقصود ايصال الفعل الى الاسم دون عكسه اذا المقصود قولك كسبت  
بالعلم وقطعت بالسكين وضربت بالسيف ونحوها بالصاق هذه الافعال بهذه الاشياء دون العكس كان المصنوع اصلا والمصنوع به تبعا  
بمنزلة الالة للثنى ولهذا صحت الباء في الاثمان لان الثمن ليس بمقصود في البيع كذا في المفتاح ١٢ -

له قوله وتعلي هذا قلنا اي علمنا اذا قال لعبدك ان اخبرني بقدم فلان فانت حرف ذلك على  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>  
<sup>اي انشاز ١٢</sup>

فكل طرف دخل الباء فيه فثمن والظرف الاخر مبيح كذا قال البعض ١٢ - له قوله ويكون العقد سلما الخ ولقائل ان يقول يمكن  
هذا العقد لوجوه اخر وهو ان يحمل على الثمن فلم يحتمل على السهل الذي هو ثابت على خلاف القياس اجيب بان الثمن تغيير الكلام لما تغير  
اذا احتيج الى التصحيح والكلام في هذا المقام صحيح بدون الثمن فلم يحتمل عليه كذا في بعض كتب الاصول ١٢ -

له قوله فذلك على الخبر الصادق اي الحكم بحريته محمول او متعلق او ينشئ على كون خبره باخباره لا خبرا صادقا بل بالواقع لان حرف الباء  
للاصاق فيقتضي خبرا مصدقا بالقدم والمصاق الخبر بالقدم لا يتصور قبل وجوده لانه لا يصاق بالقدم فان الانضمام الى المنضم فرع وجود  
المنضم اليشخص فاذا كان كاذبا كان مصدقا للمحكى عنه معدوما فلم يكن ملصقا به هكذا في شرح المنار ١٢ -

أخرى بدون الاذن لا تطلق وفي الزيادات اذا قال انت طالق بمشيئة  
 الله تعالى او بارادة الله تعالى او بحكمه لم تطلق فصل في  
 وجوه البيان البين على سبعة انواع بيان تقريروبيان تفسير  
 وبيان تغيير وبيان ضرورة وبيان حال وبيان عطف وبيان  
 تبديل اما الاول فهو ان يكون معنى اللفظ ظاهرا لكنه يحتمل  
 غيره فيلحق المراد بما هو الظاهر فيتفرع حكم الظاهر ببيانه  
 ومثاله اذا قال لفلان على ففيز حنطة بققيز البلد او الع من  
 نقد البلد فانه يكون بيان تقديرا لان المطلق كان محمولا على

له قوله انت طالق بمشيئة الله تعالى اذ لم تطلق امرأة اصلا لان معنى الشرط لانه لما جعل الطلاق ملصقا بالمشيئة لا يقع قبل  
 المشيئة وهذا هو معنى الشرط الا لا وجود للمشرط وبدون وجوده لا يتوقف عليه فلا يقع الطلاق كذا في المعدن ١٢-  
 ٤ قوله لم تطلق فان قلت بلا حملت الباء في سئله المشيئة وانواتها على السببية لانهما قد تستعمل بمعنى السببية قال تعالى جزاء بما  
 كسبوا اذا حملت على ما قلنا تطلق في الحال فلما حمل على الشرط ادى لان الاصل ان وجه الاول وان في الاصلاق معنى الترتيب لانه  
 يقتضى ملصقا مفعلا على الملصق زمانا لا يمكن الاصلاق وبه الترتيب الزمانى في الشرط والمشرط موجود بخلاف العلة مع المعلول لان العلة  
 مقارئة مع المعلول زمانا كذا قيل ١٢ ٤ قوله لم تطلق لان الاصلاق بمشيئة الله تعالى فينبى وقوع الطلاق والمقيد لا يوجد ولا يتم وجوده بدون  
 المقيد فاذا جاء اكد او دخلا وجود المقيد مترادف غير معلوم فلا يقع بدون العلم كما في جملة الشرط في الملحق عليه فانه الباء انما تم معنى التعليق افادة  
 بالعرض كذا في الفصول ١٢ - ٤ قوله في وجوه البيان اى في طرق البيان اعلم ان ما ذكر اول الكتاب الى ههنا من بحث الخاص والعالم الى  
 آخر الاقسام ون بحث الام والنهى ون بحث حروف المعاني كمن من مباحث كتاب الله تعالى ووجه البيان ايضا من مباحث كذا في  
 المحصول ١٢ ٤ قوله البيان هو عبارة عن التعريف عانى الضمير وانها الخبر اذ ركزت تعرف الحق وهو في اللغة الاظهار وقد يستعمل في الظهور وقد  
 يكون بالفعل وقد يكون بالقول والمراد فيما نحن فيه الاظهار دون الظهور اى اظهار المعنى وايضا هو المعناط ثم البيان قد يكون بالفعل كما يكون  
 بالقول لان النسي على السلام بين الصلوة والحج فقال صلوا كما رأيتموني اصلى وضد وامنى منا سكم والان البيان انما المراد وقد يكون الفعل ادى  
 على المراد من القول وعدمه بالظهور استدام الحكم كذا في شرح المنار ١٢ - ٥ قوله بيان ملصقا بتبديل وهو من قبيل اضافة الموصوف  
 الى الصفة على تاديل اضافة العام الى الخاص واما قوله بيان الضرورة وبيان حال وبيان عطف فاما معنى الالام واما معنى لان بيان الحمل  
 حاصل من هذه الاشياء وهو معنى من ١٢ ٤ قوله بيان تبديل هذا التقسيم اختاره المص وقسمه عامة الاصوليين على خمسة اقسام وحلوا  
 بيان الحال وبيان العطف من انواع بيان الضرورة وما حصل التبيين وادركنا ما ذكره المصم اقرب الى الفهم ما ذكره الخ في الا فانه لم اعلم  
 ان يكون على سبعة انواع بالاستقرار على التقريب والافاقم لباي الزيادة ووجه الحصر ان البيان لا يخيلوا اما ان يكون المنطوق ادلا والادال اما ان يكون  
 بيانا للمعنى الكلام ولا زلة كماله الثاني بيان التبديل وهو النسخ والاول اما ان يكون بلا تقييد او مع الثاني بيان التبديل كاستثنا والشرط والاضافية  
 والاول اما ان يكون معنى الكلام معلوما لكن الثاني كدرا بما يعطى الاحتمال او محمولا كالشرك والحمل الثاني بيان التبديل الاول بيان تقريره والاشاى لا  
 يخولوا ان يكون محض السكوت اوله الثاني بيان الضرورة والاول اما ان يكون بلا تاديل مال الكلام او كتلة الكلام الاول بيان الحال الثاني بيان العطف كذا قيل ١٢-  
 ٤ قوله يتل غير الخ اى غير الظاهر بان يكون اللفظ خفيفة يتحمل المجاز او كما يحتمل المخصوص فى الحقيقة ظاهر فى معناه الحقيقي وكذا  
 العام ظاهر فى شمول افراده لكن كل واحد منهما يحتمل مع ذلك تاديل المجاز والمخصوص احتمال لا بعيدا حيث يكون المراد منها هو المعنى الحقيقي والعموم  
 اشكال ويتوزم مع ذلك ان يرد بالمجاز والمخصوص كذا في المعدن ١٢ -

تقديم البلد ونقداء مع احتمال ارادة الغير فاذا <sup>الربح الذي يربح منه المدين</sup> <sup>وان كان مرجعاً الى لغة الظاهر ١٢</sup> <sup>اي غير نقد البلد وقفيه ١٣</sup> <sup>الشك ١٢</sup> <sup>ذلك فقد قرره</sup>  
 بيانه وكذلك لو قال لفلان عندي الف وديعة فان كلمة عندي  
 كانت باطلاقها تفيد الامانة مع احتمال ارادة الغير فاذا <sup>لغيرها غيره لا يترك في الدين ١٢</sup> <sup>اي يحتمل الامانة ١٣</sup> <sup>الشك ١٢</sup> <sup>وقد قرره</sup>  
 فقد قرره <sup>الشك ١٢</sup> <sup>من لفظه عنده ١٢</sup> <sup>فصل</sup> واما بيان التفسير فهو ما  
 اذا كان اللفظ غير مكشوف المراد فكشفه بيانه مثاله اذا  
 قال لفلان علي شئ ثم فسّر الشئ بثوب او قال علي عشرة دراهم  
 ونيك ثم فسّر النيك او قال علي دراهم وفسرها بعشرة مثلاً وحكم  
 هذين النوعين من البيان ان يصح موصولاً ومفصلاً <sup>اي بيان التفسير ١٢</sup> <sup>مترادفاً للفعل عن اليمين بزبان ١٣</sup> <sup>فصل</sup> واما  
 بيان التغيير فهو ان يتغير بيانه معنى كلامه ونظيره <sup>اي بيان التغيير ١٣</sup> <sup>التعليق</sup> و  
 الاستثناء وقد اختلف الفقهاء في الفصلين فقال اصحابنا <sup>اي التعليق والاستثناء ١٣</sup> <sup>المجتهدون لا يرونه ١٢</sup> <sup>عن الشاشي ١٢</sup> <sup>المعلق</sup>

له قوله فقد قرره بيانه لان مطلق التفسير وطقن الالف  
 كان محمولاً على تقييد البلد ونقد البلد لان المطلق ينصرف الى التعارف والمبتغى تقييد البلد ونقد البلد فهذا حقيقة اللفظ العرفية لكن مع  
 ذلك يحتمل ارادة الغير بان يراد بغيره بلداً غير نقده فاذا بين ذلك تقييد البلد ونقد البلد كان بيان تقييد الكلام على ظاهره وكذا المثال  
 الا اني لان كلمة عندي بالمعنى تقييد الحفظ والامانة واليقول وديعة قرر ذلك كذا في الفصل ١٢ - له قوله غير مكشوف المراد بان كان مجزئاً او  
 مشتملاً على الجمل نحو الصلوة والزكوة في قوله تعالى واقبموا الصلوة واتوا الزكوة فان لفظ الصلوة مجمل لمحقق البيان بالسنة وكذا الزكوة مجمل عن الغصاب  
 وقرر ما يجب ثم لخص البيان بالسنة والشرك كلفظ بان فانه مشترك بين البيهوتة عن النكاح وغيره فاذا عينت الطلاق كان بيان تفسر كذا في  
 الكشف ١٢ - له قوله النيك بالتشديد كل ما بين عقدين وقد يخفف واصله من الواو وعن البرد النيك من واصله ثلث ١٢  
 له قوله يصح موصولاً ومفصلاً اما بيان التفسير فلا يقرر الحكم الثابت بظاهر الكلام لانه غير فيصح منفصلاً ومنفصلاً هذا بالا جماع  
 واما بيان التفسير فكذلك عند الجمهور لقوله تعالى ثم ان علينا بيانه وللم لتراخي والمراد بيان القرآن لتقدم ذكره وفيه الجمل والاشك غير معروف  
 الى النقل ولا يقال يستعمل ان يراد به بيان التفسير لانه ذكره مطلقاً فلا يفيد بلا دليل ولانه بيان من وجوه دون وجوه لانه اذ التعلقه ولا يخلفه  
 ثم ظاهره كذا في المعدن ١٢ له قوله ان يتغير بيانه ذلك ان يعرف المتكلم اللفظ عن ظاهر معناه وهو موجه الحقيق الى بعض  
 معنائه البعيدة كالجزئي الحقيقي والمقصود في العام واما بيمين هذا النوع بيان التفسير لوجود تركل واحد منهما فبانه من حيث يبين المراد  
 يستعمل اللفظ كان بياناً من حيث انه يصرف اللفظ عن موجهه الظاهر كان تفسيره الموجه فافهم كذا قيل ١٢ له قوله التعليق اي  
 بشرط غسل قولنا انت حران وذهلت الدرار فان قولنا انت حر مقتضاه نزول العتق لان الايجاب علم بشي من موجهه المعلول لا يتكلف عن علته  
 ولو بيان لغيره فاذا ذكر الشرط بعد ذلك وهو قوله ان دخلت الدرار لا يمتنع في الحال وانا موجهه الى زمان وجود الشرط فكان تفسيره الموجه  
 بطريق البيان كذا في المعدن ١٢ له قوله والاستثناء مثل قوله لفلان على الف الالف فان قوله لفلان على الف موجه وجوب  
 الالف بتمامه ولقوله الالف تفسيره معناه من التمام الى البعض كذا في المعدن ١٢

بالشرط سبب عند وجود الشرط لا قبله <sup>١٢</sup> وقال الشافعي <sup>١٣</sup> التعليق <sup>١٤</sup> موجب لوقوع الطلاق

سبب في الحال الا ان عدم الشرط مانع من حكمه وفائدة الخلاف <sup>١٥</sup> موجب لوقوع الطلاق

تظهر فيما اذا قال لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق او قال لعبد الغيران <sup>١٦</sup>

ملكك فانت حر <sup>١٧</sup> يكون التعليق باطلا عندنا لان حكم التعليق <sup>١٨</sup> موجب لوقوع الطلاق

انعدام صدر الكلام علة والطلاق والعقاي ههنا لم ينعقد علة <sup>١٩</sup> اي في الاضافة الى غير الملوك

لعدم اضافته الى المحل فبطل حكم التعليق فلا يصح التعليق وعندنا <sup>٢٠</sup> اي كل واحد من الطلاق والعقاي

كان التعليق صحيحا حتى لو تزوجها يقع الطلاق لان كلامه <sup>٢١</sup> اي تعليق الطلاق والعقاي في مقامها الملك

انما ينعقد علة عند وجود الشرط والملك ثابت عند وجود الشرط <sup>٢٢</sup> لوقوع الطلاق

فيصح التعليق ولهذا المعنى قلنا شرط صحة التعليق للوقوع <sup>٢٣</sup> اي لوقوع التعليق

<sup>٢٤</sup> لعله قوله عند وجود الشرط الخ وهو دخول الدار قبله

فكان قول انت طالق غير موجود قبل وجود الشرط وانما يصير سببا عند وجود الشرط فكان عدم الحكم وهو وقوع الطلاق بناء على العموم الاصل

الذي كان قبل التعليق لا بناء على عدم الشرط وهذا لان الايجاب انما ينعقد سببا باعتبار صدوره من ابله في حمله فاذا لم يصل الى محله لا يصير سببا كما اذا ضيف الى شرطه بان كان بهيمة او ميتة كذاتي المعدن <sup>٢٥</sup> لعله قوله وقال الشافعي الخ وهو يقول ان المعلق بالشرط اي

الايجاب وهو قول انت طالق سبب في الحال اي سبب موجب لوقوع الطلاق لانه لو لا الشرط لوقع الطلاق في الحال لا جملة لكن التعليق منع وجود الحكم واخره الى زمان وجود الشرط فكان عدم الحكم مضافا الى عدم الشرط لان يكون علة لعدم الاصل ونحن نقول المعلق بالشرط

لا ينعقد سببا موجبا للحكم في الحال لان التعليق يمنع عن العقاب والايجاب سببا فكان قول انت طالق غير موجود قبل وجود الشرط وانما يصير سببا عند وجود الشرط فكان عدم الحكم كوقوع الطلاق والحرية بناء على عدم الاصل الذي كان قبل التعليق لا بناء على عدم الشرط كذاتي كمال اصول <sup>٢٦</sup>

لعله قوله مانع من صحة ايه من وقوع الطلاق الى زمان وجود الشرط وذلك لان قول انت طالق كلام وضع لرفع قيد النكاح شرعا وهذا الكلام يوجد مع الشرط فلا معنى لاجراجه عن السببية عند اقتران الشرط به لوجوده كمن العلة بخلاف الحكم فانها امر اعتباري ثبت حكما لا يوجد

حتى تجاز ان يتوقف بالمانع الحكمي وهو الشرط كذاتي المعدن <sup>٢٧</sup> لعله قوله انقضاء مصدر الكلام علة ولما قل ان يقول لفظ صدر الكلام انما يستقيم فيما اذا اخر الشرط بان قال انت طالق ان تزوجتك مثلا واما ان قدم الشرط بان قال ان تزوجتك فانت طالق فلا يمكن

ان يجاب عن بيان الجزاء مقدم محال لان المقصود وهو الجزاء والشرط قيد له ولذلك قالوا المعتري في الجملة الشرطية هو الجزاء فالجزاء ان كان خيرا فالجملة خبرية بخلافه وان كان انشاء فالجملة انشائية بخوان جاء زيد فاكرمه كذا قال البعض <sup>٢٨</sup> لعله قوله الى المحل فان المحل شرط حال ميسرة ايجاب الطلاق والتحاق سببا بالاجماع ولم يوجد والسبب اذا ضيف الى غيره لم يحل كما يبيح اذا

ضيف الى الجزاء والدم والاجنبية مثلا <sup>٢٩</sup> لعله قوله فلنا شرط الخ هذه المسئلة عندنا متفرقة على هذا الاصل المختلف في معناها وبينه وانما شرطنا ذلك اي اضافة المعلق الى الملك او الى سببه لوجود المحل عند ميسرة الايجاب علة فيصح كونه سببا وعلته كذا قيل <sup>٣٠</sup>

عنه قوله ولله المعنى انه هذه المسئلة فرعية هذا الاصل المختلف اي عندنا للملك المعلق سببا قبل وجود الشرط لم يكن المحل شرطا لصحة التعليق لكنه لما قلنا تعريفه ان يصير سببا عند وجود الشرط شرطنا ان يكون التعليق بالملك او سبب الملك كاهله والتردد

وانما شرطنا ذلك اي اضافة المعلق الى الملك او سببه لوجود المحل عند ميسرة رتبة اي الايجاب علة فيصح كونه سببا <sup>٣١</sup>

في صورة عدم الملك ان يكون مضافا الى الملك او الى سبب الملك حتى لو قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها ووجد

الشرط لا يقع الطلاق وكذلك طول الحرة يمنع جواز نكاح الامة عندها لان دخلت الدار شرط لعدم العاقبة الى الملك وابييه ١٢ اي القدره على نكاح الحرة ١٢

لان الكتاب علق نكاح الامة بعدم الطول فعند وجود الطول كان الشرط عدما وعدم الشرط مانع من الحكم فلا يجوز وكذلك قال

الشافعي لا نفقة للبتونة الا اذا كانت حاملا لان الكتاب علق الانفاق بالحمل لقوله تعالى وان كنت اوليات حمل فانفقوا

عليهن حتى يرضعن حملهن فعند عدم الحمل كان الشرط عدما وعدم الشرط مانع من الحكم عنده وعندنا لما لو يكن عدم الشرط مانعا من الحكم جازان لا يثبت الحكم بدليله فيجوز نكاح الامة ويجب

علق الانفاق بالحمل لقوله تعالى وان كنت اوليات حمل فانفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فعند عدم الحمل كان الشرط عدما وعدم الشرط مانع من الحكم عنده وعندنا لما لو يكن عدم الشرط مانعا من الحكم جازان لا يثبت الحكم بدليله فيجوز نكاح الامة ويجب

علق الانفاق بالحمل لقوله تعالى وان كنت اوليات حمل فانفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فعند عدم الحمل كان الشرط عدما وعدم الشرط مانع من الحكم عنده وعندنا لما لو يكن عدم الشرط مانعا من الحكم جازان لا يثبت الحكم بدليله فيجوز نكاح الامة ويجب

علىهن حتى يرضعن حملهن فعند عدم الحمل كان الشرط عدما وعدم الشرط مانع من الحكم عنده وعندنا لما لو يكن عدم الشرط مانعا من الحكم جازان لا يثبت الحكم بدليله فيجوز نكاح الامة ويجب

عندنا لما لو يكن عدم الشرط مانعا من الحكم جازان لا يثبت الحكم بدليله فيجوز نكاح الامة ويجب

لا يثبت الحكم بدليله فيجوز نكاح الامة ويجب

يجوز نكاح الامة ويجب

له قوله لا يقع الطلاق لعدم وجود الشرط وهو ان يكون التعليق مضافا الى الملك اذ الى سبب الملك بل التعليق في المثال المذكور مضافا الى الدر ١٢

له قوله وكذلك اه اي مثل ما تصور يخبر المسألة السابقة على الاصل المختلف يتفرع مسألة طول الحرة اي القدرة على نكاح الحرة ١٢

له قوله لان الكتاب الخ حيث قال الله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان يخرج المحضات المؤمنات فمن ما ملكت ايماكم من نساءكم المؤمنات اي من لم يقدر منكم على نكاح الحرة فليكن من الامة المسلمات كذا في المعن ١٢

له قوله من الحكم الى زمان وجود الشرط فالطول مانع من جواز نكاح الامة عند طول الحرة عنده وعندنا لما لو يكن عدم الشرط مانعا من الحكم كان عدم الحكم قبل الشرط بعدم الاصل فلم يكن هذا النص اي نص التعليق نائبا بجواز نكاح الامة بدون الشرط وغاية انه لا يثبت هذا الحكم بهذا النص جازان يثبت بدليل

آخر من النص واخبره كذا قيل ١٢ هو قوله جاز الخ تلت تفرع هذا الخلاف على الاختلاف في الاصل المذكور في حيز الخلاف لان التعليق عنده مانع للحكم قبل وجود الشرط ومانع عن السبب فعندنا منع وجود السبب من وجود الحكم لان الحكم يوجد بوجوده وتوضيحه ان اريد بالحكم الحكم الكلي المطلق عن قيد الشخص فعند سببه بعدم الشرط يكون مانعا من مطلق وجود الحكم ولا يمكن وجود الحكم بسبب اخر يمتنع تحققه مع عدم

السبب لانه اذا امتنع وجود المطلق بعدم سببه امتنع وجوده فمن افراوه بسبب اخر لان امتناع المطلق يستلزم امتناع كل ذمته فان اريد به الحكم الخاص المقصود الحاصل بذلك السبب المطلق لعل الحكم فعند عدم الشرط لا يكون مانعا من مطلق الحكم ايضا عنده ويمكن وجوده بسبب

اخر ولا يمكن تحققه لعدم الاثر انه يجوز وقوع الطلاق بالتخيير اذا اطلقا من غير امانت طالق بعد التعليق بقوله ان دخلت الدار فانت طالق فلو كان التعليق مانعا من مطلق وجود الحكم لم يقع به غيرا لاستناع تحققه بعدم الشرط فعلم انه ليس مانعا منه ايضا من وجود مطلق بل عن وجوده الخاص الحاصل بذلك بسبب المنع عند التعليق بل العوالب عندنا ان امثال هذه المسئلة متفرقة على اصل اخر مختلف فيه عندنا وعندنا وهو اعتبار القوم العرف عنده لان عندنا هذا خلاصة الشرح ١٢



في باب التعليق ومثال هذا في قوله عليه السلام لا تبيعوا الطعام بالطعام  
 الا سواءً بسواءٍ فعدت الشافعي صدر الكلام انعقد على لحرمة بيع  
 الطعام بالطعام على الاطلاق وخرج عن هذه الجملة صوراً  
 المساواة بالاستثناء فبقى الباقي تحت حكم الصدر ونتيجة هذا  
 حرمة بيع الحفنة من الطعام بحفنتين منه وعندنا بيع الحفنة  
 لا يدخل تحت النص لان المراد بالمنهي يتقيد بصورة بيع يتمكن  
 العبد من اثبات التساوي والتفاضل فيه كيلا يؤدي الى نهى  
 العاجز فيما لا يدخل تحت المعيار المسوي كأنه خارجاً عن قضية  
 الحديث ومن صور بيان التغيير ما اذا قال لفلان علي الف وديعة  
 فقله علي يفيد الوجوب وهو بقله وديعة غيرة الى الحفظ

له قوله في باب التعليق فان العلق سبب في الحال الا ان الشرايين  
 عن العمل وشبوت الحكم ونظر للاختلاف في التخرج في قوله لفلان علي الف الامة فانه صار عندنا تقديره لفلان علي سائة كان لم يحكم بالالف كما في  
 حتى لزوم الامة فانه ليس على صدر الكلام لوجب الالف بتمامه قوله الامة كما نخصه بمنع حكم العام فيما خصه من زمانه فكذا في  
 المعدن ۱۲- في قوله على الاطلاق اي على العموم اي في الغلب والكثير فالقيل لا يدل تحت الكليل والكثير ما يدل تحت لان الطعام اسم مفسر  
 معرف بالعام في المصحح ۱۲- في قوله وتخرج هذا اي نتيجة المذكور وهو ان صدر الكلام انعقد على لحرمة على الاطلاق وخرج منه صورة المساواة ۱۳-  
 في قوله لا يدخل تحت النص وهو قوله عليه الصلوة والسلام لا تبيعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء وهذا اي عدم دخوله تحت النص ثابت  
 لان النهي ترك المساواة في بيع الكثير بالكثير لاني البيع المطلق لان النهي انما يتحقق فيما يقدر العبد على اتيانه كيلا يؤدي الى نهى العاجز ويوجب  
 فيكون المراد (اي البيع المنهي) يتقيد بصورة يتمكن العبد من اثبات التساوي والتفاضل فيه وهو بيع الكثير لان التسوي هو الكليل بالاجماع فلا يدخل  
 تحت الكليل لا يمكن العبد فيه من اثبات التساوي وذكره فلا يكون داخل تحت النهي كذا قيل ۱۲- في قوله كيلا يؤدي الى نهى العاجز  
 الخ وهو يجمع ولا يثبت المساواة بالمعيار المسوي والمعيار المسوي في الشرع هو الكليل بالاجماع وبديل قوله عليه السلام كيلا يبطل وبديل الالف  
 فان الطعام لا يباع في العادة الا كيلا يبطل وبديل الحكم فان اتلافه وانه يبطل في الطعام لا يوجب التل بل يوجب القيمة لغوات المسوي  
 فكان النهي ترك المساواة في بيع الطعام الكثير بالطعام الكثير لاني البيع المطلق كذا في المعدن ۱۲-  
 في قوله كان خارجاً فان معناه لا تبيعوا الطعام بكل حال الا في حالة المساواة فاذا تسادى البدل ان فبيعوا ۱۲-  
 في قوله غيره الى الحفظ فاللزم في الذمة كان مقبوماً على ناله الى لزوم الحفظ اي على حفظه لا على وجوبه فهو معرف بالاجزاء المراد او  
 الجاز بالجنف ۱۲- عه اي لفظ على من اللزوم الى الحفظ ۱۲-)

لا تبيعوا الطعام الا اخذجه مسلم عن عبد الله بن مسعود الطعام بالطعام مثلاً بئش.

وَقَوْلُهُ اعْطَيْتَنِي اَوْ اسَلَفْتَنِي الْفَاءُ فَلَمْ اَقْبِضْهَا مِنْ جِبَلَةٍ بَيَانِ  
 التَّغْيِيرِ وَكَذَا لَوْ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ الْعَيْ نِيوُوكٌ وَحُكْمُ بَيَانِ التَّغْيِيرِ  
 اِنَّهُ يَصِحُّ مُوَصُولًا وَلَا يَصِحُّ مَفْصُولًا ثُمَّ بَعْدَ هَذَا مَسَائِلٌ اَخْتَلَفَ  
 فِيهَا الْعُلَمَاءُ اِنْهَا مِنْ جِبَلَةٍ بَيَانِ التَّغْيِيرِ فَتَصَحُّ بِشَرْطِ الْوَصْلِ اَوْ مِنْ  
 جِبَلَةٍ بَيَانِ التَّبْدِيلِ فَلَا تَصِحُّ وَسِيَاقُ طَرْفٍ مِنْهَا فِي بَيَانِ التَّبْدِيلِ  
 فَصَلِّ وَامَّا بَيَانِ الضَّرُورَةِ فَمِثَالُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَاَبَوَاهُ فِلَاوَهُ  
 الثُّلُثُ اَوْ جِبَلَةُ الشَّرْكَةِ بَيْنِ الْاَبَوَيْنِ ثُمَّ بَيَانِ نَصِيبِ الْاَقْرَبِ صَارَ ذَلِكَ  
 بَيَانًا لِنَصِيبِ الْاَبِ وَعَلَى هَذَا اَقْلَنَا اِذَا بَيَّنَّا نَصِيبَ الْبِضَارِبِ وَسَكَتًا عَنْ

لِ قَوْلِهِ مِنْ جِبَلَةٍ بَيَانِ التَّغْيِيرِ فَإِنَّ الْاَعْطَاءَ لَا تَحْتَمِلُ اِلَّا الْقَبْضَ وَكَانَ حَقِيقَةً اَلتَّسْلِيمِ وَالسَّلْفُ اَمَّا عَابِلٌ اِبْجَلُ وَكَانَ  
 الْاَقْرَبُ بِهَا اِقْرَابًا لِقَبْضِ حَقِيقَةِ الْاَنَّ يَمْتَلِكُ فِي بِلَادِهِمَا جَرْدًا وَعَقْدًا مَجْمَعًا لَانَّ السَّلْفَ يَلْبَسُ عَنِ عَقْدِ السَّلْمِ وَالْاَعْطَاءُ عَنِ عَقْدِ الْبَيْتَةِ وَلِهَذَا الْوَقَالَ  
 اعْطَيْتُكَ بِذَا النُّوبِ وَقَالَ الْاَخْرَجْتِ كَانُ بَيْتُهُ فَيَصِحُّ بِشَرْطِ الْوَصْلِ لَا يَفْضَلُ كَذَا فِي الْمَعْدِنِ ۱۲ لَعَلَّ قَوْلُهُ عَلَى الرَّحْنِ اَنَّ قَوْلَهُ عَلَى الْاَبِ  
 يُوْجِبُ الْجِيَادِي فِي الظَّاهِرِ لَانَّ التَّعَامُلَ اَمَّا يَفِيحُ فِي الْجِيَادِي لَانَّ فِي الزُّوْفِ الْاَادِرُ اَفْكَانُ اِرْدَاةُ الزُّوْفِ كَالْجَايِزِ مِنَ الْحَقِيقَةِ ۱۲  
 لَعَلَّ قَوْلُهُ يَصِحُّ مُوَصُولًا لَانَّ الشَّرْطَ وَالْاِسْتِثْنَاءَ كُلَّ مِنْهَا كَلَامٌ غَيْرُ مُتَقَلِّبٍ لِيُفِيدَ مَعْنَى بَدْوَانٍ اَتَمُّ لِقَوْلِهِ نَوْبٌ اِنْ يَكُونُ مُوَصُولًا ۱۲  
 لَعَلَّ قَوْلُهُ وَلَا يَصِحُّ مَفْصُولًا لَانَّ الشَّرْعَ حَكْمٌ يَثْبُوتُ الْاَطْلَاقُ وَالْاَقْرَابُ وَالْعِتَاقُ وَالْبَيْعُ وَغَيْرَ ذَلِكَ اَنَّ كَانُ نَصِيرًا كَانُ مَنَّا مِنْ بَعْضِ  
 مُوَجِبِ صَدْرِ الْكَلَامِ فَتَمَّتْ مَعْدُورَةُ الْكَلَامِ غَيْرُ مَقْرُونٍ وَالْحَلِيقُ وَالْاِسْتِثْنَاءُ يَثْبُوتُ مُوَجِبِ دَكَانِ عَمَلِ الشَّرْطِ وَالْاِسْتِثْنَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ لِسَخَاوَةِ الْجَايِزِ  
 ذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَةِ اَمَّا اِذَا كَانَ مُتَعَلِّقًا اَنْ مُوَجِبِ الْكَلَامِ لَا يَتَقَرَّرُ اَمَّا اِنْ اَدُلَّ الْكَلَامُ بِتَوْقُفٍ عَلَى الْاَخْرِ فَلَا يَكُونُ سَخَاوَةً فَيَصِحُّ قَالُ الْاِمَامُ فَسَدَ  
 الْاِسْلَامُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَعَلَى هَذَا اَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ كَذَا فِي الْمَعْدِنِ ۱۲ لَعَلَّ قَوْلُهُ فَتَصَحُّ بِشَرْطِ الْوَصْلِ اِى اِنْ كَانَ مِنْ جِبَلَةٍ بَيَانِ التَّغْيِيرِ فَتَصَحُّ مُوَصُولًا  
 لَا مَفْصُولًا وَعَلَى هَذَا اَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ حَلْفٍ عَلَى بَيْعٍ وَرَأَى غَيْرَ رَاحِيَةٍ اَمَّا نَبِيٌّ كَيْفَ عَرَفَ مِنْ بَيْعِهِ ثُمَّ لِيَاثُ بِالَّذِي هُوَ بَوَاحُ الْخَدِيشِ  
 جَعَلَ مَخْلُصَ الْبَيْعِ هُوَ الْكُفَّارَةُ وَلَوْ صَحَّ الْاِسْتِثْنَاءُ مَتَرَاخِيًا لَجُعِلَ مَخْلُصًا لِبَيَانِ بَقُولِ الْاَنَّ اِنَّ شَاءَ اللهُ تَعَالَى وَسَيَلُّ الْبَيْعِ وَلَا يَجِبُ الْكُفَّارَةُ  
 وَعَنْ اِبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا اَنْ يَصِحُّ مَفْصُولًا اَيْضًا لَمَّا رَوَى اَنْ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَازِدُونَ فَرِيضًا ثُمَّ قَالَ يَدْرُسُ اِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى وَهَذَا اَلْحَقُّ  
 عَنْ اِبْنِ عَبَّاسٍ غَيْرُ مَبْتَعٍ خَدَاوَلُوحٍ فَحَلُّ مَرَادِهِ اِنَّهُ اِذَا فَوَى اِبْجَلُ الْاِسْتِثْنَاءُ عِنْدَ السَّلْفِ لَمْ يَطْرُقْ بَيْتُهُ بَعْدَ السَّلْفِ لِقَبْلِهِ قَوْلُهُ فَاِنَّهُ دِيَانَةٌ  
 فَيَا بَيْتَهُ وَعَيْنُ اللهِ تَعَالَى وَغَيْرِهِ اِنْ مَا يَقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الْعَبْدِ دِيَانَةٌ يَقْبَلُ فِيهِ نَظَاهِرُ اِرْدَاةِ اِنَّ قَوْلَ الْاَبِ وَجَعَلَ مِنْ مَصْنُوعِ الَّذِي كَانَ مِنَ التَّخْلُفِ اء  
 الْعِبَاسِيَّةِ لِاَنَّ حَقِيقَةَ تَمَّ خَالِفَتِ حُدَى (اِى اِبْنِ عَبَّاسٍ) اِنْ اِيَّ مَرَدُوهُ الْاِسْتِثْنَاءُ مَتَرَاخِيًا فَحَلُّ الْاَبِ مِنْهُ "لَوْ صَحَّ" ذَلِكَ بَارَكَ اللهُ فِي  
 بَيْتِكَ اِى يَقُولُ النَّاسُ الْاَنَّ اِنَّ شَاءَ اللهُ تَعَالَى فَتَمْتَنَقِضُ بَيْعَتِكَ فَتَجِي اِبِوَجُوعُ وَكَسَتْ وَالْحَقُّ مَا قَالَهُ الْجَاهِلُونَ عَلَيْهِ الْاِعْتِدَادُ وَاللَّهُ  
 اعْلَمُ كَذَا فِي الْمَعْدِنِ ۱۲ - لَعَلَّ قَوْلُهُ وَامَّا بَيَانِ الضَّرُورَةِ هُوَ بَيَانُ يَفِيحُ بَعْدَ الْكَلَامِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَرَدُّهُ اَبَوَاهُ فَلَمَّا اَتَمَّتْ فَانْ صَدْرُ الْكَلَامِ  
 اَوْ جِبَلَةُ الشَّرْكَةِ بَيْنِ الْاَبَوَيْنِ فِي كُلِّ الْمَرَّةِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ نَصِيبِ كُلِّ مِنْهَا ثُمَّ تَخْصِيصُ الْاَبِ بِالثَّلَاثِ دَلَّ عَلَى اَنَّ الْاَبَ يَسْتَحِقُّ الْبَاقِيَ نَصَارًا بَيَانِ  
 الثَّلَاثِينَ لِنَا اَلتَّخْصِيصِ كَانَ تَعَالَى لَمَّا اَتَمَّتْ وَلا يَبْرُكُ الْبَاقِيَ وَهَذَا اَمَّا حَصَلَ بِجَرْدِ السَّكُوتِ مَعَ اَشْبَاتِ صَدْرِ الْكَلَامِ الشَّرْكَةِ وَتَخْصِيصِ  
 نَصِيبِ الْاَبِ بِالثَّلَاثِ كَذَا فِي الْمَعْدِنِ ۱۲ لَعَلَّ قَوْلُهُ بَيَانِ نَصِيبِ الْاَبِ وَهَذَا الْبَيَانُ لِمَجْعَلِ بِجَرْدِ السَّكُوتِ مِنْ نَصِيبِ الْاَبِ  
 لِنِ السَّكُوتِ مَعَ اَشْبَاتِ صَدْرِ الْكَلَامِ الشَّرْكَةِ وَتَخْصِيصِ نَصِيبِ الْاَبِ بِالثَّلَاثِ كَذَا فِي الْمَعْدِنِ ۱۲



نصيب رب المال لصقت الشركة وكذلك لو بئنا نصيب <sup>۱۲</sup> <sup>۱۱</sup> <sup>۱۰</sup> <sup>۹</sup> <sup>۸</sup> <sup>۷</sup> <sup>۶</sup> <sup>۵</sup> <sup>۴</sup> <sup>۳</sup> <sup>۲</sup> <sup>۱</sup> <sup>۰</sup> <sup>۱۳</sup> <sup>۱۴</sup> <sup>۱۵</sup> <sup>۱۶</sup> <sup>۱۷</sup> <sup>۱۸</sup> <sup>۱۹</sup> <sup>۲۰</sup> <sup>۲۱</sup> <sup>۲۲</sup> <sup>۲۳</sup> <sup>۲۴</sup> <sup>۲۵</sup> <sup>۲۶</sup> <sup>۲۷</sup> <sup>۲۸</sup> <sup>۲۹</sup> <sup>۳۰</sup> <sup>۳۱</sup> <sup>۳۲</sup> <sup>۳۳</sup> <sup>۳۴</sup> <sup>۳۵</sup> <sup>۳۶</sup> <sup>۳۷</sup> <sup>۳۸</sup> <sup>۳۹</sup> <sup>۴۰</sup> <sup>۴۱</sup> <sup>۴۲</sup> <sup>۴۳</sup> <sup>۴۴</sup> <sup>۴۵</sup> <sup>۴۶</sup> <sup>۴۷</sup> <sup>۴۸</sup> <sup>۴۹</sup> <sup>۵۰</sup> <sup>۵۱</sup> <sup>۵۲</sup> <sup>۵۳</sup> <sup>۵۴</sup> <sup>۵۵</sup> <sup>۵۶</sup> <sup>۵۷</sup> <sup>۵۸</sup> <sup>۵۹</sup> <sup>۶۰</sup> <sup>۶۱</sup> <sup>۶۲</sup> <sup>۶۳</sup> <sup>۶۴</sup> <sup>۶۵</sup> <sup>۶۶</sup> <sup>۶۷</sup> <sup>۶۸</sup> <sup>۶۹</sup> <sup>۷۰</sup> <sup>۷۱</sup> <sup>۷۲</sup> <sup>۷۳</sup> <sup>۷۴</sup> <sup>۷۵</sup> <sup>۷۶</sup> <sup>۷۷</sup> <sup>۷۸</sup> <sup>۷۹</sup> <sup>۸۰</sup> <sup>۸۱</sup> <sup>۸۲</sup> <sup>۸۳</sup> <sup>۸۴</sup> <sup>۸۵</sup> <sup>۸۶</sup> <sup>۸۷</sup> <sup>۸۸</sup> <sup>۸۹</sup> <sup>۹۰</sup> <sup>۹۱</sup> <sup>۹۲</sup> <sup>۹۳</sup> <sup>۹۴</sup> <sup>۹۵</sup> <sup>۹۶</sup> <sup>۹۷</sup> <sup>۹۸</sup> <sup>۹۹</sup> <sup>۱۰۰</sup> <sup>۱۰۱</sup> <sup>۱۰۲</sup> <sup>۱۰۳</sup> <sup>۱۰۴</sup> <sup>۱۰۵</sup> <sup>۱۰۶</sup> <sup>۱۰۷</sup> <sup>۱۰۸</sup> <sup>۱۰۹</sup> <sup>۱۱۰</sup> <sup>۱۱۱</sup> <sup>۱۱۲</sup> <sup>۱۱۳</sup> <sup>۱۱۴</sup> <sup>۱۱۵</sup> <sup>۱۱۶</sup> <sup>۱۱۷</sup> <sup>۱۱۸</sup> <sup>۱۱۹</sup> <sup>۱۲۰</sup> <sup>۱۲۱</sup> <sup>۱۲۲</sup> <sup>۱۲۳</sup> <sup>۱۲۴</sup> <sup>۱۲۵</sup> <sup>۱۲۶</sup> <sup>۱۲۷</sup> <sup>۱۲۸</sup> <sup>۱۲۹</sup> <sup>۱۳۰</sup> <sup>۱۳۱</sup> <sup>۱۳۲</sup> <sup>۱۳۳</sup> <sup>۱۳۴</sup> <sup>۱۳۵</sup> <sup>۱۳۶</sup> <sup>۱۳۷</sup> <sup>۱۳۸</sup> <sup>۱۳۹</sup> <sup>۱۴۰</sup> <sup>۱۴۱</sup> <sup>۱۴۲</sup> <sup>۱۴۳</sup> <sup>۱۴۴</sup> <sup>۱۴۵</sup> <sup>۱۴۶</sup> <sup>۱۴۷</sup> <sup>۱۴۸</sup> <sup>۱۴۹</sup> <sup>۱۵۰</sup> <sup>۱۵۱</sup> <sup>۱۵۲</sup> <sup>۱۵۳</sup> <sup>۱۵۴</sup> <sup>۱۵۵</sup> <sup>۱۵۶</sup> <sup>۱۵۷</sup> <sup>۱۵۸</sup> <sup>۱۵۹</sup> <sup>۱۶۰</sup> <sup>۱۶۱</sup> <sup>۱۶۲</sup> <sup>۱۶۳</sup> <sup>۱۶۴</sup> <sup>۱۶۵</sup> <sup>۱۶۶</sup> <sup>۱۶۷</sup> <sup>۱۶۸</sup> <sup>۱۶۹</sup> <sup>۱۷۰</sup> <sup>۱۷۱</sup> <sup>۱۷۲</sup> <sup>۱۷۳</sup> <sup>۱۷۴</sup> <sup>۱۷۵</sup> <sup>۱۷۶</sup> <sup>۱۷۷</sup> <sup>۱۷۸</sup> <sup>۱۷۹</sup> <sup>۱۸۰</sup> <sup>۱۸۱</sup> <sup>۱۸۲</sup> <sup>۱۸۳</sup> <sup>۱۸۴</sup> <sup>۱۸۵</sup> <sup>۱۸۶</sup> <sup>۱۸۷</sup> <sup>۱۸۸</sup> <sup>۱۸۹</sup> <sup>۱۹۰</sup> <sup>۱۹۱</sup> <sup>۱۹۲</sup> <sup>۱۹۳</sup> <sup>۱۹۴</sup> <sup>۱۹۵</sup> <sup>۱۹۶</sup> <sup>۱۹۷</sup> <sup>۱۹۸</sup> <sup>۱۹۹</sup> <sup>۲۰۰</sup> <sup>۲۰۱</sup> <sup>۲۰۲</sup> <sup>۲۰۳</sup> <sup>۲۰۴</sup> <sup>۲۰۵</sup> <sup>۲۰۶</sup> <sup>۲۰۷</sup> <sup>۲۰۸</sup> <sup>۲۰۹</sup> <sup>۲۱۰</sup> <sup>۲۱۱</sup> <sup>۲۱۲</sup> <sup>۲۱۳</sup> <sup>۲۱۴</sup> <sup>۲۱۵</sup> <sup>۲۱۶</sup> <sup>۲۱۷</sup> <sup>۲۱۸</sup> <sup>۲۱۹</sup> <sup>۲۲۰</sup> <sup>۲۲۱</sup> <sup>۲۲۲</sup> <sup>۲۲۳</sup> <sup>۲۲۴</sup> <sup>۲۲۵</sup> <sup>۲۲۶</sup> <sup>۲۲۷</sup> <sup>۲۲۸</sup> <sup>۲۲۹</sup> <sup>۲۳۰</sup> <sup>۲۳۱</sup> <sup>۲۳۲</sup> <sup>۲۳۳</sup> <sup>۲۳۴</sup> <sup>۲۳۵</sup> <sup>۲۳۶</sup> <sup>۲۳۷</sup> <sup>۲۳۸</sup> <sup>۲۳۹</sup> <sup>۲۴۰</sup> <sup>۲۴۱</sup> <sup>۲۴۲</sup> <sup>۲۴۳</sup> <sup>۲۴۴</sup> <sup>۲۴۵</sup> <sup>۲۴۶</sup> <sup>۲۴۷</sup> <sup>۲۴۸</sup> <sup>۲۴۹</sup> <sup>۲۵۰</sup> <sup>۲۵۱</sup> <sup>۲۵۲</sup> <sup>۲۵۳</sup> <sup>۲۵۴</sup> <sup>۲۵۵</sup> <sup>۲۵۶</sup> <sup>۲۵۷</sup> <sup>۲۵۸</sup> <sup>۲۵۹</sup> <sup>۲۶۰</sup> <sup>۲۶۱</sup> <sup>۲۶۲</sup> <sup>۲۶۳</sup> <sup>۲۶۴</sup> <sup>۲۶۵</sup> <sup>۲۶۶</sup> <sup>۲۶۷</sup> <sup>۲۶۸</sup> <sup>۲۶۹</sup> <sup>۲۷۰</sup> <sup>۲۷۱</sup> <sup>۲۷۲</sup> <sup>۲۷۳</sup> <sup>۲۷۴</sup> <sup>۲۷۵</sup> <sup>۲۷۶</sup> <sup>۲۷۷</sup> <sup>۲۷۸</sup> <sup>۲۷۹</sup> <sup>۲۸۰</sup> <sup>۲۸۱</sup> <sup>۲۸۲</sup> <sup>۲۸۳</sup> <sup>۲۸۴</sup> <sup>۲۸۵</sup> <sup>۲۸۶</sup> <sup>۲۸۷</sup> <sup>۲۸۸</sup> <sup>۲۸۹</sup> <sup>۲۹۰</sup> <sup>۲۹۱</sup> <sup>۲۹۲</sup> <sup>۲۹۳</sup> <sup>۲۹۴</sup> <sup>۲۹۵</sup> <sup>۲۹۶</sup> <sup>۲۹۷</sup> <sup>۲۹۸</sup> <sup>۲۹۹</sup> <sup>۳۰۰</sup> <sup>۳۰۱</sup> <sup>۳۰۲</sup> <sup>۳۰۳</sup> <sup>۳۰۴</sup> <sup>۳۰۵</sup> <sup>۳۰۶</sup> <sup>۳۰۷</sup> <sup>۳۰۸</sup> <sup>۳۰۹</sup> <sup>۳۱۰</sup> <sup>۳۱۱</sup> <sup>۳۱۲</sup> <sup>۳۱۳</sup> <sup>۳۱۴</sup> <sup>۳۱۵</sup> <sup>۳۱۶</sup> <sup>۳۱۷</sup> <sup>۳۱۸</sup> <sup>۳۱۹</sup> <sup>۳۲۰</sup> <sup>۳۲۱</sup> <sup>۳۲۲</sup> <sup>۳۲۳</sup> <sup>۳۲۴</sup> <sup>۳۲۵</sup> <sup>۳۲۶</sup> <sup>۳۲۷</sup> <sup>۳۲۸</sup> <sup>۳۲۹</sup> <sup>۳۳۰</sup> <sup>۳۳۱</sup> <sup>۳۳۲</sup> <sup>۳۳۳</sup> <sup>۳۳۴</sup> <sup>۳۳۵</sup> <sup>۳۳۶</sup> <sup>۳۳۷</sup> <sup>۳۳۸</sup> <sup>۳۳۹</sup> <sup>۳۴۰</sup> <sup>۳۴۱</sup> <sup>۳۴۲</sup> <sup>۳۴۳</sup> <sup>۳۴۴</sup> <sup>۳۴۵</sup> <sup>۳۴۶</sup> <sup>۳۴۷</sup> <sup>۳۴۸</sup> <sup>۳۴۹</sup> <sup>۳۵۰</sup> <sup>۳۵۱</sup> <sup>۳۵۲</sup> <sup>۳۵۳</sup> <sup>۳۵۴</sup> <sup>۳۵۵</sup> <sup>۳۵۶</sup> <sup>۳۵۷</sup> <sup>۳۵۸</sup> <sup>۳۵۹</sup> <sup>۳۶۰</sup> <sup>۳۶۱</sup> <sup>۳۶۲</sup> <sup>۳۶۳</sup> <sup>۳۶۴</sup> <sup>۳۶۵</sup> <sup>۳۶۶</sup> <sup>۳۶۷</sup> <sup>۳۶۸</sup> <sup>۳۶۹</sup> <sup>۳۷۰</sup> <sup>۳۷۱</sup> <sup>۳۷۲</sup> <sup>۳۷۳</sup> <sup>۳۷۴</sup> <sup>۳۷۵</sup> <sup>۳۷۶</sup> <sup>۳۷۷</sup> <sup>۳۷۸</sup> <sup>۳۷۹</sup> <sup>۳۸۰</sup> <sup>۳۸۱</sup> <sup>۳۸۲</sup> <sup>۳۸۳</sup> <sup>۳۸۴</sup> <sup>۳۸۵</sup> <sup>۳۸۶</sup> <sup>۳۸۷</sup> <sup>۳۸۸</sup> <sup>۳۸۹</sup> <sup>۳۹۰</sup> <sup>۳۹۱</sup> <sup>۳۹۲</sup> <sup>۳۹۳</sup> <sup>۳۹۴</sup> <sup>۳۹۵</sup> <sup>۳۹۶</sup> <sup>۳۹۷</sup> <sup>۳۹۸</sup> <sup>۳۹۹</sup> <sup>۴۰۰</sup> <sup>۴۰۱</sup> <sup>۴۰۲</sup> <sup>۴۰۳</sup> <sup>۴۰۴</sup> <sup>۴۰۵</sup> <sup>۴۰۶</sup> <sup>۴۰۷</sup> <sup>۴۰۸</sup> <sup>۴۰۹</sup> <sup>۴۱۰</sup> <sup>۴۱۱</sup> <sup>۴۱۲</sup> <sup>۴۱۳</sup> <sup>۴۱۴</sup> <sup>۴۱۵</sup> <sup>۴۱۶</sup> <sup>۴۱۷</sup> <sup>۴۱۸</sup> <sup>۴۱۹</sup> <sup>۴۲۰</sup> <sup>۴۲۱</sup> <sup>۴۲۲</sup> <sup>۴۲۳</sup> <sup>۴۲۴</sup> <sup>۴۲۵</sup> <sup>۴۲۶</sup> <sup>۴۲۷</sup> <sup>۴۲۸</sup> <sup>۴۲۹</sup> <sup>۴۳۰</sup> <sup>۴۳۱</sup> <sup>۴۳۲</sup> <sup>۴۳۳</sup> <sup>۴۳۴</sup> <sup>۴۳۵</sup> <sup>۴۳۶</sup> <sup>۴۳۷</sup> <sup>۴۳۸</sup> <sup>۴۳۹</sup> <sup>۴۴۰</sup> <sup>۴۴۱</sup> <sup>۴۴۲</sup> <sup>۴۴۳</sup> <sup>۴۴۴</sup> <sup>۴۴۵</sup> <sup>۴۴۶</sup> <sup>۴۴۷</sup> <sup>۴۴۸</sup> <sup>۴۴۹</sup> <sup>۴۵۰</sup> <sup>۴۵۱</sup> <sup>۴۵۲</sup> <sup>۴۵۳</sup> <sup>۴۵۴</sup> <sup>۴۵۵</sup> <sup>۴۵۶</sup> <sup>۴۵۷</sup> <sup>۴۵۸</sup> <sup>۴۵۹</sup> <sup>۴۶۰</sup> <sup>۴۶۱</sup> <sup>۴۶۲</sup> <sup>۴۶۳</sup> <sup>۴۶۴</sup> <sup>۴۶۵</sup> <sup>۴۶۶</sup> <sup>۴۶۷</sup> <sup>۴۶۸</sup> <sup>۴۶۹</sup> <sup>۴۷۰</sup> <sup>۴۷۱</sup> <sup>۴۷۲</sup> <sup>۴۷۳</sup> <sup>۴۷۴</sup> <sup>۴۷۵</sup> <sup>۴۷۶</sup> <sup>۴۷۷</sup> <sup>۴۷۸</sup> <sup>۴۷۹</sup> <sup>۴۸۰</sup> <sup>۴۸۱</sup> <sup>۴۸۲</sup> <sup>۴۸۳</sup> <sup>۴۸۴</sup> <sup>۴۸۵</sup> <sup>۴۸۶</sup> <sup>۴۸۷</sup> <sup>۴۸۸</sup> <sup>۴۸۹</sup> <sup>۴۹۰</sup> <sup>۴۹۱</sup> <sup>۴۹۲</sup> <sup>۴۹۳</sup> <sup>۴۹۴</sup> <sup>۴۹۵</sup> <sup>۴۹۶</sup> <sup>۴۹۷</sup> <sup>۴۹۸</sup> <sup>۴۹۹</sup> <sup>۵۰۰</sup> <sup>۵۰۱</sup> <sup>۵۰۲</sup> <sup>۵۰۳</sup> <sup>۵۰۴</sup> <sup>۵۰۵</sup> <sup>۵۰۶</sup> <sup>۵۰۷</sup> <sup>۵۰۸</sup> <sup>۵۰۹</sup> <sup>۵۱۰</sup> <sup>۵۱۱</sup> <sup>۵۱۲</sup> <sup>۵۱۳</sup> <sup>۵۱۴</sup> <sup>۵۱۵</sup> <sup>۵۱۶</sup> <sup>۵۱۷</sup> <sup>۵۱۸</sup> <sup>۵۱۹</sup> <sup>۵۲۰</sup> <sup>۵۲۱</sup> <sup>۵۲۲</sup> <sup>۵۲۳</sup> <sup>۵۲۴</sup> <sup>۵۲۵</sup> <sup>۵۲۶</sup> <sup>۵۲۷</sup> <sup>۵۲۸</sup> <sup>۵۲۹</sup> <sup>۵۳۰</sup> <sup>۵۳۱</sup> <sup>۵۳۲</sup> <sup>۵۳۳</sup> <sup>۵۳۴</sup> <sup>۵۳۵</sup> <sup>۵۳۶</sup> <sup>۵۳۷</sup> <sup>۵۳۸</sup> <sup>۵۳۹</sup> <sup>۵۴۰</sup> <sup>۵۴۱</sup> <sup>۵۴۲</sup> <sup>۵۴۳</sup> <sup>۵۴۴</sup> <sup>۵۴۵</sup> <sup>۵۴۶</sup> <sup>۵۴۷</sup> <sup>۵۴۸</sup> <sup>۵۴۹</sup> <sup>۵۵۰</sup> <sup>۵۵۱</sup> <sup>۵۵۲</sup> <sup>۵۵۳</sup> <sup>۵۵۴</sup> <sup>۵۵۵</sup> <sup>۵۵۶</sup> <sup>۵۵۷</sup> <sup>۵۵۸</sup> <sup>۵۵۹</sup> <sup>۵۶۰</sup> <sup>۵۶۱</sup> <sup>۵۶۲</sup> <sup>۵۶۳</sup> <sup>۵۶۴</sup> <sup>۵۶۵</sup> <sup>۵۶۶</sup> <sup>۵۶۷</sup> <sup>۵۶۸</sup> <sup>۵۶۹</sup> <sup>۵۷۰</sup> <sup>۵۷۱</sup> <sup>۵۷۲</sup> <sup>۵۷۳</sup> <sup>۵۷۴</sup> <sup>۵۷۵</sup> <sup>۵۷۶</sup> <sup>۵۷۷</sup> <sup>۵۷۸</sup> <sup>۵۷۹</sup> <sup>۵۸۰</sup> <sup>۵۸۱</sup> <sup>۵۸۲</sup> <sup>۵۸۳</sup> <sup>۵۸۴</sup> <sup>۵۸۵</sup> <sup>۵۸۶</sup> <sup>۵۸۷</sup> <sup>۵۸۸</sup> <sup>۵۸۹</sup> <sup>۵۹۰</sup> <sup>۵۹۱</sup> <sup>۵۹۲</sup> <sup>۵۹۳</sup> <sup>۵۹۴</sup> <sup>۵۹۵</sup> <sup>۵۹۶</sup> <sup>۵۹۷</sup> <sup>۵۹۸</sup> <sup>۵۹۹</sup> <sup>۶۰۰</sup> <sup>۶۰۱</sup> <sup>۶۰۲</sup> <sup>۶۰۳</sup> <sup>۶۰۴</sup> <sup>۶۰۵</sup> <sup>۶۰۶</sup> <sup>۶۰۷</sup> <sup>۶۰۸</sup> <sup>۶۰۹</sup> <sup>۶۱۰</sup> <sup>۶۱۱</sup> <sup>۶۱۲</sup> <sup>۶۱۳</sup> <sup>۶۱۴</sup> <sup>۶۱۵</sup> <sup>۶۱۶</sup> <sup>۶۱۷</sup> <sup>۶۱۸</sup> <sup>۶۱۹</sup> <sup>۶۲۰</sup> <sup>۶۲۱</sup> <sup>۶۲۲</sup> <sup>۶۲۳</sup> <sup>۶۲۴</sup> <sup>۶۲۵</sup> <sup>۶۲۶</sup> <sup>۶۲۷</sup> <sup>۶۲۸</sup> <sup>۶۲۹</sup> <sup>۶۳۰</sup> <sup>۶۳۱</sup> <sup>۶۳۲</sup> <sup>۶۳۳</sup> <sup>۶۳۴</sup> <sup>۶۳۵</sup> <sup>۶۳۶</sup> <sup>۶۳۷</sup> <sup>۶۳۸</sup> <sup>۶۳۹</sup> <sup>۶۴۰</sup> <sup>۶۴۱</sup> <sup>۶۴۲</sup> <sup>۶۴۳</sup> <sup>۶۴۴</sup> <sup>۶۴۵</sup> <sup>۶۴۶</sup> <sup>۶۴۷</sup> <sup>۶۴۸</sup> <sup>۶۴۹</sup> <sup>۶۵۰</sup> <sup>۶۵۱</sup> <sup>۶۵۲</sup> <sup>۶۵۳</sup> <sup>۶۵۴</sup> <sup>۶۵۵</sup> <sup>۶۵۶</sup> <sup>۶۵۷</sup> <sup>۶۵۸</sup> <sup>۶۵۹</sup> <sup>۶۶۰</sup> <sup>۶۶۱</sup> <sup>۶۶۲</sup> <sup>۶۶۳</sup> <sup>۶۶۴</sup> <sup>۶۶۵</sup> <sup>۶۶۶</sup> <sup>۶۶۷</sup> <sup>۶۶۸</sup> <sup>۶۶۹</sup> <sup>۶۷۰</sup> <sup>۶۷۱</sup> <sup>۶۷۲</sup> <sup>۶۷۳</sup> <sup>۶۷۴</sup> <sup>۶۷۵</sup> <sup>۶۷۶</sup> <sup>۶۷۷</sup> <sup>۶۷۸</sup> <sup>۶۷۹</sup> <sup>۶۸۰</sup> <sup>۶۸۱</sup> <sup>۶۸۲</sup> <sup>۶۸۳</sup> <sup>۶۸۴</sup> <sup>۶۸۵</sup> <sup>۶۸۶</sup> <sup>۶۸۷</sup> <sup>۶۸۸</sup> <sup>۶۸۹</sup> <sup>۶۹۰</sup> <sup>۶۹۱</sup> <sup>۶۹۲</sup> <sup>۶۹۳</sup> <sup>۶۹۴</sup> <sup>۶۹۵</sup> <sup>۶۹۶</sup> <sup>۶۹۷</sup> <sup>۶۹۸</sup> <sup>۶۹۹</sup> <sup>۷۰۰</sup> <sup>۷۰۱</sup> <sup>۷۰۲</sup> <sup>۷۰۳</sup> <sup>۷۰۴</sup> <sup>۷۰۵</sup> <sup>۷۰۶</sup> <sup>۷۰۷</sup> <sup>۷۰۸</sup> <sup>۷۰۹</sup> <sup>۷۱۰</sup> <sup>۷۱۱</sup> <sup>۷۱۲</sup> <sup>۷۱۳</sup> <sup>۷۱۴</sup> <sup>۷۱۵</sup> <sup>۷۱۶</sup> <sup>۷۱۷</sup> <sup>۷۱۸</sup> <sup>۷۱۹</sup> <sup>۷۲۰</sup> <sup>۷۲۱</sup> <sup>۷۲۲</sup> <sup>۷۲۳</sup> <sup>۷۲۴</sup> <sup>۷۲۵</sup> <sup>۷۲۶</sup> <sup>۷۲۷</sup> <sup>۷۲۸</sup> <sup>۷۲۹</sup> <sup>۷۳۰</sup> <sup>۷۳۱</sup> <sup>۷۳۲</sup> <sup>۷۳۳</sup> <sup>۷۳۴</sup> <sup>۷۳۵</sup> <sup>۷۳۶</sup> <sup>۷۳۷</sup> <sup>۷۳۸</sup> <sup>۷۳۹</sup> <sup>۷۴۰</sup> <sup>۷۴۱</sup> <sup>۷۴۲</sup> <sup>۷۴۳</sup> <sup>۷۴۴</sup> <sup>۷۴۵</sup> <sup>۷۴۶</sup> <sup>۷۴۷</sup> <sup>۷۴۸</sup> <sup>۷۴۹</sup> <sup>۷۵۰</sup> <sup>۷۵۱</sup> <sup>۷۵۲</sup> <sup>۷۵۳</sup> <sup>۷۵۴</sup> <sup>۷۵۵</sup> <sup>۷۵۶</sup> <sup>۷۵۷</sup> <sup>۷۵۸</sup> <sup>۷۵۹</sup> <sup>۷۶۰</sup> <sup>۷۶۱</sup> <sup>۷۶۲</sup> <sup>۷۶۳</sup> <sup>۷۶۴</sup> <sup>۷۶۵</sup> <sup>۷۶۶</sup> <sup>۷۶۷</sup> <sup>۷۶۸</sup> <sup>۷۶۹</sup> <sup>۷۷۰</sup> <sup>۷۷۱</sup> <sup>۷۷۲</sup> <sup>۷۷۳</sup> <sup>۷۷۴</sup> <sup>۷۷۵</sup> <sup>۷۷۶</sup> <sup>۷۷۷</sup> <sup>۷۷۸</sup> <sup>۷۷۹</sup> <sup>۷۸۰</sup> <sup>۷۸۱</sup> <sup>۷۸۲</sup> <sup>۷۸۳</sup> <sup>۷۸۴</sup> <sup>۷۸۵</sup> <sup>۷۸۶</sup> <sup>۷۸۷</sup> <sup>۷۸۸</sup> <sup>۷۸۹</sup> <sup>۷۹۰</sup> <sup>۷۹۱</sup> <sup>۷۹۲</sup> <sup>۷۹۳</sup> <sup>۷۹۴</sup> <sup>۷۹۵</sup> <sup>۷۹۶</sup> <sup>۷۹۷</sup> <sup>۷۹۸</sup> <sup>۷۹۹</sup> <sup>۸۰۰</sup> <sup>۸۰۱</sup> <sup>۸۰۲</sup> <sup>۸۰۳</sup> <sup>۸۰۴</sup> <sup>۸۰۵</sup> <sup>۸۰۶</sup> <sup>۸۰۷</sup> <sup>۸۰۸</sup> <sup>۸۰۹</sup> <sup>۸۱۰</sup> <sup>۸۱۱</sup> <sup>۸۱۲</sup> <sup>۸۱۳</sup> <sup>۸۱۴</sup> <sup>۸۱۵</sup> <sup>۸۱۶</sup> <sup>۸۱۷</sup> <sup>۸۱۸</sup> <sup>۸۱۹</sup> <sup>۸۲۰</sup> <sup>۸۲۱</sup> <sup>۸۲۲</sup> <sup>۸۲۳</sup> <sup>۸۲۴</sup> <sup>۸۲۵</sup> <sup>۸۲۶</sup> <sup>۸۲۷</sup> <sup>۸۲۸</sup> <sup>۸۲۹</sup> <sup>۸۳۰</sup> <sup>۸۳۱</sup> <sup>۸۳۲</sup> <sup>۸۳۳</sup> <sup>۸۳۴</sup> <sup>۸۳۵</sup> <sup>۸۳۶</sup> <sup>۸۳۷</sup> <sup>۸۳۸</sup> <sup>۸۳۹</sup> <sup>۸۴۰</sup> <sup>۸۴۱</sup> <sup>۸۴۲</sup> <sup>۸۴۳</sup> <sup>۸۴۴</sup> <sup>۸۴۵</sup> <sup>۸۴۶</sup> <sup>۸۴۷</sup> <sup>۸۴۸</sup> <sup>۸۴۹</sup> <sup>۸۵۰</sup> <sup>۸۵۱</sup> <sup>۸۵۲</sup> <sup>۸۵۳</sup> <sup>۸۵۴</sup> <sup>۸۵۵</sup> <sup>۸۵۶</sup> <sup>۸۵۷</sup> <sup>۸۵۸</sup> <sup>۸۵۹</sup> <sup>۸۶۰</sup> <sup>۸۶۱</sup> <sup>۸۶۲</sup> <sup>۸۶۳</sup> <sup>۸۶۴</sup> <sup>۸۶۵</sup> <sup>۸۶۶</sup> <sup>۸۶۷</sup> <sup>۸۶۸</sup> <sup>۸۶۹</sup> <sup>۸۷۰</sup> <sup>۸۷۱</sup> <sup>۸۷۲</sup> <sup>۸۷۳</sup> <sup>۸۷۴</sup> <sup>۸۷۵</sup> <sup>۸۷۶</sup> <sup>۸۷۷</sup> <sup>۸۷۸</sup> <sup>۸۷۹</sup> <sup>۸۸۰</sup> <sup>۸۸۱</sup> <sup>۸۸۲</sup> <sup>۸۸۳</sup> <sup>۸۸۴</sup> <sup>۸۸۵</sup> <sup>۸۸۶</sup> <sup>۸۸۷</sup> <sup>۸۸۸</sup> <sup>۸۸۹</sup> <sup>۸۹۰</sup> <sup>۸۹۱</sup> <sup>۸۹۲</sup> <sup>۸۹۳</sup> <sup>۸۹۴</sup> <sup>۸۹۵</sup> <sup>۸۹۶</sup> <sup>۸۹۷</sup> <sup>۸۹۸</sup> <sup>۸۹۹</sup> <sup>۹۰۰</sup> <sup>۹۰۱</sup> <sup>۹۰۲</sup> <sup>۹۰۳</sup> <sup>۹۰۴</sup> <sup>۹۰۵</sup> <sup>۹۰۶</sup> <sup>۹۰۷</sup> <sup>۹۰۸</sup> <sup>۹۰۹</sup> <sup>۹۱۰</sup> <sup>۹۱۱</sup> <sup>۹۱۲</sup> <sup>۹۱۳</sup> <sup>۹۱۴</sup> <sup>۹۱۵</sup> <sup>۹۱۶</sup> <sup>۹۱۷</sup> <sup>۹۱۸</sup> <sup>۹۱۹</sup> <sup>۹۲۰</sup> <sup>۹۲۱</sup> <sup>۹۲۲</sup> <sup>۹۲۳</sup> <sup>۹۲۴</sup> <sup>۹۲۵</sup> <sup>۹۲۶</sup> <sup>۹۲۷</sup> <sup>۹۲۸</sup> <sup>۹۲۹</sup> <sup>۹۳۰</sup> <sup>۹۳۱</sup> <sup>۹۳۲</sup> <sup>۹۳۳</sup> <sup>۹۳۴</sup> <sup>۹۳۵</sup> <sup>۹۳۶</sup> <sup>۹۳۷</sup> <sup>۹۳۸</sup> <sup>۹۳۹</sup> <sup>۹۴۰</sup> <sup>۹۴۱</sup> <sup>۹۴۲</sup> <sup>۹۴۳</sup> <sup>۹۴۴</sup> <sup>۹۴۵</sup> <sup>۹۴۶</sup> <sup>۹۴۷</sup> <sup>۹۴۸</sup> <sup>۹۴۹</sup> <sup>۹۵۰</sup> <sup>۹۵۱</sup> <sup>۹۵۲</sup> <sup>۹۵۳</sup> <sup>۹۵۴</sup> <sup>۹۵۵</sup> <sup>۹۵۶</sup> <sup>۹۵۷</sup> <sup>۹۵۸</sup> <sup>۹۵۹</sup> <sup>۹۶۰</sup> <sup>۹۶۱</sup> <sup>۹۶۲</sup> <sup>۹۶۳</sup> <sup>۹۶۴</sup> <sup>۹۶۵</sup> <sup>۹۶۶</sup> <sup>۹۶۷</sup> <sup>۹۶۸</sup> <sup>۹۶۹</sup> <sup>۹۷۰</sup> <sup>۹۷۱</sup> <sup>۹۷۲</sup> <sup>۹۷۳</sup> <sup>۹۷۴</sup> <sup>۹۷۵</sup> <sup>۹۷۶</sup> <sup>۹۷۷</sup> <sup>۹۷۸</sup> <sup>۹۷۹</sup> <sup>۹۸۰</sup> <sup>۹۸۱</sup> <sup>۹۸۲</sup> <sup>۹۸۳</sup> <sup>۹۸۴</sup> <sup>۹۸۵</sup> <sup>۹۸۶</sup> <sup>۹۸۷</sup> <sup>۹۸۸</sup> <sup>۹۸۹</sup> <sup>۹۹۰</sup> <sup>۹۹۱</sup> <sup>۹۹۲</sup> <sup>۹۹۳</sup> <sup>۹۹۴</sup> <sup>۹۹۵</sup> <sup>۹۹۶</sup> <sup>۹۹۷</sup> <sup>۹۹۸</sup> <sup>۹۹۹</sup> <sup>۱۰۰۰</sup>

له قوله صحت الشركة في الربح بينهما والشركة في شرط  
 لصحة العقد ولو لم يجعل بيان نصيب المضارب بياناً لنصيب رب المال لما ثبتت الشركة بينهما ولم يصح العقد فصارت كأنه قال لك  
 نصف الربح ولي نصفه كذا قيل ۱۲ - له قوله وكذلك أي مثل نصيب المضارب لو بينا بان قال رب المال فخذ هذا المال  
 مضاربة على أن لي نصف الربح ولم يبين نصيب المضارب فكان ذلك بياناً لنصيب المضارب فصارت كأنه قال لي نصف الربح  
 ذلك نصف كذا قال البعض ۱۲ - ۳ - له قوله الزراعة لئمن أن لم يبين نصيب صاحب البذر وأما نصيب العامل بان قال لعلني  
 أن كس عمت الخارج جاز العقد لأن استكرت عن نصيب الآخر بياناً كذا في الفصول ۱۲ - له قوله في الأخرى الخ دون الموطوءة  
 لأن الظاهر من حال السلم أن يجتنب عن ذي المطلقة البائنة وإذا كان الإطلاق رجحياً لا يكون بياناً لا احتمال الرجعة بالولي وهو الظاهر للشرع  
 ودعا إليه على سبيل الاستحباب والظاهر من حال السلم الاجابة كذا في المعدن ۱۲ - له قوله في الأخرى التي لم يبطأ بالان الظاهر انه  
 لا يبطأ المطلقة وان كان رجعية لتفوق الطبيعة فيكون وطى احدسها بياناً للمطلقة كذا في المناج ۱۲ - له قوله بخلاف الوطى الخ بان  
 كانت له امتان فقال احدكما حرمة ثم دعي احدسها فانه ليس ببيان العتق في الأخرى وهذا عند أبي حنيفة لأن حل الوطى في الاماء ثبتت  
 بطريقين احدسها بطريق الملكية وثانيها بطريق انها تكتم بعد الاعتاق وعندنا لا فرق بين الوطى في العتق البه

التفصيح اذا علم بالبيع وسكت كان ذلك بمنزلة البيان بانه  
 راض بذلك والبكر اذا علمت بتزويج الوالي وسكتت عن الرد  
 كان ذلك بمنزلة البيان بالرضاء والاذن والمولى اذا ارى عبده يبيع  
 ويشترى في السوق فسكت كان ذلك بمنزلة الاذن فيصير ما دوننا  
 في التجارات والمدعى عليه اذا نكل في مجلس القضاء يكون الامتناع  
 بمنزلة الرضاء يلزوم البال بطريق الاقرار عندهما وبطريق  
 البذل عند ابي حنيفة فالحاصل ان السكوت في موضع الحاجة الى  
 البيان بمنزلة البيان وبهذا الطريق قلنا الاجماع يتعقد بنص

له قوله كان ذلك لان لها عند تزويج الوالي كلامان نعم ولا والحياء يحول بينها وبين نعم باختيالا والا ذواج  
 ولا يجل بينها وبين لا بعد كثرة العياد في الاقرار فلو لم يكن راضية لا سكت فكان سكوتهما دليل على الرضاء ۱۲ له قوله مبيع ويشترى الخ  
 فيان قوله مبيع ويشترى يشير الى ان المجموع شرط الاذن وليس كذلك فالقول ان يكره او كان الواو واجب عنه بان ليس المراد المبيع مرة واحدة  
 لكن انما اورد الواو بانظر الى اتحاد الحكم في المبيع والشراء فافهم ۱۲ - له قوله فيصير ما دوننا في التجارات اي الضرورة دفع الغرور عن بيعه فان  
 الناس يستدلون بسكوتهم على اذنه ويتعاطون فلو لم يجعل ذلك اذا نكل كان سكوته غرورا في حقهم وهو اضر بهم وبها مدفوعان بالنص قال عليه السلام  
 لعن الثمن فرسلوا غيره وقال عليه السلام من غرنا ليس منا وقال الشافعي لا يكون ذلك اذا لان سكوته عن النبي محتمل لان قد يكون الرضاء بتصرفه وقد  
 يكون لغيره كالنصف والنفقة والمقتل لا يكون محتملا ولا انه لم يجعل سكوته اذا نال الى الضرور والضرور دفعا واجب بالنص كذا في المحمدن ۱۲ -  
 له قوله بمنزلة الرضاء لانه لما سكت عن دفع المال في البيمين والقدرة عليه كان ذلك وللا على الرضاء يلزم المال وهذا بالاتفاق لكنه اختلف في  
 انه لطريق الاقرار او بطريق البذل فالاول قولنا والثاني قول ابي حنيفة كما قال المص ولهذا المعنى لا يجري عنده الاستحلاف في الاشياء الستة ومنه ما يجري  
 لان البذل لا يجري في هذه الاشياء حتى لو نالت امرأة الرجل في دعوى النكاح عليها لان النكاح يبيى ويبيك ولكن بذلت نفسها لا ليعل بذلها واما الاقرار  
 فيعمل في هذه الاشياء كذا قيل ۱۲ - له قوله بطريق البذل عند ابي حنيفة لان الاقناع كما يدل على الاحتراز عن البيمين الكاذبة يدل على الاحتراز عن  
 نفس البيمين ولهذا المعنى لا يجري الاستحلاف في الاشياء الستة عنده وعند ما يجري لان البذل لا يجري في هذه الاشياء حتى لو نالت امرأة الرجل في دعوى النكاح  
 عليها لان النكاح يبيى ويبيك ولكن بذلت نفسها لا ليعل بذلها واما الاقرار فيعمل في هذه الاشياء كذا في المحمدن ۱۲ - له قوله في موضع الحاجة  
 وانما قيل بقوله في موضع الحاجة لان السكوت في غير موضع الحاجة ليس بما نحن ان صاحب الشرع اذا ذكره وسكتت عن غيره وليس هناك حاجة  
 وادية الى البيان لا يدل على البيان لقوله عليه الصلاة والسلام اقطعوا السارق واقتلوا القاتل لا يدل على اسقاط النكاح كقراءة العقل لانه ليس  
 هناك حاجة فيجوز ان يكون قد بين القطع والقصاص بهذا الفرم والكفارة بخبر اخر وفوضه الى اجتهاد المجتهدين لانه لا يجب عليه بيان الاحكام دفعة  
 واحدة واحدة سكت ليعبر عنه وقت السؤال وعند الحاجة اليه فسكوت في غير وقت الحاجة الى البيان لا يكون بياننا لذاتي بعض الشرح ۱۲ -  
 له قوله بمنزلة البيان لان البيان واجب عند الحاجة فلو كان الحكم بخلافه لبيمن ذلك لا محالة لان السكوت عن الحق شيطان اخرس  
 فجعل سكوته بياننا بالبتة ۱۲ له قوله يتعقد الخ وذلك ان وقتت حادثة فتكلم فيها لبعض العلماء من الصعامة وغيرهم وسكتت بالاقرب  
 بعد بلوغه خبره لا يردون ذلك عليهم بعد مضي مدة التامل والنظر في الحادثة وهي مثلها يام ويسمي هذا اجماعا سكوته كذا اذا فعل واحد من  
 اهل الاجماع فعلا ولم يابل زمان ولم يكره احد بعد مضي مدة التامل يكون اجماعا على شريعةه وبذال الاله لو لم يكن حقا عنده لما عمل السكوت  
 عند لان السكوت عن الحق شيطان اخرس ولا تلحن باهل الدين واولي العلم خصوصا من الصعامة وكانوا مقتدى هذه الامة المحروجة لان  
 يسكتوا عن الحق حاشا وكلما وبذا الاجماع مقبول عنده كما في كتب الاصول ۱۲

البعض وسكوت الباقيين فصل <sup>۱۲</sup> واما بيان العطف فمثل ان تعطف ملكيا

او موزونا على جملة مجبلة يكون ذلك بياناً للجملة المجبلة مثله اذا قال <sup>علا فالتشخيص فبذره بالمسبب تنفيدياً من قامه ۱۲</sup>

لفلان على مائة ودرهم او مائة وقفيز حنطة كان العطف <sup>مثال العطف المكيلى على الجملة المجبلة ۱۲</sup>

بمنزلة البيان ان الكل من ذلك الجنس وكذا الوقال مائة وثلاثة <sup>مثال العطف المكيلى على الجملة المجبلة ۱۲</sup>

اثواب او مائة وثلاثة دراهم او مائة وثلاثة اعيد فانه بيان <sup>اي جنس الدرهم ۱۲</sup>

ان المائة من ذلك الجنس بمنزلة قوله احد وعشرون درهما <sup>بذرا بالاجزاء ۱۲</sup>

بخلاف قوله مائة وثوب او مائة وشاة حيث لا يكون ذلك <sup>اي جنس المظوف ۱۲</sup>

بيانا للمائة واختص ذلك في عطف الواحد بما يصلح دينياً في الذمة <sup>على الجملة وكذا عطف الاثنين وغيره ۱۲</sup>

كالمكيلى والموزون وقال ابو يوسف يكون بياناً في مائة وشاة ومائة <sup>من التثنية ۱۲</sup>

وثوب على هذا الاصل فصل واما بيان التبديل وهو النسخ فيجوز <sup>وهو كون العطف والعطف عليه بمنزلة شئ واحد ۱۲</sup>

له قوله واما بيان العطف اوه العطف في اللغة الشئ <sup>والرد يقال عطف العود اذا شناه ودره الى الاخر فالعطف في الكلام ان ير واحد الفردين الى الاخر فيما خلعت عليه واحد في الجملة ۱۲</sup>

الى الاخرى في الحصول وناودة الاختصار واشات المشاركة كذا في الفاية ۱۲ - <sup>على قوله على ما يدرهم مثال العطف الموزون على الجملة المجبلة فان الدرهم ذرني والواحد مبهم لاحتالة الدرهم والشيا وبالعطف غير ذلك ۱۲</sup>

قوله من ذلك الجنس اي من جنس العطف لان الناس اعتادوا حذف المفسر في العطف عليه في العطف بالذمة <sup>التفسير في العطف فيما اذا كان المعطوف من قبيل المفسر المحذوف في العطف عليه فصار العطف في كلامهم بياناً في العطف عليه ولكن بذرا فيما اذا كان المفسر من قبيل المكيلات والموزونات كذا قيل ۱۲ -</sup>

كقوله بياناً لان القائل ذكر عددين مبهمين و <sup>عقبهما تفسيراً من الاثواب في الاول والدرهم في الثاني والاعيد في الثالث فانصرف اليهما لاسواءهما في الحاجة الى التفسير ۱۲ -</sup>

قوله كالمكيلى والموزون اوه يعني ان العبارة بحذف تفسير العطف عليه والاكتفاء بذكر التفسير في العطف انما وجدت ضرورة <sup>كثرة استعمال العدد وذلك فيما ثبتت وجوبه في الزمة في عامة المعاملات وهي في المكيلى والموزون بخلاف الثوب فانها لا تثبت في الزمة</sup>

قرضاً ولا يباع الا في السلم خاصة فلا يكسر وجوبها في الزمة فلا يتحقق الضرورة فيحذف الاصل كذا في المعسن ۱۲ - <sup>قرضاً ولا يباع الا في السلم خاصة فلا يكسر وجوبها في الزمة فلا يتحقق الضرورة فيحذف الاصل كذا في المعسن ۱۲ -</sup>

قوله على هذا الاصل فصل واما بيان التبديل وهو النسخ فيجوز <sup>الاصول وهو ان العطف والمعطوف عليه بمنزلة شئ واحد لان الواو العاطفة يجمع كما في قوله ما يدرهم ولما وجب المفسر بين المكيلى والموزون وبين غيرهما ان العادة بحذف المفسر في العطف عليه والاكتفاء بذكر التفسير في العطف انما وجدت في المكيلى والموزون</sup>

بضرورة كثرة الكلام فيما كثر استعماله كقوله فيما ثبتت وجوبه في الزمة في عامة المعاملات وهو القدر بخلاف الشيايب لانه لا تثبت في الزمة <sup>قرضاً ولا يباع الا في السلم خاصة فلنعم لم يوجد الاكتفاء فيها كذا في المعسن وشرح البرودي ۱۲ -</sup>

قوله واما بيان التبديل وهو النسخ فيجوز <sup>قوله واما بيان التبديل وهو النسخ فيجوز وهو بيان اشتباه الحكم الشرعي المطلق الذي تقرر في اوها من استمراره بطريق التراضي مثله ان الله تعالى كان اباخ الخمر في ابتداء الاسلام فكان زماناً حتى تبيح الاباحة الى يوم القيام ثم لما جاء التحريم بعد ذلك فكان بذرا بياناً من الشارع ان حكم الاباحته الى هذا الزمان ۱۲</sup>

ذلك من صاحب الشرع ولا يجوز ذلك من العباد وعلى هذا بطل استثناء  
 اي نسخ الحكم <sup>۱۲</sup> للبيان لا لانه ولا يرجع <sup>۱۳</sup> الى نسخ الحكم <sup>۱۲</sup> لان استثناء الكل من الكل <sup>۱۳</sup> ولا يجوز الرجوع عن الاقرار والطلاق  
 والعقاق لانه نسخ وليس للعبد ذلك ولو قال لفلان على الف قرض  
 او ثمن المبيع وقال وهي زبوت كان ذلك بيان التغيير عندهما فيصح <sup>۱۲</sup>  
 بيان لا لاف <sup>۱۳</sup> لا طيس اذا اذناهما بل لو سنها <sup>۱۲</sup> اي قول ذي زبوت <sup>۱۲</sup> ناقصة بربها التجار <sup>۱۳</sup> اي قول ذي زبوت <sup>۱۲</sup> اي قول ذي زبوت <sup>۱۲</sup> اي قول ذي زبوت <sup>۱۲</sup>  
 موصولا وهو بيان التبديل عند ابي حنيفة فلا يصح وان وصل ولو قال  
 لفلان على الف من ثمن جارية باعنيها ولم اقبضها والجارية لا اثر لها  
 كان ذلك بيان التبديل عند ابي حنيفة لان الاقرار يلزم الثمن اقرارا <sup>۱۲</sup>  
 بالقبض عند هلاك المبيع اذ لو هلك قبل القبض ينسخ البيع فلا يبقى الثمن  
 لعم ان لزوم اقل على القبض المقصود <sup>۱۲</sup>

لازمًا  
 بدون الايض <sup>۱۲</sup>

## البحث الثاني

في ستة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي أكثر من عدد السرم <sup>۱۲</sup>  
 فلا ستة الخطا مثل ستة والوجه واحد <sup>۱۲</sup>

لـ قوله ولا يجوز الخ لا يقال النسخ مروج في كلام النبي صلى الله عليه واله ولم تكلف يصح قوله يجوز النسخ من العباد لاننا نقول ان النسخ  
 يكون في كلام يكون من عند الله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحي فكان لم يوجد من العباد في الواقع كذا قيل <sup>۱۲</sup> .  
 لـ قوله بطل الخ فان قلت اذا قال نسائي طالق الا زيب وعرة وسعادة وليس لانساء غير من يصح الاستثناء ولم  
 تطلق واحدة منقذ وهو استثناء الكل عن الكل قلت الاستثناء من الكل انما يصح اذا كان يعين ذلك اللفظ المذكور في  
 المستثنى منه اما اذا كان بغير ذلك اللفظ فيصح ولما اذا قال نسائي طالق الا نسائي لا يصح الاستثناء كذا في الفصول <sup>۱۲</sup> .  
 لـ قوله لا يجوز الرجوع عن الاقرار لما تقر عند الاصولييين ان النسخ لا يجوز من العبد فرع المع عليه وقال ان بناء على هذا  
 الاصل بطل استثناء الكل عن الكل لانه نسخ الحكم ولا يجوز للعبد الرجوع عن الاقرار <sup>۱۲</sup> . لـ قوله ولو قال الخ هذا ما  
 وعد المصنف من المسائل التي اختلفوا فيها انها بيان تغيير اوبان تبديل <sup>۱۲</sup> . لـ قوله قرض او ثمن المبيع انما يقيد به احتراز اعم  
 قال لفلان على الف غصب او ولية ذي زبوت فانه يصح موصولا ومفصولا بالاخلاف لانه ليس في الغصب والو ولية موجب الجهاد  
 ودون الزبوت لان الغاصب يغصب ما يجيد والمودع يورع الزبوت ايضا كذا في المعدن <sup>۱۲</sup> . لـ قوله عند الخ الخ الالف  
 مطلق عن قيد الجردة لكن الظاهر منه في القرض والدين والتمس وانشائها هو الجيد فهو تغيير لـ هذا الظاهر واما عند ابي حنيفة وهو نسخ  
 وتبديل فلا يصح موصولا لان عقد المعاوضة مقتضاه السلامة عن العيب والزيادة عيب فكان رجوعا وهو لا يتغير فيها الا موصولا ولا مفصولا <sup>۱۲</sup> .  
 لـ قوله فلا يصح وان وصل لان عقد المعاوضة يقتضي وجوب المال بصفة السلامة عن العيب والزيادة عيب فكان رجوعا و  
 الرجوع لا يعمل موصولا ومفصولا وصار كدعوى الاصل في الدين ودعوى الثباني في البيع كذا في المعدن <sup>۱۲</sup> . لـ قوله اقرار بالقبض وكان  
 قول لم اقبضها رجوعا بعد الاقرار بالقبض او لزوم الثمن والرجوع لا يصح موصولا ولا مفصولا <sup>۱۲</sup> .  
 لـ قوله ستة في اللفظة الطريقة والعادة في الاصطلاح العبادات النافذة والادلة والمراد ههنا ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم غير  
 القرآن من قول النبي الحديث او نزل او تقريرا يسكوت عن امر بعبادة كذا في التلويح <sup>۱۲</sup> .

والحضي فصل في اقسام الخبر خبر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

بمنزلة الكتاب في حق لزوم العلم والعمل به فان من اطاعه فقد اطاع الله قبا

متر ذكره من بحث الخاص والعامة والمشارك والمجبل في الكتاب فهو

كذلك في حق الستة الا ان الشبهة في باب الخبر في ثبوته من رسول الله

صلى الله عليه وسلم واتصاله به ولهذا المعنى صار الخبر على ثلاثة اقسام قسم

صح من رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت منه بلا شبهة وهو المتواتر

وقسم فيه ضرب شبهة وهو المشهور وقسم فيه احتمال وشبهة وهو

الاحاد فالتواتر ما نقله جماعة لا يتصور توافقهم على الكذب لكثرتهم

له قوله الخبر انما اتصافا لفظا الخبر بيننا

دون الستة لان الاتصاف من اخاص والعامة وغيرهما مما يتأتى في القول دون الفعل ۱۲ - ۱۳

قوله بمنزلة الخ نقله تعالى وما يظن من الهوى ان هو الا ادعى يوحي وقوله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقوله تعالى من يبلغ الرسول فقد اطاع الله وغير ذلك

من النصوص والاخبار مما لا تعد ولا تحصى ويجري في الحديث جميع اقسام الكتاب مما سبق الا انه لم يجز فيه وذلك للاستغناء بذكره في بحث الكتاب كذا في الفصول ۱۲

قوله فلو ذكر في اي البحث المذكور بما يأتي في قسم الستة لان قوله صلى الله عليه وسلم حتم مثل الكتاب وهو كلام صحيح لوجوه الغضاضة والبلغة فتجري فيه هذه الاقسام ايضا ولوقيل لما كان هذه الاقسام تجري فيما في الستة فلم يذكر هنا واجيب بان

بيانها في الكتاب بيان في الستة لان الستة فرع الكتاب في كونها حتم فلا حاجة الى تكرارها في بحث الستة على حدة فانهم كذا قيل ۱۲ - ۱۳

قوله الا ان الشبهة جواب سوال مقدر وهو ان الستة فرع الكتاب في بيان تلك الاقسام باحكامها فلا حاجة الى عقاب الستة برأسها والجواب بان الاشتغال بذلك لفائدة تحتاج اليها وهي بيان اتصال الستة بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه في بعض ما لا بد من

الكفاية ولم يحصل الا بما قال فيما بعد وفيه نظر لان المتكفل ببيان الاتصال النبي عليه الصلوة والسلام الى الحديث لا اهل الاصول فكيف انقض اليه النص واجيب بان المراد بيان كيفية الاتصال بانه بطرف التواتر وغيره وعن حال الرداة وغيره فلا شائنة في هذا قدر كذا في الشرع ۱۲

قوله في باب الخبر الخ جواب سوال مقدر وهو ان اذا كان خبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة الكتاب فينبغي ان يكون كل خبره عليه الصلوة متواترا قطعيا كالكتاب فكيف صار الخبر على ثلاثة اقسام كذا قيل ۱۲ - ۱۳

قوله على ثبته فان قيل كيف جعل مورد القسمة الخبر وفي الستة النبي والامرئ بالفعل ايضا يستعمل بالطرق المذكور فكيف حقيقة بالتواتر وغيره الجواب وحسن انصاف الامر والنهي بان الاخبار بكونه كلام النبي صلى الله عليه وسلم متواتر كذا في التلويح ۱۲ - ۱۳

قوله ضرب شبهة اه اي نوع خفيف من نوعها فالتعويض للتخيير وكذا الاضافة الضرب اليها اي ليس فيه شبهة من كل وجه وقوله فيه احتمال وشبهة اي فيه احتمال قوي لصاحبه الصدق والكذب اي فيه تجوز جانب الخلف اي عدم ثبوت من حضرة الرسالة اذ في من تجوز في المشهور وفيه شبهة الاتصال منه اليك لضعف الاتصال لو حدة الراوي وفي الجماعة كمال الاتصال وقوله وهو الاحاد اي هو خبر الاحاد وهي خبر الواو صدقها ايضا كذا في الحصول ۱۲ - ۱۳

قوله جماعة عن جماعة الخ فان قلت لم استغنى عنها بشرطين امد ما ان لا يتصور توافقهم على الكذب كترتهم الثاني ان يتصل بك هذا مدعاها ان يدوم هذا الحد وهو الكثرة من اوله ان اتصل بك بان يكون اوله كآخره وادسطر فيه ولم يشترط تباين امانتهم وان لا يحصى عددهم وعدالتهم كما شرط بعضهم وحاصل الجواب ان الشرطين المذكورين متحققين يلعبا

ذلك الشروط الثلاثة مختلف فيها والمجهول على انها ليست بشرط فالمصداق تابع الجمهور ودون البعض ۱۲ - ۱۳

قوله لا يتصور الخ اي يستعمل العقل اتفاقهم على الكذب كترتهم ولا يشترط فيه العدد عند اهل التحقيق ۱۲ - ۱۳

واتصل بك هكذا مثاله نقل القرآن واعداد الركعات ومقادير الزكوة و  
<sup>ابن القاسم ١٢</sup> اي المتواتر <sup>في الصلوات الخمس المفروضة ١٣</sup>

المشهور ما كان اوله كالاحاد ثم اشتهر في العصر الثاني والثالث و  
<sup>في عصر الصحابة ١٢</sup>

تلقته الامة بالقبول فصار كالمتواتر حتى اتصل بك وذلك مثل  
<sup>في الصحابة ١٢</sup> اي المتواتر <sup>ابن القاسم ١٣</sup> اي الشهر

حديث المصحح على الحقت والرجم في باب الزنا ثم المتواتر يوجب العلم  
<sup>في التواتر ١٢</sup> <sup>في التواتر ١٣</sup>

القطعي ويكون ردة كفراً والمشهور يوجب علم الطائفة ويكون ردة بدعة ولا  
<sup>اي التواتر ١٢</sup> <sup>اي التواتر والشهور ١٣</sup>

خلاف بين العلماء في لزوم العمل بهما وانما الكلام في الاحاد فنقول خبر  
<sup>اي في قول العبد ١٣</sup> <sup>اي المتواتر والشهور ١٢</sup>

الواحد هو ما نقله واحد عن واحد او واحد عن جماعة او جماعة عن واحد ولا عبرة للعدد اذا  
<sup>الراوي ١٢</sup> <sup>في العصور المتقدمة ١٣</sup> <sup>اقول من عهد التواتر ١٣</sup>

لم تبلغ حد المشهور وهو يوجب العمل به في الاحكام الشرعية بشرط اسلام الراوي وعدالته  
<sup>ابن القاسم ١٢</sup> <sup>في العقاب ١٣</sup> <sup>اي التواتر من المعاصي ١٣</sup>

وضبطه وعقله واتصاله بك ذلك من رسول الله عليه الصلوة والسلام بهذه الشرط  
<sup>اي حقه ١٣</sup> <sup>في الحديث ١٣</sup> <sup>يكلّم به دون في المنفقات ١٣</sup>

ثم الراوي في الاصل قسمان معروف بالعلم والاجتهاد كاخلفاء الامة و  
<sup>اي الامة والجمهورية والاشرف ١٣</sup>

عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر و  
<sup>عاصم بن محمد والبردة والنعين لازم العرف والسفر ١٣</sup> <sup>ابن عبد الطالب ابن اكرم ١٣</sup> <sup>صاحبان في التواتر ١٣</sup>

له قوله واتصل بك تنديده لانه في بيان التواتر من السنة والتعريف المتواتر بالنظر الى فاته فلا يحتاج الى هما القيد كالخبر عن الملوك الخالية في الازمنة الماضية والبلدان النائية ١٣

له قوله مثالي مثال التواتر المطلق ودون المتواتر من السنة لان في وجود السنة المتواترة اختلاف قيل لم يوجد منها شيء وقيل هي حديث  
انما الاعمال بالنيات وقيل حديث البيهقي المدعي والبيهقي على من انكره ١٣ - له قوله كالمتواتر اه اي في القرن الثاني والثالث و

انصل بك هكذا وانما تنديدها بالاستشهاد في العصر الثاني والثالث لانه لا اعتبار للاشهاد في القرون التي بعد الثنتية فان عامة اخبار الاحاد  
اشتهرت في هذه القرون ولا تسمى مشهورة ولا يجوز فيها الزيادة على كتاب الله تعالى مثل خبر الواحد والتسمية في الموضوع او غيرهما كذا في المعتمد ١٢

له قوله علم المائنة اذ به العلم مع ضرب شبهة فيه صورة بالنظر الى كونه من الاحاديث في الاصل ولذا لا يكفر جاحده كما يكفر جاحد المتواتر و  
انما العلم استفاد به طائفة لانه لا يمكن النفوس اليه بما لم يدر في الحال مع تمكن ضرب شبهة فيه صورته بالنظر الى ابتداءه كذا في المعتمد ١٣ -

له قوله ويكون ردة بدعة اي انكار المشهور بدعة لان في انكاره تخفية لال العصر الثاني في قبولها اياه وتخفية العلماء يكون بدعة وضلالة  
كذا في المعتمد ١٢ له قوله ولا عبرة للعدد اي لا اعتبار للعدد واذا كان ذلك كثيرة عدد المشهور يعني لا يخرج منه الكثرة عن كونها تواتر واحدا ١٣

له قوله وهو يوجب العمل به اي علم خبر الواحد لا يوجب العمل ولا يوجب العلم لاعم اليقين ولا لاعم الظانفة وهذا مذهب اكثر اهل العلم  
وجملة الفقهاء وذهب احمد واكثر الحديثين الى انه يوجب علم اليقين وهذا خلاف ما تجد في النفس من اخبار الاحاد ووجب العمل انما ثبت

بشرط اسلام الراوي وعدالته وضبطه وعقله وغيرها فلا يوجب العمل بخبر الكافر والفاستق وكذا لا يوجب العمل بخبر الصبي والمعتوه لفقدان  
الشرط فلا يوجب العمل بخبر الذي اشتدت غفلته بان كان سهواً وديانته اغلب من حفظه ١٣ له قوله وضبط اي سماع الكلام

حين سماعه والظن بمعناه الذي اريد به ثم حفظه بمنزلة اليقين الشيات عليه بحافظة حدوده ومراقبته بمذاكرته على اساءة الظن بنفسه الى حين  
اداءه كذا في المعتمد ١٣ له قوله ثم الراوي الخ هذه القسمة في قبول خبر الواحد ما اختاره فخر الاسلام نبال العيسى بن ابيان وسند

الكرخي من اصحابنا يخرج بحرك راوي وقيد غيره على القياس وجوز التحقيق ١٣

ابن ثابت <sup>ابن عمرو بن اوس الانصاري ١٢</sup> و معاذ بن جبل <sup>ابن عثمان كعب ١٢</sup> و امثالهم رضی الله تعالی عنهم فاذا صححت  
 عندك روايتهم عن رسول الله عليه الصلوة والسلام يكون العمل <sup>الذكرين ١٢</sup>  
 بروايتهم اولی من العمل بالقياس <sup>ابن مسعود انما يميل بالقياس ١٢</sup> و كهدا روى محمد حديث الاعرابي <sup>عطف</sup>  
 الذي كان في عينه سوء في مسألة القهقهة و ترك القياس به و روى حديث تأخير <sup>عطف</sup>  
 النساء في مسألة الجحادة و ترك القياس به و روى عن عائشة حديث القى <sup>ابن مسعود حديث تأخير النساء ١٢</sup>  
 و ترك القياس به و روى عن ابن مسعود حديث السهو بعد <sup>ابن مسعود حديث اذ وضع السلام في آخره و لا يخرج منها ١٢</sup>  
 السلام و ترك القياس به و القسم الثاني من الرواة هم المعروفون <sup>عطف</sup>  
 بالحفظ و العدالة دون الاجتهاد و الفتوى كابى هاريرة <sup>عطف</sup> و انس بن مالك <sup>عطف</sup>  
<sup>من حديث اذ وضع السلام في آخره و لا يخرج منها ١٢</sup> <sup>عطف</sup> <sup>من حديث اذ وضع السلام في آخره و لا يخرج منها ١٢</sup> <sup>عطف</sup> <sup>من حديث اذ وضع السلام في آخره و لا يخرج منها ١٢</sup>

له قوله اولی من العمل بالقياس و بما عدا هذا فلان مالك  
 فانه يقدم القياس على الحديث لتكمن شبهات كثيرة فيه فانه يجوز ان يكون الروى سابقا او لاحقا و كما ذكرنا في بيان من النبي عليه  
 السلام و القياس (قياس المجتهد) ما تملكنت فيه الاشبهة واحدة و هى الخطأ و ما فيه شبهة واحدة اولى مما فيه شبهات و لنا اجماع الصحابة  
 فانهم كانوا يتركون اراءهم بالخبر فان ابا بكر تقيض مكاله فيبرأ به بحديث سمع من بلال و ترك عمر رأيه في الجنين و فى دية الاصابع  
 بالحديث و ترك ابن عمر رأيه في الزارعة بالحديث الذى سمع من ابي هريرة و ترك عطاء رأيه في الجنين و فى دية الاصابع  
 الذى يبق بوجوده فى الفروع (هو المقيس) بالاصل (وهو المقيس عليه) لا يعلم يقينا ان حكم المقيس عليه معلول بام لا لا يتيقن فى البرهان  
 لانه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم و انما الشبهة فى طرفيها عرض فكان الجواز من القياس وليست شرعى ان يعرض المتعصبين و السقاه كيف  
 يطعون على اماننا الا اعظم و هما ما لا اقدم و هو يقدم القبر الضعيف على القياس فانما الجرح من قوله كذا فى شذويع النار و حواشي ١٠٠  
 قوله حديث الاعرابي الخ و هو ما روى ان النبي عليه الصلوة والسلام كان يصلى و اصحابه خلفه فجاء اعرابي فوقع في ركب  
 بعض اصحابه فلما فرغ عن الصلوة قال من ضحك منكم قهقهته فليعد الوضوء و الصلوة جميعا و القياس فيه ان يكون ناقضا لان عملة  
 نقض الطهارة هى خروج النجاسة لان اتصاف البدن بالنجاسة مما ينافى اتصافه بالطهارة و فى القهقهة ليس ذلك اى خروج النجاسة  
 فنترك القياس بهذا الحديث و ان قلت روى الحديث سعيد الجهمي و هو لم يعرف بالفقه و الاجتهاد و دين الصحابة فكيف يصح هذا  
 مثلا و تعرفوا و تاثيرا قلت قدرناه ابو موسى الاشعري ايضا و هو معروف بالفقه بينهم كذا فى النبائية ١٢ -  
 قوله حديث القى الخ و هو ما روى انه قال عليه الصلوة والسلام من قام و عرف فى صلوة فليصرف وليتوضأ وليبين على  
 صلوة ما لم يتكلم و القياس يقتضى ان لا يفسد الوضوء بالرفاع و القى لان الخارج ليس بنجس لانه خرج من اعلى المدة و هو ليس  
 بمحل النجاسة فان قلت المدة و البلغم و الطعام المتخلف بها رطوبات نجسة و لا يتصرف عنها بالطبع قلت لو كان هذه الاشياء نجسة لاستوى  
 فيها القليل و الكثير كى فى دم السائل و روى هذا الحديث عن عائشة و هى فقيهة الامة قال عليه السلام فى شأننا فخذوا من هذه الحمى الخ  
 و بيك الحمى لقب عائشة رضی الله تعالی عنها كذا فى البدن وغيره ١٢ قوله حديث السهو الخ و هو قول عليه السلام من سجد و سجد  
 السلام و القياس يقتضى ان يسجد قبل السلام كما قال فى الشافعي لانه يسجد الفاش و الخارج يقوم مقام الفائت فى الصلوة فلهذا ما هو جاز و بعد  
 السلام خارج من دية فليبين فى الصلوة من كل الوجوه ثم اعلم ان المسئلة مختلفة فيها ففقدنا يسجد بعده و قال على ابن مسعود و سجد و سجد  
 و ابن عباس و ابن زبير و الحسن و ابراهيم و ابن ابي ليلى و الثوري و الحسن بن صالح بن حي و انس و عمر بن عبد العزيز و غيره يسجد قبل السلام  
 و قال الليث و مالك و احمد و اسحق و الزهري و الاوزاعي و غيرهم و قال مالك فى روايته ان كان فى الزيادة بعد السلام بحديث زى  
 البدين و ان كان بالنقصان فقبل الحديث ابن جهمية كذا فى الحصول ١٢

فإذا صحَّت رواية مثلها عندك فإن وافق الخبر القياس فلا خفاء  
 في لزوم العمل به وإن خالفه كان العمل بالقياس <sup>أولى من العمل بالقياس</sup> <sup>أولى من العمل بالقياس</sup> <sup>أولى من العمل بالقياس</sup>  
 أبو هريرة روى الوضوء مما مسته النار فقال له ابن عباس أرايت لو توضأت  
 بماء سخين<sup>١٣</sup> اكنت تتوضأ منه فسكت وإنما ردة بالقياس <sup>أولى من العمل بالقياس</sup> <sup>أولى من العمل بالقياس</sup>  
 إذ لو كان عنده خبر لرواه <sup>أولى من العمل بالقياس</sup> <sup>أولى من العمل بالقياس</sup> <sup>أولى من العمل بالقياس</sup> وعلي هذا ترك اصحابنا رواية أبي هريرة  
 في مسألة المصتراة بالقياس وباعتبار اختلاف أحوال الرواة قلنا  
 شرط العمل بخبر الواحد أن لا يكون مخالفاً للكتاب والسنة المشهورة  
 وأن لا يكون مخالفاً للظاهر قال عليه السلام تكثروا الأحاديث بعدى  
<sup>أولى من العمل بالقياس</sup> <sup>أولى من العمل بالقياس</sup> <sup>أولى من العمل بالقياس</sup>

له قوله كان العمل أه لان الشبهة تمكنت في رواية غير  
 الفقيهين وجبين ادهما شبهة الاتصال بنا والثاني شبهة الغلط في النقل فان نقل الحديث المعنى كان شاعرا بين الصحابة رضي الله عنهم وغير الفقيه  
 يحتل ان ينقل ببساطة ولا يتعظم تلك العبارة ما يتعظم به عبارة النبي صلى الله عليه وسلم من المعاني بقصودها كما اذا نقل بالمعنى لا يتحقق الا بصدق  
 المعنى يتمكن فيه شبهة في متن الخبر بعد ما تمكنت شبهة في الاتصال بخلاف القياس فان الشبهة فيه ليست الا في الوصف الذي هو اصل  
 القياس كذا في العمدن ١٢  
 له قوله وعلى هذا على ان الخبر يترك بالقياس اذا لم يكن الراوى معروفا بالثقافة والاجتهاد ١٢ له قوله في مسألة المصرة الخ وهو  
 ماردى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان قال لا تصروا الا بال ولغم فممن اجتمعوا بعد ذلك فهو خبر النظرين بعد  
 ان يحلها ان رضيها اسما وان سقطها ردها وصاعا من ترمى مكان اللبن فهو مخالف للقياس من كل وجه لانهم اجمعوا على ان ضمان العدوان  
 لا يشترط مقدر بالمثل صورة وفيما لا مثل لمقدر بالمثل حتى وهو القيمة وصاع من ترمى بثل اللبن لا صورة ولا معنى ولذا تركوا الصا بنا ولكن  
 بهنائة قوية وهي ان هذا الحديث جاء في البخارى برواية عبد الله بن مسعود ايضا والحال انه معروف بالثقافة والاجتهاد ثم علم ان رواية  
 غير الفقيه انما لا يقبل عند مخالفة القياس اذا لم تقتضه الامه بالقبول اما اذا اطلقت لقبيل ثم اعلم ان هذا مذهب عيسى بن ابيان واختاره  
 القاضي الامام ابو زيد وتابعه اكثر المتأخرين واما عند الشيخ  
 بل يقبل خبر كل عدل مطلقا بشرط ان لم يكن مخالفا للكتاب والسنة المشهورة لان التغيير من الراوى بعد ثبوت عدلته وضبطه ممنوهم  
 والظاهر ان يردى كما سمح ولو غيره غير على وجه لا يتغير المعنى هنا هو الظاهر من احوال الحفاظ الرواة العدل خصوصاً من الصحابة رضي الله عنهم  
 لما قدم احوال الضعوف وهم من اهل اللسان وهو الصحيح بحسب الظاهر وليست شعري لم لاختار للمعنى بقوله من اهل اللسان من اختار مذهب عيسى  
 ابن ابيان كذا في العمدن وشرح المسار ١٢ - له قوله كثر لكم الاحاديث اه فهد الحديث يدل ببساطة على اشتراط عدم مخالفة  
 خبر الواحد للكتاب وبدلالة على اشتراط عدم مخالفة السنة المشهورة لاتحاد العلة على ما بينا فان هذا الحديث لغوفاً وقاوا راوى هذا الحديث  
 يزيد بن ربيعة وهو مجهول فلا يصح الاحتجاج به وايضا حتى من يعجز عن معين ان قال هذا حديث وضعد الزنادقة وهو علم هذه الامه في علم  
 الحديث قيل ان الامام محمد بن اسحاق البخارى اورد هذا الحديث في كتابه وهو امام اهل هذه الصنفة كحفي ودليل على صحة كذا في العمدن ١٢  
 عه قوله بخبر الواحد علم ان يقول خبر الواحد وجوب العمل به متعلق بشرط ثمانية على ما اشار اليه الشيخ في الكتاب اربعة في نفس الخبر و  
 اربعة في الخبر فالاربعة الاولى ان لا يكون مخالفا للكتاب وان لا يكون مخالفا للسنة المشهورة وان لا يكون في حادثة يحرم بها البلوى وان لا يكون  
 متروك الاحتجاج به عند ظهور الاختلاف واما الاربعة في الخبر فالمعقل والعدلة والضيبط والاسلام ١٢



فاذدوى لکم عنی حدیثاً فاعرضوه علی کتاب اللہ فما وافق فاقبلوه <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup>

وما خالفت قرودہ و تحقیق ذلك فیسأ روى عن علی بن ابی طالب انه قال <sup>ای ویرثه القبول والرد ١٣</sup>

كانت الرواة علی ثلاثة أقسام مؤمن مخلص صحب رسول الله صلى الله <sup>اصلاً ١٣</sup>

عليه وسلم وعرف معنی كلامه <sup>بقره ١٣</sup> <sup>عليه السلام ١٣</sup> <sup>فوقه ١٣</sup> <sup>ای بری غیر فخره ١٣</sup> <sup>من حيث ادراجها في كتابه ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

سمع ولم يعرف حقيقة كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الی قبیلة <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

فروی یغیر لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فتغیر المعنی وهو یظن <sup>ای المراد به ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

أن المعنی لا یتفاوت ومینافق لم یعرف نفاقه فروی ما لم یسمع واقبری <sup>ای المراد به ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

فسیع منه اناس فظنوه مؤمنًا مخلصًا فرووا ذلك واشتهر بین <sup>ای المراد به ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

الناس فلهذا المعنی وجب عرض الخبر علی الكتاب والسنة <sup>ای المراد به ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

المشهوره ونظیر العرض علی الكتاب فی حدیث مس الذکر <sup>ای المراد به ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

فیما یروی عنه من مس ذکره فلیتوضأ عرضناه علی الكتاب فخرج <sup>ای المراد به ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

بأن من قرأ حدیث مس الذکر <sup>ای المراد به ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

له قوله فخرج مخالف لقوله تعالى فيه رجال آه نزلت به الی الی فی الی سجد قیادهم کالوالی استجون بالماء یستعملون الماء ولا یتعمقوا <sup>ای المراد به ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

الابس الغرین جمیعاً فلوکان مس الذکر حدناً لا یكون الاستنجاء تطهیراً وقد ثبت بالنص ان تطهیر الحدیث یتقضى ان یتعمقوا <sup>ای المراد به ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

الوضوء لانه امر بالتوضی بعد مس الذکر فلو لم یتعمقوا حدناً لا یوجب الوضوء لعدم الفائده والنقص یتقضى ان یتعمقوا حدناً لا یوجب الوضوء <sup>ای المراد به ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

لأنه امر بالتوضی عن النجاسة الخبیثه بمنزلة تطهیر الثوب فلذا استحق المدح لاقتبار الطهاره عن الحدیث والتطهیر عن النجاسة لا ینافی كون <sup>ای المراد به ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

المس حدناً لا ینافی التزول الی ابس وایضاً فما یكون الحدیث مذموماً اذا لم یتعمقوا حدناً لا یوجب الوضوء واذا کان لا یحکم الطهاره الحکمیة <sup>ای المراد به ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

کان حدناً وکان ممدوداً ایضاً ولا اقل من ان لا ینافی الحدیث لمقارنته الاقوی الاثری ان یدم المسجد الاحکام البناء حسن وان کان بنفسه <sup>ای المراد به ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

مذموماً لا یقال جعل الاستنجاء تطهیراً لمطلقاً لاننا لا نسلم ذلك بل انما یتطهیر عن النجاسة الخبیثه کیف وان الطهاره الحکمیة لا <sup>ای المراد به ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

تصل بل یصل الی انحاء الاربعه کذا فی الفصول ١٢ <sup>ای المراد به ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

عنه قوله وجب عرض الخبر علی الكتاب الخ لا یخالف ان یتعمقوا حدناً لا یوجب الوضوء وانما نقادوی ما لم یسمع فان قلت قد یطعن <sup>ای المراد به ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

فیما یروی عن حدیث مس الذکر <sup>ای المراد به ١٣</sup> <sup>ای من جانی ١٣</sup> <sup>ای ذک الحدیث الی الی ١٣</sup>

مخالفاً لقوله تعالى فيه رجال يحبون ان يتطهروا فانهم كانوا  
 يستنجون بالأخجار ثم يفسلون بالماء ولو كان مس الذكر حدثاً  
 لكان هذا تنجيساً لا تطهيراً على الاطلاق وكذلك قوله عليه السلام  
 ايماً امرأة تكوت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل  
 خروج مخالفاً لقوله تعالى فلا تعضلوهن ان ينكحن انهن فاتت  
 الكتاب يوجب تحقيق النكاح منهن ومثال العرض على الخبر المشهور  
 رواية القضاء بشاهد ويمين فانه خرج مخالفاً لقوله عليه السلام  
 البينة على المدعي واليمين على من انكره باعتبار هذا المعنى قلنا خبر  
 الواحد اذا خرج مخالفاً للظاهر لا يعمل به ومن صور مخالفة الظاهر

له قوله تنجيساً للبدن بالنجاسة الكمية وهي اقوى من الحقيقة ۱۲ ۱۳ قوله لا تطهروا قد سمي الله تعالى ذلك تطهيراً على الاطلاق  
 ووجهه بذلك ولو كان حدثاً لالتحق المردح بالانسان لا يستحق المردح بالتطهير في حالة الحدثان فانهم ۳ قوله فلا تعضلوهن  
 العضل المنع والضيق والغطاب لا اولياء اي لا ممنوعين كانوا يعضلون بعد انقضاء العدة ظلم ۱۳ ۱۴ قوله يوجب تحقيق النكاح اي  
 ثبوت ذلك ينافي بطلانها كما هو صريح الحديث وتقال ان يقول تحقق الشيء ووجهه لا يستند صحتها الا ترى ان الشيء يوجب ركوعه ومطهرته  
 ومع ذلك توقف صحتها على شرط من الشرائط كالصلوة بعد بغير الطهارة وركابها ومع ذلك توقف صحتها على سنن العورة والقيّة وغيرها واجاب عنه  
 الشارح في الفصل الخامس بانها انما اشر الشارح بوجود النكاح منها كان الوجود وما يكون نكاحاً عنده ولا نفس يصح شرعاً سوى ما يكون نكاحاً عنده  
 الشارح وهو مطلق عن قيده اذن الولي كذا في الفصول وغيره ۱۲ ۱۳ قوله بشاهد ويمين صورته رجل اذنى مالا مثلاً على غيره ولا يكون له  
 شاهداً واحداً تعضى القاضي يشاهد ويمين المدعي عملاً بخبر الواحد فنه لا يجوز لانه مخالف للخبر المشهور وقوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين  
 على من انكره في الفصول ۱۳ ۱۴ قوله على من انكره اي المدعي عليه وهو يشهد بشور وبيان المانع عن وجوب احد جانبا ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قسم بينا والقسمة تقطع الشركة فلا يكون اليمين حظ المدعي البينة حظ المنكر والشاقي ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر البينة واليمين على  
 بلام الجنس فيقتضى ان يكون جنس البيّنات مشروعة في جانب المدعي وجنس الايمان مشروعة في جانب المنكر ومن ضرورية ان لا يكون اليمين  
 مشروعة في جانب المدعي فترك هذا بالخبر كذا في المعدن ۱۲  
 ۱۵ قوله مخالفاً للظاهر الخ كما اذا عمل الصعابة رضي الله تعالى عنهم بخلاف موجب الحديث كحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
 يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وقد روى عن من مجاهد ان قال سمعت ابن عمر ينزلهم ان يرفع يديه الا في مكعبة الا فتحت فقد  
 ثبت ان ترك العمل بها كما اذا عمل بخلافه ۱۲

ايماً امرأة . البينة على الواخرجه الميهقي عن ابن عباس والشيخان عنه بلفظ لكن اليمين على المدعي  
 وروى الترمذي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وقل هذا حديث في استأذنه مقال .

عدم اشتہار الخبر فيما يعمر به البلوى في الصدر الاول والثاني

لانهم لا يتعمون بالتقصير في متابعة السنة فاذا لم يشتهر الخبر مع

شدة الحاجة وعموم البلوى كان ذلك علامة عدم صحته

ومثاله في الحكيات اذا اخبر واحدا ان امراته حرمت عليه

بالرضاع الطارئي جاز ان يعتمد على خبره ويتزوج اختها ولو

اخبار ان العقد كان باطلا بحكم الرضاع لا يقبل خبره وكذلك

اذا اخبرت المرأة بموت زوجها او طلاقه اياها وهو غائب

جاز ان يعتمد على خبره وتتزوج بغيره ولو اشتبهت عليه القبلة

فاخبره واحد عنها وجب العمل به ولو وجد ماء لا يعلم حاله

فاخبره واحد عن النجاسة لا يتوضأ به بل يتيمم فصل خبر

له قوله عدم اشتہار الخبر فيما تمس اليه الحاجة في عموم الاحوال مثل حديث الجسد بالتسمية وهو روى البهري في كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جبر بيسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة فان امر التسمية بما يعم به البلوى لان هذه عادة تكررت في كل يوم وليلة بالتسمية الى جميع المكلفين فلو كان هذا الخبر معمول لا يشتهر فيما بينهم كذا في الفصول ۱۲ له قوله كان ذلك الخ اي علامته عدم شهرته فيما بينهم فيما يعم به البلوى اشارة على سخره بطلانه وهو مذموم الى الحسن الكرخي من اصحابنا وهو مختار المتأخرين ولذا لا نعمل بخبر الجبر بالتسمية وخبر ربيع الديدن عند الكرخي والرفيع منه وخبرس الذكر وخبر الوضوء مما تمس ائتنا وغيره بحيث يحتاج فيه الى الكمال الشيوخ والاشغاف لانه مما يعم به البلوى وس مما يحتاج الى معرفتها الخاصة والعامة وقد بقيت على الاحاد ولم يصل الى احد التعلق وهذا وجه اخر من تزوج اخبارا على اخبارهم في هذه الابواب وليس هذا الخبر بالرأى والقياس بل هو تزويج ما تنفذت برهن الاعاديث وعندها عاين الاصوليين يقبل اذا صح سند فافهم كذا في المعدن ۱۲ له قوله بالرضاع الطارئي اي على النكاح بان تزويج رجل صغيرة فاخبرته انها قد ارضعت من صبا وانتهى يجوز الاعتناء على خبره فحرم الصغيرة على الزوج لانها صارت اخته رضاعا ۱۳ له قوله لا يقبل خبره فلا يحكم بطلان العقد وتفرقها بمجرد خبر بانها ارضعتا فلا يتزوج باختها لان خبرا يخاف للمظاهر لان النكاح حصل بشبهة وحضور جماعة فلو كان الرضاع ثابتا لم يخف عليها وعلى الشبهه وراقبا عما ان بينهما سبب حرمة ومن حيث انه لم يشتهر بل انه غير صحيح بخلاف الرضاع الطارئي لانه لا يخالف الظاهر ثم هذا كذا فتوى وقضا واما التقوى والديانة فهوان يدعيها بهذه الشبهة وقد اخرج الترمذي في سننه عن عقبة بن الحارث انه تزوج امرأة فجماعت سوداء وقالت اني ارضعتكما قال فانيبت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت تزوجت فلانة بنت فلان فجمعتا امرأة سوداء فقالت اني ارضعتكما وبى كاذبة قال فاعرض عنى قال فانيقة من قبل وجهه فقلت انها كاذبة قال وكيف بها قد زعمت انها قد ارضعتكما وعما عنك قال وهذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم اباوزا وشهادة المرأة الواضحة الرضاع ويرى يقول احمد وسحق وقال بعض اهل العلم لا يجوز شهادة امرأة واحدة في الوضاع وهو قول الشافعي فاجهوز على انه لا يثبت الاضصاب الشهادة فافهم كذا في المصنوع ۱۲

له قوله جاز ان يعتمد على خبره لعدم مخالفة الظاهر لانه ليس ثمه دليل كذب الخبر الواحد فيقبل خبره ووجب العمل بتم العلم ان هذا في الاخبار واما في الشهادة فلا يصح وان كان الشاهد اثنين حيث لا يفيض القاضي بالفرقة لانه نفاذ على الغائب كذا في البهري ۱۲ له قوله خبر الواحدى الشرعى الذي لم يبلغ حدا الشهيرة والتواتر لا الواحد الحقيقي فتدفع فيه شهادة الشاهدين اوابدية من الشبهة اذ في الزنا ۱۲

الواحد حجّة في اربعة مواضع خالص حق الله تعالى ما ليس بعقوبة  
في الاعمال دون الاعتقادات ۱۲  
 وخالص حق العبد ما فيه الزام محض وخالص حقه ما ليس  
على التيقين ۱۳  
 فيه الزام وخالص حقه ما فيه الزام من وجه اما الاول فيقبل فيه خبر  
دون وجه ۱۴  
 الواحد فانك رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الاعرابي في هلال  
 رمضان واما الثاني فيشترط فيه العدد والعدالة ونظيره التنازعات  
في التنازعات المال ۱۲  
 واما الثالث فيقبل فيه خبر الواحد عدلا كان او فاسقا ونظيره  
 المعاملات واما الرابع فيشترط فيه اما العدد او العدالة عند ابي  
الاحمد ۱۲ وغيره من العبد ما فيه الزام من وجه دون وجه ۱۳ احد شطري الشهادة لا زال وكان فيه الزام من الاشارة لهما ۱۴

له قوله في اربعة مواضع ولم يذكر الماتحة القسم الخامس الذي ذكره سائر الاصوليين وهو ما كان عقوبة من حقوق الله تعالى لان خبر  
 الواحد ليس بحجة فيه لان اثبات العقوبات كالحجود والقصاص لا يجوز بالشبهات فاذا تمكن في الدليل شبهته لم يجز اثباتها فان  
 قلت فعلى هذا لا ينبغي ان تثبت العقوبات بالبيته فانها خبر واحد قلنا انما صارت البيته بحجة بالنص على خلاف القياس قال الترمذي  
 فاستشهدوا عليبن اربعة منهم كذا في بعض النواحي ۱۲ - ۱۳ قوله ما ليس بعقوبة وانا قلنا لان ما هو عقوبة من حقوق الله تعالى  
 لا يقبل فيه خبر الواحد عند الكوفي واليه ذهب فخر الاسلام وشمس الاية السرخسي وكذا الماتح وذلك لان معنى الحد وعلى الاستفاضة بالشبهات  
 فلا يجوز اثباتها بخبر الواحد كما لا يجوز بالقياس ولما اثبتنا بالبيته فيجوز بالنص الموجب للعقل بخلاف القياس وهو قوله تعالى  
 واستشهدوا الاية وقد انعقد الاجماع على ذلك ۱۲ - ۱۳ قوله فيقبل فلا يفصل عاتر الشرايع من الصلوة والصوم والوضوء والعشر  
 وصعدت العقول يقبل في كفايتها خبر الواحد على ما قلنا من شرائط من الاسلام والعدالة والعقل والقبض عند الجماهير فزعم بعض العلماء انه لا يقبل خبر  
 الواحد دليل لاقوة فيه فجاز ان يعلل بما ليس فيه قوة وهو الفروع والمجموع وان المقصود من العبادات هو العمل اصلا كانت او فرعا فوجب العمل  
 فيها بالدرائل الوجوب للعقل ويؤيده انه عليه السلام قبل شهادة الاعرابي في بلال رمضان كذا في الفصول ۱۲  
 رحمه قوله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الحج لان الثابت بها حق الله تعالى على عباده خالصا وهو الصوم حيث قال الترمذي  
 كتب عليكم الصيام الاية ولينذركم تشترط في الحرية ولفظ الشهادة فيه مخالف لمريض فخر الاسلام حيث ذكر في اصول ان الشهادة بهلال رمضان  
 من النوع الثالث وهو خالص حق العبد ما ليس فيه الزام لان خبره غير لازم للصوم بل الملائم هو النص وواجب بان المصنف فيه تابع  
 شمس الاية السرخسي والصحيح ذلك فان العدالة شرط في الشهادة بهلال رمضان وخبر الفاسق مقبول في النوع الثالث كما سياتي كذا  
 في المعدن ۱۲ - ۱۳ قوله التنازعات كالبيع والاشربة والا طاك الرسالة بان احدى احد على اخرانه باع بذر العبد او اشترى له  
 او ان الفاعل غير انه يشترط فيه العدد والعدالة الاول بقوله تعالى واستشهدوا شهيدين الاية والثاني بقوله اخر اسمه واشهدوا ذوى عدل  
 ولان التزوير والتليس والجيل في الخصومات اكثر فشرط زيادة العدد ولفظ الشهادتة تعظيلا لها وصيانة للمحقق المعصومة بقدر الواسع  
 والامكان ولان المنازعة قائمة بين اثنين يجز من متراضين من الدعوى والا كذا فلم يقع الفصل والرجحان بحسنه من الخبر بل ظهر لمرضية  
 على غيره من يمين او شهادة اى قول اثنين او اكثر كذا في المعدن ۱۲ - ۱۳ قوله فيقبل فيه خبر الواحد فان عدله السلام كان يقبل الهدية  
 من العادل والفاسق باخبارها ما بهدته لان الضرورة دعوت الى قبول خبر كل ميمر فان الانسان قلما يجد المجتمع بشرائط الشهادة كلها ولا  
 دليل للسامع غير خبره الخبر فنسقط الشرط سوى التميز للضرورة بخلاف خبره عليه السلام فانه لا ضرورة ان يتولى خبر الفاسق ثم لكثرة الرواة العادل  
 وكما الله تعالى في تلك الحالة يمكن معرفته بدليل اخر اى القياس كذا في المعدن ۱۲ - ۱۳ قوله ونظيره العزل والجماع على عزل الوكيل  
 وجزاؤن فان فيها الزام من حيث انه يلزمها الف من التصرف ويطلب علمها في المستقبل وليس بالزام من حيث ان الموكل الموالي يتصرف  
 في حقه بالصح كما يتصرف في حقه بالتوكيل والاذن فشرطنا فيها العدد والعدالة لكونهما بمنزلة اثنين كذا في المعدن ۱۲ -

# حيفة<sup>۱۲</sup> و نظيره العزل والحجر<sup>۱۳</sup> البحث الثالث

في الاجتماع فصل اجماع هذه الامّة بعد ما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم في فروع الدين حجة موجبة للعقل بها شرعا كرامة لهذه الامّة ثم  
 الاجماع على اربعة اقسام اجماع الصحابة رضی الله عنهم على حكم الحادثة نصّا ثم اجماعهم  
 بنص البعض وسكوت الباقيين عن الردّ ثم اجماعهم من بعد ما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 السلف ثم الاجماع على احد اقوال السلف اما الاول فهو بمنزلة آية من  
 كتاب الله تعالى ثم الاجماع بنص البعض وسكوت الباقيين فهو بمنزلة المتواتر  
 ثم اجماع من بعد ما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهورا من الاخبار ثم اجماع المتأخرين على  
 احد اقوال السلف بمنزلة الصحيح من الأحاد والمعتبر في هذا الباب اجماع

له قوله في الاجماع اعلم ان الاجماع في اللغة الخرم والاتفاق يقال اجمع فلان على كذا اي عزم عليه  
 واجموا على كذا اتفقوا عليه واما في الاصطلاح فهو اتفاق علماء كل عصر من اهل السنة ذوى العدالة والاجتهاد على حكم كذا في الفصول  
 قوله في فروع الدين قيد به لان اصول الدين كالشهاد والصفات والنبوة ثابتة بالقواطع الثقلية فلا تظهر حجة الاجماع فيها المحصول  
 العلم بهذه الاشياء بدون الاجماع بالقواطع ۱۲ له قوله عن الردود ذلك ان يتكلم البعض بحكم الجاهل ويكسب سائرهم بعد بلوغهم وبعد  
 معنى مدة التامل والنظير في الجاهلته وقال بعضهم لا يدين النص ولا اثبتت بالسكوت لان السكوت في نفسه محتمل يحتمل ان يكون لمصلحة او  
 تفكر من المسألة اولاً للنباس الامر لعدم اليقين بالنفي والاثبات او لمصلحة غير ذلك والمحتمل لا يكون حجة ولنا ان شرط التخصيص من كل  
 واحداى الى ان لا ينعقد اجماع خصوصا بعد وزن الاول حجة لتعد اجماع اهل العصر على ان يتكلم كل واحد والمعادى كل عصر من جملة الكبار  
 الفتوى ويسلم سائرهم ولانه اذا بلغ حكم الجاهلته فلو كان الحق عند احد خلافه فاسكوت عن حرام ولا يظن بما يعلمه الامّة لاسيما بالسلف كذا في  
 الحدوث ۱۲ له قوله فهو بمنزلة الاتزان في الاعتقاد والعمل فزده كفر لكن الفرق انما هو اعتبارى لان الاول كتاب الله تعالى فهو العظم  
 من التثاق ۱۳ له قوله فهو بمنزلة التواتر في القطعية ودوجب العمل به لكن لا يكفر جاحده لانه متفادست عن الاول نظر لان السكوت محتمل  
 والنباس الامر لعدم اليقين بالنفي والاثبات ۱۲ له قوله بمنزلة الصحيح من الاحاد حتى يوجب العمل دون العلم بشرط ان لا يكون من الفا  
 للاصول فكان هذا الاجماع حجة على ادنى مراتب ويثبت ان يكون مقدر على القياس كجز الواحد ثم اعلم ان زيد وهنبا ان الدلائل التي اوجبت كون  
 الاجماع حجة قطعية للتفادست بين اجماع الصحابة و اجماع من بعدهم بل يقتضى ان يكون كل اجماع حجة قطعية فمن اين وقع التفادست من الوجود  
 والوجوب وجر التفادست ان الاجماع عبارة عن اتفاق اهل الرأى والاجتهاد والصحابة كما هو المعروف من بعد ما بحال النصوص من شهادة اسباب  
 نزولها وعلوم مواقتها ووجودها واقدم على معاني التنزيل وتاويلها سبقتم في معاني الاستنباطات الفقهية من الكتاب والسنة ومن غيرهم فكان اجماع  
 من بعدهم دون اجماعهم لما اتفق (اي حصل) للصحابة من اسباب اصابت الحق بالمحصل لغيرهم فالتفادست طاربا لا يخفى كذا في الفصول وغيره ۱۲-۱۰

اهل الرأي والاجتهاد فلا يُعتبر بقول العوام والمتكلم والمحدث الذي لا يصير له  
 في اصول الفقه ثم بعد ذلك الاجماع على نوعين مركب وغير مركب فالمركب ما اجتمع  
 عليه الامراء على حكم الحادثة مع وجود الاختلاف في العلة ومثاله الاجماع <sup>١٢</sup> على  
 وجوده لا تتقاض عند القى <sup>١٣</sup> ومس المرأة اما عندنا فبناءً على القى <sup>١٤</sup> واما  
 عندها فبناءً على المس ثم هذا النوع من الاجماع لا يبقى حجة بعد ظهور الفساد في  
 احداً المأخذين حتى لو ثبت ان القى غير ناقض فابو حنيفة لا يقول بالا تتقاض  
 فيه ولو ثبت ان المس غير ناقض فالشافعي لا يقول بالا تتقاض فيه لفساد العلة  
 التي بنى عليها الحكم والفساد متوهم في الطرفين لجواز ان يكون ابو حنيفة مصيباً  
 في مسألة المس مخطئاً في مسألة القى والشافعي مصيباً في مسألة  
 القى مخطئاً في مسألة المس فلا يؤدي هذا الى بناء وجود الاجماع على الباطل  
 بخلاف ما تقدم من الاجماع فالحاصل انه جاز ارتقاع هذا الاجماع لظهور الفساد

له قوله في اصول الفقه وبني العاني الفقهاء ووجود الاستدلال وطرق الدلالة وانما قيد المحدث بهذا القيد لان الظاهر ان المحدث  
 عالم بالاحكام لظهور الاحاديث ولكن لم يعرف من طوا الاحكام الشرعية ١٢ -  
 له قوله ثم بعد ذلك الاجماع على نوعين اعلم ان الاجماع على نوعين سندی وجوابه علماء كل عصر من امت محمد صلى الله عليه وسلم على حكم  
 وقدمه باقسامه وندبى وجماعات بعض المجتهدين على حكم فلما فرغ المصنف من بيان اقسام الاجماع السندی شرع في بيان الاجماع المنزهي فقال  
 ثم بعد ذلك آو ١٢ له قوله لا يبقى حجة لان بظهور الفساد في احد المأخذين تبطل رأى المجتهد وتبطل رأى من قبله انتسخ النص  
 فيكون هذا انتصار الحكم في نظر المجتهدين ١٢ له قوله بعد ظهور الفساد والفرق بين المقيس والمقيس عليه بما سبب ان سبب ظهور  
 الفارق المختلف بين الاصل والفرع مثلاً ان با حنيفة يقول بالا تتقاض عند القى لا ان الخارج الخمس كالجانب من السبيلين ثم لو ظهر الفساد  
 بالفرق المناسب وهو ان القى غير ناقض والقياس على الخارج من السبيلين لا يبيح لان الخارج منها ناقض لكونه نجساً وهذا ليس بوجود  
 في القى لم يبق الاجماع المركب بهذا الفرق فانهم كذا قال البعض ١٢ - هه قوله والفساد متوهم في الطرفين وقع عليه عليه تقريره ان هذا  
 الاجماع المركب متضمن للفساد كما يشير اليه قوله وهذا الاجماع لا يبقى بظهور الفساد في احد المأخذين لان الحق في موضع الخلاف واحد  
 والطرف الاخر باطل وتقرر الدفع ان الفساد غير متيقن في احد الطرفين يجوز ان يكون احد الاماين مصيباً والآخر مخطئاً فلا يؤدي الى وجود  
 الاجماع على الباطل والحاصل ان الاجماع انما كان على الباطل لو كان الفساد فيه متيقناً واما لو كان متوهماً فلا كذا في الشرح ١٢  
 له قوله فلا يؤدي الى معنى انه ليس من كون الفساد متوهماً في الطرفين كون الاجماع على الباطل لان الفساد احتمال وهم  
 والامر الحقيقي اتفاق الفريقين على حكم شرعي وهو وجوب التطهير كذا قيل ١٢ -  
 له قوله بخلاف ما تقدم من الاجماع في اليوم ان متصل بقوله فلا يؤدي هذا الى الاجماع على الباطل وليس كذا لك لانه لم يتقدم من  
 الاجماع ما كان على الباطل لكن الظاهر ان متصل بقوله ثم هذا النوع من الاجماع لا يبقى بعد ظهور الفساد المتوهم فيه بخلاف ما تقدم  
 من الاجماع وهو ما اجتمع عليه الامراء من غير اختلاف في العلة فان لم يكن فيه توهم الفساد حتى يقدر فيه ان لا يبقى بعد ظهور الفساد والمتوهم  
 فيه كذا في العدة والفصول ١٢ -

فيما بُني هو عليه ولهذا اذا قضى القاضي في حادثة ثم ظهر ساق الشهود او كذبهم  
اي ملت ۱۲ اي الاجماع ۱۲ بالبيضة ۱۲

بالرجوع بطل قضاءه وان لم يظهر ذلك في حق المدعى وباعتبار  
اي بطلان القضاء ۱۲ اي بطلان القضاء ۱۲ اي بطلان القضاء ۱۲

هذا المعنى سقطت المؤلفة قلوبهم عن الاصناف الثمانية  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

لانقطاع العلة وسقط سهم ذوى القربى لانقطاع علة وعلى هذا  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

اذا غسل الثوب النجس بالخل فزالت النجاسة يحكم بطهارة المحل لانقطاع  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

علتها وبهذا اثبت الفرق بين الحدث والخبث فان الخلل يزيل النجاسة  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

عن المحل فاما الخلل لا يقيد طهارة المحل وانما يفيد  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

له قوله ولله الخ اي لما ظهر ان المدعى يبطل ويرفع بطلان المدعى عليه قلنا ان معنى حكم القاضي  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

في حادثة متنازع فيها هو البيضة اي شهادة الشهود فاذا بطلت الشهادة انا المفقد اصلها بكونها ما ذكبت فبطلت بهم كذا فيها او فيها او تفقد شيء  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

من شرائطها كالحريه والذكورة الخالصه في العقوبات او غير الخالصه في غير فانظر انهم عبيد لولا ان بطل قضاءه البني عليه في الوقت  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

وفي حق غير الفريقين لاني حقا بجزء شرعية صحيحة عند القضاء فلو ابطال القضاء بنفسه لزم ابطال ما كان حجة شرعا ووجج الشرع لا يتحمل  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

الفساد والابطال فانهم كذا في المصول ۱۲ - له قوله وان لم يظهر الخ دفع دخل مقدر باننا انما ان القضاء بالمال باطل لانه لو كان كذلك  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

لوجب رد المال المقضى الى المدعى عليه الذي اذا كان القضاء بالمال فظنرت قبيل الشهود اوروجهم لهما القضاء فاجاب بان القضاء  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

انما يبطل في حق المدعى عليه والشهود لاني حق المدعى لانه اذا قضى القاضي عليه نقدا لقطع له وجبة شرعية فلا يبطل القضاء ولكنه في حق  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

المدعى عليه دفعا للضرر عن حق لا يبر بدفع المال وفي حق الشهود جزا عليهم حتى يجب الضمان عليهم لانهم اتفقوا مال المدعى عليه بالشهادة وقيل حتى  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

قوله يبطل القضاء لا ينفذ طالما وهو غير صحيح فيما اذا كان القضاء بشهادة الزور فانه ينفذ طالما هو باطنا عند اني حقيقته فالصالحين كذا  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

في المعدن ۱۲ - له قوله سقطت الخ وذلك لان المؤلفة قلوبهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم لو تالفوا او والوا الى الاسلام فمال  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

معهم اقوام قوى اهل الاسلام - - - - - ولذا كان يعطيهم من الزكاة ليتالف قلوبهم الى اهل الاسلام فلما اعسر  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

الله تعالى الاسلام والمسلمين واعنى عنهم اي في خلافة النبي بجزر الصدقات من الزكاة عنهم لانتفاء علة لان الحكم اذا ثبت بوجه مخصوصه ترتفع بالرفع  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

تلك العلة كذا في المعدن وغيره ۱۲ - له قوله وسقط الخ اي سقط سهم ذوى القربى وهم اقارب الرسول صلى الله عليه وسلم وقد صرح الامير  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

عليه السلام انهم لم يزلوا معي كذا في الجارية والاسلام وشك من اصابعه فاذا اعراض الله تعالى الاسلام واعنى عن كسر سهم لانتفاء علة وتوزيع  
اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲ اي سقوطها عن الاصناف الثمانية ۱۲

المطهر وهو الماء **فصل** ثم بعد ذلك نوع من الاجماع وهو عدم القائل

بالفصل وذلك نوعان احدهما ما اذا كان منشأ الخلاف في الفصلين

واحدًا والثاني ما اذا كان المنشأ مختلفًا والاول حجة والثاني

ليس بحجة مثال الاول فيما خرج العلماء من المسائل الفقهية على اصل واحد

ونظيره اذا اثبتنا ان النهي عن التصرفات الشرعية **يوجب** تقريدها قلنا يصح

النذر بصوم يوم التحريم والبيع الفاسد يفيد الملك لعدم القائل بالفصل

ولو قلنا ان التعليق سبب عند وجود الشرط قلنا تعليق الطلاق والتعاق

بملك وسبب الملك صحيح **وكذا** الواثقتان ترتب الحكم على اسم موصوف

بصفة لا يوجب تعليق الحكم به قلنا طول الحرّة لا يمنع جواز

نكاح الامة اذ صحّ بنقل السلف ان الشافعي **قرّع** مسألة طول الحرّة

على هذا الاصل ولو اثبتنا جواز نكاح الامة المؤمنة مع

الطول **جاز** نكاح الامة الكتابية بهذا الاصل وعلى هذا

مثاله متى ذكرنا في ما سبقت ونظير الثاني اذا قلنا ان **القيء ناقض**

له قوله ثم بعد ذلك اي بعد ما تحققت من الاجماع من تفسيره وشرطه واقسامه نوع غريب من الاجماع وهو عدم القائل بالفصل

وهو ايضا من الاجماع المركب وهو ان يكون المسألتان مختلفتان فيها فاذا تجببت احداهما ثبتت الاخر ضرورة لعدم القائل بالفصل لانما

ان يكون المسألتان ثابتتين معا او متغيرتين معا عند التصحيح ولا تأمل بالقول الثالث بان يكون احدهما ثابتا واما الاخر متغيرا فاذا اثبت

احدهما ثبتت الاخر لعدم القائل بالفصل كذا في الفصول ١٢ -

١٢ قوله على هذا الاصل لقائل ان يقول مسألة طول الحرّة عند منشرع على ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لا على ان

ترتب الحكم على اسم موصوف بصفة يوجب تعليق الحكم بالاسم الا ان يقال الوصف عنده ملحق بالشرط فيوجب انتفاءه انتفاء الحكم والفضل

ان يقول بالفائدة في ذكر قوله لا يصح نقل السلف الى اخره في هذا المقام وانظروا ان ذكره هنا غير ملائم بل مستدرك فلا فائدة فيه كذا في المعدن ١٢

١٣ قوله بهذا الاصل لعدم القائل بالفصل مع اتحاد المنشأ لان من قال ان التعليق بالشرط لا يوجب انتفاء الحكم عند منشرع الشرط يقول

ان ترتب الحكم على اسم موصوف بصفة لا يوجب تعليق الحكم بها كذا في المعدن ١٣ - ١٤ قوله فيما سبق اي في فصل المطلق والمقيد وفي بيان التعليق في المسائل المتخلفة بيننا وبين الشافعي ومن وجوب النفقة للبتوتة التبرال الحر المعلن عندنا وعدم وجوبها



فيكون البيع الفاسد مفيد للملك لعدم القائل بالفصل او يكون موجب

العقد القود لعدم القائل بالفصل وبمثل هذا القى غير ناقص  
القتل ۱۲ اي القصاص ۱۲ بينه وبين القى ۱۲ اي ما بين ۱۲ اي انفق بين نطق الطبع وادانة القاتل ۱۲

فيكون المس ناقصاً وهذا ليس بحجة لان صحة الفرع وان دلت

على صحة اصله ولكنه لا تجب صحة اصل اخر حتى تقرعت  
مطل ان الخارج من غير السبيلين ناقص بالحدوث ۱۲ اي من الزارة ۱۲ اي من الزارة ۱۲ اي من الزارة ۱۲

عليه المسألة الاخرى فصل الواجب على المجتهد طلب حكم

الحادثة من كتاب الله تعالى ثمر من سنة رسول الله صلى الله عليه

وسلم بصريح النص اودلالته على ما مر ذكره فان لا سبيل الى  
لا اقوى الدلائل ۱۲ اشارة او غير ذلك ۱۲ تعليل لقول الواجب على المجتهد ۱۲

يقتضى جريان القصاص فقد بالنص او يقتضى القود والدية من غير تعيين بمقتضى النصوص وكذا امتشاه في مس المرأة بموادة المس باليد  
من الآية اذ الجماع منها وهذا اي الاختلاف للامتنع وال على اتفاقها على ثبوت قدر المشترك بين تلك الاقوال فلا يكون الحق خارجا عنها  
كونه خارجا عن القدر المشترك الاجمالي وقارن الاجمالي على نفي غير تلك الاقوال فيكون غير باطلا لكونه اتماما لغير سبيل المؤمنين وكونه  
شذوذا يشذ في النار ۱۲ له قوله لعدم القائل بالفصل اه فان من قال بانتقاض الموضوع بالقي قال بان البيع الفاسد مفيد  
الملك كما قال علماء فانما وان كانت المسئلتان مختلفا فيها لكن منشأ الخلاف فيها ليس بواحد لان حكم القى ثابت بالاصل والخلاف  
فيه وجوهان غير الخارج من السبيلين فيقتض الموضوع بالحدوث وحكم البيع الفاسد متفرع على ان النبي عن التصرفات الشرعية يوجب  
تفسيرها عندنا كذلت في العمدن ۱۲ -

له قوله الواجب على المجتهد هذا الفصل كالمقدرة لباب القياس وذلك لبيان شرط صحة الشرع في القياس لان الواجب على  
المجتهد اذا وقعت حادثة طلب حكم الحادثة من القرآن العظيم متى وجد فيه لا يطلب من غيره ولو وجد في كتاب المعلوم من الكتاب مقدما  
على غيره لانه اقوى الدلائل ولكونه قطعي كلاما راينا مقدما على الظني وبما هو الذي علمه العلماء الخفية فيما سببها لطل من السفهاء الجاهل بالحقاء عليهم  
انهم تركوا وخالقوا الاحاديث الصحاح وغيره بالاذم في نظر والى ما يفهم من القرآن (قلنا فهمهم) ولم يتفكر وا فيها في حق التفكر ويشير اليه اشارة او  
دلالة او اقتضاء او اطلاقا او محرم ما بل قد وجدنا خاسرية زمانا وحي طائفة قليلة يقال لها غير المقلدين والموحدين بهم في الحقيقة المحمدية الذين  
يلتصون على السلف والخلف لسوء عقولهم اولئك كالانعام بل هم  
بل المدارق ظني واليهيقي ايضا على الامي القرآنية وكثير من آيات فيسوتها باحاديث الصبيحين ولو اجادوا فالخبر الغد من اقوالهم واقسامهم ثم بعد  
القرآن يطلب الحكم عندنا من السنة المشهورة ثم من الاحاد واما المتواتر لفظا او معنى فنفي حكم القرآن ثم الاحاد بجميع الواجبات اذا كانت صحيحة  
مقدمة على القياس سواء رويت بنقل العقيد او لا على ما هو المحقق (كما سبق منا من قبل) وسواء دلت على الحكم صراحة او عبرة او  
اشارة او دلالة او اقتضاء او عموما او اطلاقا او تاويل بل المرسل والمنقطعات ايضا عندنا مقدمة على بل روى امامنا الاظهر وها من  
الاقدم ان الضعيف ايضا ادنى من اراء الرجال حتى انا نقصد اقوال الصمالي بل انما يعي ايضا حتى استقى على هؤلاء التصوم والبول لسبون  
ايتنا دشنا تخا ابل الرنى واصحاب الرأى وبم احق بيده الامم منها الا ترى الى قول المصنف رحمه الله تعالى لا سبيل الى العمل بالراي المؤن  
تقول بما روى عن ائمتنا ان الرأى مبيته اذا اضطرت اليها ككتبا كذا في العمدن والحصول ۱۲ له قوله على المجتهد اعلم ان الاجتهاد في  
اللفظ بذل الوسع والطاقتي المقصود وفي عرف الفقهاء بذل الوسع والطاقته في طلب الحكم بطريقه ودره صيرة لدره مجتهدا حتى يجوز له  
ان يجتهد ويعمل به ان يجوز علم الكتاب بعبارة لغوية والشرعية والوجوه التي بين من الخاص والعام الى اخرها والامر والنهي وغيرهما وكل السنة  
بطريقها من الشبهة والتواتر والاحاد ومنتوا نها كذا في الفصول ۱۲ -

العَمَل بالرأى مع امکان العمل بالنص ولهذا اذا اشتبهت عليه القبلة

لا تاقوى من الرأى ۱۲ ای عدم جزع العمل بالرأى مع امکان العمل بالأقوى من ۱۲

فاخبره واحد عنها لا يجوز له التحرى ولو وجد ماء فاختبره عدل

ای القبلة ۱۲ ای من اشتبهت عليه القبلة ۱۲

انه نجس لا يجوز له التوضي به بل يتيمم وعلى اعتبار ان العمل

القبلي ۱۲ ای من اشتبهت عليه القبلة ۱۲

بالرأى دون العمل بالنص قلنا ان الشبهة بالمحل اقوى من

في باب الحدود ۱۲ لقشوه من النص ۱۲

الشبهة في الظن حتى سقط اعتبار ظن العبد في الفصل الاول ومثاله في

لاستناد الى الرأى الظن ۱۲

ما اذا وطئ جارية ابنه لا يحل وان قال علمت انها علي حرام وبثبت نسب

الاب الوطئ ۱۲

وكذا جارية بنته ۱۲

الوطئ ۱۲

الوطئ ۱۲

الوطئ ۱۲

الولد منه لان شبهة الملك له تثبت بالنص في مال الابن قال عليه

الاب الوطئ ۱۲

الصلوة والسلام انت ومالك لا بيك فقط اعتبار ظنه في الحيل والحرمة

ای الاب ۱۲

في ذلك ولو وطئ الابن جارية ابيه يعتبر ظنه في الحيل

ای الابن الوطئ ۱۲

ای الموكد ۱۲

والحرمة حتى لو قال ظننت انها علي حرام يجب الحد ولو قال ظننت

ما روى امير ۱۲

الابن الوطئ ۱۲

انها علي حلال لا يجب الحد لان شبهة الملك في مال الاب لو ثبت له

الابن ۱۲

ای جارية امير ۱۲

له قوله ان الشبهة بالمحل اقوى الخ اي بالفعل وتسمى شبهة الاشتباه لانها كانت نشأت من الظن فيكون لما نشأته اسما وشبهة

الاختباه وشبهة الفعل وشبهة الظن اعلم ان الشبهة ما يشبه الثابت اي الحق وليس ثباته ودي قد يكون شبهة بالفعل تسمى شبهة

اشتباه وهي المرأة البتة في الظن وذلك ان يظن الانسان ما ليس بدليل المحل والحرمة وبسبب ذلك والاصل في كل واحد منهما قد يكون شبهة في المحل وتسمى شبهة السبب والشبهة

الحقيقية وهي ان يوجد الدليل الشرعي الثاني للمحل والحرمة مع تخلف حكمه لما منع اتصاله بغيره مثله في الدليل شبهة في محل ما ليس بحلال او

عكسه وهذا النوع من الشبهة لا يتوقف تحققه على علم الجاني واعتقاده بخلاف القسم الاول فاذا تحقق كلاهما اي كلا الشبهتان فضلا

بغير ان يكون القسم الثاني من الشبهة في المحل لقشوه عن النفس اقوى من الاول لاستناده الى الرأى والظن ولهذا كان الحد ساقطاً للشبهة

المحل وان كان على خلاف ظنه فتدبر كذا في المعدن ۱۲ له قوله ومثاله اي مثال ما كانت الشبهة في المحل حتى في الظن

ومثال سقوط ظن العبد فيها فاذا كانت الشبهة في المحل وعدم سقوط ظنه فيها اذا كانت الشبهة في الظن كذا في المعدن ۱۲ -

له قوله انها علي حرام اي اذ قال الرجل انها علي حرام وثابتت ان جعل لي للحد واحد منها اما المرأة فله عودى للشبهة

والامر للظن لان الزنا يقوم بهما فاذا سقط الحد عن المرأة سقط عن الرجل مكان الشبهة ۱۲ - له قوله لا بيك فان الامر للملك

خطا به الحديث يدل على ان الابن حق التملك في مال ولده الا ان حقيقة ثبوت الملك له ساقط بالاجماع وبالنصوص فتفسير شبهة المرأة

وان ظن الحرمة لان المؤثر في الاستفاضة هو الدليل الشرعي وذلك لا يتعداه من مقتضى المحل والحرمة كذا في المعدن ۱۲ له قوله

لا يجب الحد ولا يرد عليه الا في جارية امير او اخته وقال اني ظننت انها علي حرام جعل يجعل الشبهة في سقوط الحد لان ما منع

الاطلاق بينهما متباينة عادة فلا يكون هذا محل الاستنباه فلا يصير شبهة ۱۲ -

انت ومالك الخ اخرجهم ابن ماجه في سننه والطبراني في معجمه الصغير والبيهقي في دلائل النبوة عن جابر وابن

حبان في صحيحه عن عائشة والبراء في مسنده عن سمرة

بالتص فاعتبر ما فيه ولا يثبت نسب الولد وان ادعاه ثمر اذا تعارض  
 الدليلان عند المجتهد فان كان التعارض بين الأيتان  
 يميل الى السنة وان كان بين السنين يميل الى آثار الصحابة رضي  
 الله تعالى عنهم والقياس الصحيح ثم اذا تعارض القياسان عند المجتهد  
 يتحيز ويعمل باحدها لانه ليس دون القياس دليل شرعي يصار اليه و  
 على هذا قلنا اذا كان مع المسافر اناء ان طاهر ونجس لا يتحيز بينهما  
 بل يتيهم ولو كان معه ثوبان طاهر ونجس يتحيز بينهما لان للماء بدلا وهو  
 التراب وليس للثوب بدل يصار اليه فتبت بهذا ان العمل بالرأى انما  
 له قوله ولا يثبت نسب الولد لان الفعل تحض زنا في نفسه لكن بحكم الاستنباه يسقط الحد وفي الاستنباه لا يوجب ثبوت  
 النسب لان ثبوت بعتبة قيام اللب في الحمل من وجوه اوقام الحمل فيه ولم يوجد بخلاف الشبهة في الحمل لانه اشاعت عن دليل خبري وهو  
 قوله عليه السلام انت وملك لا يبيح وهو قائم فلا يفرق الحال بين الظن وعرض سقوط الحد ١١ - ١٢ قوله بين الأيتين وظاهر التعارض  
 بين الأيتين والصبر الى السنة قوله تعالى فاقروا ما تيسرن القرآن وقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لاول بلاية  
 وعومر يوجب القراءة على المتقدم لوروده في الصلوة باتفاق المفسرين والثاني عبارة يوجب الانصات وينفي القدر ومن وجوب  
 القراءة ووجوب الانصات ونفي وجوب القراءة عن متنافة تعارضا تخيل الى السنة لعدم علم التاريخ لانه علم التاريخ وجب العمل  
 بالآخر كونه ناسخا للمتقدم فاذ لم يعلم التاريخ سقط حكم الدليلين لتخذر العمل به لان العمل باحدهما ليس اولى من العمل بالآخر والتميز لا يمكن  
 بلا مزج ولا ضرورة في العمل باحدهما ايضا لوجود الدليل الذي يمكن العمل به بعدهما وهو السنة وهو قوله عليه السلام كان له امام فقرأه الامام له  
 قراءة كدر في الفصول واكشف ١٣ - ١٤ قوله يميل الى الاستلح اي عند وجودها فيه والا يصار الى اقوال الصحابة او القياس وانما  
 يصار الى الأيتين الى السنة لان احاديثه عليه السلام مفسرة للقران العظيم وبيان له فلا يمكن ان يميل اليها لكنها اقوى الدلائل معها كتاب  
 كذا في الحصول ١٤ - ١٥ قوله يميل الى اناء الصحابة اي اقوالهم الغير المسموعة من في عليه السلام فهي موقوفة عليهم من كل وجه لانه لا يملكها  
 على الرض والا في سنن نبه كقولهم كنا لنعقل كذا ومن السنة كذا وهي مقدمه على القياس على الاصح اذ لم يكن فيه اختلاف فيما بينهم او يكون جمهورهم  
 على قول فهو المرجح على خلافه الا ان يكون قياس جنبي نهض على خلافه كذا في الحصول ١٤ - ١٥ قوله والقياس الخ وظاهر التعارض بين  
 السنين والمصدر الى القياس ما روى نومان بن بشير ان النبي صلى الله عليه وسلم على صلوة الكسوف كما تقولون بكروح وسجدتم من دعوات عائشة  
 ارضها ركعتين باربع ركوعات واربعة سجودات فانها لما تعارضت احصا الى القياس وهو الاغتبار بسائر الصلوات كذا في الحصول ١٤ -  
 ١٥ قوله تعارض التعارض في اصطلاح الاصوبين تعاقب بين المجتهدين المتساويين على وجه لا يمكن الجمع بينهما كذا في المنهاج ١٤ -  
 ١٥ قوله تحيز اي يميل الى احد هما بانه يشبهه بخلد اذا احتاج الى العمل وان لم يكن له حاجة الى العمل يتوقف قبله لان في قلب المؤمن  
 نور يترك بالفراسة الحق عن الباطل قال عليه السلام اتقوا فراسة المؤمن فانظر بنور الله تعالى واحصا له الحق غيب فيصنع شهادة القلب حجة  
 لذلك وهذا عندنا عند الشافعي يميل باحدهما من غير تحيز لان كل واحد من القياس حجة شرعا ثبتت له الخيارات من غير التحيز كما في انواع  
 الكفارة كذا في الحصول ١٣ -  
 عه قوله وعلى هذا قلنا اي على ان العمل بالرأى وشهادة القلب انما يصح اذ لم يوجد دليل قلنا كذلك حتى لو كان مخالفا الى  
 الشرب وليس عنده ما ظاهره حل لان تحيزه لا يوجب له ليس الماء وبدل في حق الشرب كذا في الفصول ١٤ -

يكون عند انعدام دليل سواه شرعاً ثم اذا تحرى وتأكد تحريمه  
صرف ۱۲ صفت ۱۲ بين التوبين ۱۲

بالعمل لا ينتقض ذلك بمجرد التحرى وبيانه فيما اذا تحرى بين التوبين وصلى  
اي تحريم المؤكد بالعمل ۱۲ الاخر ۱۲ اي عدم انقضاء التحري المؤكد بالعمل بتحرره ۱۲

الظهر باحدها ثم وقع تحريمه عند العصر على الثوب الاخر لا يجوز له ان يصلي  
بنادي العاصم ۱۲ اي التوبين ۱۲ فصار اتصال الحكم بانقضاء ۱۲

العصر بالاخر لان الاول تأكد بالعمل فلا يبطل بمجرد التحرى وهذا بخلاف ما  
التوبين ۱۲ التحري ۱۲ اي اداء الصلاة ۱۲ التحري الاول ۱۲ الاخر ۱۲

اذا تحرى في القبلة ثم تبدل رأيه ووقع تحريمه على جهة اخرى توجبه اليه لان  
الصلى ۱۲ وصلى ركعة مثلاً ۱۲ اي المصل ۱۲ اي المصل ۱۲ غير الاول ۱۲ اي جهة اخرى ۱۲

القبلة مما يحتل الانتقال فامكن نقل الحكم بمنزلة نسخ النص هذا  
الحكم ۱۲ اي علم تحريم القبلة ۱۲ ما ساق فيه الاجتهاد ۱۲

مسائل الجامع الكبير في تكبيرات العيد وتبديل راي العيد كما عرف  
في ذلك ۱۲ في الفروع ۱۲

له قوله لا ينتقض ذلك الخ لان كل واحد منها تحرى والاول تأكد بالعمل والثاني مجرد التحرى فلا يصح معارضا للاول فكيف يكون  
متناقضا والاول تحرى بانصال العمل وترجمت جهة الصواب فيه وذلك لان العمل بالاول لما وقع صحيحاً شرعاً فقد صح جهته بحكم الشارع لصحة  
اثره ضرورة ولذا اى داخل ان الاول انما تأكد بالعمل لا ينتقض بالثاني تماماً اذا مضى حكم بالاجتهاد وشره بالاجتهاد واخرين اذ لم ينتقض الاول به  
كذا في الفصول ۱۲ له قوله لان القبلة الخ يذاعشروع في بيان التفرقت بين مسألة الثوب والكعبة وخلاصة البيان ان فيما  
لا يجتمعا الانتقال والتعاقب لوجاه العمل بالاجتهاد في المستقبل على خلاف الاول لادى الى تصويب كل قياس لما بيننا ان اذا تحرى  
ظهور التحرى بجهة ضرورة صادر العمل به صواباً وحققاً فاذا اجزنا العمل بالآخر صار ذلك ايضا صواباً والتحري الاخر حجة وفيه جواز تعدد التحققي  
دهو باطل بخلاف ما يجتمعا الانتقال والتعاقب لانه لوجاه العمل فيه بالآخر كان ذلك بمنزلة حكم النسخ الى حكم الاخر ويكون كل واحد  
منها صواباً وحققاً وليس تيه تعدد الحقوق لان الاول صار مشروطاً كذا في الفصول ۱۲ له قوله مما يجتمعا الانتقال من جهة الى جهة  
حتى اشتمل من بيت المقدس الى الكعبة الشريفة ومن بين الكعبة الى جهتها من جن الغائب عن الكعبة فاحتلت نقل الحكم والتحول بالتحري  
الثاني ايضا ولا مانعاً لاجتمعا كسائر الثوب فان الجنازة متى اتممت في الثوب لا يجتمعا الانتقال الى محل الاخر ۱۲ له قوله في تكبيرات  
العيد اختلف العمارة في تكبيرات العيد فقال بعضهم بكبرتها صلواتاً عليها بكبرتها التحريمية وكبيرتي ركعتين وسناد انه هو قول ابن مسعود رضي الله عنه وهو المنه  
عندنا وقال بعضهم بكبرتها ثلاثاً صلواتاً عليها وعشر زوائد خمساً في الاولى وخمساً في الثانية وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما وهو مذهب الشافعي  
وقال بعضهم بكبرتها ثلثاً صلواتاً عليها وثماناً زوائد في كل ركعة فاذا شرع الامام في الصلاة وهو يركب تكبيرات ابن عباس فصل ركعة ثم راي  
تكبيرات ابن مسعود ليعمل برئي المستقبل لان التكبيرات مما يجتمعا الانتقال فامكن نقل الحكم بينهما مذهب الى مذهب كسفن النص وهو مذهب الشافعي  
صحيحاً له قوله كما عرف بيني اذ اتفق الامام صلاة العيد وهو يركب تكبيرات ابن عباس رضي الله عنه فصل ثم تبدل رأيه ورأى تكبيرات ابن مسعود ليعمل برئي المستقبل  
لان التكبيرات مما يجتمعا الانتقال فامكن نقل الحكم من مذهب الى مذهب كسفن النص ولا يبرر ما مضى لوقوع صحى كذا في المعتمد ۱۲

عه قوله وهذا بخلاف الخ جواب سवाल مقدور وهو ان المصلي لو تحرى عند اشتباه القبلة وصلى الى جهة ثم تبدل رأيه ووقع تحريمه على جهة  
اخرى فانه يصلي في المستقبل الى هذه الجهة وهذا بخلاف ما ذكرنا من ان اذا تحرى يركب تكبيرته بالعمل لا ينتقض بمجرد الرأى فقدره ۱۲ -

# البحث الرابع

في القياس فصل القياس حجة من حجج الشرع يجب العبد به  
 بموتى اللغة التقدير يقال قس بالفعل ۱۲  
 بمذهب الجمهور ۱۱  
 بمقتضاها ۱۲

عندنا عدم ما فوقه من الدليل في الحادثة وقد مراد في ذلك الاخبار  
 بيان لا ۱۲ المصنف ۱۲  
 اي في تجرير القياس ۱۲  
 من النبي صلى الله عليه وسلم ۱۳

والاشار قال عليه الصلوة والسلام لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن قال  
 اي آثار الصبر والابتن ۱۲  
 كالمعنى ۱۳

بم تقضى يا معاذ قال بكتاب الله تعالى قال فان لم تجد قال  
 معاذ في الجواب اقصى ۱۲  
 عليه السلام ۱۲  
 عليه السلام ۱۲  
 في قوله المطلب في كتاب الله تعالى اقم تقضى ۱۲  
 في قوله ۱۲

بسته رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم تجد  
 معاذ ۱۲  
 في قوله ۱۲  
 في قوله ۱۲

قال اجتهد برأيي فقص به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحمد لله الذي وفق  
 معاذ ۱۲  
 في قوله ۱۲  
 في قوله ۱۲

له قوله في القياس هو تعدية الحكم من الاصل الى الفرع بجهة متخوة منها ولا تدرك بمجرد اللغة فان قلت ان التعدية توجب ان  
 لا يبقى الحكم في الاصل لانها تنقل الشيء من موضع الى موضع اخر قلت انها لا توجب عدم بقائه في الاصل الا ترى ان تعدية الفعل هي ان  
 لا يقتصر لعلفه بالفاعل بل يتخلق بالفعل كما هو متعلق بالفاعل فالمراد منها ان لا يقتصر ذلك النوع من الحكم على الاصل بل يثبت في الفرع  
 ايضا كذا في المعدن ۱۲ - له قوله يجب العمل به وهذا مذهب جميع الصحابة والتابعين وعلماؤنا في كل عصر خلافا لبعض أهل  
 الجاهل كما ردوا فاضل والخارج لان الله تعالى قال وذرنا عليك الكتاب يتبيننا لكل شئ فليحتاج الى القياس

والجواب ان القياس كاشف عما في الكتاب ولا يكون مبدئا له فكان المنجذب هو القياس في الحقيقة ودلان الله تعالى قال فان  
 تنازعتهم في شئ فرددوه الى الله والرسول الآية فقالوا واجب رد المختلف الى الكتاب والسنة ودون القياس واجب بان رد المختلف  
 الى المصنف عليه انما يكون بالتمثيل اي طلب المماثلة بين الاصل والفرع والبناء عليه وهو القياس ويلو يد ذلك الامر بالرد بعد الاسر  
 بطاعة الله وطاعة رسوله عليه السلام فانه يدل على ان الاحكام ثلثة مثبتة بالكتاب والسنة ومثبتة بالرد اليها على وجه  
 القياس كذا في البيضاوي ۱۲ - له قوله لمعاذ بن جبل آه وقال ابو موسى الاشعري حين وجهه الى اليمن اقص بكتاب الله لعلك  
 فان لم تجد بفسنة رسول الله فان لم تجد فاجتهد برأيك وقال عليه السلام لابن مسعود رضي الله عنه اقص بالكتاب والسنة اذا  
 وجدتهما فان لم تجد الحكم فيها فاجتهد برأيك كذا في كشف المستار ۱۲ -

له قوله اجتهد لئ فان قلت الاجتهاد ليس نفس القياس بل الاجتهاد واستفراغ الجهد في الطلب فيجعل على طلب الحكم المخصوص  
 الحقيقة او على القياس الذي علمه منصوصة قلت ان الاجتهاد فيما نحن فيه هو القياس الشرعي لان الاجتهاد في الحوادث التي لم يجر حكما في  
 الكتاب والسنة ليس الا القياس الشرعي فان قيل كان بذرا في ابتداء الاسلام بين كان في المصنف فقلت ذممت الحاجة الى القياس  
 فاذا كانت الشروط اجيب باننا لا نسلم ان كان في ابتداء الاسلام ولكن سلمنا حاجة الداعية الى القياس انما هي خلق الحادثة من  
 النفس ونحن لا نجوز القياس الا عند فقدان النص فيقتضيه مشروعية القياس وهو المطلوب فافهم كذا في المعدن ۱۲ - له قوله فصول القياس

صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ رضي الله تعالى عنه جمده لشد تعالي دليل صريح على جواز العمل بالقياس عند فقدان النص من الكتاب والسنة  
 فانه لو لم يكن القياس حجة موجبة للعمل بعد الكتاب والسنة لا تجرح عليه السلام وفي الحديث دلالة قوية على جواز القياس ورد توجيه على من اكرهه اصلا ۱۲ -

له قوله فصول القياس حجة موجبة للعمل بعد الكتاب والسنة لا تجرح عليه السلام وفي الحديث دلالة قوية على جواز القياس ورد توجيه على من اكرهه اصلا ۱۲ -  
 جرحا مستترا فان الاقطاع كالارسال غير جرح كما قال ابن الهائم والمستور من القرون الثلاثة كالعبد عندنا من الشفاعة ثم هذا الحديث عداهل  
 الاصل من المشاهير من نقباء الامم وقال الغزالي ملققت الامم بالقبول فصار كالموتوا فلا شك في كونه من المشاهير وان شاع لم ۱۲ -

له قوله المحرر الذي اراه فلو لم يكن القياس حجة موجبة للعمل بعد الكتاب والسنة لا تجرح عليه السلام وفي الحديث دلالة قوية على جواز القياس ورد توجيه على من اكرهه اصلا ۱۲ -

له قوله المحرر الذي اراه فلو لم يكن القياس حجة موجبة للعمل بعد الكتاب والسنة لا تجرح عليه السلام وفي الحديث دلالة قوية على جواز القياس ورد توجيه على من اكرهه اصلا ۱۲ -

له قوله المحرر الذي اراه فلو لم يكن القياس حجة موجبة للعمل بعد الكتاب والسنة لا تجرح عليه السلام وفي الحديث دلالة قوية على جواز القياس ورد توجيه على من اكرهه اصلا ۱۲ -

له قوله المحرر الذي اراه فلو لم يكن القياس حجة موجبة للعمل بعد الكتاب والسنة لا تجرح عليه السلام وفي الحديث دلالة قوية على جواز القياس ورد توجيه على من اكرهه اصلا ۱۲ -

له قوله المحرر الذي اراه فلو لم يكن القياس حجة موجبة للعمل بعد الكتاب والسنة لا تجرح عليه السلام وفي الحديث دلالة قوية على جواز القياس ورد توجيه على من اكرهه اصلا ۱۲ -

له قوله المحرر الذي اراه فلو لم يكن القياس حجة موجبة للعمل بعد الكتاب والسنة لا تجرح عليه السلام وفي الحديث دلالة قوية على جواز القياس ورد توجيه على من اكرهه اصلا ۱۲ -

رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يحب ويؤضاة وروى ان  
 امرأة خثعمية اتت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابني كان شيخا  
 كبيرا اذركه الحج ولا تستمسك على الرحلة فيجزئني ان احج عنه  
 قال عليه السلام اما اييت لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان  
 يجزئك فقالت بلى فقال عليه السلام قد بين الله الحق واولى  
 الحق رسول الله عليه السلام الحج في حق الشيخ القاني بالحقوق المالية  
 و اشار الى علة مؤثرة في الجواز وهي القضاء وهذا هو القياس  
 وهو في ابن الصباغ وهو من سادات اصحاب الشافعي في كتابه المستنى  
 بالشمائل عن قيس بن طلحة بن علي انه قال جاء رجل الى رسول  
 الله عليه السلام كاته يدوي فقال يا نبي الله ما توي في مس  
 لعا: بالعل والاجتهاد دل على انجزمة موجبة للعمل عند عدم النص من الكتاب والسنة كذاتي المعدن ۱۲ لقوله ارجع لبعث الهزيمة وهم الجاهل  
 احرم واوذي الانغال عنه براه المشهور من الرواية ۱۲ له قوله في الفرق بين علي ولعم ان موجب نعم تصديق ما قبله من الكلام من انفسها كان او  
 مثبتا استفهاما كان او خبرا كما اذا قيل لك اقام زيدا ولم يقم فقلت نعم كان تصديقا لما قيل وتخصيصا لما بعد الهزيمة وموجب في الجواب ما بعد  
 النفي استفهاما كان او خبرا فاذا قيل لم يقم زيد فقلت بلى كان معناه قد قام وقد يستعمل احداهما مكان الاخر ۱۲ له قوله وهذا في الخاق  
 الحج بالحقوق المالية مع بيان العلة المؤثرة المشتركة وهي القضاء ۱۲ -  
 له قوله وروى ابن الصباغ الخ القول واليضاروي بذ الحديث اصحاب السنن الا ابن اجته عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس بن  
 طلحة بن علي عن ابي بن النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سئل عن الرجل يمسن ذكره في الصلوة فقال بل هو الا بالصفة منك ورواه ابن جبان في صحيحه قال الترمذي  
 بذ الحديث احسن شئ يروى في هذا الباب وفي الباب عن ابى امامة وروى محمد بن الحسن الشيباني في موطاه قال اخبرنا الربيع بن عبد الله القمي في  
 البيامة عن قيس بن طلحة ان اباه حدثه ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل يمسن ذكره ايتوضأ قال بل هو الا بالصفة من جسده ۱۲ -  
 عنه قوله ورواه اخبرنا محمد بن الحسن الشيباني في موطاه وابن جبان في صحيحه وقال الطحاوي في مستقيم الاستناد وروى في عمر في الحديث عنه  
 سأل النبي عليه الصلوة والسلام من قبله القام فقال لو تصفقت تم مجت كان يترك وعمل الصلوة وما ظا اتم في القياس اشهر من ان يخفى ۱۲ -

حديث امرأة خثعمية اخرجها الاثمة الستة عن الفضل بن عباس الا ابو داود فانه عن ابن عباس -  
 جلهو رجل الم اخرجها ابو داود عن قيس الا ان عنده يتوضأ بدل توضأ ورواه محمد بن الحسن في موطاه بمعناه

الرَّجُلُ ذَكَرَهُ بَعْدَ مَا تَوَضَّأَ فَقَالَ هَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْهُ وَهَذَا  
هو القياس وسئل ابن مسعود عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَسْمَعْ لَهَا  
مَهْرًا وَقَدِمَاتِ عَهْنَانِ وَجَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ فَاسْتَمَهَلَ شَهْرًا ثُمَّ  
قَالَ اجْتَهَدُ فِيهِ بِرَأْيِي فَإِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنْ  
ابْنِ أُمِّ عَدُوٍّ فَقَالَ أُزْمِي لَهَا مَهْرًا مِثْلَ نَسَائِهَا وَلَا وَكَسَ فِيهَا وَلَا شَطَطَ

بَلْ يَشْفِي الْأَثَارَ بَعْدَ فَرَغِهِ مِنَ الْأَضْرَارِ ١٧  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠  
شَرْحُ فِي الْأَثَارِ بَعْدَ فَرَغِهِ مِنَ الْأَضْرَارِ ١٧  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

ابن مسعود ١٧  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

أَيُّ الْفَرْقِ ١٨  
أَيُّ الْفَرْقِ ١٩  
أَيُّ الْفَرْقِ ٢٠

عنه اي المرأة التي ماتت عنها زوجها قبل الدخول بها ولم يسم لها مهر ١٢-

شرعی لا لامر لغوی والخاص ان لا يكون الفرع منصوباً عليه  
 ومثال القياس في مقابلة النص فيما حكى ان الحسن بن نرياذ سئل  
 عن القهقهة في الصلوة فقال انتقضت الطهارة بها قال السائل  
 لو قذت محصنة في الصلوة لا ينتقض به الوضوء مع ان قذت المحصنة  
 اعظم جناية فكيف ينتقض بالقهقهة وهي دونه فهذا قياس في مقابلة  
 النص وهو حديث الاعرابي الذي في عينه سوء وكذلك اذا قلنا جازحج  
 المائة مع المحرم فيجوز مع الامينات كان هذا قياساً بمقابلة النص و  
 هو قوله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر  
 فوق ثلثة ايام ولياليها الا ومعها ابوها او زوجها او ذوا رحم محرماً ومنها ومثال الثاني  
 وهو ما يتضمن تغيير حكم من احكام النص ما يقال النية شرط في الوضوء  
 بالقياس على التيمم فان هذا يوجب تغييراً في الوضوء هي الاطلاق والتقييد  
 من حيث ان كل منهما اطلاق وكيفية القياس

له قوله والخاص ان لا يكون الفرع الخ لان التعدية ان كانت على ذوات  
 النص الذي في الفرع فلا فائدة فيه لان النص يفتح عنه وان كانت على خلافه فهو باطل لما تقدمت حكم النص وبهذا تدارعاً المشاع ولما تدارعاً شرعاً مستنداً بجواز  
 التعليل على موافقة النص وهو الاصل لان فيه تأكيد النص على معنى انه لو لا النص لكان الحكم ثابتاً بالتعليل ولما منع في الشرع والعقل عن  
 تعاضد الدلّة وتاكيد بعضها ببعض فان الشرع قد ورد بآيات كثيرة واحاديث متعددة في حكم واحد وهذا السلف كتبهم بالنسك بالنقل المعقول  
 في حكم ولم ينقل من احد خبره وكان اجماعاً على جوازها بما توضع كلام العدل ۱۲-  
 ۳- قوله في هذا قياس في مقابلة النص لا يقال بل ينتقض الطهارة بالقذف في قياس على القهقهة لكونه اعظم جناية لان شرط القياس  
 ان يكون المعنى حكماً ينقل عنه وهدى القهقهة ورد غير معقول المعنى لان الانقراض انما يكون بخروج النماة والقهقهة ليست بخجاسة  
 حتى ينتقض بها ولا ينقل معنى الانقراض بها كذلك العدل ۱۲- ۳- قوله كان هذا قياساً اه وجه القياس ان الشارع حرم المسافة على  
 العموم واستثنى من المسافة مع الثمخين فكان المسافة مع غيرهما داخل تحت التحريم على الاطلاق سواء كانت مع الرجل او مع المرأة الامينة  
 وغيره والخصم ان يقول ان الامينات المحققت بها فكانت في معناها ومثلاً لا يفيد مخالفة النص كما في قوله عليه السلام انما الوضوء على من نام  
 مغطى بها المحققت صورة الاتكاء بالاضطجاع مع ان كلمة انما للعمد ۱۲- ۳- قوله لا يحل له ان يركب الدابة او يركبها الا في حاجة او في حاجة  
 مسلمة ان الحج الا مع زوج اودى ثم حرم ورواه محمد بن النانبر وابنه ابى سعد بن اخيه ولا يسنافر المرأة الا مع زوجها اوضح ذى رحم حرم منها وهو  
 قول ابى عبيدة وقال مالك والشافعي اذا خرجت في رفق مع نساء ثقة يحصل الامن بالمرافقة فيجوز والا لكان في الحصول ۱۲-  
 ۴- قوله من الاطلاق الخ وقد مر البحث عنها في فصل التقييد والمطلق وما صلح الاطلاق اية الوضوء يقتضي حصول الوضوء من النية  
 واشترطها لبدنه وهو حكم من احكامه فانه لا يجوز له تسخ وتسخ النص لا يجوز بالقياس اجماعاً كما في بعض الشروح ۱۲



وكذلك اذا قلنا الطواف بالبيت صلوة بالخبر فيشترط له الطهارة <sup>بمجرد غسل الطهارة</sup> وسائر <sup>التي هي من جنسها</sup>  
 اي مثل القياس الغير للنص <sup>۱۲</sup>  
 العومة كالصلوة كان هذا قياساً يوجب تغيير نص الطواف <sup>لاخر الطهارة ۱۲</sup>

من الاطلاق الى القيد ومثال الثالث وهو ما لا يعقل معناه في حق <sup>بمعنى القياس ۱۳</sup>  
 اي مثال فوات الشوط <sup>۱۲</sup> والشيخ <sup>۱۳</sup>  
 جواز التوضي بنبيذ التمر فانه لو قال جاز بغيره من الانبذة <sup>اي الشرايع ۱۱</sup>

بالقياس على نبيذ التمر او قال لو شحج في صلوته واحتمل بيده <sup>اي انما ان صار به بيده الوضوء ۱۲</sup>  
 اي الشان <sup>۱۳</sup> رجل <sup>۱۲</sup>  
 على صلوته بالقياس على ما اذا سبقه الحدث لا يصح لان الحكم <sup>بذالقياس ۱۳</sup>  
 في الاصل لم يعقل معناه فاستحال تعديته الى الفرع وبمثل هذا <sup>بما وردت ۱۱</sup>

قال اصحاب الشافعي قلتان نجستان اذا اجتمعتا صارتا طاهرتين فاذا <sup>اي القلتان كلاهما ۱۲</sup>  
 او احدهما نجسة <sup>۱۳</sup>  
 افرقتا بقيتا على الطهارة بالقياس على ما اذا وقعت التجاسة <sup>اي في غير ما اذا وقعت التجاسة ۱۱</sup>

له قوله يوجب تغيير نص الطواف الخ لان قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق مطلق في الطواف وهو اسم الدوران حول البيت  
 فاشترط الطهارة وسائر العورة يوجب تغير النص من الاطلاق الى التقيد وان لا يجوز اصلاً كذا في بعض الشرح ۱۲ -

له قوله الى القيد ومسألة الطواف والنية قد مر لم بحث عنها في فصل المطلق والمقيد من هذا الكتاب ۱۲ - له قوله في  
 حق جواز التوضي الخ فانه روي انه عليه السلام توضأ بعين لم يجدا الماء وقال بعض الناس جاز التوضي بغيره من الانبذة بالقياس على نبيذ  
 التمر قلنا ان جواز التوضي بنبيذ التمر ثابت بالنص على خلاف القياس لانه ليس بماء حقيقة ولبنة الا يسبق اليه الغم عند اطلاق اسم الماء حتى لو امر احد  
 باتيان الماء فجاره بنبيذ التمر بطلت عادة ولا معنى لانه ليس بفاعل للمخاض من المحل كالماء وما ثبتت بخلاف القياس لانه لا يقاس عليه غيره بل يقتصر  
 الحكم على مورد النص ۱۲ - له قوله بنبيذ التمر الخ روي عبيد بن الربيعة الا انساني عن ابن سوري عن طريق ابن خزيمة عن ابن زيد عن عمرو بن حزم  
 عن مرة بن عمار عن طيبة وماء ظهور راد التمدني فتوضأ منه ثم جاز التوضي به فذهب الطرمين وغيره قال عكرمة والادزاعي ومحمد بن حبيب الحسن بن يحيى  
 واسحق وزفر وقال البريقي وبقول مالك والشافعي واحمد وغيرهم من العلماء انه لا يجوز التوضي به وهو مخالف للطحاوي ومحمد بن حاتم قال وهو  
 قول الاثير وقد رجح اليرالام وروي ابن تيمية في النسخ عن علي بن ابي حمزة انه لا يرى بأساً في الوضوء به وبه قال الحسن كذا في الحصول ۱۲ -

له قوله لا يصح لان الحكم في الحدث ثابت بالنص على خلاف القياس لان الحدث ينافي الصلوة لانه ينافي الطهارة ولا صلوة الا بالطهارة  
 والنهي لا يتحقق مع منافية وما ثبتت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره كذا في العبد والغير له قوله معناه فان قيل هذا الحكم وهو البناء ثابت  
 بقوله عليه السلام من جاء او وضعف او انزى في صلوة فليبتوضأ وليبين على صلوة ما لم يحل والبناء في سائر الاعمال ثابت بالقياس عليها فلم يكن  
 الحكم معقول المعنى لم يتعد الى غيره قيل ذلك ثابت بطريق الدلالة لا بطريق القياس لان القيد والاعراف من الخارج من السبلين مما يشترط  
 كالتقيد والاعراف بل اسبق واكثر وتوعا منها تثبت الحكم فيه دلالة والشيخ انما يحصل من غيره والا احتلام لاكثر وتوعا مع ان فيه عملاً كذا في العبد ۱۲ -  
 كنه قوله بمثل هذا اي بمثل ما ذكرنا من ان الحكم الثابت بالنص على خلاف القياس غير معقول المعنى يخص على مورد عندنا خلاف للشافعي  
 كذا في العبد ۱۲ -

في القلتين لان الحكم لو ثبت في الاصل كان غير معقول معناه ومثال  
 الرابع وهو ما يكون التعليل لامر شرعي لا لامر لغوي في قولهم المطبوخ  
 المنصف خمرا لان الخدما نما كان خمرا الونه يخامر العقل وغيرها  
 يخامر العقل ايضا فيكون خمرا بالقياس والسارق انما كان سارقا  
 لونه اخذ مال الغير بطريق الخفية وقد شاركه التناسخ في هذا  
 المعنى فيكون سارقا بالقياس وهذا قياس في اللغة مع اعترافه ان الاسم  
 لم يوضع له في اللغة والدليل على فساد هذا النوع من القياس  
 ان العرب يسمي الفرس ادهم لسواده وكثيرا لحمته ثم لا يطبق هذا الاسم على  
 الزبجي والثوب الا حورت المقايسة في الاسامي اللغوية لجاز ذلك

له قوله في القلتين الخ فانه لا يتجنس قوله على السلام اذا بلغ الماء ثلثين لم يجهل الجنب اي لا يستعمل نجسا كما نقول هذا القياس فيصح لان  
 الحكم لو ثبت في الاصل وهو ما اذا وقعت النجاسة في القلتين كان في معقول معناه لان نقاء الطهارة مع وقوع النجاسة لا يعقل معناه وانما قال  
 لو ثبت في الاصل اشارة الى ان هذا الحديث ليس بجزء لان في ثبوته فخرته لانه ضعف الوجود ولا نرى ان ابن عباس وابن الزبير لم يترجموه فترجموه ولو  
 كان به صحيحا لاحتجوا بطهارة فعله انما شاذ في مادته ثم لم يلبس في ردك الموضوع مما مسته اننا والقله ايضا هم مشترك في لاس الجبل والجرة وغيرهما فلذا  
 قال المعان هذا الحديث غير مسلم وعلى تقدير التليق بالقياس لا يصح كذا في المعدن والفصول ١٢ - له قوله وهو ما يكون التعليل عندنا من  
 الاختلاف ان اثبات الاسماء بالقياس بجزء من الادلل من الشافعي ان اثبات الاسماء بالقياس ما نرى من الصحابة من قال لا يجوز وهو قول اصحاب  
 ابي حنيفة ولنا ان التوحيين اجمعوا على ان كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب ولم يسمعوا ذلك من العرب لكنهم لما جردوا مستمرين على رفع  
 فاعل ونصب مفعول علما انهم رفعوا الفاعل كونه فاعلا ونصبوا المفعول كونه مفعولا فعملوا عليه كل فاعل وكل مفعول فدل على جواز ذلك انتهى  
 كلام الفيردنا بآدي بن الشافعية ١٣ - له قوله فيكون نخر الخ اي فيجري عليه احكام الخ وصدنا لاهابنا هو ليس بنخر وانما الخ هو من ماء العنب اذا  
 صار مسكرا بالتمليان والا شنداد وهو اسم خالص له بالتمام اهل اللغة وحرمة فوق حرمة غيره من الاشارة المحمودة هي الثلث والمنصف يقع النخر  
 ويقع الزبيب اذا اشتد وعلى وهذا يكفر مستعمل الخ ولا يكفر مستعملها ويجب الحد بشربة قطرة من الخر ولا يجب بشرب غير ما من الاشارة الا ان  
 يكره في اعندنا ومن ساءها بالقياس اعطاهما حكما فندركذا في المعدن والفصول ١٢ - له قوله لانه اخذ مال الغير الخ ولذا لم يكن على خان ولا  
 على منسوب ولا على خمس قطع كما ورد في حديث جابر مرفوعا فعلم ان معنى الخفية محبة في مفهوم السارق والمعالى لنظم النصوص القرآنية تفسيرها  
 الاحياء القهوية كذا قيل ١٢ - له قوله النباش لا يسرق وياخذ المال وهو كفن الميت على طريق الخفية فصدق عليه معنى السرقة فيقطع يده كما  
 هو مذموب الشافعي ومن تبعه في هذا المقام تحقيق مفيد ان شئت الاطلاع عليه في غير ما على ما شئت في تعليم المعاني على مختصر الهامى ١٢ -  
 له قوله لجاز ذلك اي الاطلاق الا انه لم يجرى على الثوب الا حورت المقايسة في الاسامي اللغوية لجاز ذلك

له قوله لجاز ذلك فان قيل التال في معنى اللغة يفتنى ان ثبت اسم الخيشلا على سائر الاشارة لان الخيشي بذلك لانه يخامر العقل  
 وسائر الاشارة ايضا يخامر العقل كانه فيصح اطلاق اسم الخيشي عليها ولهذا جازم ايضا اطلاق الاسم الاسد على الشجاع لانه يشبهه في معناه ايضا باننا  
 لا نذكر حورت اسم الخيشي كسائر الاشارة مما جاز بان لنا في المعاني اللغوية ولذا جازنا اطلاق اسم الاسد على الشجاع لانه يشبهه في معناه ايضا باننا نذكر التقسيمه  
 مجازا بالمعاني العربية مثل قولنا نجسا وملتقى العقوبة لان الكلام في شرط القياس الشرعي فقدر بـ ١٣ -

لوجود العلة ولان هذا يؤدي الى ابطال الاسباب الشرعية وذلك لان  
 الشريعة جعل السرقة سبباً لنوع من الاحكام فاذا علقنا الحكم بما هو اعظم  
 من السرقة وهو اخذ مال الغير على طريق الخفية تبين ان السبب  
 كان في الاصل معنى هو غير السرقة وكذلك جعل شرب الخمر سبباً لنوع  
 من الاحكام فاذا علقنا الحكم بما راحته من الخمر تبين ان الحكم كان في  
 الاصل متعلقاً بغير الخمر ومثال الشرط الخامس وهو ما لا يكون الفرض منصوصاً  
 عليه كما يقال اعتاق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين  
 والظهار لا يجوز بالقياس على كفارة القتل ولو جامع المظاهر في خلال  
 الاطعام يستأنف الاطعام بالقياس على الصوم ويجوز للمحصرات  
 يتحلل بالصوم بالقياس على المتمتع والمتنع اذ الم يصوم في ايام  
 قوله ولان هذا يؤدي الى ابطال الاسباب الشرعية لانها تابعة وهو يؤدي الى ابطال الاسباب  
 النص من الخصوص الى العموم لاننا نقول العلة في القياس الشرعي علم بخلاف ما هيئت فتفكر كذا قيل  
 بسائر الاقضية لان الحكم لما تعدى الى الفرع تعلق الحكم بما راعى من النصوص وغيره وذلك لان اثر القياس في تغيير وصف الحكم من الخصوص الى العموم  
 لاني اثبتت اصله فلما فرقت بين ما نحن فيه وبين الاقضية الشرعية ودلالات المنصوص لانها لا يباين فيها اثبات الاسم الا ان لم يجرى من  
 النصوص تبعاً لاثبات الاثر بخلاف سائر الاقضية الشرعية وبين دلالات النصوص فانها ليست تعدية الاسم بل تعدية الحكم من الاصل الى الفرع بملته  
 مشتركة بينهما فاثبات الحكم في المنصوص لا النص وفي المقيس بالعلة كذا في شرح الحاشي ١٢. قوله اعم من الخمر هذا منقوض بسائر الاقضية  
 لان الحكم لما تعدى الى الفرع تعلق الحكم بما راعى من النصوص وغيره وذلك لان اثر القياس في تغيير وصف الحكم من الخصوص الى العموم لاني اثبتت  
 اصله وايضا هذا التعليل منقوض بالدلالات باسرها كالقطع في الطراد والجواب عما قلنا كذا في كتب الاصول ١٢.

قوله ولان هذا يؤدي الى ابطال الاسباب الشرعية لانها تابعة وهو يؤدي الى ابطال الاسباب  
 النص من الخصوص الى العموم لاننا نقول العلة في القياس الشرعي علم بخلاف ما هيئت فتفكر كذا قيل  
 بسائر الاقضية لان الحكم لما تعدى الى الفرع تعلق الحكم بما راعى من النصوص وغيره وذلك لان اثر القياس في تغيير وصف الحكم من الخصوص الى العموم  
 لاني اثبتت اصله فلما فرقت بين ما نحن فيه وبين الاقضية الشرعية ودلالات المنصوص لانها لا يباين فيها اثبات الاسم الا ان لم يجرى من  
 النصوص تبعاً لاثبات الاثر بخلاف سائر الاقضية الشرعية وبين دلالات النصوص فانها ليست تعدية الاسم بل تعدية الحكم من الاصل الى الفرع بملته  
 مشتركة بينهما فاثبات الحكم في المنصوص لا النص وفي المقيس بالعلة كذا في شرح الحاشي ١٢. قوله اعم من الخمر هذا منقوض بسائر الاقضية  
 لان الحكم لما تعدى الى الفرع تعلق الحكم بما راعى من النصوص وغيره وذلك لان اثر القياس في تغيير وصف الحكم من الخصوص الى العموم لاني اثبتت  
 اصله وايضا هذا التعليل منقوض بالدلالات باسرها كالقطع في الطراد والجواب عما قلنا كذا في كتب الاصول ١٢.

قوله ومثال الشرط الخامس اي مثال فوات الشرط الخامس  
 في الاصل متعلقاً بغير الخمر ومثال الشرط الخامس وهو ما لا يكون الفرض منصوصاً  
 عليه كما يقال اعتاق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين  
 والظهار لا يجوز بالقياس على كفارة القتل ولو جامع المظاهر في خلال  
 الاطعام يستأنف الاطعام بالقياس على الصوم ويجوز للمحصرات  
 يتحلل بالصوم بالقياس على المتمتع والمتنع اذ الم يصوم في ايام  
 قوله ولان هذا يؤدي الى ابطال الاسباب الشرعية لانها تابعة وهو يؤدي الى ابطال الاسباب  
 النص من الخصوص الى العموم لاننا نقول العلة في القياس الشرعي علم بخلاف ما هيئت فتفكر كذا قيل  
 بسائر الاقضية لان الحكم لما تعدى الى الفرع تعلق الحكم بما راعى من النصوص وغيره وذلك لان اثر القياس في تغيير وصف الحكم من الخصوص الى العموم  
 لاني اثبتت اصله فلما فرقت بين ما نحن فيه وبين الاقضية الشرعية ودلالات المنصوص لانها لا يباين فيها اثبات الاسم الا ان لم يجرى من  
 النصوص تبعاً لاثبات الاثر بخلاف سائر الاقضية الشرعية وبين دلالات النصوص فانها ليست تعدية الاسم بل تعدية الحكم من الاصل الى الفرع بملته  
 مشتركة بينهما فاثبات الحكم في المنصوص لا النص وفي المقيس بالعلة كذا في شرح الحاشي ١٢. قوله اعم من الخمر هذا منقوض بسائر الاقضية  
 لان الحكم لما تعدى الى الفرع تعلق الحكم بما راعى من النصوص وغيره وذلك لان اثر القياس في تغيير وصف الحكم من الخصوص الى العموم لاني اثبتت  
 اصله وايضا هذا التعليل منقوض بالدلالات باسرها كالقطع في الطراد والجواب عما قلنا كذا في كتب الاصول ١٢.

التشريع يصوم بعدها بالقياس على قضاء رمضان **فصل القياس**

الشرعي هو تترتبت الحكم في غير المنصوص عليه على معني هو علة <sup>اي ايام التشريع ۱۲</sup> <sup>والجاء كون كل واحد منها مصوما موجبات من وقت ۱۲</sup>

لذلك الحكم في المنصوص عليه ثم انما يعرف كون المعنى علة بالكتاب والسنة <sup>اي بناه وعبرته ۱۲</sup> <sup>وهو الفرع والقياس ۱۲</sup> <sup>اي لتعميل ۱۲</sup>

وبالاجماع وبالاتجاه وبالاستنباط فمثال العلة المعلومة بالكتاب <sup>اي بالقرآن ۱۲</sup> <sup>وهو الاصل ۱۲</sup> <sup>القياس عليه ۱۲</sup>

كثرة الطوائف فانها جعلت علة لسقوط الحرج في الاستيذان في قوله <sup>اي كثره الطوائف ۱۲</sup>

تعالى ليس عليكم ولا عليهم جناح بعد هت طوفون عليكم بعضكم <sup>اي الطوائف او ملكات ايمانهم ۱۲</sup> <sup>في القول ۱۲</sup> <sup>اي لطلب الاذن في النزول ۱۲</sup> <sup>لجوامع البيت ۱۲</sup> <sup>مبتهله ۱۲</sup>

على بعض ثم اسقط رسول الله عليه الصلوة والسلام حرج نجاسة <sup>اي بركة الطوائف ۱۲</sup>

سؤر الهرة بحكم هذه العلة فقال عليه السلام الهرة ليست بنجاسة <sup>اي بركة الطوائف ۱۲</sup>

له قوله

على قضاء رمضان قلنا بالقياس غير صحيح لان الفرع منصوص عليه لاروى ان عرضي الشريفه اذن رجلا بالدم قال لمتعت ولم اصم حتى مضى

يوم عزته فقال عليك الهدى فقال الرجل لا اجد فقال سل عن نوبك فقال الرجل ما بيننا احد من قومي فقال عمر لعلاء اعطت من شاة جيت

فص زيد الهدى فلا يجوز الصوم فان قيل نزل قول رضى الصحابي وليس بخص حتى يترك به القياس قيل الاثر كما تجز فيما لا ينقل بالرى على التواتر

لان محمول على السماع والتوثيق كذا في المعدن ۱۲ - عه قوله القياس لما فرغ المصنف بيان شرائط القياس شرع في تعريفه وركنه وهو العلة

فقال في بيان الاول القياس الشرعي وفي بيان الثاني انما يعرف كون المعنى ۱۲ - عه قوله ترتب الحكم اه اعلم ان القياسين اختلفوا

في ان الحكم في المنصوص عليه يثبت بعين النص او بالعللة التي في النص قال مشايخ الحنابلة في المنصوص عليه بعين النص الا بالعللة

وانما العللة وضعت للدلالة على ثبوت الحكم في الفرع وقال مشايخ سمرقند ان الحكم يثبت بالعللة التي في النص لا بالنص بمقت وجه شره

في موضع اخر يتحدث اليه وانما النص لمعرفة الثبوت وهو قول الشافعي فعلى هذا قوله ترتب الحكم الى اخره اشارة الى القول الثاني ۱۲ -

عه قوله ثم انما يعرف اه اعلم ان الاصل في المنصوص التعليل عند الحاجة لكنهم اتفقوا على انه لا يصح التعليل بجمع اوصاف النص لانه

لا تاثير لكثير من الاوصاف في الحكم فان الشري واليهندي ونحوهما سواء في قوله عليه السلام لمباح في نهار رمضان اعتق رقية ولا اثر لها في اجاب

اعتق رقية وكذا اوصاف الحرمة وفتاوى الاهل حتى تجيب الكفارة على العبد بالزنا وبطى الامنة واتفقوا ايضا على انه لا يصح باي وصف شاء المعلن

من غير دليل فاذا لم يكن دليل يعرف يكون المعنى علة وهو ما الكتاب او السنة او الاجماع اذ اجماع اهل اجتهاد كذا في المعدن والغصول ۱۲ -

عه قوله جناح اي لا اثم عليك ولا عليهم في النزول في هذه الاوقات الثلث وبن علة بقوله طوافون عليكم خبر مبتدأ محذوف والجملة محللة اي لا نعسم

طوافون عليكم لولم يجرى في البيت ليحكم مبتدأ ظهري على بعض تقديره بعفسك طائف على بعض حذف طائف لذلك لا طوافون عليه ۱۲ عه قوله يحكم

به العلة اي اشارة الى ان القياس الهرة فالقياس على العبد والجماري والعللة كثره الطوائف والحكم بسقوط حرج نجاسة سؤر الهرة التي يومن بسقوط حرج

الاستيذان من العبد والامام كذا قال المولوي عمن الشهد ۱۲ عه قوله ليست بنجاسة وبهذا يستعمل على ان سؤرها ليس نجس وعليه كثير من

الاجتهاد ولذا ذهب ابو يوسف والشافعي ومالك واحمد والثوري والاوزاعي والشافعي والابو عبيد الى انه غير مكروه وقيل هو قول مالك وغيره من

اهل المدينة والبيهت وغيره من اهل مصر والاوزاعي وغيره من اهل الشام والثوري وغيره من اهل العراق والشافعي والصحابة واحمد والشافعي والابو عبيد وعكرمة

وابراهيم وعطاء بن يسار والحسن كما قال ابن عبد البر واختاره الطحاوي عن الحنفية ورواية عن محمد ايضا لكن ما ذكره الطحاوي في معاني الآثار يدل على

انه عروه بحريا واختار الكوفي من اصحابنا انه ذكره تنزيها وهو الاصح الاقرب الى الموافقة الاخبار والآثار كذا في الحصول ۱۲

عه قوله بعد من اي الاوقات الثلثة قبل صلوة الغبر ومن تضعون نياكم من الطهيرة ومن بعد صلوة العشاء ۱۲ -

الهرقة ليست الجواه اورد في سنننه وعلقاوى في شرح معاني الآثار عن ابن قتادة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

قل انها ليست نجس انها من الطوائف فين عليكم والطوائف .

فانها من الطوافين عليكم والطوافات ففاس اصحابنا جميع ما يسكن في  
 اي الهرة ۱۲ العبيد ۱۲ الجوارى ۱۲

اليوت كالفارة والحية على الهرة بعتة الطوان وكذلك قوله تعالى يُرِيدُ اللَّهُ  
 بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ بَيْنَ الشَّرْعِ ان الافطار للمريض والمسافر  
 وهو القياس ۱۲ اي كثرة الطوافات ۱۲ اي شغل العلة العلوته بالكتاب والرسالة ۱۲

ليسير الامر عليهم ليتبينوا من تحقيق ما يترجح في نظرهم من  
 ليقتضوا ۱۲ بدل من قوله تيسير الامر عليهم ۱۲ عه

الاتيان بوظيفة الوقت او تاخيرها الى ايام اخذوا باعتبار هذا المعنى  
 اي العبادة المقررة في الوقت ۱۲ اي الاتيان ۱۲

قال ابو حنيفة المسافر اذا نوى في ايام مَصَّان واجبا اخر يقع عن  
 بالعدم ۱۲

واجب اخذ لانه لما ثبت له الترخص بما يرجع الى مصالح بدنه وهو الافطار  
 اي المسافر ۱۲ اي بالافطار ۱۲

فلان يثبت له ذلك بما يرجع الى مصالح دينه وهو اخراج النفس عن  
 اي المسافر ۱۲

عهدة الواجب اولى ومثال العلة المعلومة بالستة في قوله عليه  
 اي بطريق الاول ۱۲

اصحابنا الخ فان قيل سقوط النجاسة عن سور الهرة ثبت بالحديث بخلاف القياس لانه غلوط بالعباب المتولذ من اللحم الخمس لقوله عليه السلام  
 الهرة سبع فكيف قاس اصحابنا سور ما يمكن في البيوت على سور الهرة واجب عنه بان ما هو مستحسن بالصورة او بالارثية فمرددة لا يجوز تميزه بالارثية  
 فيه والالتصية الى ما يضره في انكز كذا في المعدن ۱۲ -

عنه قوله وكذلك قوله تعالى آه بيانه انه لا يباح الافطار للمريض والمسافر تيسير عليهم بان يسادي الافطار والصوم عندهم ويجوز ان يترجح ما يترجح  
 منهما في نظرهم لمصلحة كذا في الفصول ۱۲ - عه قوله الى ايام اخذوا ويتيسر الافطار بمشقة السفر والناس في الاختيار متفاوتون فصار  
 التخيير بين الصوم والافطار لطلب اليسر باعتبار العبد ما هو اليسر عنده من الصوم والافطار بخلاف الصلاة فان اليسر فيها متعين القصر فلا يجوز فيه  
 التخيير بين الصوم والافطار لان في الامكان ما يحق اليه اسلام كذا في المعدن ۱۲ عه قوله واجبا اخر يقبله واجبا اخر لا يوزى النفل لا يقع في صحيح  
 الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه كذا في المنهاج ۱۲ عه قوله عن واجب اخر وقائل ان يقول ما ذكرتم قياسا اولد لانه لا يميل  
 الى الاول لان العزيمة ثابتة بالدليل القطعي فلا يثبت الرخصة بالقياس لانه لا يثبت الا بدليل يسادي ودليل العزيمة على الثاني لان الثابت  
 بالدلالة هو الذي يصير معلوما بمعنى اللغة حتى استوى فيه الفقيه وغيره وتعلق الرخصة بغير الفطر مما اشتبه على ابي يوسف وعمر بن الخطاب  
 فكيف يكون هما من باب الدلالة واجب بان الدلالة ثابتة بمعنى اللغة والشروط في الدلالة ان يكون المعنى الذي تعلق به الحكم المنصوص  
 ثابتا للغة بحيث يعرف ذائل اللسان فالما ان يكون الثابت بهذا النص في غير موضع ما يعرف به اهل اللسان فليس بشروط كذا قيل ۱۲

عنه قوله بعتة الطواف فان قيل ينبغي ان يسقط النجاسة عن سور الكلب قياسا على سور الهرة بعتة الطواف قيل لان الكلب  
 يطوف بالبيت مثل طواف الهرة لما ذكرنا انها تنزل في المضائق والمدخل بل تنزل في الفرائض حاله النوم وينام انما فلا يمكن الترخس ولا  
 يصون الاواني من سور بخلاف الكلب فانها لا تدخل لاني في المواضع فضلا عن الطواف بكثرة الانادار وانها لا تكاد تخرج من طوافه  
 فكان الضرورة فيه دونها في الهرة فلم اثبتنا تطهارة في سورته بالقياس كان اشباها لها في غير طوافها من الاصل والفرع ولو لم ذلك  
 لفتقول ان القياس ذلك الا ان النص ورد بخلافه وهو قوله عليه السلام تطهارة انا احدكم اذا دخل الكلب ان ليس مثلا ما في رواية يعلع ملرت  
 فيكون هذا القياس يتقابل وهو لا يجوز ۱۲ -

عنه قوله ما يترجح بعد موازنة ذلك في كنفه ميزان العقل ۱۲ -

الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَيْسَ الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ قَائِمًا اَوْ قِيًا عَدَا  
 اَوْ رَاكِعًا اَوْ سَاجِدًا اِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا فَانَّهُ اِذَا نَامَ  
 مضطجعًا استرخت مفاصله جعل استرخاء المفاصل علة فيتعدى  
 الحكم بهذه العلة الى النوم مستندا او متكئا الى شئ لو انزل عنه لسقط  
 وكذلك يتعدى الحكم بهذه العلة الى الاعماء والسكر وكذلك قوله عليه  
 السلام **تَوَضَّئْ وَصَلِّ** وان قطر الدم على الحصيد قطرا فانه دم عرق انفجر  
**جَعَلَ انفجار الدم علة فتعدى الحكم بهذه العلة الى الفصد والحجامة**  
 النبي صلى الله عليه وسلم في سيلانه في سائر ايامه في كل منها

له قوله علة لان الغاء في قوله الصلاة والسلام فانه اذا يذكر مثله للجنة في كلامهم كما يقال البشر فقد اتاك الغوث وكذلك كثيرة ان يذكر  
 لبيان العلة كما في قول الشاعر كبر يا صاحبي قبل العير: ان ذاك النجاح في العير ومن هذا القبيل قوله جل جلاله عم نوره ولا تخاف مني في  
 الذين ظلموا انهم يزعمون اننا نؤذيهم فلما قالوا لا تؤذونا قالوا لا تؤذونا قالوا لا تؤذونا قالوا لا تؤذونا قالوا لا تؤذونا قالوا لا تؤذونا  
 اذما جعلوا يتوضؤون من نام مضطجعا او متكئا وقال البرقي ان تعد النوم في السجود فليس الوضوء وقال الثوري والحسن بن يحيى ومجاهد بن ابى سليمان الغنوي  
 انه لا وضوء الا على من نام مضطجعا او متكئا وقال البرقي ان تعد النوم في السجود فليس الوضوء وقال الثوري والحسن بن يحيى ومجاهد بن ابى سليمان الغنوي  
 الوضوء الا على من نام مضطجعا او متكئا وقال البرقي ان تعد النوم في السجود فليس الوضوء وقال الثوري والحسن بن يحيى ومجاهد بن ابى سليمان الغنوي  
**له قوله الى النوم مستندا او متكئا الى شئ لو انزل عنه لسقط** الحكم بهذه العلة الى الفصد والحجامة النبي صلى الله عليه وسلم في سيلانه في سائر ايامه في كل منها  
 العبد في السجود يبكي الله تعالى ملائكة فيقولوا انظر الى عبدى روجه عندى وجده في طاعته كذا في المصنوع ۱۲ **له قوله** اى الاغماء برأه  
 بطون الدماغ من بلغم ارد غليظ وهو سائر لعقل والجنون يغير في القوة المفكرة بسبب العقل فالعقل عليه مغلوب العقل والجنون مغلوب العقل وجب  
 تعدى الحكم اليها كونهما في نوم المضطجع في استرخاء المفاصل فان قيل الاسترخاء التام برأه يحصل بالاغماء والسكر الا سيما حاله القيام والركوع والسجود بلقلة  
 الاستسماك فكيف يكونان فوق نوم المضطجع قيل معناه ان زوال المسكة الهائلة بالاغماء والسكر اكثر من الاسترخاء النوم نظيره قوله الصيف احرم من  
 الشتاء اى فوق في حرمه من الشتاء في برده كذا في المعدن ۱۲ **له قوله** توضئ برا قطعتين حديث فاطمة بنت ابى جدهش في اخره  
 ثم انفلس ويصلى ولا يجي لكل صلوة وان قطر الدم على الحصيد وفي رواية انما ذلك عرق وليست بالحيمض الخ اخره احمد وصححه الثوري كذا في المصنوع ۱۲  
**له قوله** جعل انفجار الدم علة لوجوب التوضئ فان قيل بسبب وجوب الوضوء لاداء العلة والحدث شرط على ما عرفت فكيف قال ان انفجار  
 الدم علة لوجوب التوضئ قيل لانه يضاف اليه الوجود وهو في حق الوجود بمنزلة السبب في حق الوجود والنبي عليه الصلاة والسلام علق  
 ايجاب الطهارة بالدم وجودا ومدادا وجوبا كذا في المعدن ۱۲ -

ليس الوضوء الخ رواه البيهقي عن ابى العالية نحوه والترمذي يبعثه -  
 توضئ وصلّى الخ رواه ابن ماجة في سننه والطحاوي في شرح معاني الآثار في حديث طويل -

ومثال العلة المعلومة بالاجماع فيما قلنا الصغرة لولاية الاب في حق

الصغير فيثبت الحكم في حق الصغيرة لوجود العلة والبلوغ عن عقل علة

لزوال ولاية الاب في حق الغلام فيتعدى الحكم الى الجارية بهذه

العلة وانفجار الدم علة الانتقال للطهارة في حق المستحاضة فيتعدى

الحكم الى غيرها لوجود العلة ثم بعد ذلك نقول القياس على نوعين

احدهما ان يكون الحكم المبدى من نوع الحكم الثابت في الاصل والثاني

ان يكون من جنسه مثال الاتحاد في النوع ما قلنا ان الصغرة لولاية

الانكاح في حق الغلام فيثبت ولاية الانكاح في حق الجارية لوجود

العلة فيها وبه يثبت الحكم في الثيب الصغيرة وكذلك قلنا الطوايف

علة سقوط نجاسة السور في سور الهرة فيتعدى الحكم الى سور سواك

البيوت لوجود العلة وبلوغ الغلام عن عقل علة زوال ولاية الانكاح

له قوله مثال العلة المعلومة بالاجماع فيما قلنا اي اصحاب اليه وغيرهم ان الصغرة لولاية الاب في حق الصغير

وهذا لان الصغير عاجز عن القيام بمصالحه فلذا جعل المولى ولاية عليه ليقوم باموره كذا في المعدن ١٢

له قوله قلنا الصغرة الخ اعلم ان المختلف فيهما ثلث مسائل الاولى انه يجوز نكاح البالغة بغير اذن الولى اذ قد ذهب الطرفان وبعض اهل العلم بجواز نكاح اكثرهم

انه لا يجوز ذلك بل النكاح بل هي الصغرة كمنه الغلام والمصاهرة فاختارنا الاول واختار الشافعي الثاني كذا في

الاصول ١٢ له قوله فيتعدى الحكم الخ اي من الصغرة لولاية الاب في حق الصغير فيتعدى الحكم في حق الصغيرة بعلية الصغرة فخذنا الصغرة مطلقا وعند

الصفري الذكر والبكارة في الاثني فالبكارة الصغيرة لولي عليها اتفاقا والثيب البالغة لولي عليها اجماعا والذكورة البالغة لابي عليها عندنا خلافا والثيب

الصغيرة لولي عليها عندنا لا عنده ولنا حديث ابن عباس في قصة جارية بكرم فوعا وزوجها الوادي كارتبه فخير له اخرج محمد وباللقاة وللقا

والمقام حقه من البسط ابن البهام رحمه الله في فتح القدير كذا في الاصول ١٢ له قوله لظلمة لان الشارع امر بالتمسك وذلك لاسيما

الاعداء استفاض الطهارة فيكون خروج الدم في حقها ناقضا للطهارة كذا في المعدن ١٢ له قوله ثم بعد ذلك اي بعد بيان العلة المعلومة

في النكاح والسنه والاجماع نقول الخ كذا في النكاح ١٢ له قوله من جلس الاتحاد في الجنب يرضى المكان في وصف ويختلفان في وصف كالاتحاد

والوصف مثل ولاية المال ومثل حرج الاستئذان وحرج النكاح كذا في الفصول ١٢ له قوله مثال الاتحاد في النوع كذا في الملوك والاتحاد في النوع

فيذول الولاية عن الحاربية بحكم هذه العلة ومثال الاتحاد في الجنس  
 ما يقال كثرة الطواف علة سقوط حرج الاستيذان في حق ما ملكت  
 ايماننا فيسقط حرج نجاسة السؤم بهذه العلة فان  
 هذا الحرج من جنس ذلك الحرج لا من نوعه وكذلك الصغر علة  
 ولاية التصرف للاب في المال فيثبت ولاية التصرف في النفس بحكم هذه  
 العلة وان بلوغ الحاربية عن عقل علة زوال ولاية الاب في المال  
 فيذول ولايته في حق النفس بهذه العلة ثم لا بد في هذا النوع  
 من القياس من تجنيس العلة بان تقول انما يثبت ولاية الاب في  
 مال الصغيرة لانها عاجزة عن التصرف بنفسها فاثبتت الشرع ولاية  
 الاب كيلا يعطل مصاحبها المتعلقة بذلك وقد عجزت عن

له قوله هذه العلة وهي البلوغ عن عقل وذوال هذه الولاية من نوع ذوال تلك الولاية لان ذوال هذه الولاية من تلك الولاية كذات  
 المعن ١٢ قوله ومثال الاتحاد في الجنس المراد بالاتحاد في النفس بان يرد للمالك في وصف اى الصغرة والشرع في وصف اى اللسان لا يلازم في الاتحاد في الصغرة  
 والوصف مثل دلالة النفس وذو الولاية المال ومثل حرج الاستيذان وحرج النجاسة فان فيها المضاف وهي الولاية مشتركة وتمتد للمضاف  
 اليه مختلف ومتاخر لان النفس والمال متاخران وكذا الحرج المضاف الى الاستيذان والنجاسة وتمتد للمضاف اليه مختلف لان  
 النجاسة والاستيذان معايران فطلق الولاية جنس ودلالية الا نكاح نوع وذو الولاية المال نوع آخر ودلالية الصغر الضالفي فرد وكذا الحرج جنس  
 وحرج الاستيذان نوع وحرج النجاسة نوع آخر وحرج الاستيذان الضالفي فرد وكذا حرج نجاسة كذا فردا فاقدم ١٣ قوله حرج  
 الاستيذان الخ بيانه ان الله تعالى امرنا بان يتاذن العبيد الذين لم يكفروا في ثلث اوقات من قبل صلاة الفجر وبين وضع الشاب من  
 الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء واستقط الاذن بعد هذه الاوقات وبين علة كثرة الطواف بقوله طوافون عليكم بعضكم على بعض يعني ان يتم وبه حجة  
 الى المنزلة وللدلالة بطوافون عليكم اى الخدمية وتطوفون عليهم بالاستخدام فوجرى الامر بالاستيذان في كل وقت لادى الى الحرج كذا في الشرع ١٤  
 قوله لان نوعه لان هذا حرج النجاسة وذلك حرج الاستيذان فاختلغا باعتبار النوع وان اتحدما باعتبار الجنس لان كلاهما  
 من جنس واحد وهو نفس الحرج كذا في الشرع ١٥ قوله بحكم هذه العلة وهي الصغر وبه الولاية من جنس تلك الولاية لان نوعها  
 لان العلة في النفس غير الولاية في المال كذا في المعدن ١٦

قوله زوال ولاية الاب الخ ايقال زوال الصغر علة زوال الولاية او يقال بلوغها علة لخيارها في نفسها اذ يقال زوال الصغر علة لخيارها  
 واولها على نفسها وبهذا عرفت ان المقصود الواحد كون لعمارات ومفاهيم مختلفة تميز بوجوده وعدمه بجزئية غير باسما كان ولا يختلف  
 المطلوب فالنوع في صلوح العدى للوجودي مما لا يتم عندنا بل التحقيق قد نقل عن ابى زيد البلوصي وفخر الاسلام الخفية انه لا يجوز تدبير  
 الامام كمال الدين ابن الهام في التفرير وكبير من الشارحين ١٧ كقوله في حق النفس بهذه العلة اى في حق نفس الغلام والحاربية بهذه العلة  
 اى البلوغ عن عقل وذوال هذه الولاية من جنس ذوال تلك الولاية لان نوعها لان ذوال هذه الولاية من تلك الولاية لان ذوال هذه الولاية من تلك الولاية كذا في  
 العلة جنسا اى معنى ما يلزم المنصوص وغيره ليشتر في حكم المنصوص متى جنس من حكم المنصوص كما اذا قلنا ولاية الاب في مال الصغيرة بمعنى العجز  
 عن التعرف وهذا المعنى ليم المال والنفس ولهذا اثبتنا الولاية على النفس ايضا كما اثبتنا على المال كذا في وصول الاصول ١٨





بالنظر اليه وقد اقرن به الحكم في موضع الاجماع

بضاف الحكم اليه للنسبة لاشتماده على الشرع بكونه علة ونظيره اذا رأينا  
جواب ١٢١ اى لمناسبة ذلك الوصف الحكم ١٢  
من حيث العلة بين القيس والقيس عليه ١٢  
اى يهه الوصف ١٢

شخصاً اعطى فقيراً درهماً غلب على الظن ان الاعطاء لدفع حاجة  
الفقير وتحصيل مصالح الثواب اذا عرف هذا فنقول اذا رأينا وصفاً  
اى على ثقتنا بقرينة نورانياً ١٣  
اى اعطاء الدرهم للمحتاج ١٢  
من الاكل واللبس ١٢  
وههنا ١٢

مناسباً للحكم وقد اقرن به الحكم في موضع الاجماع يغلب الظن  
اى الوصف المناسب للحكم ١٣  
اى في موضع العمل ١٢

باضافة الحكم الى ذلك الوصف وغلبة الظن في الشرع توجب العمل  
من كتاب الصلاة والاجماع ١٣  
على ما صاحب الظن ١٢

عند انعدام ما فوقها من الدليل بمنزلة المسافر اذا غلب على ظنه  
ان يقربه ماء لم يجزله التيمم وعلى هذا مسائل التحريم وحكم هذا  
اى غلبة الظن بالرى ١٣  
اى غلبة الظن بمنزلة ١٣  
من الغنى في المصطفى ١٢

القياس ان يبطل ببالفرق المناسب لان عنده يوجد مناسب سوا  
في صورة الحكم فلا يبقى الظن باضافة الحكم اليه فلا يثبت الحكم به  
اى بالقرينة المنطوق بها والوجه ١٢  
للعلة بعلة اخرى ١٣  
اى وجود الفرق ١٢

لا يثبت الحكم به  
اى الوصف ١٢

لا يثبت الحكم به  
اى الوصف ١٢

لا يثبت الحكم به  
اى الوصف ١٢

لا يثبت الحكم به  
اى الوصف ١٢

لا يثبت الحكم به  
اى الوصف ١٢

لا يثبت الحكم به  
اى الوصف ١٢

لا يثبت الحكم به  
اى الوصف ١٢

لا يثبت الحكم به  
اى الوصف ١٢

لا يثبت الحكم به  
اى الوصف ١٢

لا يثبت الحكم به  
اى الوصف ١٢

لا يثبت الحكم به  
اى الوصف ١٢

لا يثبت الحكم به  
اى الوصف ١٢

لا يثبت الحكم به  
اى الوصف ١٢

العَمَلُ بِالنَّوْعِ الْاَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ الْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ بَعْدَ تَرْكِيَةِ الشَّهَادَةِ وَتَعْدِيلِهِ  
 وَالنَّوْعِ الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ الشَّهَادَةِ عِنْدَ ظَهْرِ الْعَدْلَةِ قَبْلَ التَّرْكِةِ  
 وَالنَّوْعِ الثَّلَاثِ بِمَنْزِلَةِ شَهَادَةِ الْمُسْتَوْفِ فَصَلِّ الْاَسْوَلَةَ الْمَتَوَجِّهَةَ  
 عَلَى الْقِيَاسِ ثَمَانِيَةَ الْمِيَانَةِ وَالْقَوْلُ بِمَوْجِبِ الْعِلَّةِ وَالْقَدْبِ  
 وَالْعَكْسُ وَفَسَادُ الْوَضْعِ وَالْفَرْقُ وَالنَّقْضُ وَالسَّعَايِضَةُ اَمَّا الْمِيَانَةُ  
 فَنَوْعَانِ اَحَدُهُمَا مَتَعٌ الْوَصْفِ وَالثَّانِي مَتَعٌ الْحُكْمِ مِثَالُهُ فِي قَوْلِهِ  
 صِدْقَةُ الْفِطْرِ وَجَبَتْ بِالْفِطْرِ فَلَا تَسْقُطُ بِمَوْتِهِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ قَلْنَا لَا تَسْلِمُ  
 وَجُوبُهَا بِالْفِطْرِ بَلْ عِنْدَنَا تَجِبُ بِرَأْسِ يَمُوتُهُ وَيَلِي عَلَيْهِ  
 وَكَذَلِكَ اِذَا قِيلَ قَدْرُ الزَّكَاةِ وَاجِبٌ فِي الذِّمَّةِ فَلَا يَسْقُطُ بِهَلَاكِ  
 الْمَوْلَى

له قوله بمنزلة شهادة المستور لانه لم تظهر عدلته وخصه كما لم يظهر كون الوصف علة  
 بدليل من نص او اجماع فان فندت ان العمل بالقسم الثالث واجب كما مرح به المان ان علة الغن يوجب العمل وكونه بمنزلة المستور يقتضي  
 ان لا يوجب العمل به ولكن يكون جائز لان القضاء بشهادة المستور جائز اذا لم ينعن الغنم بظواهر العدالة قلنا اما انما يوجب العمل بالوصف المناسب  
 اذا اقتصر به الحكم في موضع الاجماع وهو تنبيل النوع الثاني ولقائل ان يقول فعلى هذا لافرق بين النوع الثاني والثالث في التحقيق يجب بان  
 المراد بالاجماع الاول اجماع الامة وبالثاني اجماع الغنم مع العمل فلا يجب بان الفرق ثابت بين النوع الثاني والثالث باعتبار الاصل  
 وان كان غير ثابت بالنسبة في المعانيه وهو اقتصر الحكم به في موضع الاجماع او في موضع النص وهذا التقدير كاف في الفرق كذا في الفصول ۳  
 له قوله الممانه هي اساس المناظرة واصحابنا المناظرة وضعت على مثال الخصومات في الدرعاوي الواقعة في حقوق العباد فالعمل بها لا يرد  
 الحكم الذي لم يقضها ثبته على السائل والسائل يدعي عليه وكان سبيد الانكار كما ان سبيل المدعي عليه في الحقوق الوقوع عن نفسه والانكار فلا  
 ينبغي ان يتجاوز الى غير الممانه الا عند الضرورة وهي انه اذا ثبت ما ادعاه الموجب مؤثر في الحكم يتجاوز السائل عنها الى القول بموجب العلة ان  
 كنه ذلك بان كان الوصف من جنس الحكم والاشتغال بالقلب ثم بالمعارضة فاذا زال الكلام الى المعارضة سهل الامر على الموجب كذا في الفصول ۳  
 له قوله والفرق والقائل ان يقول انه ذكر الفرق ولم يشترع في مثاله كما شرع في سائر الاسئلة قيل لما ذكر مثل الفرق في الفصل السابق  
 على هذا الفصل لم يذكره هنا الاختصار على انه جائز ان يكون سهوا من الكاتب في نسخة المتن وهو غير بعيد كذا في معدن الاصول ۳ -  
 له قوله منع الوصف بان يقول لا سلم ان الوصف الذي جعله المعلن علة موجود في المتن اذ فيه والنسج امام السنة ودينه  
 والسند ما يكون المنع مبنيا عليه ۳ -

عنه قوله يموت ويلى عليه اي يقيم المكلف بكفاية ويحتمل مؤنثه وقوله يلى عليه اي ذلك المكلف على ذلك الرأس لقوله عليه الصلوة  
 والسلام اذ اعن نموتون اي تحملوا هذه المؤنثه عن وجب عليه مؤنثه فعلم به ان الرأس سبب وسبب اي تحقيقه في باب الاسباب من هذا  
 الكتاب ۱۲ له قوله وكذلك اي مثل الممانه في الوصف في المسألة السابقة الممانه فيما اذا قال قدر الزكوة ووجهه ورايم ووجب في  
 الزكوة لا تعلق بها العين كذا في المعدن ۱۲ له قوله فلا يسقط بهلاك النصاب الخ جعل الشافعي وجوب مقدار الزكوة علة للحكم وهو نفاذ  
 الواجب بعد ذلك المال وانما تمتع به العلة فنقول لا سلم ان قدر الزكوة واجب في الذمته بل ادعاءه واجب في الذمته كذا في فصل الحاشي ۳  
 عه قوله بالنوع الاول هو التحليل النصوص بالقرآن والمحدث بمنزلة القضاء بشهادة الشهود وبعد تعد عليهم ثم تركيتهم  
 بشهادة المزكبين فانه لا يتصور فيه النقض اصلا وهو قضاء كامل وموقف وثيق لا يحتمل البطلان والانتقاض ۱۲ -

النصاب كالدين قلنا لا نسلم ان قدر الزكوة واجب في  
 الذمة بل ادوة واجب ولئن قال الواجب ادوة فلا يسقط بالهلاك  
 كالدين بعد المطالبة قلنا لا نسلم ان الاداء واجب في صورة الدين  
 بل حرّم المنع حتى يخرج عن العهدة بالتخلية وهذا من قبيل  
 منع الحكم وكذلك اذا قال المبيح ركن في باب الوضوء فليسنّ تشليثه  
 كالغسل قلنا لا نسلم ان التشليث مسنون في الغسل بل اعضاء  
 الفعل في محل الفرض زيادة على المفروض كاطالة القيام  
 والقراءة في باب الصلوة غير ان الاطالة في باب الغسل لا يتصور الا

له قوله من قبيل منع الحكم لان وجوب الاداء وجازره من قبيل الاحكام ولما قل ان يقول الحكم في هذا القياس وهو عدم سقوط الزكوة بهلك  
 المال وما وجوب الاداء جعل وصفا جامعاً بين الاصل وهو الدين والفرع وهو الزكوة فكان منع الوجوب من قبيل منع الوصف لانه وصف هذا  
 الحكم لان قبيل منع الحكم فلا يطابق المثال للثالث اذ انما جعل المصنف وجوب الاداء من منع الحكم باعتبار ان الاداء في الاصل من الاحكام فلا يفسر  
 كونه من قبيل منع الوصف بعارض القياس كذا قيل ١٢ له قوله السمع الخ فالعلم من الشافعية مثلاً على حكم سنّة تشليث الغسل في  
 الاعضاء المغسولة بالكتابة بان التشليث في الغسل المفروض انما كان من جهة ان الغسل فرض وركن للوضوء والغرض بكل بالسنن والتكميل  
 انما هو بالكتابة والتشليث ثم اذا وجدت هذه العلة اي الفرضية في السمع ليس فيه ايضاً تحكيمة بالتشليث وهذا مذهب الشافعي لانه  
 مسنون بجملة مختلفة نص عليه في كتبه وقطع بجماعة من جماهير اصحابه لكن حتى الراجح ان كونه مرة واحدة وجداً لصاحبنا وهو مذهب اكثر العلماء  
 والفقهاء وحكاية الترمذي ايضا عن الشافعي ومذهبه في التشليث حكاها ابن المنذر عن انس وسعيد بن جبيرة وعطاء وهو رواية عن احمد  
 وداؤد ومذهب الحنفية ان السنون هو المرة المستوعبة قال ابن المنذر عن قال ابن عمر وطخينة بن مصرف والحكم وهما والبخاري ومجاهد  
 وسالم بن عبد الله والسنن البصري والملك واهمده والثوري وغيره اختاره ابن المنذر وقال ابن عدي كل الرواة قالوا سمع الرأس مرة  
 واحدة وهو الاصح كذلك في الحصول ١٣ -

له قوله قلنا لا نسلم ان التشليث مسنون في الغسل فعناه الحكم وهو سنّية التشليث في المقيس عليه وهو الغسل في الاعضاء الثلثة  
 وبيان (اي بيان منع الحكم) ان التكرار ليس سنّة مقصودة في الاصل لانه لا يفرق الوصف الكيفية في التكرار وانما اثره في سنّية التكبير لان السنن  
 والواجبات انما شرعت لمكانات للامتنع ولان (اي التكبير) الاصل في سائر الاعرکان والتكبير لان يكون باطالة الفرض في محله فيما يمكن  
 الا ترى ان القيام والركوع والسجود انما يكون تنبيهاً باطالتهما لا بتكرارهما وكونه القراءة الا انما نجد محل الاطالة في الغسل لان المفروض لما  
 استغرق محله كانت الاطالة تنبيهاً في غير محل الفرض فضرراً ضرورة الى التكرار ارتفاعاً عن الاصل والعمل بالاصل يمكن في مسح الرأس فقلنا  
 بالاطالة فيما بالاستيعاب فانهم كذا في الفصول ١٣ - له قوله زيادة على المفروض اي في محله زيادة على القدر المفروض كذا في المعدن ١٢  
 مقصودة في الاصل اي في الغسل لانه لا يفرق الوصف الكيفية في التكرار انما اثره في سنّية التكبير لان السنن والواجبات انما شرعت لمكانات  
 المفروض ولان التكبير هو اصل في سائر الاعرکان والتكبير انما يكون باطالة الفرض في محله زيادة على القدر المفروض كذا في المعدن ١٢  
 له قوله غير ان الاطالة الخ جواب عما يقال اذا كانت الاطالة مسنونة في الغسل دون التكرار فلم يعمل بالاطالة فيه فاجاب بان  
 الاطالة في باب الغسل لا يتصور الا بالتكرار لاستيعاب الفعل كل المحل كذا في المعدن ١٣  
 عه قوله وهذا اي قولنا لا نسلم ان وجوب الاداء ثابت صورة الدين ١٣ -

بالتكرار لاستيعاب الفعل للمحل وبمثله نقول في باب المسح بان <sup>اي الغسل ١٢</sup> <sup>اي الغسل ١٢</sup>

الإطالة مسنون بطريق الاستيعاب وكذلك يقال <sup>اي تقابض اليدين ١٢</sup> التقابض في بيع الطعام <sup>في البيع ١٢</sup>

بالطعام شرط كالنقود قلنا لا نسلم ان <sup>اي تقابض اليدين ١٢</sup> التقابض شرط في باب النقود <sup>اي تبضع النقود ولو في التقابض ١٢</sup>

بل الشرط تعيينها كيلا يكون <sup>اي التقود ١٢</sup> بيع السئة بالسئة <sup>اي التقود ١٢</sup> غير ان <sup>اي التقود ١٢</sup> النقود <sup>فان حرام ١٢</sup>

لا تتعين الا بالتقبض عندنا واما القول بموجب العلة فهو تسليم كون <sup>اي التقابل ١٢</sup> الوصف <sup>اي التقابل ١٢</sup> علة <sup>اي الغسل ١٢</sup> وبيان ان معلولها غير ما ادعاه <sup>اي الغسل ١٢</sup> المعلن <sup>اي الغسل ١٢</sup> ومثاله <sup>اي الغسل ١٢</sup> المرفق <sup>اي الغسل ١٢</sup> حد في <sup>اي الغسل ١٢</sup>

باب الوضوء فلا يدخل تحت <sup>اي الغسل ١٢</sup> الغسل لان <sup>اي الغسل ١٢</sup> الحد لا يدخل في <sup>اي الغسل ١٢</sup>

المحدد قلنا المرفق حد الساقط فلا يدخل تحت حكم <sup>اي الغسل ١٢</sup> الساقط <sup>اي الغسل ١٢</sup>

لان الحد لا يدخل في المحدود وكذلك يقال <sup>اي الغسل ١٢</sup> صوم رمضان <sup>اي الغسل ١٢</sup> صوم فرض <sup>اي الغسل ١٢</sup>

فلا يجوز بدون التعيين كالقضاء قلنا صوم الفرض لا يجوز بدون <sup>اي الغسل ١٢</sup> التعيين <sup>اي الغسل ١٢</sup>

الذاته وجد التعيين ههنا من جهة <sup>اي الغسل ١٢</sup> الشرع ولئن قال <sup>اي الغسل ١٢</sup> صوم رمضان <sup>اي الغسل ١٢</sup>

المعيب كالمغضوب والشعير والظاهر بشرط من هذا انما تلها في المجلس كبيع المغنطه بالخط والمخ لا يشترط فيه التسوية بحديث الرباشلا يشل اخره مسلم وعلى هذا الظاهر بشرط التقابض ايضا بحديث الربوا فيه يدا بيد وقوله شرط اي واجب ضروري والا فلا تعليل للاثبات الشرطية وانما هو الحكم على ما تقدم ١٢ له قوله كالنقود اي بيع النقود وهي الاثمان حيث شرط تقابض اليدين في عقد الصرف والمجامع ان كلا منهما مال تجرى فيه الربوا ١٢ له قوله بيع السئة الخ وهو حرام لنبه عليه الصلوة والسلام عن بيع الكالني بالكالني اي الفسئيه بالسئيه ولغيره اما ويثبت اخر ايضا بحديث يدا بيد وقال احمد قدامنا جاح اناس على عدم جواز بيع الدين بالدين ١٢ - له قوله ان النقود اوه جواب ما يقال لما كان التعيين في النقود شرطا دون القبض فينبغي ان يجوز بيع النقود بدون القبض فاجاب بان النقود لا تتعين وان عينت الا بالقبض كذا في معدن الاصول ١٢ -

له قوله عندنا اذ الظاهر والذنا لا يتعينان في العقود والفسوخ يثبتهما في الزجر ولهذا اذا ابتاع سلعة بدين معينه جاز ان يوجب مكانها اخرى بخلاف الطعام فان يتعين بالتعيين من غير قبض فلا يحتاج الى التقابض كذا في معدن ١٢ له قوله ومثاله المرفق لان العلل اوعى انه لا يدخل تحت الغسل لعل ان الحد لا يدخل الخ والسائل يسأل ان هذا الوصف وهو كونه حد في باب الوصف عليه لهذا الحكم ظاهر وهو ان لا يدخل تحت الغسل لكن حكما بحسب التحقيق انه لم يدخل تحت المحرود فيكون المحدول ههنا غير ادعاه العلل لان دعواه انه لا يدخل تحت حكم الغسل بالعله المذكورة قلنا انه لا يدخل تحت حكم الساقط بالعله المذكورة وقد سبق تحقيق هذا في حروف المعاني على وجه الاستقصاء والمحرود وجه الجانب الساقط كذا في كتب الاصول ١٢ له قوله في المحرود كالليل في باب الصوم جعل القانس كونه حد في باب الصوم عليه لهذا ظاهر وهو لا يدخل تحت الغسل كذا في كتب الاصول ١٢ - له قوله قلنا المرفق اي قلنا لظننا المرفق حد كذا في الساقط لان الغاية ههنا للاستساقط فكان المرفق حد الساقط لاحد المغسول والمحرود والجانب الساقط لا الجانب المغسول كذا في معدن الاصول ١٢ -

لا يجوز بدون التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز القضاء  
 بدون التعيين الا ان التعيين لم يثبت من جهة الشرع  
 في القضاء فلذلك يشترط تعيين العبد وهنا وجد التعيين من جهة الشرع  
 فلا يشترط تعيين العبد واما القلب فنوعان احدهما ان يجعل ما جعله  
 المعلل علة للحكم معلولا لذلك الحكم ومثاله في الشرعيات جريات  
 الربوا في الكثير يوجب جريانه في القليل كالا ثمان فيحرم بيع  
 الحفنة من الطعام بالحفتين منه قلنا لا دليل جريان الربوا في  
 القليل يوجب جريانه في الكثير كالا ثمان وكذلك في مسألة الهلتجتي

له قوله لا يجوز القضاء الخ اعلم ان المحتاج في صفة عبادة معينة نحو ان من التعمين الاول لتعريف العبادة وقد حصل ذلك بنية مطلق  
 الصوم والثاني تعيين العبادة من بين العبادات وهذا لما يحتاج اليه عند اداء الامثال والنظار وترتيبها لان الحاجة الى التمييز انما يبعد  
 المزاجية ولا تمييز الا بعد الاشتراك واذا قطع عنق الشركة والتزام فلا يحتاج الى التعمين للتمييز بين النظائر وههنا الاشتراك والادعاء  
 لانه ورد في الحديث اذا سلخ شيطان فلا صوم الا عن رمضان كذلك في المصنوع ۱۲  
 قوله فلا يشترط الخ واصل هذا الجواب لما تقتضي شرط القياس وهو ان الفرع ليس بنظير الاصل لانه انما شرط التعمين في الاصل  
 (اي بصوم القضاء) لانه لم يوجد في تعيين من الشرع وفي الفرع (اي صوم رمضان) يوجد التعمين من الشرع فلا حاجة الى تعيين العبد ولما قل ان  
 يقول القول بوجوب العلة انما يستقيم اذا سلم كون الوصف علة وتبين ان معلولها غير ادعاء الحلل وفي المسائل الاولى ليس كذلك فاجب  
 ان كذلك لان العلة المذكورة وهي كون الصوم فرضا يقتضي التعمين مطلقا لا لتعمين من جهة العبد وقد التعمين ههنا من جهة الشرع فلا حاجة  
 الى تعيين العبد ولما قل ان يقول المراد بالتعمين في قول المصنف التعمين بطريق القصد وتعيين الشارع ليس فيه قصد العبد فلا  
 يتوجه السؤال عليه اصلا الا ان يجب ان هذا التقيد غير مذكور في كلامه فانه قاس مطلقا كما في المعدن وغيره ۱۳ - قوله واما  
 القلب هو في اللغة يستعمل في مضمين احد ما ان يجعل اسفل الشيء اعلاه واعلاه اسفله فقلب القصعة وتكون ثانيا بما يحصل بالطن  
 الشيء ظاهره وباطنه فقلب الجراب والشرب وكلاهما يرجعان الى الشيء واحده هو تسمية ميمية الشيء على خلاف البنية التي كان عليها  
 فكذا في القياس يستعمل القلب لفهم بمعنىين وكلاهما يرجعان الى معنى واحد هو تسمية الدليل الى ميمية مخالفة الشيء كان عليها كذا قيل ۱۲  
 قوله معلولا لذلك الحكم الخ يعني اجعل الحلل علة جعد المسائل معلولا الى حكمها وجعل الحلل معلولا للمسائل علة وفيه ابطال  
 التنبيل بابطال علة بجعلها حكما وانما يصح هذا النزاع من القلب فيما اذا اعلل المستدل بالحكم بان جعل ما كان حكما في الاصل علة لحكم اخر ما لم  
 علل بالوصف البعض لا يرد عليه هذا القلب لان الوصف لا يبرهن حكما بوجوه اليه الحكم انما ثبت علة لانه سابق على الحكم كذا في المعدن ۱۲  
 هو قوله بالمفتتين منه الا من جعل الربوا في الكثير حكما في بيع ما يدخل تحت الكيل يوجب جريان الربوا في القليل كالا ثمان فان جرى فيه  
 الربوا في القليل والكثير والبيع ان كلا منهما يجري فيه الربوا ۱۲ - قوله بل جريان الربوا الخ اي فقد قلنا لتبديل المصنف وجعل جريانه في الكثير  
 حكما ووجوه في قياس المصنف وجعل جريانه في القليل علة وهو حكم في قياسه فميزان القلب انما يكون في الاصل والمصنف قلب في الفرع ويجب  
 بان القلب في الفرع يستلزم القلب في الاصل كذا في المعدن ۱۲ - كنه قوله المتبني بالمجموع وهو من عليه القضاء في النفس فانه  
 اذا اتجه الى الحرم لا يقتل فيه عندنا القول تعالى ومن دخله كان امنا الآية الا لا يطعم ولا ينعق ولا يجالس ولا يبايع حتى يضطر الى الخروج فيقتل  
 خاصة الحرم وعند الشافعي يقتل في الحرم بالقياس على من عليه القضاء في الطرف فانه اذا اتجه الى الحرم يستلزم من القضاء ما قلنا من عليه  
 القضاء في النفس واليهما ان كلاهما ان قال صاحب الشاشي حرمة اطلاق النفس يوجب حرمة اطلاق الطرف يعني ان حرمة اطلاق النفس علة لحرمة اطلاق الطرف كذا في المعدن فلو يوجب  
 طرفه حرمة الطرف فبنيانه في التبعي بالاجماع فعلم ان حرمة النفس الضاغية ثابتة والا يلزم تخلف الحكم من العلة وهو باطل كذا في بعض النواحي ۱۲

بالحرم حرمه اتلاف النفس يوجب حرمة اتلاف الطرف كالصيد  
 قلنا بل حرمه اتلاف الطرف يوجب حرمة اتلاف النفس كالصيد فاذا  
 جعلت علته معلولة لذلك الحكم لا تبقى علة له لاستحالة ان يكون  
 الشيء الواحد علة للشيء ومعلول له والنوع الثاني من القلب ان  
 يجعل السائل ما جعله المعلن علة لما ادعا من الحكم علة لضد  
 ذلك الحكم فيصير حجة للسائل بعد ان كان حجة للمعلن مثاله صوم  
 رمضان صوم فرض فيشترط التعيين له كالقضاء قلنا لما  
 كان الصوم فرضا لا يشترط التعيين له بعد ما تعينت اليوم له  
 كالقضاء واما العكس فنعني به ان يتمسك السائل باصل المعلن على  
 وجه يكون المعلن مضطرا الى وجه المفارقة بين الاصل والفرع

له قوله قلنا بل حرمه اتلاف الطرف ولقائل ان يقول ان قوله تعالى ومن دخله كان امنا يدل على ثبوت حرمة النفس والاطراف جميعا فاي  
 دليل يترك الشافعي النفس في النفس والاطراف وعلما في الاطراف واجيب بان الشافعي ترك لقوله عليه الصلاة والسلام الحرم لا يعينه عاصيا ولا  
 تاردا به وقال علما ان النفس يتناول دون الاطراف لان الاطراف في حكم الاموال على ما عرفنا من قولنا ١٢ عه قوله ليعود ان كان حجة  
 اي ذلك الوصف حجة للمعلن وشاهد له ان القلب الجراب وهو جعل نظره بطننا وبطنه نظرا فاي الوصف كان شاهدا عليك فليته تجعله شاهدا لك  
 وكان نظره ايك فصار وجه ايك وهذا النوع من القلب لا يتحقق الا بوصف زائد فيه تفسير الوصف الاول لا سبيل له لان الوصف لو اده  
 لا يمكن ان يكون شاهدا للمكمن متناهيين بدون الزيادة كذا في المعلن ١٢ - عه قوله لما كان الصوم اه قلت ليس هذا جعل دليل المعلن علة  
 دليل لنا وعلته حكمنا بعدم التعيين بل بعد ضم امر زائدا فيه هو تعيين اليوم في نفسه للصوم وهذا ليس عكسا حقيقة بل صور ياتم اعلم ان كل هذا المقالات  
 وانما النظر والمجاورات سببية على الغفلة ومطاردته بل تنقيح محل البحث وتحقيق ضمير المدعي فانه يتحقق اطلاق الحكم المعلن بالفرضية بل هو وجود  
 مطلق التعيين فسلم وغيره صادر لا تعيين شرعي او وجوب مخصوص التعيين العبدية فصار لكنه غير مسلم اقتضا والعلية له بعد التحقيق لا يتقبل السائل  
 الانتقام المتع او النقص او المعارفة كما تحققت بل المناظرة كذا في المصول ٢ عه قوله بعد التعيين وهذا وصف زائد لان فيه تعيينه للوصف  
 الاول لان كالمناظرة في لاني نفس الفرض ١٢ -

٥٥ قوله كالقضاء اي كصوم القضاء ولكن صوم القضاء يتعين بعد الشروع فيه وصوم رمضان يتعين فيه لانه في سائر الايام مات ١٢  
 عه قوله واما العكس وهو لنت ان يرد الشيء الى السنة الاولى في الاصطلاح ان يتمسك السائل باصل المعلن اي باوجه العلة اصلا  
 متعبا على قصد ما فرغ المعلن اي لضد الحكم الذي جعله المعلن فزاد الحكم المدعي بالقياس فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير العكس بقول ان يتمسك  
 السائل بالحق فهو نفس معنى القلب المذكور (فلا يكون مانعا لدخول النوع الثاني من القلب) ويدخل فيه نفاذ الوضع لان نفاذ الوضع هو ان  
 يظهر نفاذ الوصف في تقيض الحكم المعلن بخص او اجماع فالتسائل في نفاذ الوضع ايضا تتمك باصل المعلن على وجه يضطر المعلن الى المفارقة  
 بين الاصل والفرع والجواب ان نفاذ الوضع لا يدخل فيه لان تتمك المعلن باصل المعلن ههنا مطلق عن ثبوت قبه الشافعي بانص او  
 الاجماع في التقيض اي سواء انزى في التقيض ادلا وفي نفاذ الوضع مقيد بظن الفرق وهذا التقدير كاف في هذا المقام كذا في فصول الحواشي ١٢

ومثاله الحلي اعدت للابتدال فلا يجب فيها الزكوة كتياب البذلة قلنا  
أي العكس قول الشافعية في الحل ١٢ أي للاستعمال ١٣ أي العمل والتأثير بالمعنى ١٤

لو كان الحلي بمنزلة الثياب فلا تجب الزكوة في حلي الرجال كتياب  
أي ثياب البذلة ١٣ وأي حالاً ان تجب ١٤

البذلة واما فساد الوضع فالمراد به ان يجعل العلة وصفا لا يليق  
أي فساد الوضع ١٣

بذلك الحكم مثاله في قوله في اسلام احد الزوجين اختلاف الدين  
فان عدل المالك بيان فساد ١٣ أي فساد الوضع ١٤ أي كماله في ١٣

طراً على النكاح فيفسده كارتداد احد الزوجين فانه جعل الاسلام  
أي النكاح ١٣ فان ارتداد احد الزوجين ١٤ أي النكاح

علة لزوال الملك قلنا الاسلام عهداً عاماً للملك فلا يكون  
أي ملك النكاح ١٣ أي عهداً عاماً فقط ١٤ أي المحقق ١٣

مؤثراً في زوال الملك وكذلك في مسألة طول الحرّة انه حرّ  
أي حرّ في موضوع في زوال الاسلام في الواقع في ١٣ أي العقدة على بنها ١٤

قادرٌ على النكاح فلا يجوز له الامّة كما لو كانت تحته حرّة قلنا ووصف  
أي النكاح المحرم ١٣ مثل عدم الجواز في ١٤

كونه حرّاً قادراً يقتضي جواز النكاح فلا يكون مؤثراً في عدم الجواز  
أي النكاح ١٣

واما النقض فمثل ما يقال في موضوع طهارة فيشترط له النية كالتيهيم  
أي النكاح ١٣

قلنا ينقض بغسل الثوب والائناء واما المعارضة فمثل ما يقال  
لوجود العلة أي العبارة مع تخلف الحكم أي اشتراط النية

له قوله كتياب البذلة فاضطرر المحلل في صفة قيا الى قبول الفرق بين الاصل والفرع أي بين حلي الرجال وذياب البذلة بان  
يقال حلي الرجال حرام الاستعمال فلم يتحقق نيبا الابتدال بخلاف الثياب ١٣ - ٤ قوله في اسلام احد الزوجين فانهم قالوا في اسلام  
احدهما انه تنفع الفرقة بمجرد الاسلام وعند الاحتلاف لا تنفع الفرقة قبل عرض الاسلام واما الآخر قالوا لان في اسلام احدهما اختلاف الدين  
فيوجب فساد النكاح كارد قلنا بنا فاسد وضعاً لانه أي المحلل جعل الاسلام علة لزوال الملك والاسلام عهداً عاماً للملك والمحقوق  
كما في السلم في دار الحرب فتدغم نفسه وماله وولده الصغير فلا يكون مؤثراً في زوال الملك كذا في الفصول ١٢ -

٤ قوله واما النقض فهو وجود العلة وتختلف الحكم عنه سواء كان مانعاً او لغيره وعدم لم يجوز التحصيل أي تخصيص العلة فالتخصيص ناقض  
عند عدم وجوده هو تخلف الحكم عما ادعاه المحلل علة للمانع مثاله ما يقال في موضوع طهارة فيشترط فيه النية كالقيم والجامع ان كل ما منها عبارة ولا  
عبارة بدون النية قلنا ينقض بغسل الثوب والائناء لوجود العلة وبى الطهارة مع تخلف الحكم وهو اشتراط النية لان لم يشترط النية فيها فقدر  
كذا قيل ١٣ ٤ قوله قلنا فساد المحلل فارتد عن العلة لان العلة ليست ما فيتم حتى تقولوا لزم تخلف الحكم عن علة في طهارة الثوب بل العلة هنا  
هو الطهارة الحكيمه وبى غير مقبول فيما الى النية واجاب عنه المنفعية بان تجس البدن بزواج النجاسة مستحق لغيره لانه لا يقتضي غسل الاعضاء  
الاربعه مع وجوب تطهير البدن كغيره غير مقبول تدجزه لرفع الحجج فاذا تجسس البدن والماء مطهر بطبيعية المطهر عا ايضاً فيطهره وبى زيل  
النجاسة بلا ما عدا الى النية بخلاف التيم فان التراب طهرت لا مطهرت لى فيه نظر فان هذا غلط ظاهر عن حقائق الاجناس الحقيقية والحكيمه  
فان مقصوده ان الحكيمه بالثوب غير محسوسه ومعنى اعتبارى غير مقبول وجوده على البدن حتى يطهره والمطر والنجس يزيل الماء فان الماء المحقق  
من طهره ازاله النجس المحسوس لان ازاله معنى عقلى اعتبارى فلا مجال ليقتر الى النية حتى يتحقق به المعنى الحكيمه الشرعى لا الموربه في الشرع كذا في المحقق  
فان قلت كل ما منى الطهارة التي هي عبادة وغسل الثوب والائناء ليس بعبادة قلت غسل الثوب لان النجس الموضوع في نفسه بعبادة  
ايضاً فان العبادة فعل يأتي به المراد نظميته عند تعالي وتذلل وانضواء الموضوع في نفسه اراقة الماء ولا يعقل في معنى العبادة بل هو بطبيعية  
في المراد للعبادة أي الصلوة فاندفع ما اوردت ١٣



المسح ركن في الوضوء فليست تشليته كالغسل قلنا المسح  
 ركن فلا يست تشليته كمسح الخقف <sup>اي المسح ١٢</sup> والتميم فصل الحكم  
 يتعلق بسببه ويثبت بعلمته ويوجد عند شرطه <sup>اي الحكم ١٢</sup> فالتب  
 ما يكون طريقا الى الشئ بواسطة كالطريق فانه سبب للوصول الى  
 المقصد بواسطة المشى والحبل سبب للوصول الى الماء بالادلاء  
 فعلى هذا كل ما كان طريقا الى الحكم بواسطة يستبيح سببها شرعا ويسمى  
 الوسطة <sup>اي الحكم وسببه ١٢</sup> علة مثاله فتح باب الاصطبل والققص وحل قيد العبد  
 فانه سبب للتلف بواسطة توجد من الدابة والطيور والعبد  
 والسبب مع العلة اذا اجتماعا يضاف الحكم الى العلة دون السبب  
 الا اذا تعددت الاضافة الى العلة فيضاف الى السبب  
 حينئذ وعلى هذا قال اصحابنا اذا رجع السكين الى صبي فقتل

له قوله الحكم آه لما تم البحث من دلائل الشرع وهو الاصول الاربعة فاعلم ان ما  
 ثبت بهذه الدلائل من الاحكام يتعلق باسبابها وشرطها وعلتها فلا بد من بيانها وهذا الفصل لبيان ذلك فان الحكم يتعلق بسببه  
 لانه يقضى اليه ويوصل به الى الحكم ويثبت الحكم بعلمته لانها مؤثرة في الحكم والحكم يوجد عند وجود الشرط فالسبب ما يكون طريقا وسبب  
 الى السبب والحكم بواسطة بين الحكم والسبب كالطريق فان معناه اللغوي الطريق واستعمل في الشرع بمعنى الطريق ايضا كذا في  
 الفصول ١٢ له قوله يتعلق بسببه علم ان ما يتعلق به الاحكام اربعة السبب والعلة والشرط والعلامة ووجه المحصر على هذه الاربعة  
 ان ما يتعلق به الاحكام اما مؤثر في الحكم ووجوده ظاهر الا لا يكون فالاول هو العلة والثاني اما ان يوجد الحكم عنده ام لا فالاول هو الشرط  
 الثاني اما ان يكون علما على وجود الحكم اولا فالاول هو العلامة والثاني هو السبب والاولان يجمل دليل المحصر على الاستقراء ١٢  
 له قوله الى الشئ الخ والى ان ما فيه انقضاء لا اقتضاء هو السبب وما فيه اقتضاء الحكم ايضا بذاته اي ما يقتضيه بطبيعته هو العلة  
 وما ليس فيه انقضاء ولا اقتضاء بل لوجوده وحل في تحقق الحكم بانه متوطب وهو توفى عليه الشرط وليس له دخل فيقال مجرد تعريف وكشف  
 هو العلامة والامارة والاصل في اضافة الحكم ان يضاف الى علة كصلاة العصر واذا تعددت فالى علة العلة كالسوق والقود وعند التعدد فالى  
 السبب المحض وعند التعدد فالى الشرط كصلاة الفطر ووجه الاسلام وقد يضاف الى غير كصلاة التيميم وصلاة الاستسقاء وصلاة القضاء  
 والتفعل فانهم ١٢ له قوله من الدابة آه وهي خروج الدابة وخرج الطير وذباب العبد وكان كل واحدة من الفتح والحل سببا للخروج  
 والذباب علة لركبته في العبد ١٢ له قوله يضاف الحكم الى العلة لانها مؤثرة في الحكم وتثبت بها والسبب يضاف الى الحكم لانه يتركت  
 اولى باضافة سببها فلا يضمن الفتح قيمة الدابة والطيور والامثال قيمة العبد في الصورة المذكورة كذا في بعض المواضع ١٢



الا ان الجنایة انما تتقرر بحقیقة القتل فاما قبله فلا حکم له لاجواز  
 ارتفاع اثر الجنایة بمنزلة الا ندمال في باب الجراحة وقد يكون  
 السبب بمعنى العلة فيضاف الحكم اليه ومثاله فيما يثبت العلة  
 بالسبب فيكون السبب في معنى العلة لانه لما ثبتت العلة بالسبب فيكون  
 السبب في معنى علة العلة فيضاف الحكم اليه ولهذا قلنا اذا ساق  
 دابة فالتفت شيئا صحت السائق والشاهد اذا اتلفت بشهادته  
 مالا فظهر بطلانها بالرجوع ضمن لان سيد الدابة يضاف  
 الى السوق وقضاء القاضي يضاف الى الشهادة لما اتت لاسعته

له قوله الا ان الجنایة آه جواب سوال وهو انه لو كان الضمان على المحرم باعتبار ركاب مخطور حراره وهو الدالة لوجب ان يجب  
 عليه الضمان بمجرد الدلالة بدون ان يتصل بالقتل فاجاب بان الجنایة انما تتقرر كذا في المعدن ۱۲ له قوله بمنزلة الا ندمال وهو  
 كون الجرح اذ لم يضر بحال لا يرمى اثر الشين فيها بسبب الاتمام فهو لوجب ارتفاع الضمان من الجنائي ولذا عده الاندمال من مواضع  
 الحكم والاندمال يشهدك جرحا كذا في الرشدي ۱۲ له قوله وقد يكون السبب الخ جعل صاحب المنازعة في خير الاسباب لما شجبه  
 بالاسباب وشبه بشراء الفرييب ومرض الموت والشركية عند الايام وكذا كل ما هو علة العلة فيصير من قسم الاسباب فيخرج فيه جهة السببية  
 على جهة العلية وصاحب المنازعة من قسم العلة فترج عنه جهة العلية فيه على جهة السببية ثم كل تقدير يوجب في علة انما اضعف الحكم  
 اليها ان يتخذ راضا في العلة فانه الاصل فيمنع الاصل يستقط الخلف وقد يقال ان العلة في العلق ليست هو الملك والشروط والملك بل  
 العلة للعلق وهو مجموع الملك والقراءة لكن لما كان الملك هو الجزء الاخير للعللة اضعف اليه الحكم كذا في المحصول ۱۲ له قوله فيكون  
 السبب العلم ان حافظ الدين السفي قسم السبب الى سبب محض ليس له شبهة العلية كحفر البئر والدلالة على مال انسان اوله والى سبب محض  
 له شبهة العلة كاليامين للكفارة وتعليق الطلاق والعتاق للوقوع والى السبب في الحكم العلة كعلة العلة عند تعذر الاضافة الى العلة كالسوق والعزم  
 فاعتبر الاخير من الاسباب ايضا وقسم العلة الى سبعة اقسام اسما وحكما ومسمى مجموع العلة من الاثني عشر والواحد عشر قلت في  
 كون السوق والقدر علة العلة للتلطف نظر لان علة هو فعل الدابة السوق ليس علة لفعله لان السوق غير موجب ولا مرفوع او وضع رجلها  
 على انسان وانما هو امر اتفقي ليس سببا له تحقيقا موجبا لذلك ليس كما يقال حفر البئر سبب وعلة للارتق او لوجود الخنزيرة وانما  
 العلة هو وجودها واهله مجموعها والعلة عند زعم المعتمدين الموجبة للااتفاقية وانما سبب محض فاعتبارها علة العلة ايضا يجوز فاقم كذا  
 في المحصول ۱۲ له قوله ضمن السائق لان اصابته يدها بها وان كانت علة للتلطف لكنها حذرت بالسوق لان السوق يجعل  
 الدابة على الذباب كرايا فصار فعلها مضافا الى المكروه وكذا انك سألته الشادة لان القاضي كالبيته محمول على القضاء بعد اقامة البيضة  
 كذا في المحصول ۱۲ له قوله يضاف الى السوق لان الدابة يتصرف على طبع السائق ولهذا تلطف بايقافه وتصير سببه فصار فعلها  
 مضافا الى السائق كذا في المعدن ۱۲.

ترك القضاء بعد ظهور الحق بشهادة العدل عنده فصار كالجبور  
 في ذلك بمنزلة البهيمية بفعل السائق ثم السبب  
 قد يقام مقام العلة عند تعذر الاطلاع على  
 حقيقة العلة تنسيرا للامر على اليكف ويسقط  
 به اعتبار العلة ويدار الحكم على السبب ومثاله  
 في الشرعية النوم الكامل فانه لما اقيم مقام الحدث  
 سقط اعتبار حقيقة الحدث ويدار الانتقاض على كمال النوم  
 وكذلك الخلوحة الصحيحة لما اقيمت مقام الوطى سقط اعتبار حقيقة الوطى  
 فيدار الحكم على صحة الخلوحة في حق كمال النهر والنوم العدة وكذلك  
 السفر لما اقيم مقام الشقة في حق الرخصة سقط اعتبار حقيقة

له قوله بعد ظهور الحق التمس فيه ايماء الى ان فعل القضاء من القاضي وان كان فعلا اختياريا صادرا من البعد المختار باختياره فكان  
 ينبغي ان يضاف حكم ضمان المال بضياعه الى فعل القضاء ولم يضمنه الشهود ولما ان شهادتهم سبب محض كما في الدلالة الان القاضي لما اعتبر  
 عند الشارع عاجزا للجبور من حيث لا يسهل على منعتي الشرع غير القضاء على حسب شهادة الشهود بعد تعذر طمطم وتزكيتهم عند بطلان النظر  
 فعلا اختياريا في الاطلاع الشرعية وصار حكم فعل البهيمية في عدم صلوح اضافة الحكم اليه هذا البيان في الشهادة واما في التزكية فاذا رجع  
 المذكور عن التزكية فعند الامام الاظم يفمنان المال بينهما الوجه وعندهما فانهم اشغلوا على سلم والشاء ليس سببا للتلف وليست علمتا القضاء القاضي  
 وهو مختار في قضاءه على ان رجوعهم لا يستلزم كذب الشهود فلا يضاف التلف الى رجوعهم عن التزكية اصله كذا في المحصول ١٢  
 له قوله على السبب لما ان في التكليف لم العمل بحقيقة العلة من الرجوع فلذا سقط اعتبار العلة ١٢ له قوله اقيم مقام  
 الحدث لانتقاض الطهارة لانه سبب لانتفاضه لان النوم لا يخرج عن خروج شئ عارضة والحدث والاطلاع على وجود الحدث في  
 حالة النوم متعذر والنوم لا يستلزم على استغناء المفاضل راجع الى وجود الحدث فيكون وجوده حادثا بالنوم فاقيم مقام الحدث فلا يرد ما يتوهم  
 ان الوضوء كان ثابتا يمينين وفي النوم خروج النجاسة يشكوك لان الشارع اقام نفس النوم مقام حقيقة خروج النجاسة لذا في  
 بعض المواضع ١٢ له قوله وكذلك الخلوحة الخ اذا خلا الزوج بامرأة وليس هناك مانع من الوطى لاشرا ولا حاصلا لاطباع كصوم  
 (بومانع وطى شرعا) مرض (بومانع وطى حيا) وجنس (بومانع وطى شرعا) كان وطبا اذ اتاة الخلوحة للصبي مقام الوطى ولذا سقط اعتبار  
 حقيقة الوطى ويدار الحكم وهو موجب المهر والعدة وغيرها) على صحة الخلوحة (بان لم يوجد مانع) فيجب المهر الكامل ويلزم العدة وان تحقق انه  
 ما كان بينهما وطى بان كانت بكرة بعد الخلوحة فان حلت لتعذر الاطلاع على الوطى لم يمنع حتى لو توافقا على استغناء الوطى يجب ان لا يكمل لزوم المهر  
 والعدة قلت جاز ان يكون توافقهما تواضعا منها مصلحتين المصالح بان كان لهما مصلحة في بكتابتها لغير غير الزوج الاول وكذا  
 للزوج وقع تهمته الودع وغيرها فتمتق لتعذر الاطلاع في حق احكام الشرع والناس وغيرهما ليشهدوا عنه بأكذابي في الفصول وغيره ١٢  
 له قوله الصبي الخ اي العالي عن الموانع المحيية والشرعية اقيمت مقام الوطى والاشهاد والاثارة كثيرة من طريق مختلفة لولا يميننا  
 من ضيق المقام لاوردنا ١٢ له قوله مقام الشقة لتعذر الاطلاع على حقيقة الشقة لانها مبطن يتفاوت احوال الناس  
 فيه ١٢

المشقة و يُدار الحكم على نفس السفر حتى إنَّ السلطان لو طاف  
 في أطراف مملكته يقصد به مقدار السفر كان له الرخصة في الإفطار  
 والقصر وقدَّ يسبى غير السبب سبباً مجازاً كاليمين  
 يسبى سبباً للكفارة وإنما ليست بسبب في الحقيقة فإن  
 السبب لا يتأني وجود المسبب واليمين يتأني وجوب الكفارة فإن الكفارة  
 إنما تحب بالحدث ويتهى اليمين وكذلك تعليق الحكم بالشرط  
 كالطلاق والعناق يسبى سبباً مجازاً وإنه ليس بسبب في الحقيقة لأن الحكم  
 إنما يثبت عند الشرط والتعليق ينتهي بوجود الشرط فلا يكون سبباً مع وجود  
 الشرط

له قوله وقد سمي الخ جواب نقض يرد على ما ذكره المصم اولاد وهو ان السبب ما يكون طريقاً الى الحكم مفضياً اليه واليمين سبب الكفارة ولهذا يضاف اليه كما يقال كفارة اليمين مع انه ليس برسل اليها بل اليمين يتأني وجوب الكفارة لان الكفارة لا تجب الا بالحدث واليمين العقدية لا يشترط له واليه يتأني الحدث فكان اليمين بالغ الحدث والحدث لازم الكفارة ومنأني اللازم منأني المفروض (واللازم المفروض انتهى في عبارة عن عدم الانفكاك بين الشيئين وكذا تعليق الطلاق والعناق يسمى سبباً للطلاق والعتاق مع انه متأني له لان قوله ان دخلت الدار فانت طالق المقصود منه امتناع عهدها دخول الدار فحدثا عن الطلاق وكان اليمين اي التعليق بانها وجود الشرط وهو لازم الجزاء اي لا يتفكك عن الجزاء لان الجزاء لا يثبت الا بالشرط والمنأني اللازم منأني المفروض والمعنى قوله وبه ينتهي اليمين انها فان فعل بخلاف وجب اليمين ارتفع اليمين ولذا لو فعل ذلك مرة اخرى لا ينجث ولا يقع الطلاق الا في كل مرة وكلها لانها ايمان باليمين واحد فاجاب بانها سميت سبباً باعتبار ان يؤدل العنان خالف ذلك لان الكفارة والجزاء يسببها كما يسمى العنقب فقولنا في كتابه اني اراني اعرض لك في الفصول ١٢ - ٣ قوله وبه ينتهي اليمين فلا يكون سبباً لرفع وجود التتأني وانما سميت سبباً باعتبار ما يؤدل اليه لانها يحتل ان يؤدل الى الكفارة بان وجه الحدث فان قلت المشايخ اتهم ذكرنا وهبنا ان اليمين سبب الكفارة مجازاً وذكرنا في بيان اسباب الشرايع ان اليمين سبب الكفارة اي علمها قلت لتأني بينها التمسك بالجملة في حيث قيل سبباً مجازاً مذكور في الكتاب مشروفاً حيث قيل انها علم الكفارة فلان الكفارة تصاف الى اليمين فيقال كفارة اليمين فتأمل كذا تبين ١٢ - ٣ قوله فلا يكون سبباً لان من شأن علاقة العلية ان يكون العلة مقتضية لوجود العول ومجاهاً مع ضرورة وجوب مجامعة العلة للعول والوجوب وان العلة اختصاص بالعلول وجود الاعداء ولا يتوهم ان العدمتان للعلول يجب رفع وزرعه عند وجوده لان الكلام في العلة الاصلية لا الكيفية فتدبر كذا في المحصول ١٢

وعه حاصل ان اطلاق السبب على اليمين والتعليق مجاز باعتبار ما يؤدل اليه بان خالف ولزم الكفارة والجزاء خصي سبباً مجازاً ذلك مجازي كما في قوله تعالى اني اراني اعرض لك في الكتاب باعتبار ما يؤدل اليه لا حقيقة حتى يرد النقض وما ذكره المصنف اولاً قاله في السبب الحقيقي لا المجازي (١٢ - ٣)

التثاني بينهما فصل الاحكام الشرعية <sup>والتي هي الاصل الرابع عشر</sup> تتعلق باسبابها وذلك <sup>اي السبب وهو التعلق بالحكم وهو الطلاق والعتاق ۱۲ نفس وجوبها على العبد ۱۳</sup>

لان الوجوب غيب عتاقه فلا بد من علامة يعرف العبد بها وجوب <sup>اي وجوب الاحكام في الحقيقة ۱۳</sup> <sup>اي العباد ۱۴</sup> <sup>موصوف ۱۵</sup> <sup>مصفى ۱۶</sup> <sup>اي الصلاة ۱۷</sup>

الحكم وبهذا الاعتبار اضعفت الاحكام الى الاسباب فسبب وجوب الصلوة <sup>اي بسبب ان الوجوب غيب عنها ۱۸</sup> <sup>اي عليه الظاهر في العتق ۱۹</sup>

الوقت يدل ان الخطاب باداء الصلوة لا يتوجه قبل دخول الوقت وانما <sup>فهو الجزء المقدم على الاداء ۲۰</sup> <sup>اي لا يظهر خلافه ۲۱</sup>

يتوجه بعد دخول الوقت والخطاب مثبت لوجوب الاداء ومعروف للعبد سبب <sup>الخطاب باداء الصلوة ۲۲</sup>

الوجوب قبله وهذا كقولنا اذ من البيع واذ لفقاة المنكحة ولا موجود يعرفه العبد ههنا الا دخول <sup>نفس الوجوب ۲۳</sup> <sup>مفهوم ۲۴</sup> <sup>اي ان الصلوة ۲۵</sup> <sup>كقولنا الزوج ۲۶</sup>

له قوله متعلق اه وذلك لان الوجوب اياهو بايجابه تعالى وايجابه وان كان معلوما لنا بالشرع لكن تعلقا به التعمد في انحاء الطلب بانصارات الازمنة خافية عنها فان لا يعلم لاني اي وقت تعلق الطلب فلا بد منها من مراسم ومعالج امارات على خصوص انحاء الطلبات فالادوات لما كانت فزواجا وتقدرا وعلمه ومنه وموقفه لنا عليها معرفة لها اختبرت في عامة الاحكام اسبابا وعللا لوجوبها كما في الصلوة والصيام فتعرض للمع لبيان انحاء الاسباب للاحكام الشرعية اثباته بالكتاب والسنة والاجماع والقياس وبهذا علم ان الاسباب ههنا بمعنى امارات ومعوقات كاشفة عن الاحكام لا بمعنى مؤثرات فالسبب الحقيقي لنفس الوجوب هو الاجباب القويم وهو الصفة الحقيقية لتعالى ذاب منابه الاسباب الظاهرة كالادقات والسبب الحقيقي لوجوب الاداء هو تعلق الطلب من الشارع وسببه الظاهري صيغة الامر المخططة لما دثته كذا في الحصول ۱۲ له قوله الوقت فان قلت لو كان الوقت سببا لوجوب الصلوة لم يبق للاداء وجود فيه لان السبب ايد المقدم على سببه فم يكون الوجوب متاخرا عن الوقت وليوقت النظرية والشرطية فقلت السبب في حق من شرع الصلوة هو الجزء الذي ينفسل به الاداء وهو مقدم على الاداء فلا يلزم تاخير الوجوب عن الوقت كذا في المعدن ۱۲ - ۱۳ له قوله قبل دخول الوقت واليه اشره بقوله تعالى اقم الصلوة لذكرك الشمس الخ غسق الليل والاصل في اللام هو التعليل ولكل على الوقت فلذا الى قوله سبحانه الله حين تمسون وحين تصبحون الاية فلا يفرض الا ان التوقيت لا ينافي التعليل بناء على ما حققنا انه السبب الظاهري وان في الاصل من الظروف وهذا القول من المعصوم ايضا يشير الى ان الوقت انما هو معرف وانما السبب وهو توجيه الخطاب بناء على انه لا يتوجه الخطاب قبل دخول الوقت فخاله واران دل على كونه سببا لكنه بمعنى المعروف والامارة فلا يفرض لكم كيف قلتم بالعلل الطردية كذا قال مولانا محمد حسن السبهلي في حصول المحاشي ۱۲ -

له قوله والخطاب الخ جواب سوال وهو انه لما كان نفس الوجوب ثابتا بالسبب وهو الوقت فما قاطرة الخطاب فاجاب لقوله والخطاب مثبت الخ كذا في المعدن ۱۲ له قوله قبله اي قبل وجوب الاداء وهو يفتصل عن نفس الوجوب لان الخطاب يثبت بالامر ونفس الوجوب ثابت بالسبب وهو الوقت والسبب غير الامر فان السبب يثبت بنفس الوجوب والخطاب بالامر يتوجه به ذلك السبب ويعرف سبب الوجوب وهو الوقت قبله اي قبل وجوب الاداء كذا في المعدن ۱۲ له قوله اذ من البيع واو نفقة المنكحة فانه يجب العن بالبيع والنفقة بالكتاب ويجب اداءهما عند الطالبة كقولنا اذ به يعرف ان الوجوب ثبت بالسبب اي الوقت سابقا على وجوب الاداء بالخطاب المتوجه بعد الوقت لان الوجوب اي وجوب الصلوة ثابت في حق من لا يتنادر بالخطاب لكونه غير قائم الخطاب كالتائم والمغض غير زائد على يوم وليد حتى امر بالقضاء بعد الانتباه والا فاقته والقضاء ولا يجب الا بدلائل الغائبات ففرنا ان الوجوب ثابت في حقه الا ترى ان الحاضر لا يجب عليه القضاء لما لا لا يجب عليه الا بدلائل في الفصول ۱۲

عه وذلك لان الوجوب بايجاب الله تعالى وايجابه تعالى الصلوة مثلا في اليوم اوفى الليلة لا يلزم متى يكون فلو لم تكن الاسباب التي وضعت لها بشئ مرتقا على العباد ثم المراد منها بالاسباب العلل لان السبب في الشرع عبارة عما يكون طريقا لمعرفة المطلوب لا موجبا لكن الشايع اختار اللفظ السبب لانه اعم ۱۲ -

عه يعرف ما هو من التعريف اي يعرف نفس الوجوب والجملة الفعلية مفعول لعل موجودا وحده لولا الا دخول الوقت ۱۲ -

الوقت فتبين ان الوجوب يثبت بدخول الوقت ولان الوجوب ثابت على من لا يتناولهُ  
 الخطاب كالنائم والمعنى عليه ولا وجوب قبل الوقت فكان ثابتاً بدخول الوقت وهذا  
 ظهران الجزء الأول سبب للوجوب ثم بعد ذلك طر يقان احدهما نقل السببية  
 من الجزء الاول الى الثاني اذ العريضة في الجزء الاول ثم الى الثالث والرابع الى ان  
 ينتهي الى آخر الوقت فيتقرر الوجوب حينئذ ويعتبر حال العبد في ذلك الجزء ويعتبر صفة  
 ذلك الجزء وبينان اعتبار حال العبد فيه انه لو كان صبيّاً في اول الوقت بالغاً  
 في ذلك الجزء او كان كافراً في اول الوقت مسلماً في ذلك الجزء او كانت  
 حائضاً او نفساً في اول الوقت طاهرة في ذلك الجزء وحيث الصلوة وعلى  
 هذا جميع صور حدوث الاهلية في آخر الوقت وعلى العكس بان يحدث حيض  
 او نفاس او جنون مستوعب او اعماء ممتد في ذلك الجزء سقطت عنه  
 الصلوة ولو كان مسافراً في اول الوقت مقيماً في اخره يصلى اربعاً ولو كان  
 مقيماً في اول الوقت مسافراً في اخره يصلى ركعتين وبينان اعتبار صفة ذلك

له قوله كالنائم الخ فانها في هذه الحالة غير صالحين بفهم الخطاب ولا توجيه الا يفهمه واليه الاشارة في قوله تعالى لا تقرروا الصلوة وانتم سكارى حتى  
 تعلموا ما تقولون الآية وفي حديث عائشة زوجة النبي عن ثلثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يكبر وعن الجنون حتى يعقل او يفتق فعل  
 من ان الوجوب في حقها مضاف الى السبب ولا يمكن اضافته الى الخطاب لعدم توجيه الخطاب كذا في المصنوع ۱۲ له قوله الجزء  
 الاول الخ فلا يتوقف الوجوب على كل الوقت اذ لو كان كذلك لما ثبت الوجوب الا بعد منى الوقت فلا يصح اتیان الصلوة في الوقت  
 للزوم تقدم السبب على السبب وهو يجوز كذا في المصنوع ۱۳ له قوله ثم بعد ذلك اي بعد ان ثبت ان الجزء الاول سبب للوجوب  
 لا بد ان يعلم كيف يكون باقي اجزاء الوقت ولطريقان كما بين في الكتاب ۱۲ -  
 له قوله ذلك الخ اي يعتبر حال ذلك الوجوب للصلوة بنفس الوجوب كما لا يقتضانا فان كان كاملاً وجبت كاملة فان الوجوب  
 مضاف الى العلة فكما لم يكن وينقص من نقص فلو ادبت كاملة ايضا صحت والافسدت وان كان ناقصاً وجبت ناقصة فلو ادبت كاملة  
 صحت ايضا لان الضروري ان لا ينقص الاداء عن قدر الوجوب كما اذ ادى الحصر اي قضاءه بعد الوقت لان سبب وجوبها مجموع الوقت  
 وهو مشتمل على الناقص ايضا ومجموع الكامل وانما قضى ناقص من وجوبه لم يمكن ناقصاً كما ظاهراً ايضا كما ان وجوبه باعتبار اكثر اجزائه  
 لجهة الكمال فيه راجحة وبهذا تقرب الاداء فارق الوجوب وسادته ولذا لا يصح القضاء في الوقت الناقص كما وقت الطلوع والغروب  
 والظلمة لان الوجوب من وجوبه كامل ايضا بل بتمامه اجزائه ولا يشترط الحكم الكلي فلا يؤدي به الناقص المتحصص النقص كذا في المصنوع ۱۳ -  
 له قوله في اول الوقت الخ اي في جزء اول مقدم على سائر اجزائه غير مبدون بجزء اخر منه وهو الاول الحقيقي اذ في جزء اول مقدم على الاخير من  
 اجزائه وعلى بعض اجزائه والا كان من الاواسط وهو الاول الاضافي وهو اعلم من الاول والاول اولى بالنظر الى الاصل والثاني بالنظر الى عمل الكلام  
 فما سبق كذا في المصنوع.

الجزء ان ذلك الجزء ان كان كاملاً ففقرت الوظيفة كاملةً فلا يخرج من العهدة  
 الاخر من الوقت ۱۲ اي ثبت الواجب كالملا ۱۳

باداتها في الاوقات المبكره ومثاله فيما يقال ان اخذ الوقت في الفجر كامل  
 اي تقرره بالغيبة الكاملة وعدم الزوج بالنقص ۱۴ الظن ۱۳

وانما يصير الوقت فاسداً بطلوع الشمس وذلك بعد خروج الوقت فيتقرر الواجب  
 لان منسوب الى الشيطان ۱۴ اي فلو غاب الشمس ۱۳

بوصف الكمال فاذا طلع الشمس في اثناء الصلوة بطل الفرض لانه لا  
 كمال فيه ۱۳

يمكنه اتمام الصلوة الا بوصف النقصان باعتبار الوقت ولو كان ذلك الجزء  
 معين بطلوع الشمس ۱۳

ناقصاً كما في صلوة العصر فان اخذ الوقت وقت احمرار الشمس والوقت عنده  
 استأنف في وقت الاحمرار فانه ناقص ۱۳ اي وقت العصر ۱۴

فاسداً ففقرت الوظيفة بصفة التقصان ولهذا وجب القول بالجواز عندنا  
 اي ثبت الواجب ۱۳ اي تقرره بالغيبة بصفة التقصان ۱۴ اي يجوز العصر ۱۳

مع فساد الوقت والطريق الثاني ان يجعل كل جزء من اجزاء الوقت سبباً  
 من اعتبار السببية ۱۳

له قوله فلا يخرج الخ لان ما وجب كالملا لا يتأدى بعصمة التقصان كالعصر والمزور المطلق لا يتأدى في ايام النحر  
 والتشرنق والسجدة اذ ارام نازلاً وكب وسجد بالامعاء لا يتأدى لانهما وجبت كالملا فلا يتأدى ناقصة كذا قيل ۱۲ له قوله بادئها

في الاوقات المبكره ويجارها مارواه الشيطان من البرية رفد من ادرك ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر واجاب  
 عن النبي عن ابى العيث ما رواه عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

ولا صلوة بعد العصر حتى تغيب الشمس ومنها مارواه مسلم عن علقمة بن عامر رفد كان بينها انان فصل فيمن ادان فقبره من موتا تا من تطلع  
 الشمس بانته حتى ترتفع وحين تقوم قائم الظهيرة حتى تزول الشمس وحين تتقيف الشمس فاذا تعارضوا فالواجب ح كما ثبت في الاصول

هو المصير الى القياس والقياس قدره حديث العترة في العصر وحديث الفساد في الفجر فعلمنا بهذا النمط كذا في البداية وشرح الوقتية ودرهاهم  
 العلوية قد اطلنا فيما تكلمنا وحقن المقام دلالة كبره شان وادار في شرح معاني الآثار وخص الشافعية احاديث النبي بالناظر لا بالناظر قلنا

هو بلانقصن فلا يصح كيف والكرة في سياق النفي تفيد العموم قطعاً واما قيل لان تعارض بين يدن الحديثين لان المقصود بالنبى هو النبي عن براية  
 الصلوة وفي بد الحديث عن الامام والقياس فاسد بازاء النص قلنا ان كلام لسبق لان القياس انما هو من الابد بعد التعارض وهو ظاهر لان لفظ الحديث

لا صلوة الخ وهو شامل لابتداءه والبقاء لا لظلاله براءة للصلوة قلت به كالمأثور واهية لا يصحى الماء الوارد ومنها انما لا يصح ليعنى ان الوارد في الاخبار  
 هو النبي ودمقتضاه الحرة والموته لا تنفي الصحة وانما فيها الفساد ودان من المتقرر في اصول الحديث كما سبق ان النبي عن الافعال الشرعية يجوز حمل على القبح

بغيره لا العبدنا بل هو مؤكدة للشريعة والصحة ومثله بصوم يوم النحر والصلوة في الوقت المذكور فلا يلزم الا الاثم والفساد وقد ركد في الحصول ۱۲  
 له قوله بوصف الكمال كمال سببه لان اخر وقت الفجر غير متصف بالكلية وما ثبت كالملا لا يتأدى بصفة التقصان كذا قيل ۱۳

له قوله بطل الفرض ولذا قال ان يقول شيخي ان لا يبطل الفرض بطلوع الشمس لان السبب هو الجزء الذي اتصل به الشرع وهو وقت  
 كمال وباقي اجزاء الوقت طرف محض ونقصان الطرف لا يؤثر في نقصان المطلوب ويمكن ان يجاب عنه بالتساؤل كذا قال لبعض ۱۴

له قوله لا يوصف الخ لان نقص الواو باعتبار نقص ما يؤدي فيه (وهو الوقت) وهو ظرفه وبدا الوقت ناقص كونه من اوقات عبدة  
 الاصنام والادان ففسد الواو وكان وجوبها كالملا كمال سببه وهو الجزء المتصل بالاداء والادان وهذا السبب لكن فسد الظرفية ذي شرط فيفسد

الشرط وهذا فسد ليس لان جهة السبب ولا من جهة الشرط القوي فيعتبر بذات النجس الفسا ودمتصل في العصر لنقص وجوبه وللضرورة ومهم العلوي  
 لعدم جرم اعمال الماشن في الاسواق وغيره في ذلك الوقت فتال كذا في الحصول ۱۲ له قوله كما في صلوة العصر اي لو كان ذلك الجزء ناقصاً

كما في صلوة العصر استأنف في وقت الاحمرار فانه يجب ناقصاً لان سببه وهو الجزء المتصل بالاداء الفاسد ناقص كونه منسوب الى الشيطان كما جاء في  
 الحديث المعروف فقدرت الوظيفة اي ثبت الواجب بصفة التقصان لان السبب انما ثبت على حسب ثبوت سببه فينبأ انما بصفة التقصان

ولذا وجب القول بجواز عصر الوقت في الوقت المذكور مع فساد الوقت كذا في الفصول ۱۲



لا على طريق الانتقال فان القول به قولٌ با بطل السببية الثابتة بالشرع  
اي بانتقال السببية من الجزء الاول الى الثاني ١٣

ولا يلزم على هذا تضاعف الواجب فان الجزء الثاني انما اثبت عين ما اثبتته  
الجزء الاول على طريق الانتقال ١٣

الجزء الاول فكان هذا من باب ترداد العلل وكثرة الشهود في باب الخصومات  
الخصومات والبراهين التي هي اجزاء من البراهين الفصل ١٣

وسبب وجوب الصوم شهوداً الشهر لتوجه الخطاب عند شهود الشهر وادفاعة  
مطعمه ومطعمه على قوله سبب وجوب الصلوة في اذان الفصل ١٣ اي رمضان ١٣

الصوم اليه وسبب وجوب الزكوة ملك النصاب النامي حقيقة او حكماً وباعتبار  
اي الى الشهر ١٣ باجماعه ١٣

وجوب السبب تجاز التعجيل في باب الاداء وسبب وجوب الحج البيت لادفاعة  
اي المال النامي اذا ملك نصاباً ١٣ اي تجليل الزكوة قبل حوران المحول ١٣ عطفت على قوله سبب وجوب الصلوة ١٣ اي بيت الشهر من الكعبة ١٣

الى البيت وعدم تكرار الوظيفة في العمود على هذا الوجه قبل وجود الاستطاعة  
اي عدم تعدد وجوبها ١٣

ينوب ذلك عن حجة الاسلام لوجود السبب وبه فارق اداء الزكوة قبل وجود  
اي عدم تعدد وجوبها ١٣ اي بيت الشهر من الكعبة ١٣ اي تجليل الزكوة قبل حوران المحول ١٣ اي بيت الشهر من الكعبة ١٣

له قوله با بطل السببية الخ لان الجزء الاول اذا صار سبباً شرعاً فان نفس الوجوب فاذا قيل بانتقال السببية عنه كان سببته ملغية ونزلاً لا  
يجوز العدم من قال بطريق الاول بثبوت مصدق في محل بعد ثبوتها في محل اخر وبذلك ليس بانتقال كذا في سبب الانتقال يسمى انتقالاً على سبيل التجاز كما  
في الفصول ١٣ له قوله ولا يلزم دفع الختلاف بردي على هذا الطريق وهو ان لو كان كل جزء من اجزاء الوقت سبباً ينبغي ان يكون لكل جزء واجب  
تضاعف الواجبات وليس كذلك فاجاب بان الاسباب متعدده والواجب واحد فلا يلزم منه تضاعف الواجبات فان الجزء الثاني لما اثبت  
حين لا يثبت الجزء الاول كذا في الملحق ١٣ له قوله كثره الشبه والخ به الاشارة الى دفع ما يتراءى من اختلاف وعدة العليل وتعدد العلل بناء  
على ما اشتتر ان توار العلل المستقلة على معلول واحد شخصي حال سواء كان على سبيل الاجتماع او على وجه التعاقب اجماعاً وعلى غلط اليدية على محمول  
المتحقق فدفع بان هذا قد جوزها الفقه ما كما في ترداد العلل مثل ما اذا اجتمعت عدة عطل على حكم واحد كما اذا مال وعطف وتصدىفات الفكر على  
كل منها وكما روى مثله عن محمد وما قالوا في معنى كون الودي ناقصاً للوضوء مع انه يعقب البول ولتقص المنتقض مجال وكما في كثره الشبه فيفتى  
الحكم الى كل اثنين منهم او الى كل واحد فيما يخفى فيشاهد واحد كمره في حال رمضان وكقراءة طولية فيصاف الحكم بوجوب الصوم واداء الفرض  
الى كل راءه الى كل آية كذا في الحصول ١٣ له قوله وادفاعة الصوم اليه الخ يقال صوم شهر رمضان لان الاصل في ادايته الشيء ان  
يكون المضاف اليه سبباً للمضاف وادفاعة لان الاضافة للاختصاص والاصل في كل ثابت الكمال وكمال الاختصاص من سبب السبب  
لثبوت به ولان الاضافة نسبة وتم النسب من الحكم الى السبب لحدوثه لانسبة المظروف الى المظروف لعدم ثبوت المظروف بالظرف كذا في  
المدون والفصول ١٣ له قوله ملك النصاب النامي الخ اي فوا حقيقياً بالتجارة او ملكاً بحولان المحول لان في غير من استثناء المال على الكمال  
لان المحول ينتقل على الفصول الاربعة وذهبنا لظاهر الفرق بين الزكوة والحج من الزكوة تجب مراراً بحولان المحول دون الحج لان النصاب الواحد باعتبار  
النماء يتكرر حكماً والبيت لا يتكرر اسماً لا حقيقة وهو ظاهر ولا تقدير لان حرمة البيت امر واحد مستمر وحي مدة كما لا يستثناء كل جنس من المال كما تقدر  
والسائم وغيرهما فاقدم مقام النماء لعدم الاطلاع على حقيقة النماء او التخصيص في الاستثناء واما ما كان المال بسبب الزكوة لانما يضاف اليه يقال  
زكوة المال فكان وجود النصاب وهو المال المقدر سبباً فانهم كذا في الفصول ١٣ له قوله جاز التجليل للمدين اذا ملك نصاباً جاز ان  
يؤدي الزكوة قبل حوران المحول لوجوب السبب بعد وجود السبب فان قلت لما كان السبب ملك النصاب النامي وقبل المحول النصاب  
غير نام فلم يكن السبب موجوداً قبل المحول قلت وجود النصاب سبب والنماء شكله كذا في الفصول ١٣ -

له قوله وعدم تكرار الوظيفة فيه ما قد سبق ويمكن ان يكون سبب وجوب وجود العبد من حيث العبودية وبعده البيت الاستطاعة  
كلاهما من شرط وجوب لا سبباً وعلى هذا ايضا لا يلزم تكرار الوظيفة لوحدة العبد من حيث العبودية اما لو كان السبب هو البيت ففيه  
انه يلزم ان يكون الحج فرض كفاية يتأدى باداء البعض كالصلوة على الميت لوحدة السبب واداءه موجب باء البعض ولا يتصور لوجوبه  
الا بان يعد من المحسنة كذا في الحصول ١٣

التصاب لعدم السبب وسبب وجوب صدقة الفطر رأس يموته ويلي  
وجوب الصدقة الفطر وجوب الصدقة الفطر وجوب الصدقة الفطر

عليه وباعتبار السبب يجوز التعجيل حتى جازاؤها قبل يوم الفطر وسبب  
أي رأس ١٢ وجوب ١٢ أي رأس ١٢ أي تعجيل صدقة الفطر ١٢ أي صدقة الفطر ١٢

وجوب العشر الاضحية النامية بحقيقة الرزيع وسبب وجوب الخداج  
أي الخارج عن عتق من الفطر ١٢

الاراضي الصالحة للزراعة فكانت نامية حكما وسبب وجوب الوضوء  
أي المكمل لنفسه ١٢ حتى وعطله من الرزيع يجب الزواج ١٢ عطلت عن الرزيع ١٢

الصلوة عند البعض ولهذا وجب الوضوء على من وجب عليه الصلوة  
والرذبة بوجوب العلم ١٢ أي تكون الصلوة سببا لوجوب الوضوء ١٢

ولا وضوء على من لا صلوة عليه وقال البعض سبب وجوب الحداث ووجوب  
أي الكمال لنفسه ١٢ أي الكمال لنفسه ١٢

الصلوة شرط وقد روي عن محمد ذلك نصا وسبب وجوب الغسل الحيض  
أي كون الحدس سببا لوجوب الرضوء ١٢ عطلت عن الرزيع ١٢

والنفاس والجنابة فصل قال القاضي الامام ابو نعيم المواقف اربعة  
في النفاس ١٢

له قوله رأس يموته فان قيل قد تفرق المراد من الاسباب

العلل والرأس لا يصلح ان يكون علة اذا العلة لا يكون الاوصفا والرأس مبن لا وصف قيل ان المراد بالرأس بقا الرأس كذا في الفصول ١٢

قوله يموته لتعظيم الصلوة والسلام اذ اعوانه ثمره في اي تحملوا هذه الثمرة عن وجبت عليكم مؤنثة فان قلت ان صدقة الفطر

تضاف الى الفطر يقال صدقة الفطر والاضاة من دلل السببية فعمل ان وقت الظهر سبب تملك ان الفطر ليس لسبب لرب شرط

له السبب هو رأس يموته وبني عليه الا ان هذا السبب لا يعمل الا بعد الشرط واما اضافة الفطر فجاز لانه اضافته الى الشرط كذا في الفصول ١٢

قوله يجوز التعجيل اعلم ان زكوة روجا تعجيل الصدقة (اي الزكوة) قبل تمام الحول في حديث علي رضي الله عنه ان العباس رضي الله عنه سأل

النبي صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقة قبل ان تمل شخص لرفي ذلك رواه الاربعة الا النسائي واخرجه الدررسي واهمده وعبد الرزاق والحاكم

والدارقطني والبيهقي وروى عن علي بن ابي طالب في تعجيل الصدقة العائين رواه البيهقي ورواه ثقةا وهذا اصل صحيح في

تعجيل الزكوة ويقاس عليه تعجيل صدقة الفطر كذا في فصول الواشي ١٢ - ١٢ قوله الاراضي النامية لان التعريفات الى الارض يقال عثر الارض

فان قيل قد تكرر الوجوب بتكرار الخارج ويزن دلل السببية فيبغى ان يكون الخارج سببا قيل بتكرار الوجوب بتكرار الخارج الذي صارت

الارض سببا باعتبار فصارت الارض بتكرار النماء فيها كما لتكرر تقدير اتم الترس في العشر ان الخارج نعمت وجب شكرها باعطاء العشر واصنف

ولما كان الما ثم بحال المسلم هو اليسر ومنه بجملة خفف عنه الوظيفة كما بتدقيق قدر الزواج وهو النفس وكيفها بان شرط النحو بحقيقة الرزيع اراى

الخارج اهل بشرط ذلك في الزواج ووجوب في ارض نامية حقيقتة اذا خرج منها وكما اذا اعطها ولا يؤخذ اذا اصابتها انة سادسية انتهى

ماتما لا يستعمل ١٢ هه قوله بحقيقة الرزيع اي الخارج حتى وعطل المالك الارض العشرية لا يجب العشر وان كانت صالحة كذا في المعدن ١٢

هه قوله فكانت نامية حكما فان قيل لا يكون سبب الشئ فيكون مفصيا الى ذلك الشئ والحدس مزمل للظاهرة لا رزيع لها وما يكون مزلا وادعاه

لا يكون مفصيا اليك كيف يكون الحدس سببا لها و ماتما وان الوجوب يتكرر بتكرار الحدس فهو ممنوع فانه يتكرر بتكرار اداة الصلوة الا ترى ان لو

دج الحدس بعد الصلوة لا يجب الوضوء مالم يرد القيام الى الصلوة الا ترى ولو كان الحدس سببا لوجوب ذلك وان لم يرد القيام الى الصلوة اخرى

فظهر ان وجوب الوضوء بتكرار اداة الصلوة لا يتكرر الحدس فانتم كذا في المعدن ١٢ هه قوله اربعة والمذكور في بعض الكتب ان المواقف

خمسة الاربعة منها ما ذكره المص والنفاس ما يمنع تمام الحكم كغيره لا يقال مائة سنة الخمسة ما ذكر في بعض الكتب والسادس ما يمنع دوام

العدة لا تاقتول هذا لخل في القسم الرابع فيما ذكره المص هو الظاهر لان مائة دوام الحكم وانما بعد وجود العلة لعدم الحكم اي لعدم بقاء الحكم كذا في الساج ١٢

اقسام مانع يمنع انعقاد العلة وممانع يمنع تمامها وممانع يمنع ابتداء الحكم  
 وممانع يمنع دوامه نظير الاول بيع الحر والميتة والدم فان عدم المحلية يمنع  
 انعقاد التصرف علة لا فائدة الحكم وعلى هذا سائر التعلقات عندنا فان  
 التعليق يمنع انعقاد التصرف علة قبل وجود الشرط على ما ذكرناه ولهذا الوصلف  
 لا يطلق امراته فعلق طلاق امراته بدخول الدار لا يحدث ومثال الثاني  
 هلاك النصاب في اثناء الحول وامتناع احد الشاهدين عن الشهادة ومراد شرط  
 العقد ومثال الثالث البيع بشرط الخيار وبقاء الوقت في حق صاحب  
 العذر ومثال الرابع خيار البلوغ والعتيق والرؤية وعدم الكفاءة

اع قوله ابتداء الحكم اي يمنع ابتداء وجوب حكم العلة وهو ان توجد العلة بما فيها الا ان يتخلف عنها حكمها المانع كذا في المعدن ١٣ قوله  
 على لا فائدة الحكم وهو الملك يعني انها ليسا بحللي البيع لان البيع باطله المال بالمال وبان ليسا بما يمين لعدم التحول بهما والشئ انما يوجد في  
 نحو فاذ لم يكن ما يمكن البيع لم يتحقق تصرف الايجاب والقبول عليه فيما كذا في المعدن ١٣ قوله عليه فان الايجاب مثل قوله انت طالق او  
 انت حرمة لثبوت الطلاق والغناق الا ان الشرط حال مبدئ وبين المحل فاذ لم يصاف وقوله انت طالق محله لا يتحقق عليه فلهذا الوصلف ان لا  
 يطلق امرته فعلق الطلاق بدخول الدار لا يحدث لان لم يوجد الطلاق لعدم محله وكذا الحرة كذا في الفصول ١٣  
 قوله بلاك النصاب لان النصاب على لوجوب الزكوة ولهذا لوجبل قبل الحول يجوز الا ان اتمت علة اذا مال الحول على المال ولهذا لا  
 يطالب باداء الزكوة قبل الحول فهلاك النصاب في اثناء الحول مانع يمنع تمام العلة كذا في المعدن ١٣ قوله واقتناع احد الشاهدين  
 اي مثل النصاب اقتناع احد الشاهدين بعد شهادة الآخر فان الشهادة توجد بالشاهدين وتتم عليه لوجوب الحكم بالشاهدين فاقناع احد بهما مانع  
 يمنع تمام العلة كذا في المعدن ١٣ قوله البيع بشرط الخيار فان مانع يمنع ابتداء الحكم لان العلة وهي الايجاب والقبول موجودة في محل البيع  
 الا ان لم تقيمت الملك شرعا لثبوت الخيار وكان شرط الخيار مانع يمنع ابتداء وجود الحكم كذا في المعدن ١٣ قوله وبقاء الوقت فان علة  
 اشتقاق طهارته هو الحدث السابق وهو قد وجد وعلقى وبقاء الوقت لم يمنع وجوده ولا بقاءه وانما منع ترتب الحكم عليه فهو مانع عن ابتداء  
 الحكم وهو نقض الوضوء فام المانع تراخي حكم العلة يتخلف الحكم عنها فهذا هو تخصيص العلة كذا في الفصول ١٣ قوله  
 في حق صاحب العذر فان وجود الحدث من صاحب العذر على نقض الطهارة او لوجوبها الا ان بقاء الوقت في حق مانع  
 لوجود النقض او لوجوبها كذا في الفصول ١٣ قوله خيار البلوغ للصغير وللصغيرة اذا اكلها غير الاب والجد فبلغتها كان لكل واحد منهما  
 الخيار ان شاء اتم على النكاح وان شاء فسح كذا في الفصول ١٣ قوله والعنق اي خيار العتق للامة المزرجة اذا اعتبها مولاها كان  
 لها خيار فسح نكاحا بعد عتقها فهذا الخيار لم يمنع الا لزوم حكم العلة فعلم ان قوله يمنع دوامه يشغل المانع عن بقاء الحكم والمانع عن لزومه يفرق  
 صاحب النار وغيره منها وبجعل الموانع على خمسة اقسام ومثل المانع عن بقاء الحكم وتامر خيار الرؤية والمانع عن لزوم الحكم بخيار العيب فانهم ١٣  
 قوله والرؤية اي خيار الرؤية في البيع اذا رأى المشتري البيع بعد البيع كان له الخيار بين الفسخ وبقاء البيع كذا في قيسل ١٣

ولان ذمال في باب الجراحات على هذا الاصل وهذا على اعتبار جواز تخصيص

العلة الشرعية فاما على قول من لا يقول بجواز تخصيص العلة فالمانع عندنا

ثلاثة اقسام مانع يمنع ابتداء العلة ومانع يمنع تمامها ومانع يمنع دوام الحكم واما

عند تمام العلة فيثبت الحكم لامحالة وعلى هذا اكل ما جعله الفريق الاول مانعا

لثبوت الحكم جعله الفريق الثاني مانعا لتام العلة وعلى هذا الاصل يدور

الكلام بين الفريقين فصل الفرض لغة هو التقدير ومفروضات الشرع

مقدراته بحيث لا يحتمل الزيادة والنقصان وفي الشرع ما ثبت بدليل قطعي

لا شبهة فيه وحكمه لزوم العمل به الاعتقاده والوجوب هو السقوط يعني ما يسقط

على العبد بلا اختيار منه وقيل هو من الوجبة وهو الاضطراب سمي الواجب

بذلك لكونه مضطربا بين الفرض والنقل فصار فرضا في حق العمل حتى

الواجب

له قوله والان ذمال في باب الجراحات على هذا الاصل قوله في هذه الاصل اي الان ذمال في باب الجراحات مبنى

على هذا الاصل لان ذمال مانع يمنع دوام حكم الارض يعني اذا جرح رجل رجلا فانه ينظر كل امر با فان سرت الى النقل النفس يتقص من ذمال

ان دخلت ولم يبق لها الا ربع حتى حتر في حق الارض لان بقيت مغتربة في حق التعزير وهذا عندنا لينة في يوسف محب يكون مردل ووجهه يجب اجرة

الطبيب ومن الادوية على ما عرف في الفروع كذا في المدون ۱۲ - ۲ قوله وهذا على اعتباره جواز تخصيص الخ ومعنى تخصيصها تخلف

الحكم عنها لانها بعد وجودها وقد قال به الكوفي وشاخ العراق وكثيرون وهو الظاهر قياسا على العلة المنصوطة فان تخصيصها جائز اتفاقا وفخر

الاسلام ومن تجرد وكثيرون منوا تخصيصها قال الفاضل السبيلي في نزاع لفظي واختصام اصطلاح فان العلة ان اعتبرت علنة موجبة

واخذ ربع الموانع في جانب العلة فان تخصيص ممنوع لا يتناع تخلف المعلول عن علنة الوجبة وان اعتبرت العلة مقفنية ومستعينة لوجود

المعلول ووجه الحكم على تقدير عدم الموانع من غير اذنعدها جزء من العلة ومعتر الى جانب العلة فان تخصيص جائز وهو الظاهر اذ لا وجه لتغيير معنى

العلة في المنصوص انتهى كلامه ۱۲ - ۳ قوله فيثبت الحكم لا محالة فاذا وجدت العلة ولم يثبت الحكم بها كان عد من لم يجوز تخصيص العلة اشعارا بالحكم لعدم وجود العلة

وبان ذلك في قولنا في الصائم اذا ذهب الماء في حلقه انه يقصد الصوم لان لركن الصوم تقديرات ويلزم عليه الناسي فمن اكلها لا خصوص قال ممنوع

حكم هذه العلة فمما منع وهو الاثر من لم يجوز قال اشنع هذا الحكم لعدم العلة لان فعل الناسي منسوب في صاحب الشرع فسقط عنه معنى

الجنائز وصار الفعل عفوا فبقي الصوم لبقا وركنه للمانع مع فوات ركنه كذا في الفصول ۱۲ ۳ قوله ومفروضات الشرع مقدراته العلم

التقديرات على اربعة انواع منها ما يمنع الزيادة والنقصان وهو الحدود ومنها ما يمنع الزيادة والنقصان كما قال الله تعالى وما تدرى

لا يجوز تركه ونفلا في حق الاعتقاد فلا يلزمنا الاعتقاد به جزماً وفي  
<sup>١٢</sup> اى الواجب <sup>١٢</sup> من حيث عدم لزوم <sup>١٢</sup> عطف

الشرع هو ما ثبتت بدليل فيه شبهة كالاية المؤولة والصحيح من الاحاد وحكيه  
<sup>١٢</sup> الواجب <sup>١٢</sup> لزوم <sup>١٢</sup> عطف <sup>١٢</sup> اى نقلها <sup>١٢</sup> اى نقلها

ما ذكرنا والسنة عبارة عن الطريقة السلوكية المرصية في باب الدين سواء  
<sup>١٢</sup> مما ذكرنا <sup>١٢</sup> فرض علم ونقل <sup>١٢</sup> اى الواجبة <sup>١٢</sup> اى الواجبة <sup>١٢</sup> اى الواجبة

كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم او من الصحابة قال عليه السلام  
<sup>١٢</sup> كانت السنة <sup>١٢</sup> اى من انزاله والاعمال <sup>١٢</sup> اى من انزاله

عليكم يستى وستة الخلفاء من يعدى عَصُوا عليها بالتواجد وحكمها انما  
<sup>١٢</sup> اى التزموا <sup>١٢</sup> من العصى <sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة

يطلب المرء باحيائها ويستحق اللائمة بتركها الا ان يتركها بعذر والنفل  
<sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> المرء <sup>١٢</sup> المرء <sup>١٢</sup> المرء

عبارة عن الزيادة والغنمية تسمى نفلا لانها زيادة على ما هو المقصود من الجهاد  
<sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة

وفي الشرع عبارة عما هو زيادة على الفرائض والواجبات وحكمه ان يتأب المرء  
<sup>١٢</sup> اى من عبارة <sup>١٢</sup> اى النقل <sup>١٢</sup> اى النقل

له قوله في الشرع هو ما ثبتت اى لزوم وانما تقديرنا بذلك لثلاث نزل السن والمستحبات والمباحات الثابتة بالدلائل الظنية ١٢

له قوله في الشرع هو ما ثبتت بدليل شرعي من الكتاب والسنة والاجماع والقياس ظني جاء في ظني بعرض شبهة في القطعي كانت اذن  
<sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة

والتمييز والتحصيل في النصوص الكتابية كاحتمال كذب الراوى وبوجهه ولبيان في الاحاديث وكذا في الاجماع والمفهوم بالآحاد او يمكن  
<sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة

الشيء في صلبه واصل كالقياس الاجتهادى والاجماع السكونى والدليل الظني قد يكون ظني الطريق والدلالة مع كونه الواحد القول والمختص قد  
<sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة

يكون ظني الطريق دون الدلالة كخبر الواحد اذا كان نصاً في جواب المسألة قاطعاً فيه بلا احتمال بخلافه وقد يكون ظني الدلالة دون الطريق كالاية  
<sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة

المؤولة والمختصة ثم هذا البرهان يستعمل اذنى نوى الفرض وهو الفرض العملى لان في دليله شبهة ولذا اثبتت بالآحاد وبما يقدر الناحية في مسح  
<sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة

الرأس والقعدة الماخيرة في الصلوة وغير ذلك كثير لوجوب الترتيب بين الفوائت فارتفعت الاختلافات في استمالها بثبوتها بالظني  
<sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة

كذاتى الحصول ١٢ له قوله والصحيح الخ فانه دليل فيه شبهة في ثبوتها من النبي صلى الله عليه وسلم وذلك مثل تعيين الفاتحة في سورة والتر  
<sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة

والافقية وصدقة الفطر ونحوها وانما قيد بالزوم لثلاثي السن والمستحبات والمباحات الثابتة بالدلائل الظنية كذاتى المعدن ١٢

له قوله وكذا الخ اى في العمل بحكم الفرض من لزوم العمل وعدم جواز تركه وتفسيره بانه بلا عذر وما دل لاني العلم فلا يكفر جاحده لوجود شبهة  
<sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة

الدارية عنه وقد يغيب الوجوب بالواجبة النبوية اذا الفصل به الاكثار على تناكسها كحقه المحقق ابن الهمام رحمه الله تعالى ١٢ له قوله  
<sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة

المرضية لاعلى طريق الفرض والواجب فيخرج الفرض والواجب والسنن الزوائد والنوافل خربا بقوله الطريقة السلوكية لعدم الواجبة عليها  
<sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة

فلا يرد انه متصل في هذا الحد السنن الزوائد والنوافل فان حكماً منها طريق سلوك مرضى في باب الدين كذاتى المعدن ١٢ له قوله عليكم  
<sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة <sup>١٢</sup> اى السنة

عليكم يستى الخ رواه احمد وابوداود وابن ماجه عن العرياض سارية نحوه في حديث طويل.

على فعله ولا يعاقب بتركه والنفل والتطوع نظيران فصل العزيمة هي <sup>النفل ١٣</sup> <sup>الرد ١٣</sup>

القصد اذا كان في نهاية الوكادة ولهذا قلنا ان العزم على الوطئ عود في باب الظهر <sup>مصدر</sup> <sup>اي كون العزيمة عبارة عن قصد تركه ١٣</sup> <sup>مما يتكلم</sup> <sup>١٣</sup>

لانه كالموجود فجاز ان يعتد بوجوده عند قيام الدلالة ولهذا يقال اعزم يكون <sup>اي اعزم ١٣</sup> <sup>للعين ١٣</sup> <sup>قائل ١٣</sup> <sup>اعلمت ان الفعل والافعال ١٣</sup> <sup>باعتبار ١٣</sup>

حالفوا في الشرع عبارة عما لزمنا من الاحكام ابتداء سببت عزيمة لانها <sup>لان العباد انما يكون تصدقهم باليمين ١٣</sup> <sup>الغرض ١٣</sup> <sup>بعبارة سبب الاجل كون ال امر الخ ١٣</sup> <sup>اي بالعارض ١٣</sup>

في غاية الوكادة لو كادة سببها وهو كون الامر مفترض الطاعة بحكم <sup>المتكلف ١٣</sup> <sup>المتكلف ١٣</sup>

انه الهنا ونحن عبيدها واقسام العزيمة ما ذكرنا من الفرض والواجب واما <sup>اي القدر ١٣</sup> <sup>اي مبرور ١٣</sup> <sup>بيان ١٣</sup>

الرخصة فبإشارة عن اليسر والسهولة وفي الشرع صرف الامر من عسر الى يسر بواسطة <sup>في الغرض ١٣</sup> <sup>الرخصة ١٣</sup> <sup>اي مكرم غير عيب ١٣</sup>

عذر في المكلف وانواعها مختلفة لاختلاف اسبابها وهي اعدا العباد وفي العاقبة <sup>اي الرخصة ١٣</sup> <sup>اي الرخصة ١٣</sup> <sup>اي السبب ١٣</sup>

تؤول الى نوعين احدهما رخصة الفعل مع بقاء الحرمة بمنزلة العفو في باب <sup>اي انواعها ١٣</sup> <sup>فصل العفو في باب ١٣</sup> <sup>اي انواعها ١٣</sup> <sup>فصل العفو في باب ١٣</sup>

له قوله ولا يعاقب الخ اذ لم يكن الترك مقرونا بالانكار والافتقار كيقول لو كان تعلق الشوبت ويفسق في التقرب منه ويكون عاصيا في الظني ولم يذكر المباح لعدم شموله في مسلك الاحكام المكلف باتيانها العبد وحكمه انه لا يثاب ولا يعاقب بلفظه ولا بتركه وقد كفي بجمعه ايضا اذ قطع بجموته كما في قوله تعالى واذا حملت فاصطدا وما ولم يذكر الكرهة تنزيها وتحريما والحرام لانا لتعريف بقايتها الفرض والواجب والسنة والنفل كذا في المحصول ١٣ له قوله تغيير ان اي شئ كان في كون كل منهما اذا علمنا اننا لا نذكر ان النفل اهم للداوة فكذا التطوع اسم لاثنيان خير في عين طوع كذا في المعدن ١٣ له قوله ان العزم على الظني عود الخ يعني المظاهر اذ اعزم على الوطئ كانه عاوا في حاله الاباحة حتى وجبت الكفارة عليه ١٣ له قوله عند قيام الدلالة ولذا يقرب اثر العزم المجازم المعصم اثر الفعل كالعزم على الزنا ياتم به وان كان صغيرة لا كبيرة كحقيقة كما ورد الحيان تزنيان الخ وقوله ولذا الخ اي يراو بالعزم نفس الفعل العزم عليه كمال قريب منه وانفصاله به تجوزا كما نه قال اوجه كذا في المحصول ١٣ له قوله واقسام العزيمة الخ فان قيل ان اقسام العزيمة اكثر مما ذكره لان الهرام والمكروه من اقسام العزيمة ايضا قلنا الهرام داخل في الفرض اولى الواجب والمكروه داخل في السنة اولى المنذور لان الهرام ان ثبت بدليل قطعي كان الاجتناب عنه فرضا كشرط الهرام وان ثبت بدليل فيه شبهة كان الاجتناب عنه واجبا كالمكروه وما كان مكروها كان ضده سنة او مندوبا فكان ذكر الفرض والواجب والسنة وذكر الهرام والمكروه فانهم كذا في المعدن ١٣ له قوله من الفرض والواجب فان قيل السنة والنفل ايضا من اقسام العزيمة كما ذكره فخصر الاسلام ومن تاثيره لم يذكر المنع قبل النفل ليست من العزائم عند بعض اصحابنا لانه شرع جبر النقصان يمكن في العزيمة وهي الفرض وكذا السنة شرعت بتحليل نظر الفرض وتبعها بالفعل المص اختار هذا القول ولذلك عرف العزيمة بما لا يرد من الاحكام ابتداء والسنة والنفل ليست مما لا يرد كذا في المعدن ١٣ له قوله في الشرع صرف الامر الخ وسخى صرف الامر من العسر الى اليسر ان يكون الاصل مشروعا على وجه العزيمة ثم تسقط شرعية بواسطة عذري المكلف فلا يرد ان الصلوات الخمس من العزيمة بالاتفاق مع ان فيها صرف الامر من عسر الى يسر فان النبي صلى الله عليه وسلم امر ليه المراج تجسب صلوة وانما لا يرد لان الاصل وهو ما راد على النفس لمن يركب رخصة الامج زالمالك من التعفيف واليسر كذا في المعدن ١٣ له قوله مع بقا الحرمة اي يعامل مع معاملة المباح لانه يرد وخرج لان لا يرد في حكمه ويعتبر مباحا في الشرع حقيقة ويطهر ثمة الفرق بين المباح الحقيقي والحكمي فيما سياتي من الاصل والامر في ترك اختيار الرخصة والمراو في رخصة معاملة المباح هو عدم ترتيب حكم من العقاب على تعدد كاختلاف النفس بالافعال من موجب الجنائية فانه لا يكون به الجنائية مباحة غير حرام كذا في المحصول ١٣

الجنایة و ذلك نحو اجراء كلمة الكفر على اللسان مع اطمینان القلب عند الاكراه <sup>فانها لا توجب بعقوبه ۱۳ ای الرضه ۱۳ مع بقا الوتره ۱۳</sup>  
 و ست النبي عليه السلام و ثلاث مال المسلم و قتل النفس ظلماً و حكمه انه لو <sup>عنه الاكراه ۱۳</sup>  
 صبر حتى قتل يكون ما جور الامتناعه عن الحرام تعظيماً لله الشارح عليه السلام <sup>الكله بالغ عن الاقدام الي اكره عليه ۱۳ ای الكره بالغ ۱۳</sup>  
 و النوع الثاني تغيير صفة الفعل بان يصير مباحاً في حقه قال الله فمن اضطر في <sup>من الصفات الخمس الجورث عنها في الفقه ۱۳ بعد ان كان حراماً او قرباً منه ۱۳ ای ما رجع بالشره الجورث ۱۳</sup>  
 مَحْبُصَةً و ذلك نحو الاكراه على اكل البيته و شرب الخمر و حكمه انه لو امتنع <sup>بجورث ۱۳ ای هذا النوع من الرضه ۱۳</sup>  
 عن تناوله حتى قتل يكون اثماً بامتناعه عن المباح و صار كقاتل نفسه فصل <sup>بما حاله ۱۳ ای ما ذكره من البيته و الرضه ۱۳ الكره بالغ ۱۳</sup>  
 الاحتجاج ببلاد دليل انواع منها الاستدلال بعد العلة على عدم الحكم مثاله القوم <sup>لأن عدم العلة لا يدل على الحكم بجواز شرب من على شرب ۱۳ ای الاستدلال بعدم العلة ۱۳</sup>  
 غير ناقض لانه لم يخرج من السبيلين والاخر لا يعتق على الاخر لانه اولاد بيتهما <sup>الاقوى ۱۳ ای القوي ۱۳</sup>

۱- قوله نحو اجراء كلمة الكفر الخ فان حرمة الكفر قائمه لوجوب حق الله تعالى في الايمان لكن شخص لعذر وهو ان حق العبد في نفسه يعقوب القتل صورة تجزيب البيته و حتى بزبان الروح و حتى ان جعلت للبيوت معنى لان التصديق قائم و اما يعقوب صورة لان الاصل هو التصديق و ذلك باق فخص لرا الاقدام رعايه للعقوبين او ترجيحاً للحكمة كما في المعدن ۱۲ ۲- قوله و قتل النفس ظلماً فان حرمة قتلها باقية لانه معصوم الدم بايمانه كمنه عند في قتلته للضرورة فلا يثبت بانقصان كلفه ليعلم ان يقدم على قتل بل يصبر حتى يقتل فان قتله كان آثماً لان قتل المسلم لا يباح بوجه الا للمعان عثت كذا في الفصول ۳ ۳- قوله فمن اضطر في محصنة تمام غير محتانف لائم ظلما اذ عيان الله غفور رحيم لكن هذه الآية لا تصيد اصل الا باحترا من رفع الاثم و مفاده ان يبالي به ما حاله المباح فلا يعطى اصل المقصود فالنا سب ان يستدل بقوله تعالى و قد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطرتم اليه فانما استثنى من مفعول حرم فلا يكون الضطر اليه حراماً فيكون مباحاً فاختار القتل على تناول المباح يكون حراماً و يكون قتل نفسه قتل حراماً كذا في المحصول ۳ ۴- قوله شرب الخمر و كذا الاضطرار اليها نحو البلاك على نفسه من الجوع و العطش فانه يصير الفعل مباحاً بقوله تعالى و قد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطرتم اليه فانه استثنى من التحريم يقتضي الا باحترا في الاستثنى على خلاف حكم الاستثنى منه فكانت الحرمة ساقطة كذا في المعدن ۱۲ ۵- قوله يكون آثماً انما ياثم اذا علم بالا باحترا لم يأكل حتى قتل و الا يعذر بالجهل فيه كما يجبل بالخطاب في دار الحرب كذا في ناية المصول ۱۲ ۶- قوله كقاتل نفسه و هذا لان حرمة ما ثبت الا صبائه لعقل و درين عن فساد الجرد و نفس من الميتة لتعدي حرمة الميتة الى بدنه فاذا خاف بالاله قرات نفسه لم يستقم صباه ليعص (اي الشغل) لغوات الكل فسقط الحرم فكان الحرمة اليه ساقطة كذا قيل ۱۲ -

۷- قوله على عدم الحكم فان قلت قوله على عدم الحكم يدل على انه لو استدل بعدم العلة على ثبوت الحكم لا يكون فاسداً و ليس كذا في الايمان على ما وقع في بعض النسخ ومنها التعليل بعدم الاثبات حكم باطل بلا شبهة و نزاع فلا يحتاج الى ابطاله بالتفريح اما في الحكم فقه قد تم النسخة للمناجاة بين العدين من عدم العلة و عدم الحكم فلذا صرح باطاله علانية حتى عن مشايخ الحراق ان التعليل بحفي العلة لشي الحكم لا يفسد المنصف قولهم فعلى المقصود كذا في الشرع ۱۲ ۸- قوله من السبيلين فانه لا يدل على عدم النقض يجوز ان ثبت النقض في الرجوع من السبيلين كالمردم و البيع كما تقر به الحديث و هو قول عليه الصلوة والسلام الوضوء من كل دم سائل و بيان ان العلة المؤثرة في نقض الطهارة خرجت الجناسه مطلقاً سواء كان من السبيلين فيصح الاستدلال لان هذا الاستدلال مبني على منه و واجب بانما ثبتنا عدم الانحصار بدليل لزمنا فلا يتأتى له دعوى الانحصار فانهم كذا في المعدن ۱۲ ۹- قوله بينها اي بين الاخوان فاشترى من العم و هذا فاسد لانه لا يمنع وجود علة اخرى لها اثر في العتق كالقربة الى الحرمة قال عليه السلام من ملك داره حرم عتق عليه كذا في المعدن ۱۲

وسئل محدثاً <sup>١٢</sup> يجب القصاص على شريك الصبي قال لا لأن الصبي رُفِعَ عَنْهُ <sup>١٣</sup>  
 القلم قال السائل فوجب ان يجب على شريك الاب لان الاب لم يُرْفَعْ عَنْهُ <sup>١٤</sup>  
 القلم فصار التمسك بعدما العلة على عدم الحكم هذا بمنزلة ما يقال لو ميت <sup>١٥</sup>  
 فلان لانه لم يسقط من السطح الا اذا كانت علة الحكم منحصرة في معني فيكون ذلك <sup>١٦</sup>  
 المعني لازماً للحكم فيستدل بانفتائه على عدم الحكم مثاله ما روي عن محدثاً <sup>١٧</sup>  
 انه قال ولدا المغنوبة ليس بضمون لانه ليس بنغصوب ولا قصاص على الشاهد <sup>١٨</sup>  
 في مسألة شهود القصاص اذا رجعوا لانه ليس بقاتل وذلك لان الغصب لازم <sup>١٩</sup>  
 لضمان الغصب والقتل لازم لوجود القصاص وكذلك التمسك باستصحاب الحال <sup>٢٠</sup>

له قوله وسئل هذا ما يرد من ان الاستدلال بعدم العلة فاسد ولو كان صحيحاً لما استدلل محمد في هذه المسألة بوجود العلة والسائل لما استدلل بعدم العلة على عدم الحكم على ان الاستدلال بعدم العلة فاسد كما في كتب الاصول ١٢ له قوله رفع عن القتل فلا يكون مواخفاً بالقصاص فلم يكن فعل الصبي مضموناً وبالقتل حاصل بغيره فما لم يكن بعض هذا الفعل مضموناً بالجواز لم يكن هذا القتل واجباً بالقصاص على شريك الصبي لعدم ترتب الحكم على جزاء العلة كما في الفصول ١٣ له قوله فوجب الخ كما قال الشافعي لكننا نقول عدم خصوص تلك العلة لا يثبت عدم الحكم فانها ثابت بعلة اخرى وهي ان فعل الاب غير مضمون بالقصاص في حق الابن لم يدرى انت وما لك لا يبيك فادرث شريك الملك فاندرأ القصاص في جزء الفضل فاندر فح عن كلامي الاصل ولحديث لا يبقا والوالد بالولد رواه الترمذي وابن ماجه واحمد وغيرهم وهو حديث معتبر عندنا كما في الفصول ١٤ له قوله من السطح وبذا مما يبرهن بطلانه بالبداهة لانه ليس كل من يموت يموت بسقوط من السطح بل يموت بأسباب كثيرة كما لا يخفى كذلك في الفصول ١٥ له قوله الا اننا استغننا وفرغ من تولد منها الاستدلال بعدم العلة على عدم الحكم احتجاج بلا دليل في جميع الاوقات الاقوت كون علة الحكم منحصرة اى لا يكون لثبوت ذلك الحكم علة غير ما كذا قيل ١٦ -

١٧ له قوله لانه ليس بنغصوب فان الغصب عبارة عن ابحاث اليد على مال الغير بحيث يزيل الغاصب يد المالك به المالك به المالك به هنا على ولد المغنوبة حتى يقال ان الغاصب اذا باها فاذ لم يتحقق الغصب فيه لا يكون مضموناً لان عليه ضمان الغصب به الغصب فتكون العلة منحصرة فيصح الاستدلال بعدم العلة (وهو عدم الغصب) على عدم الحكم (وهو الضمان) فانهم كذا قيل ١٢ له قوله شهود القصاص هي ما اذا شهده والقتل جل فاقصص منه ثم رجعوا فانه لا قصاص على الشاهد لانه ليس بقاتل لان علة وجوب القصاص هي القتل فاذا انتفى القتل انتفى القصاص كذا في بعض المواضع ١٣ - له قوله وذلك اى بانة اى الغصب لازم لضمان الغصب والقتل لازم لوجود القصاص ليس يلزم ضمان الغصب اصلاً الا بالغصب ولا يلزم القصاص اصلاً الا بالقتل فكان الغصب لازماً لضمان القتل ولا بالقصاص وانما يلزم الاكراه يدل على استفاء اللازم كذا في المعن ١٢ - له قوله باستصحاب الحال وهو الحكم بثبوت امر في الحال بناء على انه كان ثابتاً في الزمان الاول وذلك في كل حكم عرف وجوب وثبوته بدليل ثم وقع الشك في رجوعه بعد ثبوته كحياة المفقود في اول حال فقد كن وقع الشك في زواله في حال بقاءه فيجعل باستصحاب الحال هذا منتج المعن ١٣



الحال تمسك بعد الدليل اذ وجود الشئ لا يوجب بقاءه فيصالح للدفع دون  
 الازمام وعلى هذا قلنا مجهول النسب لو ادعى عليه احد رقا ثم جنى عليه جنائية  
 لا يجب عليه ان يش الحزلان ايجاب ارض الحز الزمام فلا يثبت بلا دليل وعلى هذا  
 قلنا اذ اذاد الدم على العشرة في الحيض وللمرأة عادة معروفة ردت الى  
 ايام عادتها والزائد استحاضة لان الزائد على العادة اتصل  
 بدم الحيض وبدما الاستحاضة فاحتمل الامر من جميعا فلو حكمتا بنقض العادة  
 لزمننا العمل بلا دليل وكذلك اذ ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحقيقتها  
 عشرة ايام لان ما دون العشرة تحتمل الحيض والاستحاضة فلو حكمتا  
 بارتقاء الحيض لزمننا العمل بلا دليل بخلاف ما بعد العشرة لقيام الدليل

له قوله فيصالح الخ فيه دفع ما يرد من ان التمسك باستصحاب الحال لما كان منقضا  
 اجتنابا بلا دليل وذا فاسد ينبغي ان يبرهن الاقارب من مال الفقود لعدم ثبوت حياته فانما لو اثبتنا حيوته فانما اثبتناه باستصحابه لئلا يفتق  
 على حريته والحريته ثابتة باستصحاب الحال وما ثبت به لا يصلح للالزام فقبول الحرية باستصحاب الحال بهما لا يصلح لا يجاب ارضش  
 المر على الجاني فانه الزام وما ثبت به ولا يكون لهما فافهم كذا قيل ١٢ -  
 ١٣ قوله بدم الحيض اه اى التحق بالحيض القطعي من حيث انه ما بين العشرة وبلا استحاضة من حيث انه خارج عن المقدار المعتاد  
 امانى الحيض والخارج عن قدر الحيض لحكم الاستحاضة وهذا ظهر ان معنى قوله اتصل انما يفهم الحيض وحكم الاستحاضة باعتبار النظرين  
 فلو حكمتا بنقض العادة اى حكمتا بان هذا الزائد حكمه الحيض بناء على استصحاب الحال نظر الى ان ما قبله وهو المتصل به سابقا كان ايضا مستمر  
 هذا الحكم السابق وينسحب على هذا الزائد ايضا بالاستصحاب والبقاء ما كان على حاله السابق من جهة انه لم يأت له ناقص مسقط من الدليل من  
 حيث ان الارجاء مترددا فيهما من غير ما يندب باحتمال الامر من الزايمينما بل اترجى لاحد بما دل على بانك في بيتك بالاصل السابق كما هو المقرر  
 كذا فى الحصول ١٢ ١٣ قوله مستحاضة نصب على الحال المقدرة لانها لا يمكن مستحاضة وقت ابتداء البلوغ لان الاستحاضة محقق بعد  
 العشرة والبلوغ يثبت باقل مدة الحيض كذا فى المعدن ١٢ ١٣ قوله بارتقاء الحيض بان لم يجعل العشرة كلها جنائيا جعل الحيض  
 دونها كذا در الشائنة والتوضيح ان الثلثة حيض البتة والسبعة الاخرى اختل الحيض والاستحاضة فلو حكمتا بان السبعة الاخرى استحاضة كان  
 حكمتا بارتقاء الحيض بلا دليل لوجود الاضمال والحيض لا يرفع الا بدليل وفيما بعد العشر الدليل موجود على ارتفاع الحيض لان الحيض لا يكون  
 اكثر من عشرة ايام كذا فى المعدن ١٢ ١٣ قوله لقيام الدليل الخ لاحاديث منها حديث ابى امامة رواه الطبرانى في معجم الاوسط  
 والكبير والدارقطنى عن زرقة اقل الحيض للبركة والشيب ثلثة ايام واكثر ما يكون عشرة ايام فاذا زاد ففى مستحاضة فيه عبد الملك مجهول  
 والعلاء بن ريشة في حديثه وكقول لم يسمع ابى امامة والعلاء ضعفه ابن المدينى وقال البخارى بومسك الحديث وقال احمد وغيره ليس بشئ  
 قلنا الجهالة والانقطاع غير جرح عندنا والضعف يجبر بما روى من الطرق كذا فى الحصول ١٢

على ان الحوض لا تزيد على العشرة ومن الدليل على ان لا دليل فيه الوجهة  
ارتقاء الحوض وهو ان الحوض ۱۲  
للدفع دون الالزام لمسألة المفقود فاته لا يستحق غيره ميراثه ولو  
وهو العاكب الذي لم يدر منعه ولا جبره ولا ماله ۱۲

مات من اقاربه حال فقده لا يرث هو منه فان دفع استحقاق الغير بلا دليل  
مات فقده لان ميراثه ثابت باستصحاب الحال ۱۲  
ولم يثبت له الاستحقاق بلا دليل فان قيل قد روى عن ابي حنيفة انه

قال لا خمس في العنبر لان الاثر لم يرد به وهو التمسك بعد ما الدليل قلنا  
اي في وجهه من الماء ۱۲ اي الخمس في العنبر ۱۲ اي الخمس في العنبر ۱۲  
ابنا ذكر ذلك في بيان عذارة في انه لم يقل بالخمس في العنبر ولهذا روى ان محمد

سأله عن الخمس في العنبر فقال ما بال العنبر لا خمس فيه قال لانه كالتبشك  
اي بالخمسة ۱۲ دليل وجوبه ۱۲ اي الخمس في العنبر ۱۲  
فقال فما بال التمسك لا خمس فيه قال لانه كالسقاء ولا خمس فيه والله تعالى اعلم بالصواب  
اي التمسك ۱۲ التمسك من الماء ۱۲ اي الماء ۱۲

### تَرَاصُولُ الشَّاشِيِّ مَعَ أَحْسَنِ الْحَوَاشِيِّ

له قوله مسألة المفقود فان قلت

بناء بزه المسألة على ان استصحاب الحال حجة واقعة لا ملازمة ولو جعل بزه المسألة دليلا عليكما فاده النص كان دورا قلت ان  
استصحاب الحال دليل بزه المسألة ودليلا على ان استصحاب الحال حجة واقعة لا ملازمة فبغير سلم بل بزه المسألة جعل دليلا على ان المذهب  
لاصحان في استصحاب الحال بوما ذكرنا من التمسك والاطلازمة حاصل الجواب ان استصحاب الحال دليل على بزه المسألة واما كون بزه المسألة  
دليلا على ان استصحاب الحال حجة للدفع فغير سلم بل دليل على ان لا كذا في المعدن ۱۲ -

له قوله لا خمس في العنبر قيل الجار اذا تاملت فيه الامواج صار منها الزبد ولا يزال يهرب الريح بعضها على بعض حتى يكثر بعضها  
من الزبد فينتفخ عنبراً يتجه فينتفخ الماء الى الساحل ويذهب ما لا يتقدم من الزبد جفاداً مشاشياً وبالاطلا واليه اخبرني قوله تعالى فاما الزبد  
فيذهب جفاء واما ما يتبعه من نبيك في الارض كذا في الحصول ۱۲ له قوله في بيان عذره لاني احتجاجة على من يدعي الخمس في العنبر يعني  
بزه التمسك لما يرمون لوزك الامام ذلك على سبيل الاحتجاج وليس كك فاقى ذكره على وجه بيان العذر لنفسه في انه لم يقل بالخمس في العنبر  
يعني ان القياس يوجب الخمس في العنبر ولم يرد اختلاف القياس ليعمل به وترك القياس فوجب العمل بالقياس وهو انه لم يشترط  
الخمس الا في الغنمة والعنبر ليس من الغنم لان الغنمة ما تؤخذ من ايدي العبد والبيحان والتميل والركاب والعنبر مستخرج من الجود المستخرج  
من الحر لم يكن في ايدي العبد وقط كذا في المعدن وقال القاض السنبلي في حصول الحواشي حاصل ان كون الخمس فيه مما يخالف القياس لانه  
ليس من الغنم لانه لم يرد عليه يد الاسلام قبل ان يدا التسلط انما تروى على اليد الاكبر ما يجوز من البحار لا على البحر الاكبر وما فيه وبها ما تؤخذ من قوله  
تعالى فاما الزبد على سبيلها او يفتح عليه من تميل ولا ركاب ولكن التمسك لسلا الية والجرحا لم يوجب عليه ركاب الاسلام وخيل ولعلم يروى النص  
على خلاف بزه القياس لم يترك ويندر النظر ان بزه الحجة القاهرة تقول بالاضرارى الكلاية وروى العمل بالقياس وروى الملازمة فالقطع الايراد عن  
اصلا انتهى ۱۲ - له قوله ما بال العنبر الخ اي ما حاله واتي وجوب عدم الخمس فيه فاجابه بالقياس على التمسك والجامع الاخذ من الجرحا لما  
اشتباه اصل القياس في وجود الحكم فيه ولذا سأل عنه كشف النقاب عن وجه الحقيقة بان امثالها باحكم الماء في عدم الايجاب على الجرحا  
لم يرد بغير مخلوق على البحر المحيط كذا لا خمس في التوكل لانه لا يربح في الصدق والصدق حيوان يتحقق فيه التوكل ولا شاشي في الماء فيما  
يوجد من الحيوان كغلبى السمك كذا في الحصول ۱۲ -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ترجمة المحشى العالم عم فيوضه الخاص والعام

هو مجمع الفضل والكمال مرجع ارياب الافضال محمود الاقران اعلم علماء الزمان مولنا الحافظ  
 محمد بركت الله سلمه الله وابقاه ابن المحقق الجليل المدقق النبيل مولنا الحافظ محمد  
 احمد الله بن امام الرياضيين سابق المتقدمين بحر العلوم والجاه مولنا المفتى محمد  
 نعمت الله ابن سندا الفضلاء سيد العرفاء الذى هو اية من آيات الله مولنا المفتى محمد  
 نور الله بن وارث العلوم المخفى والجلي مولنا المفتى محمد ولي (آخر المشهور في الزمن الملا محمد  
 حسن) بن ناصب الوية الهدى القاضى غلام مصطفى بن الفاضل الارشد الملا محمد اسعد  
 اكبر ابناء سلطان المحققين برهان المدققين الملا محمد قطب الدين الشهيد السهالوى  
 نسبة الى سهالى بالكسر المتوفى سنة ثلاث ومائة والف ابن مولنا عبد الحليم بن مولنا عبد الكريم بن  
 شيخ الاسلام مولنا احمد بن قدوة العظماء حافظ الدين محمد اللاهورى مولدا وفتشاً ابن الشيخ فضل  
 الله بن الشيخ هـى الدين الشيخ نظام الدين بن قطب العالم الشيخ علاء الدين الانصارى الهروى  
 ابن مولنا اسمعيل بن مولنا اسحق بن مولنا داود ابن مولنا عزيز الدين بن مولنا جمال الدين ابن  
 خواجه دوست محمد ابن خواجه غياث الدين بن خواجه معز الدين بن خواجه حبيب الله بن  
 خواجه شمس الدين بن خواجه جلال الدين بن خواجه ظهير الدين بن خواجه سلطان محمد بن  
 خواجه نظام الدين بن خواجه شهاب الدين محمود بن ايوب بن جابر بن مقرئ البارى عبد الله  
 الانصارى بن ابى منصور محمد بن ابى معاذ محمد بن احمد بن على بن جعفر بن منصور بن سيدنا ابى  
 ايوب الانصارى صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا نسبه من جهة الاب واماً من جهة  
 الام فهو ابن بنت الفاضل الكامل العالم العامل مولنا محمد عظيم الله بن صاحب العلم والجاه  
 مولنا المفتى محمد حفيظ الله بن زبدة العرفاء فى عصره عمدة العلماء فى دهره مولنا حبيب

الله بن مولنا محب الله بن مولنا احمد عبد الحق بن الملا محمد سعيد اوسط ابتداء  
 مولنا قطب الدين الشهيد الى اخره ولادته في شعبان سنة ١٢٩٦ سادس وتسعين بعد الالف والمائتين  
 من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة والتحية في الوطن المشتهر بكنوز بفتح اللام و  
 سكنون الكاف وفتح النون واخره واوساكنة بلدة عظيمة من بلاد الهند وافتتح القران  
 عند من له فضل من الله ذي الجود والجاه عمه الملا محمد فضل الله رحمه الله ومن  
 الجنة اعلاها اعطاه تبركا وتيمنا ثم شرع في قراءة القران فحتمه وقرأ بعض الكتب  
 الهندية ثم شرع في تحصيل الانكليزية على وفق عادة ابتداء عصره وقد كان عمه المذكور  
 يمنع عنه لكونه لسان الكفرة ولم يلتفت احلالى قوله وما عمل عليه لكونه ضروريا للمعيشة  
 الدنيوية فاذن رمدت عيناه وذهب بصرها فعالجت اطباء وعجزوا واتفقوا انه قد  
 زال بصرها فلا يعود ولا ينفع الدواء فانكروا علاجه فقال عمه المذكور لبيه ان تترك اللسان  
 الانكليزية وتعهد لحفظ القران فيبرأ ان شاء الله تعالى فقبل ابيه ذلك فشفاه الله  
 تعالى بكرمه ومنه وفضله فاشتغل في حفظ القران وحقه في اربعة عواشر شرع في تحصيل  
 العلوم العربية فقرأ بعض الكتب على خاله العلامة المحقق الفهامة مولنا محمد افهام  
 الله رحمه الله وبعضها على اخيه الاكبر ذي المقام الجليل الاخضر الذي لا تعد متاقبه ولا تحصر  
 استاذى وابى مولنا محمد عظمت الله مد ظله وبعضه على اخيه عالم العلوم العربية  
 واقف الاسرار الالهية الحافظ الحاج الشيخ محمد قيام الدين عبد البارى عم فيضه  
 الجارى واشتغل في التغزل الفارسي عند خواجه عزيز الدين اللكنوي وفي التغزل الهندية  
 عند مولنا محمد انعام الله بن العالم النبيل والفاضل الجليل مولنا ولي الله رحمه الله الفرنگي  
 محلى ثم عند الشيخ امير احمد المينائي اللكنوي وقد اعطاه الله فهما لطيفا وعقلا سليما خصوصا في  
 علم الادب فرتب ديوانين في الهندية وتلمذ عليه في التغزل كثير من الرجال فلما توجه

الى التصنيف والتأليف احرق ديوانيه واعرض عنه لانه يزرى للعلماء ولانه جاء منعه في  
 الحديث لما فيه من الكذب ولما جاء في القرآن والشعراء يتبعهم القافون وعلم العلوم العربية  
 لجماعة من الناس حتى انه يعلم في تلك الاوان في المدرسة النظامية الواقعة في دار العلم  
 والعمل فرنگي محل وايضا تلمذ عليه في العلوم الفارسية جماعة لا تعد ولا تحصى وبأيع  
 على يد اخيه مولانا الحاج الشيخ محمد عيد الرؤف ابن مولانا محمد عبد الوهاب بن مولانا  
 محمد عبد الرزاق قدس الله سره وواقعة البيعة انه التمس من مولانا محمد عبد الوهاب للبيعة  
 فاجاب بان كفائك خلوص قلبك ولا حاجة لك الى البيعة فسكت وبعد زمان ارتحل مولانا السيد  
 من هذا الدار الى دار الاخرة فراه الملا في المنام بعد زمان كانه ذهب الى حديقة مولانا  
 انوار الحق ليحضر في عرس احد من الاكابر فرأى الباب مغلقا والناس مجتمعون ففتح الباب  
 فدخل هو وبعض من الناس فرأى الملا محمد عبد الوهاب كانه جالس في المسجد حذاء المقبرة  
 فذهب اليه وسلم عليه فضحك واعطاه ظرفا مملوا من الحلوى فاخذة الملا وذهب به الى  
 المقبرة واكله فاذن انتبه عن المنام ووجد نفسه في مقامه فلما اصبح كتب الرؤيا الى ابنه  
 الاصغر وقد كان ابناهما في المدينة المنورة فاجاب بان المراد منه المبيعة في سلسلته اما اني  
 فلا اعلم كيف يكون هذا وانى قد سددت باب المبيعة فلما رجعا عن سفر الحج زاد مرض الملا  
 محمد عبد الرؤف اعنى ضعف المعدة فذهب الى بانسه واقام هناك وذهب الملا  
 لاعتياده فقال للملا للبيعة على يده قبايع الملا ورجال اخرون على يده وقاسم الحلوى من  
 عند نفسه واعطاه اجازة اخذ البيعة في جميع السلاسل كالتقديرية والچشتية والسهوردية  
 والمصافحة والله اسانيد كثيرة منه كالاوائل والمسلسلات كلهم مذكورة في الباقيات الصالحات  
 لا زال مفيدا مفيضا لا غيا الى نشر المعارف الربانية والفيوضات الرحمانية فيعد انتقال مرشدا  
 رأى الملا في المنام الملا محمد عبد الوهاب يقول لم تنه ب الحج فقال ما استطيع ان اذهب فقال ذهب  
 واذهب عن اجمير وقل قولى هذا الملا عبد البارى سلمه فلما ذكر له الرؤيا فقال المراد منه تجديد

البيعة في السلسلة القادرية واجازة السلسلة الجشتية فجدد الملا البيعة على يده وحصل  
 منه اجازة تامة ومع ذلك لم ياخذ البيعة لاحد من الناس اجتنابا عن  
 الشهرة وله تصانيف كثيرة منها التحقيقات المنطقية على شرح الشمسية المعروف  
 بقطبي والتعليق الاسعد على حاشيته للسيد ورفع الاشتباه عن شرح السلم لجدد الله  
 وتحقيق الوقتن على شرح السلم للاحسن واصعاد الفهوم على سلم العلوم وبركت على  
 شرح هداية الحكمة للمبذى وتنوير المصباح على مراح الارواح والترتيب القيومي على  
 شرح المجامى وحل المطالب على الكافية لابن الحاجب وارشاد الطلاب على اخوان الصفا  
 وازالة الخفاء عن تاريخ الخلفاء وتعليم العامى في تشریح الحسامى وخلعت رحمانى في  
 احوال الشيخ الجيلانى وبكاء العينين في شهادة الحسين برانوار الاتقياء ترجمة  
 تذكرة الاولياء امرأة الواعظين ترجمة درة الناصحين ومنية الراغبين ترجمة غنية  
 الطالبيين وانوار الهداية ترجمة شرح الوقاية والتعليق المنعوت على مسلم الثبوت واحسن  
 الحواشى على اصول الشاشى والزواهر العمدة ترجمة جواهر الخمسة وترجمة فصوص  
 الحكم ورسالة في ولادة النبي ورسالة في احوال الخلفاء الراشدين وله حواش عديدة  
 على اكثر الكتب منها بنج كنج والزبدة والزنجاني وصرف مير والضريرى والكبى والتهذيب  
 وشرح التهذيب ومختصر الميزان وايساغوجى وقال اقول وغنية المستملح القدرى  
 وشرح الاستبواب والعلامات ومختصر المعانى ونفحة اليمن وله شرح كبير للفصول  
 الاكبرى وخواشية الرشيدية وغير ذلك تركناها خوفا للاطناب واكثرها طبع مرة  
 بعد اخرى وتصانيفه دالة على تجرع علمه وله تقاريف على اكثر الكتب العربية والفارسية  
 والهندية لا تحصى عددهم تزوج اولاد بنت الشيخ فدا حسين الصديق  
 من شيوخ لكتوى الربيع الثانى ملكه هفمات بقضاء الله وقدره في الربيع

الثاني سنة ٢٢٣ هـ فبعد ونايتها تزوج بنت القاضي محمد حسن السهالوي  
الانصاري ونسبه يتصل من نسب الملا بعد الشهيد السهالوي وله ابن  
واحد من بطنها المسمى بفرحت الله سلمه الله وحفظه عن كل ما يوجب الؤف  
والاه ورضقه الله علمياً تافعاً وفيها كمالاً ويكون مثل اجداده الذين لا مثل  
لهم في عصرهم ولا في عصر ما بعدهم اللهم آمين ثم امين وله اخلاق مرضية  
وافعال حسنة منها التوسط في ملابسه وما كله والاجتناب عن لباس الشهرة والرؤيا  
الصادقة وعدم ارضاعة الزمان في الملاهي والتواضع للمتواضعين وخدمة الاعزة  
وغير ذلك وقد اقتصرت الكلام لضيق المقام في توصيفه ومع ذلك قد طال وما حورت  
في شأنه قليل عما هو في ذاته

حرساه احقر عباد الله محمد عزة الله عنه عفا الله الانصاري اللكنوي لفرنگي  
محلي سترا الله ذنوبه الخفي الجلي

